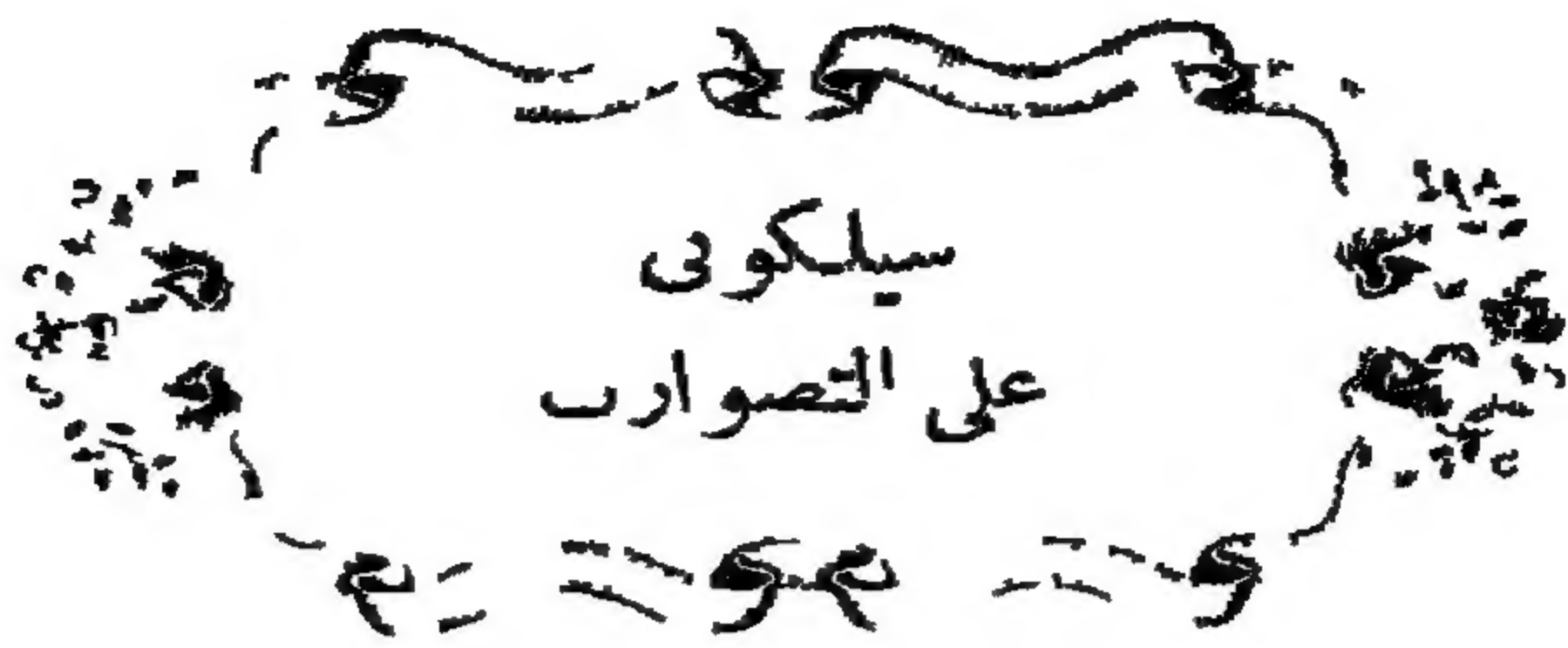


کتاب خانہ آصفیہ کار عالی حیات و ذکر  
دس جلدیں

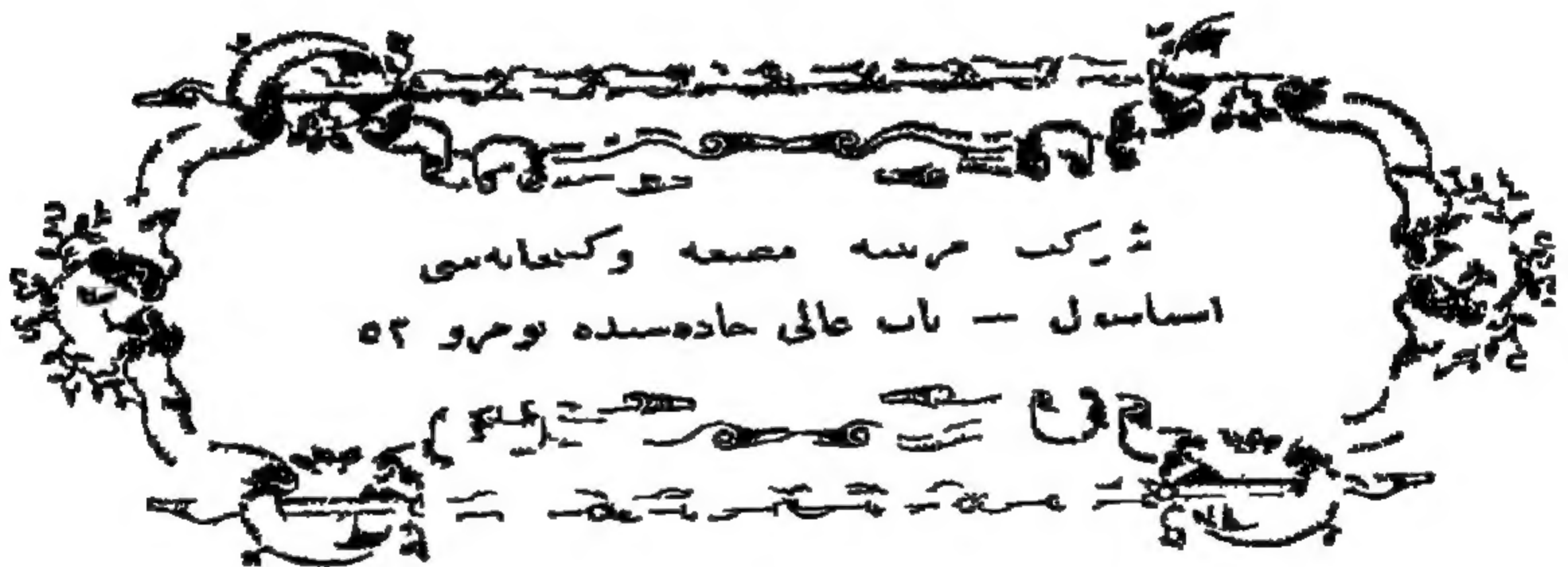
نمبر و خلد  
تاریخ و نسخہ  
نام کتاب  
فن کتاب  
بیت کتاب و فن مذکور

22/1A





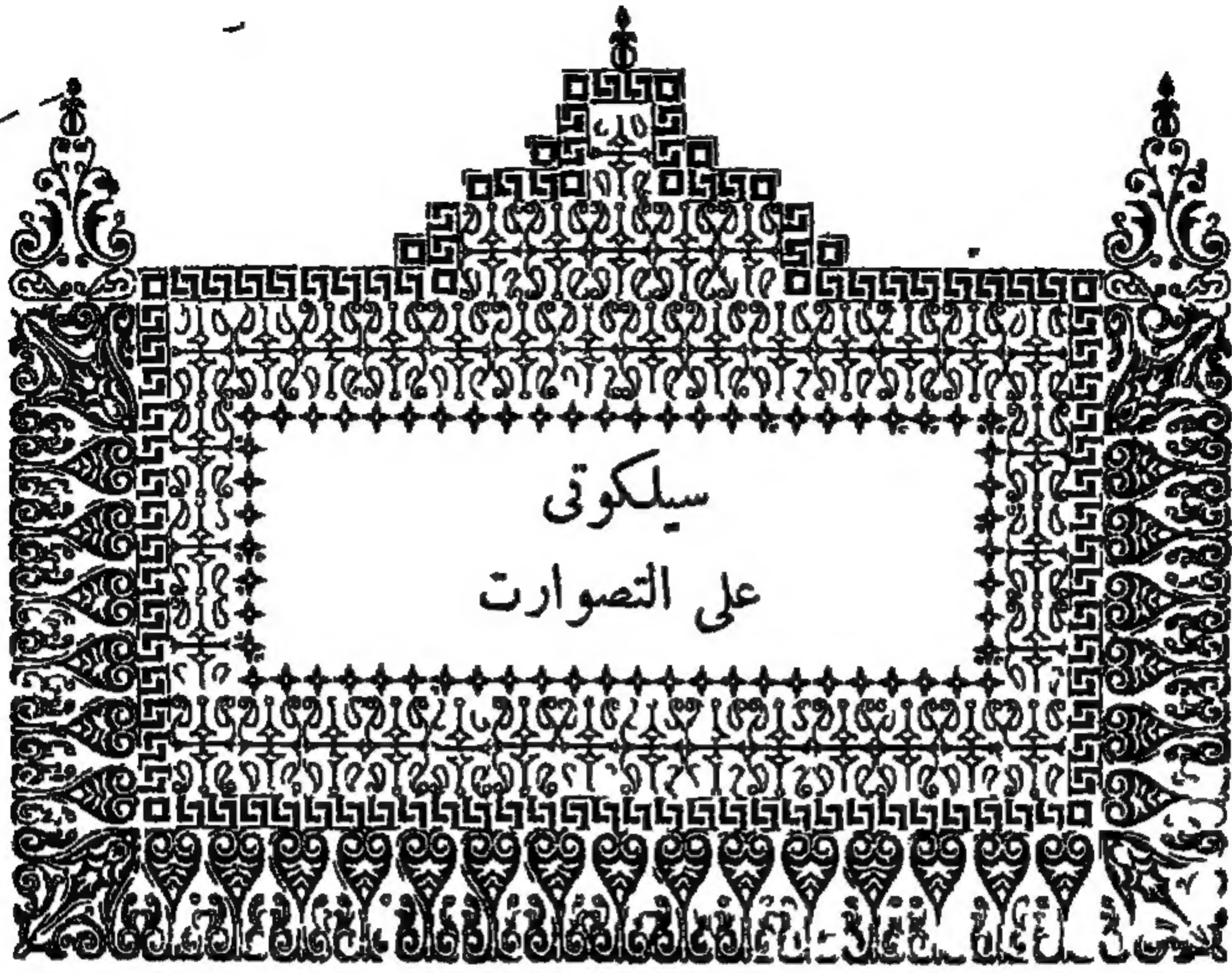
معارف بطارت حلبه سیک رحصتیله ناصلمشدر



۱۲۰۷







بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم اجلى منطق افصح به  
لسان الفصحاء \* واولى \* مدرك ارتسم فى اذهان الازكيا \* حمد الله يصدق  
بكبريائه \* وشكر منم لا يتصور عد آلائه \* نحمده حمدا لا يحمد ولا يرسم \*  
ونشكره شكرا لا يقاس ولا يرشم \* ونصلى على من ارسله حجة وبرهانا \*  
وجعله هدى وتيانا \* اوضح سبيل العقل والتفكر \* واقام الحجة عن اعوجاج  
الجهل والتحير \* وعلى آله واصحابه المستقرئين لسنته و آثاره \* والمتمثلين  
لسنته وانواره \* وبعد \* فيقول الفقير المسكين \* عبد الحكيم ابن شمس الدين \*  
قد سألنى الولد الاعز نور حدة السعادة \* ونور حدة العبادة \* وفؤاد  
الفؤاد لهذا الغريب \* عبد الله الملقب باللبيب \* عند قرآءة الشرح المنسوب  
الى الطود العظيم \* والمعتمد الجسيم \* والحواشى المعلقة عليه للسيد السند \*  
والحر الاحد \* ان اكتب ما ينسج للذهن الكليل فى حل مشكلاتهما \*  
وما يقرر لدى فى كشف معضلاتهما \* سالكا طريقة الاقتصار \*  
وما يقتصر اعلى ايراد ما يتعلق بحل الكتاب \* لما ان ما علق عليهما الـ \*  
مع اشتهارهم هما بعضهما غير وافية لوجود الطفر \* وبعضها فيـة



لعدم الطفر • وبعضها مملّة للاطباب • غير متعلق بالكتاب • وبعضها مخلة  
للاحتواء على شكوك محيرة للطلاب • فشرعت مستعينا بعون الله وحسن  
توفيقه • في جميع ما يتقرر لدى وتتميفه • شارطا على نفسى الطريقة المذكورة •  
مشيرا الى دفع الشبهة المذهبونه • راكبا قطوف التأمل في فهم المعاني • تباركا  
طريق التعسف في حل المباني • فجاء بحمد الله كنزا لا يحصى فوائده • وبحرا  
لا تستقصى فرائده • ثم بعد ما يتسرلى اتمامه • وفرض بالاختتام ختامه • جعلته  
عراضة لحضرة من خصه الله تعالى بالسلطنة الابدية • وايداه بالدولة  
السرمدية • فخر الملوك والسلاطين • زين الاساطين والحواقين • صاحب  
النفس القدسية • وارث الرياسة الانسية • كاسر اعناق الاكاسرة • مالك  
رقاب القياصرة • مروج الملة الحيفية البيضاء • مؤسس قواعد الشريعة  
العراء • ظل الله في الارضين • غياث الاسلام والمسلمين • عامر بلاد الله • خليفة  
رسول الله • المؤيد بالتأييد والصر الرباني • امير المؤمنين ابو المظفر شهاب الدين  
شاه جهان بادشاه صاحب الفرائى الثانى • لارالت سرادقات دولته ركية  
الاولاد • وقباب سلطته مرفوعة الى يوم الساد • موقفا لما يحب الله ويرضى •  
مقتنيا لنيه وحببيه المصطفى • صلى الله تعالى عليه وسلم مادامت السموات  
العلى • ويرحم الله عبد اقال آمينا • (قوله هكذا وجدنا الى آخره) كذا  
مركب من كاف التشبيه واسم الاشارة وليس بكناية عن غير العدد لان  
دخول هاء التبيه على غير اسم الاشارة لم يثبت على ما فى الرضى فى موقع  
الحال او المفعول الثانى لوجدنا وليس مبتداء لعدم العائد فى الحر • والمعنى  
وجدنا عبارة المتن فى كثير من النسخ مماثلا لما هل فى الشرح وهما مختلفان  
من حيث الوجود الكتابى منحدان من حيث الذات وهو معنى التماثل •  
ولم يقل هكذا عبارة المتن لعدم الجرم بكونه من المصنف • وفى زيادة لفظ  
عبارة المتن اشارة الى ان ضمير قوله راجع الى الشارح لانه على تقدير  
رجوعه الى المصنف يكفى ان يقال هكذا وجدنا فى كثير من النسخ • وهذه  
الجملة اعتذار من قبل الشارح لاختياره هذه النسخة مع استلزامها التكرار  
(قوله ههنا) اى فى تعداد الاجزاء (قوله وقعت الح) فيه مبالغة حيث  
نسب السهو الى الفلم دون الكاتب • وفى لفظ النسخ رمز الى ان هذه الريادة  
نسخ لعبارة المتن (قوله يدل على ذلك الح) لان اما • موضوعة للتفصيل  
والتأكيد ولزوم ما بعد الفاء لما قبله باقامة الملزوم الفصدى • مقام الملزوم



الادعائي اعنى الشرط المحذوف وكل من ذلك يقتضى كمال عناية المتكلم بالحكم بكون المقالات ثلاثا وعدم العلم به سابقا فيكون الثلاث المذكور سابقا زائدا . فاندفع ما قيل ان التكرار حصل بالثاني فالحكم بزيادته اولى على ماوهم لان منشأ الحكم بالزيادة ليس لزوم التكرار بل اقتضاء هذا القول عدم علم المخاطب بثلاثية المقالات . وكذا ما قيل ان الاعداد بعد العهد . وما قيل ان المقصود بالحكم بالثلاثية المقيدة بكون اولها في المفردات لان الثلاثية لكونها معلومة مما سبق لاتصح ان تكون مقصودة ولوقيد بالف قيد مع ان ترك العاطف في المقالة الثانية والثالثة يأتى عن ذلك . وما ذكره الناظرون في توجيه الدلالة من كون ثلاث في الاول فضلة وفي الثاني عمدة وكون الاول اجمالا والثاني تفصيلا واتفاق النسخ في الثاني دون الاول وكون السهو في الاول في لفظ ثلاث فقط وفي الثاني فيه وفي اتصال الفاء به فمع كونه مما لا يدل عليه عبارة السيد قدس سره انما يفيد اولوية الحكم بزيادة الاول دون صوابيته ( قال الشارح الرسالة مرتبة الخ ) هذه المقدمة تمهيد لبيان ماهو المذكور في الاجزاء الخمسة لان بيان وجه الحصر الذي هو المقصود بالذات متوقف عليه وبيان المرجع الضمير والمراد من الرسالة مسمى الرسالة على ماهو الشائع من ذكر اللفظ واردة معناه . وما قالوا من ان الضمائر كلها راجعة الى الكتاب فمنشاؤه قلة التدبر في المتن . فانه قال « اشار الى من سعد بلطف الحق بتحرير كتاب في المنطق جامع لقواعده فبادرت الى مقتضى اشارته وشرعت في ثبته وكتابته ملتزما ان لا اخل بشئ يعتدبه مع زيادات شريفة » الى ان قال « وسميته بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية ورتبته الخ » . فان الضمير في ثبته وكتابته راجع الى مقتضى اشارته لانه اقرب وفي سميته الى المشروع فيه فانه المسمى لا المشار اليه لانه مفهوم كلي وليس فيه زيادات وفي رتبته الى المسمى بالرسالة . وهذه الضمائر على طريقة الضمائر المسرودة في خطبة الفوائد الضيائية حيث « قال الحمد لوليه الخ » . وبما ذكرناظهر ان الخطبة ابتدائية وليست بالحاقية وان التسمية وقعت لما في الذهن بعد الشروع في كتابته وكذا الترتيب فيصح تقييده بقوله « معتصما ومتوكلا » كما لا يخفى . وانما اخر الترتيب في الذكر ليكون تفصيل الاجزاء متصلا باجماله ( قال الشارح اما المقدمة ففي ماهية المنطق الخ ) اختصار لعبارة المتن حيث قال « اما المقدمة ففيها بحثان الاول في ماهية المنطق الخ » لعدم دخل للتفصيل



المذكور في وجه الحصر وذلك لان ظرفية المقدمة للبحثين ظرفية الكل للجزئين تشبيها لاشتغالها عليهما باشتغال الظرف على المظروف ومظروفية البحثين لماهية المنطق وبيان الحاجة والموضوع مظروفية الالفاظ للمعاني تستلزمان مظرفية المقدمة لها . فما قيل عبارة الشرح مخالفة للمبتن حيث جعل المقدمة في الشرح مظروفة وفي المتن ظرفا توهم . وأعلم ان بين اللفظ والمعنى علاقة تصحح جعل كل منهما ظرفا للآخر . فباعتبار اراد المتكلم الالفاظ على وفق المعاني المرتبة في الذهن من غير زيادة و ٢ حفظها بها كأنها مظروفة للمعاني وباعتبار اخذ السامع المعاني عنها وفهمها منها كأنها ظروف للمعاني . ولهذا اشتهر ان الالفاظ قوالب المعاني والشائع هو الاول لدلتها على عدم زيادة الالفاظ ( قال الشارح واما المقالات فاولها ) تعريض للمصنف بان اللائق بعد ذكر عدد المقالات جعل الحكم بالتفصيل والتعيين مقصودا بالافادة لا العدد . وليس مقصوده الاشارة الى ان لفظ ثلث في الثاني زائد . وبهذا تبين فساد ما قيل ان الشارح اشار بقوله « واما المقالات فاولها الى آخره » الى ان لفظ ثلاث في الثاني زائد اذ به حصل التكرار فاعترض السيد السند عليه بان الصواب ان الاول زائد كيف ولو كان مقصوده ذلك لجعل مناط هذه الحاشية قوله « واما المقالات فاولها » . ( قوله قد يطلق المفرد الى آخره ) في التاج الافراد تنها كردن . فما ذكره المعاني المستعملة بين ارباب العلوم وزاد في الاولين لفظ الارادة لكونهما معنى مجازيا وهو مشروط بالارادة لقلة الاستعمال فيهما بالقياس الى ما يقابل المركب ووجود العلاقة وهو الاشتراك في انتفاء التركيب وان كان في الاولين مع الغير اعني علامتي التثنية والجمع ومع المضاف اليه وفيما يقابل المركب في ذاته ( قوله اعني الواحد ) اشار بذلك الى ان المفرد بهذا المعنى مفهوم وجودي اعني اللفظ الدال على ما يتصف بالوحدة وليس امرا عديميا والالكان تعريف المثني والمجموع بما لحق آخر مفردة الخ دوريا فالتقابل بينهما حينئذ تقابل التضاد ( قوله اي ليس بمضاف الخ ) فالتقابل بينهما تقابل الايجاب والسلب وشموله بهذا المعنى للمركبات التقييدية والانشائية والخبرية لا يستلزم استعماله فيها اذ لا يجب استعمال اللفظ في جميع افراد معناه انما اللازم جواز الاطلاق وهو غير مستبعد كيف وقد قال الشيخ ابن الحاجب والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة



حرف الجر لفظا او تقديرا فادخل سررت في قولنا سررت بزيد في المضاف .  
وجعل التقابل بينهما تقابل العدم والملكة باعتبار قيد عما من شأنه ان يكون  
مضافا مع مخالفته لظاهر العبارة لا يدفع الشمول المذكور على ماوهم  
لان الاضافة شان المركبات المذكورة باعتبار جنسه اعنى اللفظ الموضوع  
﴿ قوله وقد يطلق الخ ﴾ اطلق الاطلاق اشارة الى انهما معنيان حقيقيان  
على ما في شرح المختصر للعضد انه يسمى النحويون غير الجملة مفردا ايضا  
بالاشتراك بينه وبين غير المركب ﴿ قوله والتعريفات الخ ﴾ فلا يرد  
على المصنف انه لا يصح حصر المقالة الاولى في المفردات لاشتمالها  
على التعريفات التي هي مركبات والحصر مستفاد من المقام لان المقصود  
من تعيين الابواب والفصول تمييز المباحث بعضها عن بعض . وهو انما  
يحصل بحصر العنوان في المعنوي والمعنون في العنوان ﴿ قوله والدليل على  
ذلك الى آخره ﴾ لما كان المعنيان الاولان مجازيين لا يحتاج في نفي ارادتهما  
الى دليل ذكر الدليل على ارادة المعنى الاخير لان المشكوك لا بدله من قرينة  
تعين احد معنيه بالارادة ﴿ قوله انه جعل المفردات في مقابلة القضايا ﴾ فلا  
يمكن ان يراد بها ما ليس بمركب مطلقا . والالخرج البحث عن المركبات  
التقييدية عن القسمين . فاما ان يراد بها ليس بقضايا باستعمال المطلق في المقيد  
بخصوصه فيكون مجازا . فتفرعا على المعنى الاخير ويكون المركبات الانشائية  
داخلة فيها والفصل الاول داخلا في مقاصد المقالة الاولى . واما ان يراد بها  
ما ليس بجملة فيكون حقيقة وهو الظاهر اذ لا يصار الى المجاز الا عند تعذر  
الحقيقة . ولذا اختاره السيد قدس سره . وعدم دخول المركبات الانشائية  
فيها لا يضر لان مباحث الالفاظ ليست من مقاصد المقالة الاولى بل هي  
من المقدمة ذكرها المصنف فيها لشدة ارتباط اللفظ بالمعنى . ولذا لم يتعرض  
السيد قدس سره لدخولها . واقتصر على اندراج الكليات الخمس  
والمركبات التقييدية كيف ولو جعلت مباحث الالفاظ داخلة فيها  
يبطل المقابلة بينها وبين القضايا لانه ذكر في الفصل الاول القضية ايضا  
حيث قال المركب ان احتمل الصدق والكذب فخير والا فانشاء فتدبر  
فيما ذكرنا حق التدبر ليندفع الشكوك التي عرضت للناظرين ﴿ قوله او عن  
المركبات ﴾ هذا القول في الشرح مؤخر عن مناط الحاشية الآتية قدمه  
السيد لمناسبته لما قبله ﴿ قوله اراد بها المركبات التامة الى آخره ﴾ فان قيل



بحيث لا يصح حصر البحث عنها في الاجزاء الثلاثة لجواز ان يكون البحث  
 عن المركبات الانشائية . قلت هو داخل فيما يتوقف عليه الشروع لكونه  
 من المقدمة او هو خارج عن ما يجب ان يعلم في المنطق لان ما يجب علمه فيه  
 ماله تعلق بالايقال او الشروع موقوف عليه والمركبات الانشائية خارجة  
 عنهما (قوله فلا اشكال في كلام الشارح) من انه لا يصح حصر المركبات  
 في المقالة الثانية لذكر التعريفات التي هي مركبات في المقالة الاولى (قوله  
 ايضا) اي كما لا اشكال في كلام المصنف حيث قال «المقالة الثانية في القضايا»  
 اي في تعريفاتها وتقسيمها «واحكامها» من العكس والنقيض وعكس النقيض  
 لانه يلزم ان يكون وجه الحصر دليلا للاشتمال على الامور المذكورة (قال  
 الشارح وانما رتبها عليها) في القاموس رتب رتوبا ثبت ولم يتحرك كترتب  
 ورتبه اناتريا . فالمعنى اثبت الرسالة واقرها على هذه الاركان . وفي التاج  
 الترتيب يكي اذ يس ديكرا كرا كرا يقال رتب الطلائع . موضع كذا . والترتيب  
 يدل على الاستقرار والاتصاف وحيث يكون متعلقه امورا متعددة  
 فيحتاج الى التقدير اي رتب اجزاء الكتاب على هذه المراتب . وعلى  
 التقديرين الاستعلاء عقلي كفاي عليه دين كانه يحمل ثقله ويركبه . فما قيل من  
 انه لا يتعلق كلمة على بالترتيب بشئ من المعنيين اللغوي والاصطلاحي الابتضمين  
 معنى الاشتمال او الحصر او الجعل او بتقديره ليس بشئ . لما عرفت من صحة  
 التعلق ولانه لا يلزم ان لا يكون وجه الحصر دليلا للترتيب بل لاشتمالها  
 على الاجزاء المذكورة ولانه شاع استعماله بعلى في عباراتهم واعتبار  
 التضمنين او التقدير في الكل تكلف كفاي تفسير القاضي في قوله تعالى «الذين  
 يؤمنون بالغيب» . حيث قال مترتبة عليه ترتب التحلية على التخلية (قوله قيل  
 عليه) ابطال لوجه الحصر بانه يستلزم جزئية المقدمة المستلزمة للمحال .  
 ومدار هذا الاعتراض ما يستفاد من ظاهر عبارة الشرح من كون كلمة في  
 للطرفية بلا توسع ومتعلقا بيلم اذ لا معنى للوجوب في المنطق . والمنطق بمعناه  
 اذ لو جعلت في التعليل متعلقا ليجب اي ما يجب لحصول المنطق علمه او حملت  
 الطرفية على توسع بان يجعل ما يجب علمه في تحصيل المنطق واجبا علمه فيه  
 لتوقفه عليه او جعل المنطق شاملا لما يتوقف عليه ايضا لا يرد كما لا يخفى  
 (قوله لا يعلم فيه قطعا) قيد لانني اي اصلا اذ الخارج عن الشئ لا يكون  
 في الشئ فامتنع ان يعلم فيه فضلا عن ان يجب قوله وحيث اي حين اذ كان

ما يجب ان يعلم في المنطق جزء منه يكون المقدمة جزء منه لكونه مما يجب ان يعلم فيه (قوله وهو باطل) اي كون المقدمة جزء منه باطل لوجهين مخالفته للاجماع ولزوم الدور (قوله كان الشروع فيها) اي اذا كان مع قصد تحصيل الاجزاء الباقية للمنطق لان الشروع في الجزء انما يكون شروعا في الكل اذا قصد منه تحصيل الكل لا مطلقا (قوله اذلا معنى للشروع فيه الى آخره) اي لا يتحقق الشروع في المنطق الا بالشروع في جزء من اجزائه التي هي ذوات اجزاء . فلا يردان الشروع فيه لا يتحقق باخذ جزء من اجزائه لا بالشروع فيه . عبر عن عدم تحقق الكلي بدون فرد من افراده بانه لا معنى له الا ذلك . بالغة . وليس ذلك تفسيرا له فضلا عن ان يكون جامعا ومائعا . فانقطع عرق الترهات التي عرضت للناظرين (قوله موقوف على المقدمة) بناء على ما ذكره في وجه الحصر (قوله فيكون الشروع في المنطق الى آخره) لان المقدمة ذات اجزاء ونظرية لا يمكن حصولها الا بالشروع فيها . فان قيل لاحاجة الى هذه المقدمة اذ يكفي ان يقال الشروع في المقدمة شروع في المنطق وهو موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المقدمة موقوفا على المقدمة فيكون تحصيل المقدمة موقوفا على حصولها وهو محال . قلت لان سلم استحالة . فان تحصيل المقدمة على وجه يكون الشروع فيها شروعا في المنطق موقوف على حصولها بوجهها . لما ان الشروع فيها امر اختياري يتوقف على تصورها بوجهها والتصديق بفائدة ترتب عليها نعم لولزم كون الشروع في المقدمة موقوفا على حصولها من الوجه الذي قصد تحصيلها بالشروع فيها لكان محالا (قوله فنقول الى آخره) اي اذا علمت مقدمات القياس فنقول في تركيبها الشروع الى آخره . فان جعل تعدد الشروع بحسب اجزاء المقدمة والمنطق تعددا حقيقيا كانت الفئتان كليتين . وان جعل اعتباريا كانتا شخصيتين . والشخصية في حكم الكلية في الشكل الاول (قوله الشروع في المقدمة شروع في المنطق) وهي المقدمة التي لزم من فرض جزئية المقدمة المشار اليها بقوله واذا كانت المقدمة جزء منه الى آخره (والشروع في المنطق) اي مطلقا (موقوف على الشروع في المقدمة) بناء على ما ذكر في وجه الحصر . ولوقيد الشروع بوجه البصيرة لا يلزم الدور لانه يصير القياس هكذا . الشروع في المقدمة شروع في المنطق . مطلقا والشروع فيه على وجه البصيرة موقوف



على الشروع في المقدمة . فلا يتكرر الاوسط ولا يضح التقييد المذكور  
 في الصغرى كما لا يخفى . قيل ان اللازم مما تقدم ان الشروع في المقدمة مع  
 قصد تحصيل المنطق شروع فيه وهو موقوف على الشروع في المقدمة  
 مطلقا فلا يلزم الدور وليس بشئ وان تلقاه القوم بالقبول . لان تغاير الجهتين  
 في الموقوف والموقوف عليه انما يفيد اذا كانتا مؤثرتين في التوقف فكان  
 الموقوف والموقوف عليهما الجهتان وهما لا تأثير لمقارنة قصد تحصيل  
 المنطق في التوقف ( قوله وذلك مح ) لانه يستلزم تقدم الشئ على نفسه وحصوله  
 قبل حصوله ( قوله اى ما يجب ان يعلم في كتب المنطق ) اى في جميعها . قلما  
 يترك في كتاب منه شئ وهو ما يكون جزء من المنطق او مرتبطا به ارتباطا  
 تاما . وفيه احتراز من الخطبة ومسئلة اجزاء العلوم اذ لا اختصاص لهما  
 بالمنطق فظهر بذلك وجه اولوية جعل المقسم ما يجب ان يعلم دون المذكور  
 لاحتياجه الى التخصيص ( قوله فيلزم ح ان يكون الى آخره ) لما عرفته  
 من انه لا يترك ذكر ما يجب ان يعلم في الكتب الا نادرا . فلا يرد ان ما يجب  
 ان يعلم في الكتب لا يلزم ان يكون مذكورا فيها . لان الوجوب استحسانى  
 ( قوله فاندفع المحذوران . ما ) اى بقيد واحد لانهما يتنيان على جزئية  
 المقدمة للفن ( قوله المقصود بيان انحصار الرسالة الى آخره ) وليس يلزم  
 ان يكون كل ما هو جزء الفن مذكورا في الرسالة ولا ان يكون كل ما في الرسالة  
 جزء للفن . فلولا يقدر المضاف لم يقد الوجه المذكور انحصار الرسالة  
 في الامور الخمسة ( قوله يليق به ان يرتب الى آخره ) اشارة الى ان الوجوب  
 المستفاد مما يجب استحسانى واللياقة بالنظر الى الوجه الذى ذكره الشارح .  
 فلا يرد انه يلزم ان يكون الترتيبات الواقعة في الكتب غير لائفة ( قال اما  
 ان يتوقف عليه الى آخره ) اى ذوان يتوقف عليه او ٣ صفته ذلك . وقس  
 على ذلك ما عداه . ولك ان تفرق بين المصدر والفعل المصدر بان وعدم  
 صحة حمل الاول على ما يجب لا يستلزم عدم صحة حمل الثانى ( قال فهو  
 المقدمة ) الحمل مبنى على المسامحة لشدة الارتباط بين اللفظ والمعنى . والمراد  
 فهو مدلول المقدمة وكذا فيما سياتى ( قال فاما ان يكون البحث فيه عن المفردات )  
 البحث في اللغة التفتيش وفي الاصطلاح اثبات المحمول للموضوع فالعنى اما  
 ان يثبت فيه احوال المفردات لها بان يكون عنوان المسائل مفهومات  
 يتعدى الحكم منها الى المفردات . وقس على ذلك ما سياتى . وبذلك اندفع



الشكوك التي اوردها الناظرون ( قال عن المركبات الغير المقصودة بالذات )  
 اى فى المنطق . فان المقصود بالذات البحث عن احوال الموصل وهو الحجة  
 والبحث عن القضايا لتوقفها عليه ( قال اما ان يكون النظر فيها من حيث  
 الصورة الخ ) اى يثبت لها احوال تعرض لها من حيث الصورة او من حيث  
 المادة . فالحكم فيها على الاقيسة فلا يرد ان البحث عن القضايا ايضا بحث  
 عن مواد الاقيسة فكيف يكون غير مقصود بالذات ( قوله اورد عليه )  
 ابطال لوجه الحصر باستلزامه خروج بعض المباحث لانك ذكرت اولا  
 اى فى تعداد اجزاء الرسالة ان الخاتمة مشتملة على امرين وذكرت ههنا  
 انها مشتملة على امر واحد . او منع الاستلزامه للمدعى لان المقصود اشتغالها  
 على الامرين ولم يثبت ذلك ( قوله هو المادة وحدها ) فلا يضر خروج  
 اجزاء العلوم من وجه الحصر . لان المقصود حصر ما هو مقصود فى الكتاب  
 ( قوله فانما ذكرت تبعا ) لمناسبتها بالمنطق فى عدم الاختصاص بعلم من العلوم  
 وفى الخاتمة لمناسبتها بمواد الاقيسة . بخلاف المقدمة فانها مقصودة فى الكتاب  
 لشدة ارتباطها بالمقصود بالذات . اعنى العلم لتوقف الشروع فيه عليها  
 ( قال والمراد بالمقدمة الى آخره ) لما كان معنى المقالة الاولى والثانية والثالثة  
 والخاتمة ووجه اطلاقها على مباحثها ظاهرة بخلاف المقدمة لم يتعرض  
 لها وبين المراد بالمقدمة ووجه اطلاقها على الامور الثلاثة . فاقيل انه علم  
 مما تقدم ما هو المراد بالمقدمة فاعادته تكرار فالجواب عنه اشتغال بما لا يعنى  
 ( قوله انما قال ههنا الى آخره ) يعنى ان قوله ههنا اى فى اوائل كتب المنطق  
 مشعر بان لها معنى آخر فى غير هذا الموضع عند ارباب هذا الفن . فلا يكون  
 فائده الاشارة الى انها فى اللغة بمعنى مقدمة الجيش . ولانها قد يراد بها  
 ما يتوقف عليه المباحث الآتية كمقدمة المقالة الثانية لعدم اختصاصه بارباب  
 هذا الفن . وانه يقال للاشارة الى مثل هذه الفائدة عندهم ولذا اقتصر  
 قدس سره على بيان المعنيين المختصين بارباب المنطق ( قوله لانها  
 فى مباحث القياس الى آخره ) الجار والمجرور متعلق بتطلق قدم للاهتمام  
 لان المقصود بيان فائدة ههنا لا الحصر ( قوله جعلت جزء قياس او حجة )  
 هذه عبارة الاشارات . والترديد للاشارة الى تعدد الاصطلاح . ف قيل انها  
 مختصة بالقياس وقيل انها غير مختصة به . وتقال لما جعلت جزء التمثيل  
 والاستفراء ايضا . وقد بسطناه فى حاشية حواشى شرح المطالع بما لا مزيد

٤ فهما نسخة  
 ٥ اختصاصها نسخة

عليه (قوله مايتوقف عليه صحة الدليل) اى بلا واسطة كما هو المتبادر .  
فلايرد الموضوعات والمحمولات . واما المقدمات البعيدة للدليل فانما هي  
مقدمات لدليل . مقدمة الدليل (قوله فيتناول الى آخره) فهي بهذا المعنى  
اعم من الاول (قال ووجه توقف الشروع الى آخره) على صيغة الماضى  
المجهول من التوجيه . فى التاج للبهقى التوجيه جيزيرا بك شق كردن .  
فلايحتاج الى تقدير الخبر ويصح تعلق لام التعليل به فى قوله «اما على تصور  
العلم فلان» من غير كلفة اذ كان اصل الكلام ووجه توقف الشروع على  
تصور العلم لان الى آخره . زيد اماو الفاء لتفصيل التوقف والتأكيد . واما  
قرآته على صيغة الاسم وتقدير الخبر اى متحقق اوجعل اللام زائدة  
او مفتوحة اوجعل لفظ الوجه زائدا فلايخفى ركاكته على ان المقصود  
بيان وجه التوقف نفسه للاحكام عليه بشئ من التحقق وغيره (قال اما  
على تصور العلم الى آخره) زاد لفظ التصور ههنا والبيان فيما سيأتى  
اشارة الى ان المراد بما يتوقف عليه الشروع مايتوقف على علمه تصورا  
او تصديقا . فيخرج من الحد مايتوقف الشروع على حصوله وتحقيقه . مثل  
التلبس بالجزء وقصد الباقي وغير ذلك (قال فلان الشارع الى آخره)  
قد تقرر فى الحكمة ان الفعل الاختيارى للحيوان «سبوق بمباد اربعة  
مرتبة التصور الجزئى لذلك الفعل ثم التصديق بالفائدة المخصوصة به  
مطابقا او غير مطابق فان رأى الكلى لاينبعث عنه الفعل الجزئى ثم الارادة  
المنبعثة منه ثم صرف القوة المودعة فى الاعضاء . ومن هذا يعلم ان تصور  
المشروع فيه مقدم على الشروع ذاتا وزمانا وانه لايمكن بدون تصوره  
بوجه مخصوص . فكلام الشارح مبنى على انه قد يندفع الطلب الى شئ  
مخصوص باعتبار تصوره بوجه اعم او اخص من حيث انه مما يوجد فيه  
ذلك الوجه لا باعتبار خصوصه . فلذا قال لو لم يتصور اولا اى قبل  
الشروع زمانا وذاتا لكان طلبه وقصده متعافا به حال عدم تصوره  
بوجه من الوجوه فكان طالبا للمجهول المطلق فى زمان طلبه وهو مح  
لامتناع توجه النفس و الاقبال منها على ما لم تتصوره فضلا عن الطلب  
الذى هو عبارة عن قصد تحصيله والعزم عليه فان دافع الشكوك التى عرضت  
لناظرين (قال لان قوله الشروع) يعنى المدعى الذى ذكره بقوله اما على  
تصور العلم (قال فسد . اى مسد ثبوته بالدليل المذكور (قال فلايتم التقريب

عرفوا الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ومعنى اللزوم ان يكون بينهما مناسبة مصححة للانتقال ليشمل الظني والجهلي والجدلي . فاذا لم يوجد اللزوم اصلا لفساد المادة او الصورة لم يتم الدليل . واذا وجد اللزوم في الجملة لكن لا الى المدعى بان يكون المدعى عاما والدليل يستلزم الخاص او بالعكس او يكون المدعى مطلقا والدليل يثبت المقيد او بالعكس لم يتم التقريب . ومعنى تمامية الدليل او التقريب ان لا يكون مدخولا فيه . ولما كان منصب السائل الدخل فيه شاع في عباراتهم فلا يتم الدليل ولا يتم التقريب دون فلا دليل ولا تقريب اذ ورود الاعتراض لا يستلزم النفي ( قوله هو سوق الدليل ) اي التقريب اجراء الدليل على وجه يستلزم المدعى . قد عرفت ان الدليل يعم الاستقراء والتمثيل . فالاستلزام عبارة عن المناسبة المصححة للانتقال . والتطبيق عبارة عن ايراد الدليل على وجه يوافق المدعى . فالاختلاف بين التعريفين بالعبارة . فما قيل ان الاول مختص بالقياس اذ الاستلزام فيه والثاني شامل للاستقراء والتمثيل فالاختلاف فيه معنوي وهم ( قوله اراد به الى آخره ) خلاصته ان اللام في العلم والكلام للعهد والمراد بالفتح معناه العرفي اعني ما قبل الشروع في المقصود فلا يرد ان الرسم ليس مذكورا في المفتح ( قوله في اثناء المقدمة ) جمع تني . في الصراح تني بالكسر يك تاه از تاهها اي في جزاء المقدمة وابحاثها . فما قيل ليس المقصود ايراده في اثناء المقدمة بل ايراده في المقدمة سواء كان في اولها او في خاتمتها او اثنائها وهم ( قوله ولا يمكن تحصيله الى آخره ) اذ العام لا يحصل الا في ضمن الخاص ( قوله لاستلزامه الى آخره ) دليل لاصل تعلق الاختيار والفصده . واما اختياره على آخر فلم يرجح مثل كونه موجبا للتمييز التام على رأى الحكماء او مجرد الارادة على ماهو رأى المتكلمين ( قوله بالخصوص ) فمعنى توقف الشروع عليه توقفه على نوعه كما قيل في مبادئ العلم اعني ما يتوقف عليه المسائل انه ما يتوقف على نوعه . اذ لا توقف للمسئلة على دليل خاص . فلا يرد ٦ ان التصور بالرسم مستغنى عنه في تحصيل ماهو الواجب لحصوله بتصوير المرسوم لم يمكن تحصيله بالرسم لان معنى التوقف حيثئذ استلزامه لما يتوقف عليه وهو لا ينافي الاستغناء عنه . واليه اشار قدس سره بقول « وكون غيره مستلزما لذلك الواجب الخ » وان كان ذلك الغير سابقا على التصور بالرسم كما في التصور بالوجه المخصوص غير الرسم اذا كان كسبيا ( قوله يختار

٦ قيل ان الخ نسخة



احدهما بعينه) فاصل اختياره لاستلزامه ماهو الواهب لا لخصوصه  
وترجيحه بمرجح سوى الارادة او نفسها (قوله حيث قال فالاولى) فان الظاهر  
اولويته بالنظر الى المذكور سابقا فلذلك قال اشارة اولانه يستعمل الاولى  
بمعنى الصواب ايضا (قال وان اراد به تصويره برسمه) ٧ ليصح قياس  
الحلف فح لانسلم الملازمة المذكورة لجواز ان يكون متصورا بغير الرسم  
فلا يلزم طلب المجهول المطلق ، انما يلزم ذلك اذا لم يكن متصورا اصلا  
(قال لابد من تصور العلم برسمه) اى رسم كان كبديل عليه العنوان حيث قال  
البحث الاول فى ماهية المنطق اى تصور ماهيته بالرسم لامتناع الحد  
واختيار الرسم المخصوص للاتفاق عليه كما يشعر به قوله «ورسموه» فلا يرد  
ما قيل ان السؤال وارد عليه ايضا لانه ان اراد به التصور بالرسم مطلقا  
فلا يتم التقريب اذ المقصود بيان سبب ايراد الرسم المخصوص وان اراد به  
التصور بهذا الرسم فلانسلم الملازمة لجواز حصول البصيرة برسم آخر  
على ان الشارح لم يدع توقف البصيرة عليه بل حصولها به حيث قال ليكون  
على بصيرة فى طلبه فالمقدمة على ما استفاد من كلامه ما يفيد البصيرة قبل  
الشروع فى العلم (قال ليكون الخ) اى وجب تصور العلم برسمه قبل الشروع  
ليحصل الشروع على وجه البصيرة فاللام للسببية ومدخولها غاية مترتبة  
عليه لاعلة غائية له حتى يرد عليه ان العلة الغائية انما تكون للفعل الاختيارى  
ووجوب التصور ليس كذلك (قوله الوجه السابق الخ) يعنى ظاهر كلام  
الشارح يقتضى ان الوجه الثانى قائم مقام الوجه الاول مثبت لما يثبت به وليس  
كذلك فلا بد من العناية فى عبارة الشارح بان يقال مراده فالاولى ان يفسر  
المقدمة بما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة او بما يفيد الشروع  
على وجه البصيرة ، ويقال لابد من تصور العلم برسمه الى آخره (قوله وهذا  
الوجه يدل الى آخره) وذلك لان كل علم مسائل كثيرة لها جهة واحدة  
مختصة بها بها تعد علما واحدا وتفر بالتدوين ، فاذا علمه بتلك الجهة امتاز عنده  
عماءه تميزا تاما وان علمه بوجه اعم او اخص لم يحصل التميز التام ، فان اريد  
بتصور العلم برسمه التصور بوجه ما يفيد تميزه عماءه سواء كان محمولا  
اولا بدسيا او كسبيا ، فالوجوب المستفاد من قوله لابد عقلى لامتناع حصول  
البصيرة بحيث يمتاز عماءه بغيره ، وان خص التصور باللازم التطرى كما  
هو المتعارف فالوجوب استحسانى ، فاندفعت الشكوك التى عرضت للناظرين .

٧ اى بالتصور تصور  
العلم برسمه فيكون  
المراد بقوله لو لم  
يتصور ايضا التصور  
برسمه ليصح الخ  
نسخة

﴿قوله علم الخ﴾ اورد صيغة المفرد اشارة الى ان الوحدة معتبرة فلا يرد النحو مع غيره نقضا ﴿قوله باصول﴾ اى بقواعد يعرف بها اى يقتدر بسببها على معرفة الاحوال الجزئية العارضة للكلمات المستعملة فى لغة العرب من حيث انها معربة اومبنية . وفائدة القيود ظاهرة فلاحاجة الى الاطالة ﴿قوله حصل عنده مقدمة الخ﴾ بناء على ان افرادها بالتدوين من هذه الجهة وهذا هو المراد من الوقوف على جميع المسائل اجمالا ﴿قوله تمكن بذلك الخ﴾ بضم الصغرى سهولة الحصول . وما قيل انه يجوز ان يكون اندراج هذه المسئلة تحت موضوع الكبرى نظريا عريقا فيه . فالجواب عنه ان المراد سهولة الحصول بعد العلم بالكبرى اذ لا يحتاج حينئذ الا الى تحصيل صدق مفهوم . موضوع الكبرى المعلوم على فردة بخلاف ما اذا لم تعلم ﴿قوله وكل مسئلة كذلك فهمى من النحو﴾ قيل هذه المقدمة غير المقدمة السابقة والجواب ان المقدمتين متلازمتان لما ان جهة الوحدة مختصة بالعلم الا ان الاولى لما كانت لازمة للتعريف صريحا ذكره اولا والثانية صريحة فى الانتاج ذكره ثانيا ﴿قوله وكذا اذا تصور الميزان الخ﴾ اورد مثالين اشارة الى ان جهة الوحدة التى يؤخذ بالقياس اليها اللازم قد يكون موضوع العلم كما فى تعريف النحو وقد يكون غايته كما فىما نحن فيه . واما جواز كونها جهة اخرى كالامر العام للمحمولات او المسائل فمحتمل . الا ان المتبر عند القول هاتان الجهتان ﴿قوله وبالجمله الخ﴾ بيان اجمالى فى جميع العلوم بعد التفصيل فى جزئى اى اذا تصور العلم برسمه فقد عرفه بمحاصته وحصل خاصته فى ذهنه . فاذا توجه اليها عرف انها خاصته . وعلم منه ان كل مسئلة منها لها مدخل فى تلك الخاصة لكونها مأخوذة من جهة الوحدة المشتركة ﴿قوله اذا اورد عليه﴾ ظرف ليعلم لايقدر فان القدرة حاصلة غير مشروطة بالايراد ﴿قوله فكأنه قد علم الخ﴾ فالمراد بقول الشارح علم انها من ذلك العلم تمكن من علمها تمكنا تاما . والتمكن المذكور لاينافى عدم حصول التميز بالفعل فى بعض المسائل كما ان التمكن من الاجتهاد لاينافى وقوع لاادرى فى بعض المسائل من المجتهد . وهذا التمكن منشؤه كون التعريف مأخوذ من جهة الوحدة التى يشترك فيها جميع المسائل لاشتراط كونه جامعا لجميع اجزاء المحدود ومانع من دخول غيرها فيلزم اشتراط امر آخر فى التعريف اهمله القوم فى بيان

الشروط او التزام ان خروج مسألة او دخول غيرها يستلزم صدق المحدود على غير افراد الحد وبالعكس بناء على ان هذا المجموع غير العلم قال واما على بيان الحاجة زاد لفظ البيان اشارة الى انه مفهوم تصديقي وكذا في الموضوع اى توقف الشروع في العلم على اثبات ان الناس يحتاجون اليه لاجل كذا فهو في الحقيقة تصديق بالغاية المترتبة عليه مع العلم باعتدادها بالدليل قال فلانه لو لم يعلم غاية العلم اى لو لم يعتقد اما جزما او ظنا بغايته اى بغاية التي لها مزيد اختصاص به بان يكون تدوينه لاجلها ، ولذا عطف الغرض عليه . وهي الفائدة المعتدة المترتبة عليه قال لكان طلبه عبثا وتقصيه ماذ كره قدس سره (قوله فلا بد ان يعلم الى آخره) الى يعتقد جزما او ظنا مطابقا او غير مطابق ان لذلك العلم فائدة مخصوصة اى فائدة كانت وليس المراد ان يعلم بالفائدة المهمة . فانه لا يمكن الشروع بنسب العلم لامتناع الترجيح بلا مرجح على ما تقرر في الحكمة . وما قيل انه قد يوجد الفعل الاختياري بتوهم الفائدة كمرور العاشق في سكة المعشوق بتوهم رؤيته فبني على عدم الفرق بين توهم الفائدة والتصديق بالفائدة المتوهمه المتحقق في الصورة المذكورة (قوله والا لامتناع الشروع فيه) ولطهوره لم يتعرض له الشارح . كذا ذكره السيد قدس سره في شرح المواقف (قوله وان يكون تلك الفائدة معتدا بها) ٧ في اعتقاده سواء كانت معتدا بها في نفس الامر او لامترتبة عليه او لا (قوله والا لكان شروعه وطلبه الخ) اى وان لم تكن معتدا بها في اعتقاده بالنظر الى المشقة كان شروعه فيه وطلبه لذلك العلم عبثا عرفا . لانه فعل لا يترتب عليه فائدة معتد بها في اعتقاده وكل ما كان هذا شأنه فهو عبث عرفا . اما الصغرى فط . واما الكبرى فلما ذكره قدس سره فيما نقل عنه على حواشي شرح المختصر العتب بحسب العرف ما لا يترتب عليه فائدة اصلا او يترتب عليه ما لا يعتد به نظر الى ذلك الفعل المشتمل على المشقة انتهى اى لا يترتب عليه في اعتقاده فائدة اصلا . معتدا بها او غيرها او يترتب عليه فائدة لا يعتد بها في اعتقاده وان كانت في نفس الامر معتدا بها بناء على المتعارف المشهور في الاطلاق ان الفاعل اذا فعل فعلا لم يترتب عليه غرضه يقال فعل فعلا عبثا وان جمت فائدته . وبما ذكرنا من التفتيد اندفع التدافع بين ما نقل عنه وبين ما في المتن حيث تفهم من الحاشية ان الفعل الذي يترتب عليه ما لا يعتد به عبث عرفا وان



اعتقد الفاعل الفائدة المعتد بها ، ويفهم من المتن ان الفعل الذي اعتقد فيه فائدة لا يعتد بها عبث وان ترتب عليه الفائدة المعتدة ، واندفع ما قيل ان العبث العرفي بالمعنى المذكور فيما نقل عنه لا يمكن وجوده في تحصيل العلوم لانه يترتب عليها الفائدة المعتد بها التي وضعت لها ( قوله وبذلك يفترجده الى آخره ) اى بسبب اعتقاده فائدة غير معتد بها في اعتقاده يضعف سعيه في تحصيل ذلك العلم فاما ان يتركه او لا يسعى فيه حتى السعى فما كان في شروعه على بصيرة ( قوله وان تكون تلك الفائدة ) اى الفائدة المعتد بها التي اعتقدها الشارع ( قوله لعدم المناسبة ) بين ما اعتقده وبين العلم فان كان ظاهرا زال الاعتقاد وان كان خفيا بقي فذا قال ربما ( قوله فيصير سعيه ) وامانه يجوز ان يعتد بعد زوال الاعتقاد الاول فائدته المترتبة عليه وتكون مهمته فيسعى في تحصيله لاجل هذه الفائدة ، فلا يصير سعيه السابق عبثا فلا يضر لان قوله فيصير ايضا داخل تحت ربما ، واذا صار سعيه السابق عبثا علم انه لم يكن على بصيرة في شروعه ( قوله عبثا في نظره ) وهو العبث العرفي ، فلا ينافي ما في شرح المواقف من جعل هذا القسم عبثا عرفيا ( قوله فانه يكمل الى آخره ) فلم من ذلك انه كان على بصيرة في شروعه وبما حررتالك عبارة الشرح والحاشية بعد اطلاعتك على فوائد القيود يظهر لك اندفاع شكوك الناظرين في هذا المقام ، واعلم ان كل حكمة ومصلحة تترتب على فعل تسمى غاية من حيث انها على طرف الفعل ونهايته وفائدة من حيث ترتبها عليه فتختلفان اعتبارا وتعمان الافعال الاختيارية وغيرها ، واما الغرض فهو ما لاجله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية له ولا يوجد في افعاله تعالى وان جئت فوائدها وقد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقادها كذا في الحواشي الشريفة الشريفة على شرح المختصر ( قال فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات ) اى التمايز الذاتى للعلوم على قدر تمايز الموضوعات ان كان تمايزها بالذات كان تمايز العلمين كذلك وان كان بالاعتبار فبالاعتبار كاجرام العالم فانها من حيث الشكل موضوع للهية ومن حيث الطبيعة موضوع للسماء والعالم من الطبيعي ، فلذلك قد يتفق اتحاد بعض المسائل فيهما بالموضوع والمحمول واختلافهما بالبراهين كالقول بان لارض مستديرة ( قوله وذلك ) اى كون تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات ثابت لان المقصود من تدوين العلوم سواء كانت

آلية او غير آلية فلا يرد ان الواجب ان يقول المقصود في العلوم بيان  
احوال الاشياء اى اثبات العوارض الذاتية للموجودات بالدلائل \* والمقصود  
من ذلك البيان معرفة احكامها اى النسب الجزئية العارضة للاشياء بالقياس  
الى الاحوال \* وذلك لان كمال النفس الانسانية في القوة الادراكية هو التشبه  
بحضرة الواجب تعالى علما \* والتشبه انما يحصل بمعرفة احوال الموجودات  
على ما هي عليه بقدر الطاقة \* وكانت معرفتها مختلطة متكررة متعسرة  
فأفردوا كل طائفة من الاحوال الراجعة الى شئ او اشياء متناسبة بالتدوين  
وجعلوه علما على حدة تسهيلات للتعليم وسموا ذلك الشئ او الاشياء موضوع  
العلم \* لانه وضع لان يبحث عن احواله ولان موضوعات مسائله راجعة اليه \*  
وهذا معنى قوله واذا كانت طائفة من الاحوال والاحكام (قوله متعلقة  
بشئ واحد) ٢ كاحوال العدد في الحساب (او اشياء متناسبة) ومعنى التاسب  
اشتراكها في امر ذاتي كاشتراك الجسم التعليمي والسطح والخط في المقدار \*  
او مرضي كاشتراك الادلة الاربعة في استنباط الاحكام اشتراكا معتداه  
بان يراعى جهة الاشتراك في جميع المسائل (قوله كان كل واحد منهما) اى  
من الطائفتين علما برأسه \* واطلاق العلم على طائفة من الاحوال على سبيل  
المبالغة \* لانها المقصودة من تدوين العلوم والا فالعلوم المدونة عبارة  
عن المسائل (قوله ولو كانتا) اى الطائفتان ٣ لمفروضتان \* ولذلك اورد كلمة  
لوالدالة على انه فرض محض (قوله من جهة واحدة) اشارة الى ان  
اختلاف الجهة موجب لاختلاف العلمين كما عرفت (قوله ولم يستحسن الخ)  
اشارة الى انه استحسن اى اقتضاء حسن التعلم وتسهيله \* ولا استحالة في ان يعد  
كل مسألة علما او كل العلوم علما واحدا (قوله واعلم الى آخره) بيان للفرق  
بين الامور الثلاثة بعد اشتراكها في توقف الشروع على وجه البصيرة عليها  
بان الامرين الاولين يتوقف اصل الشروع على نوعيهما بخلاف الثالث  
ولا استلزامهما ما هو الواجب في الشروع وعدم الترتيب بينهما جعل كلا  
منهما مفيدا لاصل البصيرة بخلاف الموضوع فانه لتأخره في الرتبة عنهما  
جعل مفيدا لزيادة البصيرة وبان الامرين الاخيرين من قبيل التصديق  
بخلاف الاول فانه تصور (قوله مما بعد عبثا) اى عرفا فهو ايضا مفيد  
للبصيرة اذ الخروج من العبث من البصيرة (قوله اذا كانت الفائدة مهمة) اى  
موجبة زيادة اعتناء بشأنها كما يقال اهمنى الامر اذا اقلقك وحزنك (قوله

٢ كالعدد نسخة  
٣ المذكورتان نسخة



واما معرفته بان الموضوع (الخ) اى معرفته بما يقع جوابا عن هذا السؤال  
 اى معرفته بان موضوعه ذلك الشئ (قوله فليست بواجبة للشروع  
 الى آخره) اى : لاجل الشروع لالخصوصه ولابنوعه (قوله اراد به انه  
 لم يتميز الخ) وزيادة البصيرة ايضا بصيرة فيصدق عليه انه مما يتوقف عليه  
 الشروع على وجه البصيرة (قوله تصور العلم بوجهما) على التوجيه الاول  
 او برسمه على تقدير قوله «قالولى» (قوله على معرفة احوال الالفاظ  
 من الوضع والدلالة والافراد والتركيب والاشتراك والترادف وغير ذلك .  
 وكونها مبنية فى مبادئ اللغة لاينافى توقف الافادة والاستفادة عليها) (قوله  
 الا ان المصنف اوردها الخ) لشدة الارتباط بين اللفظ والمعنى حتى انه قلما ينقل  
 تعقل المعانى عن تخيل الالفاظ (قوله بيان مرتبة العلم) اى بالتحصيل  
 بالتقديم والتأخير بالقياس الى علم آخر (قوله وبيان شرفه) وله جهات  
 الموضوع فما كان موضوعه اعم فهو اشرف . والدلائل فما كان دلائله  
 اقوى فهو اشرف . والغاية فما كان غايته انفع فهو اشرف (قوله والاحسن  
 فى التعليم الخ) ه اشار به الى دفع ما اورده الشارح التفتازانى من ان البصيرة  
 ليست امراً مضبوطاً حتى يقال انه يتوقف على الامور الثلاثة ولا يحصل  
 بواحدة منها اوباً كثر منها (قوله الاولى الخ) انما قال ذلك لانك قد صرفت  
 ان مآل ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة هو الاطاعة . الا ان هذه  
 العبارة اظهر واسلم من المناقشة . والمراد بما العلوم كما هو سابق الى الفهم  
 (قال فان علم الخ) تصوير للحكم الكلى فى الجزئى كما يدل عليه قوله مثلاً  
 وليس باستدلال (قال افعال المكلفين الخ) اشارة الى ان ليس موضوعه  
 فعل المكلف مطلقاً والا لما جاز البحث عن الافعال المخصوصة فيه (قال  
 من حيث انها تحل وتحرم) الظاهر تعلقه ببحث لكونه بياناً للاحوال . والحق  
 انه متعلق بالعروض المفهوم من الكلام وانه قيد للموضوع . والقيد مطلق  
 الحل والحرمة . والمبحوث عنه الحل والحرمة المخصوصان . فلا يردان الحيثية  
 تمة الموضوع لا تكون مبحوثاً عنها (قال من حيث انها تستنبط) اى يصح  
 الاستنباط عنها لان نفس الاستنباط مبحوث عنه فيه (قال ولما كان بيان  
 الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفة الى آخره) فى التاج الانسياق روان  
 شدن . فى اختياره دون السوق اشارة الى ان استلزامه اياه من غير مدخل  
 لتحريير المصنف . ولذا تعرض لقدس سره لاستلزامه اياه فى نفسه من غير

ه لاصل الشروع  
 نسخة  
 ه اشارة الى نسخة

تخصيص بيان المصنف رحمه الله وكون الرسم لازماً من غير احتياج الى تصرف . وذلك لان آخر ما ينساق اليه بيان الحاجة انه مست الحاجة الى قانون يفيد عصمة الذهن عن الخطاء في الفكر وهو لازم محمول مساو للمنطق ولذا قال «وهو المنطق» . وكونه مستلزماً اي لا يقتضي اكتسابه منه حتى يلزم اكتساب التصور من الحاجة . ومقصود الشارح بيان نكتة جمع بيان الحاجة والرسم في بحث واحد مع ان الظاهر ايراد كل اوالكل في بحث . ونكتة تقديم بيان الحاجة عليه مع ان العنوان يقتضي العكس وخلاصتها ما ذكره قدس سره من ان بيان الحاجة يتضمن الرسم فلذا جمعها دون العكس فلذا قدم البيان . وبما ذكرنا اندفع ما قيل من ان بيان الموضوع ايضا يتضمن الرسم فان ذلك باعتبار انه يمكن ان يؤخذ منه لازم محمول يعرف به على ان النكتة انما هي لجمعها بعد الوقوع (قوله غرضه) اي غرض المدون (قوله وتحصل بذلك الى آخره) لانه يحصل منه انه علم يفيد هذه الفائدة وهو لازم مساو له شامل لجميع اجزائه والا لما كان غاية له بل لبعضه وهو ظاهر بين الثبوت بعد اقامة الدليل وهو معنى تصور الشيء بالرسم . ولو اريد بالتصور المعنى لاعم اعني تصور الشيء باصر خارج كان ادفع للشغب (قوله بشيء آخر) كان يقال علم يبحث فيه عن المعلومات التصويرية والتصديقية . ولايتوهم منه استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة . فان مقصوده ايراد صورة لاجتماع فيها بينهما في الوجود (قوله فلذلك) اي لصيرورة بيان الحاجة اصلاً متضمناً لبيان الماهية بالرسم . والاشارة الى استلزام البيان له دون العكس يجعل قوله «فصار الى آخره» مستدركا (قوله فشرع) تفسير لقوله «وابتداً ببيان الحاجة» اي ابتداً بان شرع . وفيه اشارة الى ان قول الشارح «وصدر البحث الخ» معطوف على قوله اورد ها وترتبه على الشرط باعتبار ان تصدير البحث بالتقسيم اي جعله في اوله كما هو معنى صدرت الشيء بالشيء يتضمن تصدير بيان الحاجة لان التقسيم من مقدماته فكأنه في الحقيقة حكمان تصدير البحث ببيان الحاجة والشروع في التقسيم وكل واحد منهما معلل بعلة . ومن لم يفهم المنق وقع في تكلفات باردة (قوله لتوقفه عليه) اي لتوقف بيان الحاجة على الشروع في التقسيم . لان مقدمات بيان الحاجة مقدمات مترتبة و آخر ما يخل اليه هو التقسيم فان التقسيم يتوقف عليه قوله «وليس الكل من كل منهما

٦ ما يتحلل نسخة

ضروريا ولا نظريا المتوقف عليه قوله «بل البعض من كل منهما ضرورى  
 والبعض الآخر نظرى يحصل بالفكر» المتوقف عليه قوله «وذلك الترتيب  
 ليس بصواب» المتوقف عليه قوله «فست الحاجة» . فعلى هذا الضمير فى قول  
 الشارح «عليه» راجع الى التصدير . ولك ان ترجع الضمير الى التقسيم ويكون  
 المراد لتوقف بيان الحاجة بجميع مقدماته اى ماسوى التقسيم على التقسيم .  
 وعلى التقديرين اندفع ما قيل ان التوقف لا يقتضى التصدير لتوقف  
 بيان الحاجة على كل واحد من مقدماته «قوله فان قلت الى آخره» منع  
 للتوقف والجواب اثبات المقدمة الممنوعة «قوله اعنى الموصلة» اى  
 مباحث الموصلين فلا يخرج مسألة من مسائله من بيان الحاجة اليه «قوله  
 فلو لم يقسم العلم اولا» اى قبل سائر المقدمات لما عرفت من ترتب مقدمات  
 بيان الحاجة . واما تقسيم العلم اولا الى الضرورى والنظرى ثم تقسيمه  
 الى التصور والتصديق او تقسيم كل من الضرورى والنظرى اليهما  
 مع كونه موجبا لبر نظم المقدمات ومحوجا الى اعادة النظرى من كل  
 منهما يحصل من الضرورى قلب للمعقول . لان التقسيم باعتبار كيفية  
 الحصول بعد التقسيم باعتبار الحصول نفسه «قوله لجاز الخ» ليس المراد  
 الجواز العقلى . لان معناه عدم الحكم بثنى من الطرفين . بل الجواز  
 الوقوعى . والمراد الجواز بالنظر الى الشرط المذكور . لافى نفس الامر  
 حتى يرد ان اللازم امكان الجواز لا الجواز «قال بتقسيم العلم الى التصور  
 والتصديق» هذا بناء على ان التصور مع الحكم تصديق عند ارباب  
 هذا التقسيم كما هو منصوص فى عبارة المطالع حيث قال «العلم اما تصور  
 ان كان ادراكا ساذجا واما تصديق ان كان تصورا مع الحكم» وان قوله  
 «ويقال للمجموع تصديق» بيان لمذهب الامام . ولذا ذكر المجموع فلا يرد  
 انه قسم العلم الى التصورين دون التصور والتصديق «قال فالعلم» الفاء  
 للتفسير بتقدير قال معطوف على قوله «وصدر» «قال لاحكم معه» لما كان قيد  
 فقط مقابل لقوله «معه حكم» كان معناه فاته عن اعتبار القيد المذكور فى القسم  
 الثانى فيكون بمنزلة لاحكم معه . وصدقه على الحكم توهم . لان قوله لاحكم  
 معه قضية سالبة والسلب انما يتصور فيما يتصور فيه الايجاب ولا امكان للايجاب  
 فى الحكم فلا سلب . وانتفاء الواسطة بين النقيضين المراد به ماسوى النقيضين .  
 فاقيل الاولى ان يقال تصور معه عدم الحكم توهم «قال ويقال له



التصور الساذج) افاد بهذا الاطلاق ان المراد بقوله فقط التقييد بعدم الحكم معه اعنى بشرط لاشئ لاعدم التقييد بكون الحكم معه اعنى لا بشرط شئ فانه يستلزم اتقسام الشئ الى نفسه وإلى غيره . واما اطلاق التصور الساذج على مطلق التصور فمع كونه بعيدا عن اللفظ اذا توصيف بصفة زائدة على ما يستفاد من الموصوف فيجب التقييد دون الاطلاق خلاف المتعارف وان احتمل اللفظ له في الجملة كما صرح به في حاشية المطالع (قال من غير حكم عليه) المناسب من غير حكم معه او زيادة لفظ «وبه» لان المعتبر في القسم الاول عدم مقارنة الحكم مطلقا وكأنه اراد كتصورنا الانسان فيما وقع محكما عليه (قال بنى او اثبات) تفصيل للحكم وليس صلة له على تأويلهما بمثبت او منفي لانه يخرج عنه الحكم السلبى (قال كما اذا تصورنا الى آخره) ما كافة على ما هو الشائع في امثال هذه العبارة . ولم يقل «كتصورنا الانسان وحكما الخ» اشارة ان القسم الثانى متحقق في هذه الصورة . اعنى مجموع تصورى الطرفين اللذين اعتبر اسناد احدهما الى الآخر بالنفى او الاثبات . وجعل ما موصولة او موصوفة بالجملة الظرفية والمراد كتصور حادث اذا تصورنا الى آخره مما لا يرتضيه المصنف . اذ عنده التصديق هو التصوران المتعلقان بالطرفين اذا قارنهما الحكم . ولا يقول بحدوث تصور آخر اعنى المجموع المركب من التصورات الاربعة . ولا الشارح . لان مقصوده مجرد بيان مقصود المصنف مع قطع النظر عن صحته وفساده وحمله على احد المذهبين وسيجئ تحقيقه . وما قيل ان هذا التقسيم يستدعى ان لا يوجد فرد للقسم الاول اذ لا تصور الا معه حكم ولا اقل من الحكم بان هذه الصورة صورة له . فقيه انه على تقدير تسليمه فرق بين الحكم الصريح والضمنى . والمراد ههنا الحكم الصريح كما هو المتبادر ولو استلزم كل تصور حكما لزم التسليل (قوله هذا التصور قد يكون واحدا) اراد به بيان ما يصدق عليه القسمان حتى يظهر الاختصار ويتضح حالهما اتضاحا تاما . وكون المتعدد الذى لا يكون معه نسبة من افراد القسم الاول لا ينافى اعتبار الوحدة في المقسم لان التعدد الشخصى لا ينافى الوحدة النوعية (قوله اما تقييدية) كان الظاهر ان يقول اما غير تامة الا انه لما لم يكن لها فرد غير التقييدية اقامها مقامها اختصارا في العبارة والمراد بالتقييدية ان لا تفيد فائدة تامة قد دخل الامتزاجية ايضا

(قوله تامة غير خبرية) كان الطاهر انشائية اختارها تنصيها لعدم  
الواسطة (قوله يشك فيها) او يتوهم فيها (قوله لحوها عن الحكم)  
اي النفي والاثبات . وتفسير الحكم بالوقوع او اللاوقوع او الايقاع  
او الانتزاع خروج عن مذاق المصنف (قوله واما اجزاء الشرطية)  
فصلها عما تقدم لكونها ذات جهتين بخلاف ما مر يعني حرف الشرط  
اخرج المقدم والتالي عن كونهما قضيتين بالفعل فلا حكم في شيء منهما  
اتما الحكم بينهما بالاتصال والافتصال كما صرح به في تعريف الشرطية  
(قوله الافتراض) بحذف حرف الشرط واعتبار كل منهما قضية برأسها  
(قادران كما ليس تصديقا بالفعل) لعدم اقترانها بالحكم اي بالنفي والاثبات  
بالفعل (بل بالقوة القريبة منه) اذ لا يحتاج الى تغيير النسبة بل الى عدم اعتبار  
معنى حرف الشرط . بخلاف ما تقدم فانه يحتاج الى تغيير النسبة وتاويلها  
بالخبرية . فاندفع الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين (قوله هذا التصور  
الى آخره) اي ما يصدق عليه هذا التصور لا بد ان يكون متعدد في نفسه  
كما يدل عليه قوله «حتى يمكن الى آخره» . وبعد الاقتران يصير نوعا مغايرا  
للقسم الاول . فان اقتران الحكم به كاقتران الهيئة السريرية يخرج عن  
التعدد ويصير امرا مغايرا له في الاحكام . فلا يردان وحدة المقسم  
معتبرة وان هذه تصورات متعددة لم يعتبر معها هيئة حتى يصير  
نوعا مغايرا للاول (قوله حتى يمكن اقتران الحكم) اي قصدا فان اقتران  
الحكم اي النفي والاثبات بالنسبة من حيث انها متعلقة بالطرفين و آلة  
لتعرف حالهما . فلا بد من تصورات متعددة واقترانه بالنسبة فقط او مع  
احد الطرفين اقتران بالتبع فتدبر فانه من المزالق (قوله مشتمل على  
شيئين) اراد به تعيين يحمل يستدعيه كنه اما . وان المذكور تفصيل لذلك  
المحمل وبالشئين الشيين المحتاجين الى البيان بقريئة قوله «فاحتيج» . فلا  
ينتفض «بالهيئة التركيبية» . لكون معناها معلومة من اللغة ٨ والمراد من الاشتمال  
الاشتمال بلا واسطة فلا ضير في كون الجزء الثاني مشتملا على اجزاء كالعدم  
والحكم والكون والاضافة (قوله كونه بلا حكم) الطاهر لا حكم معه .  
لكن لما كان المقصود من تقييده بلا حكم كائن معه كونه بلا حكم عبر عنه  
به . وكذا الحال في قوله «كونه مع الحكم» (قوله فان عدم الحكم الى آخره)  
تعليل لتضييق الاحتياج الى بيان الامرين مع اشتمالهما على ثلاثة

٨ وبالاشتمال الاشتمال  
بلا واسطة الخ

امور (قوله تعرف بالمقايسة اليه) في التاج القيس والقياس اندازه كردن  
 چیزی مجیزی و یعدی الى المفعول الثاني بالباء وبعلى فتعديته بالی  
 بتضمنين معنى الاضافة اى يعرف بالتقدير حال كونه مضافا الى الحكم (قوله  
 وحيثئذ يتضح) اى حين بيان الجزئين يتضح القسمان باعتبار جزئيهما  
 مجتمعين فاتضح القسمان غاية الاتضاح لكونه علما بالشئ بكنهه (قال  
 فهو حصول صورة الشئ فى العقل) ان جعل تعريفا للمعنى الاعم الشامل  
 للحضورى والحصولى بانواعه الاربعة ولما يكون نفس المدرك وغيره \*  
 فالمراد بالعقل الذات المجردة \* وبالصورة ما يعم الخارجية والذهنية \* وبالحصول  
 الحضور سواء كان بنفسه او بمثاله \* وبالمغايرة الاستفادة من الظرفية اعم  
 من الذاتية او الاعتبارية وبفى معنى عند كما هو اختيار المحقق الدوانى \*  
 ولا يخفى ما فيه من التكلفات البعيدة عن الفهم \* وان جعل تعريفا للتعقل  
 الحصولى بقريته ان المقصود تعريف العلم الكاسب والمكتسب كان  
 التعريف على ظاهره \* والمراد بالعقل قوة تدرك الغائبات بنفسها والمحسوسات  
 بالوسائط وبصورة الشئ ما يكون آلة لامتيازه سواء كان نفس ماهية  
 الشئ او شبحاله والظرفية على الحقيقة \* ثم العلم ان كان من مقولة كيف  
 فالمراد الصورة الحاصلة وفائدة جعله نفس الحصول التنبه على لزوم  
 الاضافة له \* وان كان من مقولة الانفعال فهو على ظاهره لان المراد بحصول  
 الصورة فى العقل اتصافه بها وقبوله اياها \* واما من قال ان العلم تعلق بين  
 العالم والمعلوم او صفة حقيقية ذات اضافة فلم يقل بالصورة الا الامام  
 الرازى هذا هو القدر الضرورى فى هذا المقام والتعرض لتفصيله  
 خروج عن الكلام (قال فليس معنى الخ) تصوير للمعنى الكلى فى مادة  
 جزئية للايضاح والتعبير بالحصر للرد على من ذهب الى انه مجرد اضافة  
 (قال الا ان ترسم) الارتسام فى اللغة الامتثال والتكير والدعاء وشئ  
 منها لا يناسب المقام ولعلمهم اخذوه من الرسم بمعنى العلامة واستعملوه بمعنى  
 الانطباع والانتقاش \* والمراد ان تحصل لانتقاء الانطباع حقيقة واختاروه  
 لتصوير المعقول بالمحسوس (قال صورة منه) متعلق بصورة لتضمنه معنى  
 الاشعار والحكاية اى صورة حاكية منه لانشئة منه لانه يخرج العلم الفعلى \*  
 وفيه اشارة الى انه لا يجب مطابقتها وانه يجوز ان تكون مساوية واعم  
 واخص ومباينة \* وفى اعادة فى العقل من غير تغيير اشارة الى ان الظرفية



على الحقيقة (قال بها يمتاز) صفة كاشفة لصورة وإشارة الى وجه اطلاق الصورة على المعنى الحاصل في العقل فانها في اللغة بمعنى بيكر يعنى كما ان صورة الشيء سبب للامتياز في الخارج كذلك المعنى سبب للامتياز في العقل (قال عن غيره) اى من جنس الغير سواء كان من جميع الاغيار اولاولا ولا يشكل بتصور زيد بالشيء والممكن العام لان زيدا يمتاز بهذا الوجه مما لم يعقل بهذا الوجه وان كان متصفا به في الواقع (قال كما ثبت صورة الشيء الخ) في الصراخ ثبوت وثبات برجاء بودن تشبيهه \* للحصول العقلى بالحصول الحسى وهو متحقق عند الطبيعيين فان الرؤية عندهم بالانطباع تخيل عند الرياضييين القائلين بالانعكاس (قال الامثال المحسوسات) في الصراخ مثال بالكسر مانند مثل بضمين وسكون جماعة \* والمراد بالمحسوسات المبصرات (قال مثل المعقولات) الاقتصار على ذكرها يدل على ان التعريف للتصور التعقلى \* والمراد بالامثال اعم من ان يكون نفس ماهية المعقول او شبحاله (قال فقوله الخ) تفريع على تعريف التصور بما ذكره وانما قال اشارة لان الطاهر كونه تعريفا للتصور الساذج (قال لانه لما ذكر الى آخره) اى لما ذكر هذا اللفظ ذكر امران \* ولما كان المراد من التصور فقط التصور الساذج كان ذكره بذكره بينا ولذا لم يتعرض لبيان خلاف التصور المطلق فان في كونه مذكورا بذكره خفاء لان المطلق يناقئ المقيد \* ونبه على ذلك بانه ضرورى ومنشأ الاشتباه عدم الفرق بين ذات المطلق وبينه مع وصف الاطلاق (قوله فان قيل لم لا يجوز الى آخره) منع لحصر العود فيما ذكره \* والجواب ابطال للسند المساوى اذ لا احتمال للعود الى رابع \* ولهذا اورد الفاء في قوله «فلامعنى» اى لو عاد الى العلم فلامعنى الخ \* والحمل على اثبات المقدمة الممنوعة وهم (قوله لتوسيط تعريفه بين القسمين) لم يقل لتوسيط القسم بين العلم وتعريفه مع تلازمهما لسبقه القسم في الذكر وكون التقسيم مقصودا بالذات (قوله بل ينبغى) اضراب عن قوله «لامعنى الخ» للتنبيه على ان احد محتمليه اعنى التأخير وان كان جائزا لكنه لا ينبغى \* لان المقسم ان كان معلوما بوجه يكفى للتقسيم يترك تعريفه وان كان مجهولا لا بد من تعريفه او لا يمكن تقسيمه والاولى ان يكون الوضع مطابقا للطبع فينبغى القديم في الذكر \* وما قيل ان التوسيط يجوز ان يكون للاهتمام بالتقسيم فما لا ينبغى ان يوسط به في الكلام (قوله فان قلت الى آخره) استفسار مترتب على اعتبار العود الى مطلق التصور ان كان الاستفهام

على حقيقته . وان جعل انكاريا كان ابطالا له بطريق النقض باستلزامه امرا باطلا وهو عدم الفائدة . ويجوز ان يجعل معارضة ( قوله فما الفائدة الخ ) فان المتعارف تقديم التعريف على التقسيم ان لم يكن معلوما بوجه يكفي للتقسيم او تركه ان كان معلوما . اما الافتتاح بالتقسيم المشعر بمعلومية المقسم ثم الاتيان بتعريف مرادفه الذي هو تعريفه في الحقيقة المشعر باحتياجه الى التعريف مع توسط المرادف فلا فائدة فيه ( قوله الفائدة في ذلك ) اي الفائدة في ذلك المذكور التنبيه على كون التقسيم عمدة . وذلك حاصل بالافتتاح بالتقسيم لان شأنهم تقديم الالهم وعدم كون تعريفه عمدة . وذلك حاصل بتعريف مرادفه لانه لو عرف العلم ولو بعد التقسيم لدل على كونه محتاجا اليه . بخلاف ما اذا عرف مرادفه الذي هو مذكور تبعا لقسمه . فان تعريفه يكون مذكورا يتبع تعريف قسمه فقوله « دون تعريفه » بيان لما بالنسبة اليه القصر وقوله « لانه الخ » دليله . والمقصود دفع ما يتوهم من انه كيف لا يكون التعريف عمدة . والتقسيم موقوف عليه ( قوله او التنبيه الى اخره ) فان الافتتاح بالتقسيم مع ان الشائع تقديم التعريف تنبيه على ان تفسيره به . مشهور لاحاجة الى ذكره . واذا كان العلم غير محتاج الى التفسير ففسر مطلق التصور لمعرفة القسم بذلك التعريف لا بغيره ليعلم انه مرادفه فانه حينئذ يحصل مع معرفة القسم فائدة العلم بالمرادفة . فقوله « ففسر » معطوف على قوله « التنبيه على ان الخ » بتقدير الشرط . هذا هو التوجيه الظاهر الحقيق بالقبول . وللناظرين في هذا المقام كلمات لا يليق ان تنقل ( قوله فان قلت الخ ) اعتراض على قوله « ففسر مطلق الى آخره » . وحاصله انه لاحاجة للعلم بالمرادفة الى ذلك ( قوله فقد علم ) لان معنى التقسيم ضم قيود مختلفة او متباينة الى المقسم . وهنا قد ضم القيود الى التصور . فلو لم يكن مرادفا للعلم لم يكن التقسيم تقسيما للعلم . واما الاعتراض بان اللازم من ذلك ان يكون المراد منهما واحدا لان يكون المعنى الموضوعان له واحدا فمدفوع بان الظاهر في الاطلاق الحقيقة وذلك كاف في المقام الظني ( قوله فلا حاجة في ذلك ) اي في العلم بالمرادفة الى تعريف مطلق التصور الذي هو غير مقصود . وترك تعريف التصور فقط الذي هو المقصود ( قوله واما الاطلاق الخ ) جواب دخل . مقدر . وهو ان المقصود من تعريف مطلق التصور التنبيه على اشتراكه بين المعنيين ومرادفته للعلم . والتقسيم



لا يفيد الا الاخير . كما يدل عليه قول الشارح « تنبيها على ان التصور الى آخره » حيث اورد كلا الامرين تحت التنبية ( قوله ولا للتقسيم الى آخره ) لادخله في دفع السؤال المقدر . بل لافادة امر زائد يتعلق بالمقام ( قوله الحال على ما ذكرت ) من ان التقسيم كاف للعلم بالمرادفة ( قوله لكن في التعريف تنبيه الى آخره ) فالمراد بالعلم في قوله ليعلم انه مرادفه العلم المستفاد بالتنبية ( قوله ولهذا التنبية فائدة ) وهو عدم ورود الاعتراض الوارد على التقسيم المشهور ( قال لاجاز ان يعود ) ان قرئ بالرفع فهو من القسم الثاني للمبتداء وان قرئ بالفتح كما هو المشهور فهو اسم لا التبرئة وان يعود خبره . والمعنى لا من جائز عوده . ولا يجوز حيث ان يكون ان يعود فاعله . وكلمة لاستغنت بفاعل الاسم عن الخبر كاستغناء المبتداء في ما قائم زيد بالفاعل وان استخر اجها بعض الاذكاء لان عملها عمل ان فهي من نواسخ القسم الاول من المبتداء ولان سقوط تنوينه اما للبناء وذالا يجوز لان شرط البناء ان لا يكون اسمها تاملا واما للاضافة فما بعده في موضع الحذف فلا يكون فاعلا سدمسد الخبر ( قال وانما عرف مطلق التصور الخ ) ما سبق بيان لمصحح كونه تعريفا لمطلق التصور دون التصور فقط . وهذا بيان لمرجحه فلذا قال دون التصور فقط . يعنى انما عرف مطلق التصور دون التصور فقط مع انه المقصود بالتعريف تنبيها على المرادفة مع حصول المقصود . وهذا غير ما ذكره قدس سره بقوله ففسر مطلق التصور ليعلم انه مرادفه فان مقصوده قدس سره انه فسر مطلق التصور دون العلم كما يدل عليه عبارة السؤال ( قال واما الحكم فهو اسناد الى آخره ) عدل لقوله اما التصور وبيان للجزء الثاني من القسمين . في الصراخ الاسناد تكيه دادن چیزی را بچیزی . وفي العرف ضم امر الى آخر بحيث يفيد فائدة تامة وقد يطلق بمعنى النسبة مطلقا فعلى الاول قوله « ايجابا او سلبا » بيان لنوعيه وعلى الثاني تقييد لخراج ما سوى النسبة الخبرية . في الصراخ وجوب لازم شدن والايجاب . تعد منه والسلب ربودن . وفي التاج الايقاع افكندن والانتزاع بر كندن . والمناسب لاختيار المصنف رحمه الله اعنى كون الحكم فعلا ان يفسر بالمعاني اللغوية المنبئة عن كونه فعلا ولا يتعرض للتفصيل ههنا فان التفصيل مذکور بعده ( قوله هذا يعي الحكم الحمل الى آخره ) قد عرفت ان لاحكم في اطراف الشرطية انما الحكم بينهما بالاتصال او الانفصال . فالحكم

عندهم ثلاثة اقسام «قوله ايجابا او سلبا» تفصيل للاقسام الثلاثة اى ايجابا كان ذلك الحكم او سلبا فانهم اصطدحوا على ذلك وان كان ذلك فى السلب رفع الحمل والاتصال والانفصال «قال فاذا قلنا» تصوير لمعنى الحكم فى جزئى واختيار الحكم الحلى لانه اكثر «قال اوليس بكاتب» معطوف بتقدير قلنا على قلنا وليس بمعطوف على كاتب فانه حيثئذ يفيد التريد لا الحكم «قال فقد اسندنا» اى افدنا بهذا القول الاسناد المذكور وكذا فى اوقعنا اى افدنا ايقاع نسبة هى ثبوت الكتابة اليه ، والطاهر ثبوت الكاتب الا انه تسامح بذكره مبدأ الاشتقاق مقام المشتق لانه المقصود بالاثبات وكذا فى رفعنا وقوله اوقعنا او رفعنا تفسير لاسندنا فانه ليس الاسناد فيهما سوى الايقاع او الرفع «قال فلا بدهنا» اى فى اسناد الكاتب الى الانسان «قال ان يدرك اولا الانسان» لم يقل مفهوم الانسان للاختلاف فى كون الموضوع المفهوم من حيث اتحاده مع الافراد او الافراد والمفهوم آلة للملاحظتها ، فعلى الاول لا بد من ادراك المفهوم وعلى الثانى لا بد من ادراك الذات من حيث المفهوم «قال ثم نسبة ثبوت الكتابة» اى ثبوت الكاتب من حيث انه رابطة بينهما وان انضم احدهما الى آخر بهو هو او بالاتصال او الانفصال «قال ثم وقوع تلك النسبة» اى ثم ادراك وقوع تلك النسبة الحاصلة فى الذهن بينهما فى نفس الامر مع قطع الطر عن الحصول فى الذهن او ادراك عدم وقوع تلك النسبة بينهما فى نفس الامر «قال فادرا» تفصيل وتميز بين التصديق والقضية فانه قد اشتبه على البعض وحاصله ان القضية من قبيل المعلوم والتصديق من قبيل العلم واكتفى عن بيان المعايير فى النسبة بالمقاييس على الطرفين «قوله تأخر ادراك الى آخره» اى التأخر الزمانى الذى يقتضيه لفظة ثم بناء على وضعه ليس امرا واجبا فى الحكم لجوار ان يدرك مفهوم الكاتب قبل ادراك الانسان ، واما جوار ادراكها معا فباطل لانه لا بد من احضار الطرفين فى الحكم والنفس لا تقدر على احضار الامرين فى قوله فان الاولى ان يلاحظ الذات الى آخره وكذا المقدم لكونه ملزوما والتالى لازما فى المتصلة صريحا وفى المتصلة استلزاما والمراد بالذات ما يقابل الصفة المفسرة بما يحمل على الشئ كما نص عليه السيد فى شرح المواقف فى بحث الحال فيتناول الذاتى والعرضى وفى ايراد صيغه الجمع فى قوله

ثم مفهوم الصفات» إشارة الى جواز تعدد المحمول بالنسبة الى ذات واحدة  
 ﴿قوله واما ادراك الى آخره﴾ يعنى ان تأخر ادراك النسبة عن ادراك  
 الطرفين بحسب الرمان واجب لامتناع احضار النسبة الابدع احضار  
 الطرفين وان كان تأخره عن ادراك مفهوم الكاتب المتأخر عن ادراك الانسان  
 استحسانيا . فالمراد بقول الشارح لا بد مايم الوجوب العقلي والاستحسانى  
 لان المقصود بيان الترتيب بين الادراكات الثلاثة فى انفسها لا مأخوذة بوصف  
 التأخر ﴿قوله ان يدرك الى آخره﴾ اى يدرك ان النسبة المذكورة بين الطرفين  
 واقعة بينهما فى حد ذاتها مع قطع النظر عن ادراكنا اياها وهو الاذعان  
 بمطابقة النسبة الذهنية لما فى نفس الامر وفى الخارج اعنى النسبة مع قطع  
 النظر عن ادراك المدرك بل من حيث انها مستفادة من البديهة او الحس  
 او النظر . فآل قولنا ان النسبة واقعة وقولنا انها مطابقة واحد . والمراد به  
 الحالة الاجمالية التى يقال لها الاذعان والتسليم المعبر عنه بكرويدن لا ادراك  
 هذه القضية فانه تصور تعلق بما يتعلق به التصديق يوجد فى صورة التخييل  
 والوهم ضرورة ان المدرك فى جانب الوهم هو الوقوع او اللاوقوع الا  
 انها ليست على وجه الاذعان والتسليم ولا التفصيل المستفاد من ظاهر  
 اللفظ لانه خلاف الوجدان ولاستلزامه ترتيب تصديقات غير متناهية . وفيه  
 اشارة الى ان الحكم ادراك متعلقه النسبة التامة الخبرية فانها لما كانت مشعرة  
 بالنسبة الخارجية كان ادراكها على وجهين من حيث انها متعلقة بالطرفين  
 رابطة بينهما ومن حيث انها كذلك فى نفس الامر . وهذا هو الحكم وهو  
 مخالف بالذات للتصور والى ان جزاء القضية ثلثة المحكوم عليه وبه  
 والنسبة التامة الخبرية . لا كما ذهب اليه المتأخرون من ان اجزاء القضية اربعة  
 المحكوم عليه وبه ونسبة تقييدية ووقوع تلك النسبة او لا وقوعها  
 وان الاختلاف بين نوعى العلم باعتبار المتعلق . اذ لا يشك احد فى ان ليس  
 فى القضية سوى المحكوم عليه وبه وثبوته له او انتفائه عنه وان الاذعان  
 مغاير بالذات للتصور مع قطع النظر عن المتعلق . وبما ذكرنا ظهر اندفاع  
 الشكوك التى اوردها الناطرون فى هذا المقام ﴿قوله حكما ايجابيا﴾ من قيل  
 نسبة الكلى الى الجزئى وكذا فى السلبى وقد تكلف بعضهم فى بيان النسبة  
 بما لا يرضى به الطبع السليم ﴿قوله عن ادراك النسبة﴾ اى عن ادراكها  
 من حيث انها متعلقة بالطرفين وهو ادراك ذات النسبة الذى يعبر عنه



بادراك النسبة الحكمية اى مورد الحكم (قوله عن ادراك طرفيها) اى عن  
 ادراك ذاتيهما وان لم يجب تأخره عن ادراك المحكوم به المتأخر عن ادراك  
 المحكوم عليه كما عرفت (قوله لاختفاء تمايز الى آخره) لتمايز متعلقاتها بالذات  
 بخلاف ادراك النسبة الحكمية والحكم فان متعلقهما النسبة الخبرية  
 باعتبارين (قوله متردد بين وقوعها الى آخره) اى بين ان النسبة الواقعة  
 المتعلقة واقعة بينهما فى نفس الامر اولا (قوله وتوهم الى آخره) فى العطف  
 اشارة الى ان الطن ادراك بسيط والتوهم امر مغاير له حاصل بعد ملاحظة  
 الطرف الآخر . وما قالو ان الطن ادراك يحتمل الفيض فالمراد انه كذلك  
 بالقوة نص عليه السيد فى الحواشى المضدية (قوله ولم يحصل له الى آخره)  
 لانه عبارة عن الاذعان والتسليم (قوله فادراك النسبة الحكمية مغاير للحكم  
 الايجابى ايضا) اى كما انه مغاير للحكم السلبى واذا ثبت مغايرته لتوعى الحكم  
 ثبت مغايرته للحكم مطلقا بصورة الوهم دليل ثان لاثبات المغايرة الا انه  
 استدلال بمغايرته للتوعين على مغايرته للحكم مطلقا بخلاف صورة الشك  
 فانه استدلال على المغايرة ابتداء . فما قيل ان التعرض لاثبات المغايرة بالحكم  
 الايجابى والسلبى بصورة الوهم بعد اثبات المغايرة بالحكم مطلقا بصورة  
 الشك لغو ليس بشئ (قال لكن التصديق الخ) عطف على قوله ربما يحصل  
 اثبت بالمقدمة الاولى مغايرته لادراك النسبة الحكمية وبالمقدمة الثانية انه لا بد  
 منه فى التصديق . واورد كلمة لكن لدفع توهم حصول التصديق عند ادراك  
 النسبة الحكمية وان لم يحصل الحكم كما توهم البعض من ان الشك والواهم  
 من قبيل التصديق حيث لم يفرقوا بين تصور ان النسبة واقعة او ليست  
 بواقعة وبين الاذعان به . ولقد اشكل على الطائرين حل هذه العبارة فوقعوا  
 فى تكلفات باردة (قال وعند متأخرى المنطقيين) معطوف على مقدر اى  
 هذا هو التحقيق من ان الحكم ادراك واذعان للنسبة الخبرية وعند متأخرى  
 المنطقيين فعل (قوله بناء على ان الخ) وللإشارة الى ذلك فسر الشارح الحكم  
 بابقاع النسبة او انتراعها ثم حكم عليه بانه فعل من افعال النفس . لكن  
 التحقيق عندى ان القول بفعلية الحكم الذى ذهب اليه الامام ومن تابعه  
 مبناه امر معنوى وهو ان الايمان مكلف به ومعناه التصديق بما جاء به النبى  
 عليه الصلوة والسلام والمكلف به لا بد ان يكون فعلا اختياريا والتصديق  
 لا بد ان يكون فعلا اختياريا فقالوا ان الحكم الذى هو شرط فى التصديق

اعنى ايقاع النسبة او انتزاعها وهو ان تنسب باختيارك الصدق الى الخبر او المخبر وتسلمه فعل اختياري والتكليف باعتباره . وقال القاضى الآمدى ان التكليف بالايمان تكليف بالنظر الموصل اليه وهو فعل اختياري . وقال المحقق التفتازانى ان المكلف به لا يلزم ان يكون من مقولة الفعل بل يجوز ان يكون من مقولة اخرى والتكليف يكون باعتبار تحصيله الذى هو اختياري وقال البعض ليس الايمان بمجرد التصديق بل مع التسليم . ولتحقيق هذا المقام مقام آخر ( قوله لم يحصل لنا سوى ادراك الخ ) للخصم ان يقول ان اردت انه لم يحصل ادراك سوى ذلك فمسلّم لكن لا يجدى ذلك نفعا وان اردت انه لم يحصل شئ سوى ذلك مطلقا فم اذا لا يحصل التصديق بمجرد ان يحصل فى ذهنك كون الشئ منسوبا اليه الوقوع فى نفس الامر بل لابد من الايقاع وهو ان تنسب اليه الوقوع فى نفس الامر باختيارك فان العالم بالوقوع المعاند لا يسمى مصدقا كالـكفار العالمين بصدق الرسول عليه السلام المعاندين له . ولورود هذا المنع عليه بنى الكلام على الرجوع الى الوجدان ( قوله فلا يصدق الى آخره ) اشارة الى ان المراد بقوله والفعل لا يكون انفعالا ان ما يصدق عليه الفعل لا يصدق عليه الانفعال بناء على ماقرر من ان المقولات العشرة متباينة بالذات ( قوله فانما يصح الى آخره ) فحكم الشارح رحمه الله بانه انفعال على طريقة التمثيل دون التعيين ( قوله فلا يكون فعلا ايضا ) اى لا يكون الادراك على هذا التقدير فعلا كما لا يكون على تقدير كونه انفعالا . وفيه اشارة الى ان القياس المذكور فى الشرح قياس على هيئة الشكل الثانى من الموجبة الكلية والسالبة الكلية ينتج ان الادراك لا يكون فعلا . وهذه النتيجة اذا ضمت الى الموجبة الكلية المستفادة من قوله الحكم فعل من افعال النفس يصير القياس هكذا الحكم فعل ولا شئ من الادراك بفعل فلا شئ من الحكم بادراك وهو المطلوب . وهكذا نقول على تقدير كون الادراك كيفا الادراك كيف والفعل لا يكون كيفا فالادراك لا يكون فعلا وهو يضم الى قولنا الحكم فعل ينتج المطلوب . ومن قال معنى قوله ايضا كانه لا يكون انفعالا لم يأت بشئ . اذ لا دخل لنفى الانفعالية فيما هو المطلوب ( قال فلو قلنا الخ ) اى اذا قرر انه لا بد فى التصديق من امور اربعة وان الحكم مختلف فيه ( قال هذا ) اى المذكور قريبا رأى الامام . وفيه اشارة الى ان الاول مجرد احتمال لم يذهب

اليه احد وان قول المصنف «ويقال للمجموع» اى لمجموع التصور  
 والحكم بيان لمختار الامام (قال والتصور الذى هو الحكم) لم يبين متعلقه  
 اشارة الى ان متعلقه تلك النسبة المتصورة لكن من حيث الوقوع  
 واللاوقوع كما مر (قال واما على رأى الحكماء) اى جميعهم والقول بتركيب  
 التصديق قول الامام ومن تبعه من المتكلمين (قوله هذا هو الحق) اى  
 ما ذهب اليه الحكماء هو الحق لانه قاد اليه الدليل (قوله لان تقسيم العلم الى  
 آخره) اى تقسيمهم العلم فى المنطق الى هذين القسمين دون اقسام اخر  
 كالفعلى والانفعالى والاجمالى والتفصيلى لمناسبته لما هو مقصودهم من  
 المنطق وهو بيان الطرق الموصلة الى المجهولات . وذلك لامتياز كل منهما  
 بطريق خاص كما سيحجى من ان الموصل الى التصور يسمى قولاً شارحاً  
 والموصل الى التصديق حجة (قوله ثم ان الادراك المسمى بالحكم) اى  
 ادراك ان النسبة واقعة له طريق خاص وهو الحجة المنقسمة الى القياس  
 والتمثيل والاستقراء . وللخصم ان يمنع ذلك ويقول ان ادراك ان النسبة واقعة  
 اوليست بواقعة اذا كان مع الايقاع وهو ان تنسب باختيارك الوقوع اليها  
 فطريقه الحجة واما اذا حصل فى ذهنك كونها منسوباً اليها للوقوع  
 من غير اختيار فلا يحتاج الى الحجة فالمكتسب بالحجة الادراك المذكور  
 بشرط الحكم وليس ذلك الادراك نفس الحكم كما زعمت بل الحكم فعل  
 مقارن به (قوله فلا فائدة فى ضمها الى الحكم) هذا مسلم على تقدير كون  
 الحكم ادراكاً اما على تقدير كون الحكم فعلاً فلا اذا ادراك النسبة من حيث  
 الايقاع الذى هو فعل النفس له طريق خاص لا الادراك من حيث الذات .  
 ثم لقائل ان يقول ان ذلك الادراك لكونه متعلقاً بالنسبة المتعلقة بالطرفين  
 من حيث انها آلة للملاحظتهما بمنزلة الهيئة للسريير المحصلة للامر الواحد  
 الحقيقى فكما ان الحاصل فى الخارج السريير مع ان العمل لم يتعلق الا بالهيئة  
 فكذلك الحاصل بعد الحجة هو المجموع وان كان الاكتساب متعلقاً بالادراك  
 المذكور كما ان متعلقه اعنى النسبة الخبرية بمنزلة الهيئة للقضية بسببها صار  
 الكل اعنى الطرفين والنسبة امراً واحداً حقيقياً مغايراً لكل واحد من  
 الطرفين والنسبة مع ان الحاصل بعد الطرفين ليس الا النسبة فكما جعلوا  
 الطرفين والنسبة اجزاء من المعلوم فكذلك العلم وما وجه مخالفة العلم  
 بالمعلوم وجعل الامور المذكورة شرطاً فى الاول وشرطاً فى الثانى وانت



بعد احاطتك بما قلنا ظهر لك ان النزاع في التصديق لفظي فمن نظر الى  
ان الحاصل بعد الحجة ليس الا الادراك المذكور قال ببساطته ومن نظر  
الى ان الادراك المذكور بمنزلة الجزء الصوري والحاصل بعد اقامة الحجة  
ادراك واحد متعلق بالقضية قال بتركيبه ومن نظر الى انه لا يكفي في التصديق  
مجرد الادراك المذكور بل لابد فيه من نسبة المطابقة بالاختيار والالكان  
ادراكا تصوريا متعلقاً بالقضية يسمى بالمعرفة قال انه ادراك معروض للحكم  
سواء قلنا انه الادراك المذكور او مجموع الادراكات الثلاثة فيصح تقسيم العلم  
الى التصور والتصديق باي معنى تريد . واما النظر الى مقصود الفن اعني بيان  
طرق الاكتساب فلا يرجح شيئا من ذلك لتفرد التصديق على جميع التقادير  
بالكاسب اما باعتبار نفسه او باعتبار جزئه قدبر ( قوله واما ان يكون ادراكا  
غير ذلك ) اي ادراكا واحدا ولا يرد المقسم لانه مدرك واما ادراكه فهو داخل  
في القسم الثاني ولا استحالة فيه متعلقا بغير ان النسبة الحاصلة في الذهن واقعة  
في نفس الامر سواء كان متعلقا بان النسبة واقعة على سبيل التصور كما في صورة  
الشك والوهم او متعلقا بغيره فلا فرق بين ان يقال ادراكا لغير ذلك او ادراكا  
غير ذلك في افادة المقصود ( قوله على مذهب الامام ) اي على القول بالتركيب  
فلا يرد ان الامام لا يقول بكون الحكم ادراكا على انه قد نقل البعض ان الامام  
متردد في كون الحكم ادراكا او فعلا . وفي حصر التقسيم على هذين الوجهين  
اشارة الى بطلان القول بتركيب التصديق مع فعلية الحكم كما هو المشهور  
من الامام ( قوله ادراكا لأمور اربعة ) اي ادراكا واحدا متعلقا بأمور  
اربعة حيث حصل لها الوحدة بحيث صارت قضية واحدة . فلا يرد ان  
وحدة المقسم معتبرة فكيف تندرج الادراكات الاربعة تحت العلم الواحد .  
وللتنبية على ذلك قال « ادراكا » بلفظ المفرد ( قوله ادراكا هو غير ذلك  
الادراك المذكور ) اي ادراكا واحدا سواء كان من تلك الادراكات الاربعة  
او غيرها فالحكم داخل في التصور ( قوله قطعا ) اشارة الى بداهة عدم  
انطباقه على مذهب الحكماء بخلاف مذهب الامام ( قوله وبيان ذلك )  
اي انه لا ينطق على مذهب الامام ( قوله ادراك غير مجامع للحكم ) لان  
قيد فقط في مقابلة معه الحكم ( قوله ادراك مجامع للحكم ) بناء على  
ان الطاهر ان يكون الطرف لغوا ( قوله ويرد عليه الى آخره ) لا يخفى  
ان المتبادر من المعية المقارنة بلا واسطة والتصور الذي يقارنه الحكم

اعنى ايقاع النسبة واتزاعها بلا واسطة ادراك النسبة الخبرية او مجموع  
الادراكات الثلاثة ان قلنا ان الادراك الحاصل حين الحكم ادراك واحد  
متعلق بالقضية والمقارنة بما عداها بالعرض فلا استقاض على ان وحدة  
المقسم معتبرة فلا يصدق الاعلى تصور واحد مجامع للحكم نعم يلزم خروج  
الحكم عن التصديق وكونه شرطاه وهو ملتزم لذلك ومعتز على الامام  
بانه جعل المركب من الادراك والفعل قسما من العلم (قوله فلا يكون الى  
اخره) نتيجة للدليلين المذكورين على عدم صحة التقسيم المذكور على  
المذهبيين . اعاد الدعوى بطريق النتيجة للاضراب عنها بانها غير صحيحة  
في نفسها . فقوله «ويرد عليه» تمة لدليل عدم الانطباق على مذهب الامام  
(قوله لان التصديق الخ) وهو خلاف ماقرر عندهم من ان الموصل الى  
التصور هو القول الشارح والموصل الى التصديق هو الحجة . ولفائل  
ان يقول ان ادراك النسبة واقعة اولا اذا كان مجامعا للايقاع كان مستفادا  
من الحجة واذا لم يكن مجامعا له كان مستفادا من القول الشارح فلا يلزم  
ما ذكر . نعم لو كان الحكم مستفادا من الحجة والتصور المجامع له مستفادا  
من القول الشارح يلزم ما ذكر . لكن الحكم عنده فعل وليس مستفادا من  
شئ (قوله ومنهم من قال) وهو شارح الطوالع الاصفهاني يعنى ليس  
المراد الجامعة مطلقا بل الجامعة على وجه العروض (قوله وان كان معروضا  
له فهو التصديق) ليس معنى العروض ههنا القيام فانه بهذا المعنى معروضة  
النفس بل شبه ذلك العروض بمعنى كما ان قيام العرض بالمحل يوجب كماله وتميزه  
في الخارج بحيث لا يلتبس بغيره كذلك مقارنة الحكم يكون موجبا لكماله  
وتميز متعلقه في الذهن بحيث لا يبقى التردد والحفاء . ولا شك انه بهذا المعنى  
عارض بالذات للنسبة الخبرية وللمجموع بالتبع وليس عارضا لما عداها  
(قوله لا يلزم الى آخره) اى لا يلزم على هذا المعنى دخول ما ليس بتصديق  
من تصور كل واحد وكل اثنين منها في التصديق . لكن يلزم اطلاق  
التصديق على ما ليس بتصديق عند الامام وان كان مستلزما له فعدم  
الانطباق باق (قوله ان يكون مجموع التصورات الى آخره) لان عروض  
الحكم للنسبة لكونه من حيث قيامها بالطرفين عروض بالمجموع بسبب  
جزئه (قوله بل يلزم الى آخره) للاضراب عن لزوم كون المجموع تصديقا  
الى لزوم كون تصور النسبة منفردا تصديقا اول الترتي فان عدم الانطباق



على مذهب الامام اظهر لانتقاء التركيب مطلقا (قوله فان قلت الى آخره) منع لقوله فيرتقى عدد التصديقات الى سبعة ويكون الحكم خارجا لانه صرح بان المجموع المركب من الادراك والحكم يسمى تصديقا حيث قال «ويقال للمجموع تصديق» وهو مذهب الامام «نعم يلزم ان يرتقى عدد القسم الثاني الى سبعة ولم يسمه تصديقا (قوله ذلك لا يجدي نفعا) اي في انطباق تقسيمه على مذهب الامام (قوله لا المجموع الى آخره) قيل فيه بحث لانه يجوز ان يكون مراده بقوله «تصور معه حكم» المعية الزمانية الدائمة لانها المتبادر الى الفهم الكامل «وليس تلك المعية الالهية المجموع لكون الحكم جزءا اخيرا منه» وانما «قال للمجموع» ولم يقل له تنصيضا على المراد فان المعية محتمل المقارنة بالخارج ايضا فيكون الخارج من التقسيم المجموع المركب منهما «وانت خير بسخافة هذا التوجيه لان التعبير في التقسيم بما يوهم خلاف المقصود بل بما هو صريح فيه» ثم تداركه بعبارة صريحة في الخلاف ايضا لان زيادة لفظ المجموع ظاهر في ان القسم الثاني الادراك الجامع ليس من دأب المحصلين فضلا عن العالمين (قوله فان كان التصديق الى آخره) كما يدل عليه عبارة المطالع حيث قال «العلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا او تصديق ان كان مع الحكم بنتى او اثبات» وحينئذ يكون قوله «ويقال للمجموع تصديق» بيانا لمذهب الامام (قوله وان كان عبارة عن المجموع الى آخره) فيكون قوله «ويقال للمجموع تصديق» بيانا ٢ للتسمية باسم التصديق (قوله لم يكن التصديق قسما من العلم) والالما انحصر العلم في القسمين ولان الحكم على هذا التقسيم فعل ولا يبطل الحصر فلا يكون التصديق المركب منه ومن العلم علما (قوله وذلك باطل) لا طباقهم على ان التصديق قسم من العلم انما الاختلاف في حقيقته فلا يصح التقسيم فضلا عن الانطباق (قوله وايضا يصدق الح) عطف على قوله لم يكن التصديق قسما من العلم اي يصدق في قولنا الانسان كاتب (قوله فيرتقى عدد التصديقات الى سبعة ايضا) اي كما كان التصديق يرتقى الى سبعة اذا كان التصديق عبارة عن القسم الثاني لافرق بينهما الا ان احدها وهو المجموع المركب من الادراكات الثلاثة والحكم مذهب الامام بخلاف السبعة السابقة فاته ليس شئ منها مذهب الامام لكون الحكم خارجا فيها فلا ينطبق التقسيم على كلا التقديرين على مذهب الامام (قال والفرق الى

٢ لتسميته نسخة

آخره) تنبيه على الفرق المفهوم مما تقدم (قال بسيط عند الحكماء) اذ قد عرفت ان المراد بقولنا ادراك ان النسبة واقعة اولا حالة ادراكية اجمالية هو مبدأ هذا التفصيل فليست مركبة من الاجزاء الغير المحمولة كما هو مذهب الامام ولا ينافي هذا تركبه من الجنس والفصل لكونه داخلا تحت العلم الداخلى تحت مقولة من المقولات (قال ان تصور الطرفين الى آخره) وكذا تصور النسبة الا انه تعرض في بيان الفرق بما هو اظهر وجودا (قال ان الحكم نفس التصديق) ولا يخفى عليك الفرق بين الوجوه الثلاثة من حيث المنشأ وعدم استلزام واحد منها الآخر من حيث المفهوم وان كانت متلازمة في التحقق (قال ان المشهور فيما بين القوم) في القاموس المشهور المعروف المكان المذكور اى معروف المكان في كتب بين القوم ومن قال اى في بيان الحاجة بين القوم فقد اتى بتقدير سخيّف (قال الى التصور الساذج والتصديق) غير عن تصور معه حكم بالتصديق اشارة الى انه المسمى بالتصديق عنده والالزم عدم الانحصار في القسمين او عدم كون التصديق علما وكلاهما باطل والى ان عدم ورود الاعتراض للعدول في القسم الاول دون الثانى بل العدول فيه لكون الحكم فعلا عنده (قوله قسم الشئ) في القاموس القسم بالكسر النصيب او الجزء من الشئ المقسوم وقاسمه الشئ اخذ كل قسمه والقسم المقاسم والمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى في كلا اللفطين ظاهرة (قوله ما يكون مندرجا الخ) لما كانت قسمة الكلى الى جزئياته عبارة عن ضم قيود متباينة او متخالفة الى امر لا بد فيها من حصول مقيدين متباينين او مختلفين بالاعتبار فيكون كل منهما مندرجا تحت المقسم واخص منه مطلقا لصدق المقسم على كل واحد منهما بدون الآخر ولو اعتبارا به ومعنى الاندراج تحته ان يكون محمولا عليه فيشمل المساوى. وانما اعتبره مع ان الاخص مغن عنه تنبيه على انه معتبر في مفهوم القسم كما ان الاندراج تحته الثالث معتبر في مفهوم القسم وان بطلان كون القسم قسما وبالعكس لاستلزامه الاندراج وعدم الاندراج والاخصية والمباينة والمراد بالاندراج بلا واسطة فلا يردانه يصدق على فرد القسم والاجموع القسمين اذ ليس مندرجا تحته اعتبارا وحدة المقسم والابطال الانحصار والقسم قد يكون المجموع المركب من المقسم والمقيد وقد يكون المقيد والتعريف يشملهما وكذلك القسم فان دفع الشكوك التى عرضت للماطرين في قوله ومعنى كون قسم الشئ الى آخره) بين معناها ليظهر وجه تخصيص كل منهما

باحتمال . وذلك لان الاصل في الاضافة العهد . فمعنى قسم الشيء ما هو معلوم  
 كونه قسما منه ولزوم كونه قسما له من التقسيم ان التقسيم يقتضيه وهو  
 معنى الجعل . وعكس ذلك معنى كون قسم الشيء قسما منه . فما قيل يمكن ان يكون  
 التفاوت بين الشقين بعكس ذلك ايضا الا ان بيان الشارح يقتضى ما ذكره قدس  
 سره ليس بشيء . وكذا ما قيل لو اعتبر قدس سره القسم والقسم نظرا الى الواقع  
 لكان احسن اما اولافلانه المتبادر من كون قسم الشيء قسما له وبالعكس واما ثانيا  
 فلانه ادخل في لزوم الفساد لانه محال دون الاولين واما ثالثا فلان معنى  
 لزوم الشيء من التقسيم دلالة عليه والتقسيم انما يدل عليه دون الاولين انتهى .  
 لان المتبادر ما ذكره قدس سره كما عرفت . نعم لو قيل يلزم كون شيء واحد  
 قسما وقسما كان المتبادر ما ذكره القائل وان كل واحد من الاولين محال  
 لاستلزامه الاندراج وعدمه والمباينة وعدمه وان التقسيم دال عليه  
 كما بينه الشارح . فان قلت التصديق باي معنى كان قد جعل في التقسيم المشهور  
 مقابلا لمطلق التصور وقسما للعلم الذي يرادفه فقد جعل في التقسيم شيء  
 واحد قسما وقسما فلم لم يقل الشارح ان التقسيم فاسد لانه جعل شيئا  
 واحدا قسما من شيء وقسما له مع انه اخصر واظهر . قلت ما ل جعل شيء  
 واحد قسما من شيء وقسما له جعل المقسم نفس القسم فيؤول الى تقسيم  
 الشيء الى نفسه والى غيره وهو مذكور في الوجه الثاني ( قوله هذانباء  
 الى آخره ) يريد ان الحكم ان كان ادراكا فسواء . قلنا ان التصديق هو  
 الحكم او الادراكات الاربعة يلزم على التقسيم المشهور كون قسم الشيء  
 قسما له . لكن لا يصير ذلك سببا لعدول المصنف بزيادة قيد فقط ، لانه لا يقول  
 بادراكية الحكم وان كان فعلا فلزوم كون قسم الشيء قسما له انما هو  
 على تقدير ان يفسر التصديق بالادراك الجامع للحكم او المعروض له لان  
 كونه قسما من التصور في الواقع حيثئذ معلوم ظاهر لان المقيد فرد المطلق  
 بلا شبهة وقد جعل في التقسيم قسما له . واما ان فسر التصديق بالمركب  
 منهما كما هو رأى الامام فلا يلزم ذلك لان كونه حيثئذ قسما من العلم  
 غير ظاهر بل ٣ متعين عدمه كما سيحجى . الا انه اكتفى بعدم الظهور لانه  
 كاف في المقصود فحيثئذ يحتاج في بيان فساد التقسيم المشهور الى ان يتمسك  
 بما ذكره الشارح في التصديق بمعنى الحكم . وانما لم يتعرض الشارح له  
 لكونه في حكم الاحتمال الثاني واليه يشير قول كانه بمعنى الحكم قسم له

٣ متيقن عدمه نسخة



وما قيل من ان التصور مع الحكم قسم من التصور في الواقع سواء اريد بالتصور مع الحكم تصور مركب من الحكم او تصور مقارن للحكم لان المقيد قسم من المطلق . فاندفع ما قاله السيد قدس سره ان هذا مبنى الى آخره فهو مبنى على عدم الفرق بين المقيد والمركب ( قوله كما يدل عليه ظاهر عبارة الكشف ) اي على كون التصديق عبارة عن الادراك المقيد بالحكم على احد الوجهين . فلا يرد ان ظاهر العبارة لا تدل على العروض ( قوله اذلا يلزم الى آخره ) نفى اللزوم اشارة الى انه قد يكون كالمركب من الوجود والمعدوم ومن الداخل والخارج ( قوله التصديق بمعنى المجموع المركب قسم للتصور ) وذلك لان المركب من المقولتين ايتيها كانتا مركبا امر اعتباري ليس له وجود في الخارج والمقولات التسع موجودات خارجية . ولذا قالوا ان السرير الذي هو جوهر عبارة عن الخشب المعروض للهيئة المخصوصة واما المركب منهما فهو امر اعتباري ( قوله كما انه بمعنى الحكم قسم ) باعتقاد المصنف بناء على ما زعمه ان الحكم فعل ( قال وهذا الاعتراض الخ ) وذلك لايهام التقسيم اتحاد المقسم والقسم ( قال الى التصور الساذج ) اي التصور المقيد ( قال والى التصديق ) لم يقل تصور معه حكم لثلايتوهم ان للعدول في القسم الثاني ايضا مدخلة في عدم الورود ( قال كفاعله المصنف ) اي جعل القسم الاول مقيدا بقيد فقط ( قال فلا ورود له ) اي لا يتوجه الاعتراض اصلا ( قال لانا نختار ) اي على تقدير التقسيم الى التصور الساذج والتصديق لاعلى تقسيم المصنف فانه لا حاجة فيه الى هذا الاختيار ( قال قوله التصور الى آخره ) مبتداء محذوف الخبر اي لا يرد والجملة استئنافية . كأنه قيل ما سبب عدم ورود الاعتراض على ذلك الاختيار . فاجاب بان قوله « والتصور الى آخره » لا يرد . وكذلك قلنا الى آخره استئنافية جواب سؤال نشأ من الجملة الاستئنافية الاولى . وما قيل ان قوله « قلنا » خبر لقوله « قوله » بتقدير في دفعه توهم . لان حذف العائد المجرور قياسا لا يجوز الا في موضع مخصوص نص عليه الرضى ولان عدم صحة الحمل باق بحاله لان قلنا لا يحمل على القول وان قيد بالف قيد ( قال فظاهر انه ليس كذلك ) وان كان ظاهرا فلا يمكن توهم كونه قسما من . مقابله حتى يتوهم لزوم كون المسم قسما . قال لكن قسم التصديق ) اي في التقسيم المذكور . ليس مطلق التصور . وبناء . جعل

القسم قسياله على ذلك ( بل الساذج ) فلا يتوهم من التقسيم المذكور  
 لزوم كون قسم الشيء قسياله . فلم انه لا يتوجه الاعتراض المذكور .  
 على تقدير تقييد القسم الاول بالقييد . فهذا ما عندي في حل عبارة الشارح  
 واحسن التوجيهات التي ذكرها الناظرون . وما قيل انه لا ورود للاعتراض  
 المذكور على تقسيم المصنف لاناختار في دفع الاعتراض عن تقسيم القوم  
 ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم ونبين عدم لزوم كون قسم  
 الشيء قسياله بهذا التريد المبني على اعتبار تعدد التصور . وهذا صريح  
 في تقسيم المصنف فلا ورود له على تقسيمه اصيلا . ففيه ان القوم لم يقولوا  
 بان التصديق عبارة عن التصور المجامع للحكم سواء اريد مجامعة الكل  
 مع الجزء او المعروض مع العارض . فان التصديق عندهم هو الحكم فكيف  
 يدفع الاعتراض عن تقسيمهم بما ليس مذهبهم وان دفعه عنه مبني على ان  
 التصور يطلق على المعنيين فلا يكفي مجرد تعدد التصورات لانهم جعلوا  
 المقسم والقسم واحدا وانه لا تخصيص لدفعه عنه الى اختيار كون  
 التصديق عبارة عن التصور مع الحكم اذ لو اختير الشق الثاني اعنى كونه  
 نفس الحكم ومنع كونه قسيما للتصور لزم الجواب وانه لا يصح قوله ولكن  
 قسم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الساذج الابان يصرف  
 عن الطاهر ويقال معناه لكن لم يرد بقسم التصديق مطلق التصور بل  
 الساذج ( قوله من قسم العلم الى آخره ) بيان لدفع الاعتراض المذكور عن  
 تقسيم القوم وتوطئة لما سيجيئ من قوله « هذا الكلام يدل الى آخره » ( قوله  
 ما عدا ذلك ) اي ان النسبة وافعة اوليست بواقعة فالإضافة لإمية . او ادراك  
 ان النسبة وافعة اولا فالإضافة بيانية ( قوله متقابلان ) لتقابل متعلقيهما  
 اولتباينهما في حد ذاتهما ( قوله ليس احدهما الخ ) اي في الواقع بوجه من  
 الوجوه فلا يتوهم كون احدهما قسيما للآخر حتى يلزم كون قسم الشيء قسياله  
 رفوله فهو معنى آخر ) شامل للقسمين شمول العلم اياها وليس التصديق  
 قسياله حتى يلزم كون قسم الشيء قسيما منه لكونه قسيما من مرادفه ( قوله  
 ولفظ التصور الى آخره ) بيان لمنشأ الاعتراض يعنى انه لم يعلم ان التصور  
 يطلق على معنيين والتصديق قسم منه بالمعنى الاول وقسم بالمعنى الثاني  
 بل فهم منه معنى واحدا يعنى مطلق الادراك فاورد ما اورده ( قوله فلا  
 يلزم الخ ) متفرع على مجموع ما تقدم من قوله ولا شك الى ههنا ( قوله

او اراد الخ عطف على اراد الاول وقدم التوجيه الاول لانه مبنى على  
 كون التصديق عبارة عن الحكم وهو المذهب الحق . واما كونه مجموع  
 الادراكات فمجرد احتمال لم يذهب اليه احد ( قوله للتصور بالمعنى الاخص )  
 وهو التصور الذى ماعدا ذلك المجموع وقسم منه بالمعنى الاعم وهو  
 الادراك مطلقا ( قوله نعم ) تقرير لما قبله اى الامر كذلك او تقرير لما بعده  
 والجملة على التقديرين مستأنفة كانه قيل هل فرق بين التقسمين ( قوله يوهم  
 التباسا ) لعدم تفيد القسم الاول فيه بقيد يشعر بتغاير القسم والمقسم . فلا بد  
 من اعتبار المغايرة بينهما من الخارج بخلاف تقسيم المصنف فانه صريح  
 فى تغايرها ( قوله هذه الكلام الى آخره ) يعنى ان اختيار احدثى الاعتراض  
 وبيان عدم لزوم المحال المرتب عليه على تقسيم المصنف يدل على ان ذلك  
 الاعتراض متوجه على ذلك التقسيم لكنه يندفع بالجواب . ولما كان هذا  
 الكلام فى مقابله قوله « وهذا الاعتراض انما يرد الخ » يدل على انه وارد عليه  
 غير مندفع عنه وليس كذلك . اذ قد عرفت اندفاعه عنه ايضا . اقول ظهر  
 اندفاع ما ذكره قدس سره عن كلام الشارح بما قررناه سابقا فلا نعيده  
 ( قوله الا ان اندفاعه الى آخره ) توجيه لعبارة الشارح بانه عبر عن اظهرية  
 الاندفاع عن تقسيم المصنف بعدم الورد بمبالغة فى الاظهرية بخلاف  
 تقسيم القوم فانه وارد عليه ظاهراً ( قال الثانى ان المراد الى آخره ) منشأ الوجه  
 الاول حمل التصور على معناه المتبادر والتفتيش عن التصديق وانه بالمعنى  
 الاول قسم واقعى من التصور وقد جعل قسيما له وبالمعنى الثانى قسم  
 واقعى له وقد جعل قسما منه بجعله قسما من مرادفه وليس فى هذا الوجه  
 ملحوظا حال التصور وان كان يلزم بعد الملاحظة قسمة الشئ الى نفسه  
 والى غيره . ولذلك قال الشارح « يرد الاعتراض من وجهين » ولم يقل يرد  
 اعتراضان . ومنشأ الوجه الثانى التفتيش عن التصور وانه ان حمل على  
 معناه المتبادر يلزم قسمة الشئ الى نفسه والى غيره وان حمل بقريضة المقابلة  
 بالتصديق على معنى مقابله يلزم عدم اعتباره فيه فلا يلزم على هذه  
 التقدير جعل القسم الواقعى للتصور قسما منه والاجعل القسم الواقعى  
 منه قسيما له . اذ لم يلاحظ حال التصديق وانه اى شئ هو . وبما حذرنا ظهر  
 اندفاع ما قيل ان الوجه الاول يدل على جزم المعترض بان للتصور معنى  
 واحدا وترديده فى الوجه الثانى يدل على تردده فيه وعلى انه عالم بان له



معنيين والجواب يدل على انه جاهل به وان قسمة الشيء الى نفسه والى غيره يستلزم كون قسم الشيء قسيما له لان التصديق قسم من التصور وقد جعل قسيما له ويستلزم كون قسم الشيء قسيما منه لانه قسم من العلم وقد جعل قسيما للتصور المرادف له \* ووجه الدفع ظاهر من ملاحظة ما تقدم فلا نكرره

( قال او المقيد بعدم الحكم ) اذ لا ثالث يطلق عليه التصور \* وما قيل ان المراد بالمقيد بعدم الحكم ان لا يكون نفس الحكم او مركبا من التصور والحكم او لا يكون ملحق بالحكم فليس بشيء لانه مبني على التفتيش عن حال التصديق وقد صرفت انه غير ملحوظ في الوجه الثاني ( قال فلو كان التصور الخ ) مبناه عدم الفرق بين مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم وبين ما يصدق عليه اوتوهم ان هذا المفهوم ذاتي لافراده والا فلا يلزم من اعتبار ما يصدق عليه اعتبار مفهومه فضلا عن اعتبار عدم الحكم \* وما اورد عليه من انه اذا كان التصور مقيدا بعدم الحكم كان عدم الحكم خارجا عنه فلا يلزم من اعتبار التصور في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه اذ لا يلزم من جعل الشيء جزءا لشيء جعل قيده الخارج جزءا له فليس بشيء \* لانه ان اراد خروج عدم الحكم عن مفهومه فذلك بين البطلان وان اراد خروجه عما يصدق عليه فلا معنى لقوله « لا يلزم من جعل شيء جزءا لشيء جعل قيده الخارج جزءا له » ( قال معتبرا في التصديق ) اي فيما يصدق عليه ( قال لكان عدم الحكم متبرافيه ) لان المتبر في المتبر في شيء معتبر في ذلك الشيء ( قال والحكم معتبر فيه ايضا ) لانه عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة او الثلاثة مع الحكم او الحكم المشروط بالتصورات على ما سيبيح في قوله لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه وبه والحكم لا متناع الحكم ممن جهل احد هذه الامور والطرفية على التفديرين الاولين ظاهر وعلى الثالث باعتبار المغايرة بين نفس الحكم وكونه مشروطا بالتصورات فلا يردان الطرفية لا تصح على رأى الحكيم اذ لا معنى لطرفية الشيء لنفسه ولا للطرفية تحققه لنفسه فلا يتقع تقدير التحقق في قوله فيه ( قوله قيل يتجه الخ ) حاصله ان الوجه الثاني يتجه على تقسيم المصنف ايضا فلا يصير وجهها للعدول وانت خير بان الشق الاول بعيد عن الارادة الابتأويل بعيد لا يسبق اليه الفهم بان يكون قيد فقط مع كونه في مقابلة مع حكم بيانا للاطلاق مع كونه مستفادا بدون قيد بل ذكره موها بخلافه

وان الشق الثاني متعين للارادة وتقسيم المصنف صريح في اعتبار التصور المطلق . فلا اتجأ له على تقسيمه اصلا . فان قلت قد اورد الشارح الوجه الثاني على عبارة المطالع مع موافقتها لعبارة المصنف حيث قال « العلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا واما تصديق ان كان ادراكا مع الحكم » قلت في عبارة المطالع وقع التصور من غير قيد في مقابلة التصديق وقيد بالادراك الساذج فيمكن ان يجعل اطلاق التصور قرينة على تفسير الساذج بالاطلاق وان يجعل بالعكس بخلاف عبارة المصنف فانه جعل فيه القيد في مقابلة القيد وذكر القدر المشترك بينهما صريحا « قوله فان قلت الى آخره » اي في جواب قيل الخ . وحاصله ان الجواب المذكور جواب من قبل المصنف . وفيه اشارة الى ان الوجه الثاني وارد على تقسيمه مندفع بهذا الجواب بخلاف تقسيمهم وحينئذ يكون هذا الكلام على طبق ما تقدم في الوجه الاول « قوله قلنا الى آخره » حاصله منع قوله غير مندفع واذا اشترك الورود والاندفاع فلا يكون وجهها للعدول « قوله بل هو بكلامهم انصب » اضراب عن التسوية المستفادة من قوله كما يدفع الاعتراض الثاني اي ليس هذا الجواب دافعا عن الكلامين على السوية بل بكلامهم انصب لاخذ الاشتراك فيه وهو انما يظهر من كلامهم اي تقسيمهم بناء على اطلاقهم التصور فيه على التصور الساذج مع كون اطلاقه على مطلق التصور مشهورا ويحتاج اليه في تصحيح تقسيمهم لعدم دلالتهم على تعدد التصور بخلاف كلام المصنف فانه لكونه صريحا في مغايرة المقابل والمعتبر لاحاجة فيه الى اعتبار اطلاق التصور على التصور فقط ولا دلالة لكلامه عليه « قوله فالتصور عندهم . معنيان » اشار بذلك الى ان المستفاد من كلامهم مجرد استعماله في المعنيين وقيد الاشتراك في عبارة الشارح بيان للواقع بناء على استعماله فيهما على السوية « قوله وبهذا الاشتراك الى آخره » فقول الشارح جوابه جواب عن قبل القوم . والضمير راجع الى الاعتراض من وجهين لا الى الوجه الثاني . اذ لا دخل لاطلاق التصور على معنيين في دفعه بل يكفيه ان المعتبر فيه المطلق دون القيد انما يحتاج اليه في دفع الاول « قوله واما اندفاعهما الخ » ولذا لم يتعرض الشارح لاندفاع الثاني . وقد عرفت انه لا اتجأ للاعتراض على تقسيم المصنف « قوله لانه يلزم تركيب الشيء » اي التصديق « من الفيضين » اي من الحكم وعدمه اي يلزم ذلك من محرد

الاعتبار المذكور وان كان يلزم من توقف الحكم على التصورات الثلاثة اشتراط الشيء بتقيضه ايضا . وكذا الحال في اشتراط الشيء بتقيضه فانه يلزم من مجرد الاعتبار المذكور وان كان يلزم من توقف تحقق المجموع على الحكم تركبه من النقيضين وكلاهما محالان لاستلزامهما اجتماع النقيضين في الواقع . وربما جاز ذلك في المستحيلات . وما نحن فيه ليس منها كذا في حواشي المطالع . وفيه ان المحال اجتماع النقيضين في المفردات بمعنى حملهما على شيء واحد لاثبوتهما في الواقع الا يرى ان الانسان واللاانسان متحققان في الواقع وما نحن فيه من قبيل الثاني دون الاول . ولك ان تقول لاستلزامهما اجتماع النقيضين من القضايا اعني صدق قولنا «الحكم معتبر في التصديق» وقولنا «الحكم ليس بمعتبر فيه» بقوله او اشتراط الشيء اي الحكم (بتقيضه) اي عدم الحكم المعتبر في التصور الذي هو شرط فيه . واما على المذهب المستحدث فيلزم اشتراط الشيء بتقيض جزئه وانما لم يتعرض له اذ لا مجال للحمل عبارة القوم على امر مستحدث بقوله والمعتبر في التصديق الى قوله والمعتبر الى آخره . جعل المناط بمجموع ما ذكره مع ان البحث وارد على الاخير اشارة الى ان الجواب عن الوجه الثاني قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني وان قوله «والحاصل الخ» تفصيل لهذا المجمل وبيان له بان المراد به ان ليس مفهوم الاول معتبرا في ما صدق عليه التصديق لان الشرط او الشرط له لا للمفهوم . وبهذا ظهر ان تحرير الوجه الثاني بان المراد انه على تقدير ارادة التصور المقيد بعدم الحكم يلزم ان لا يعتبر مفهومه في مفهوم التصديق مع انه معتبر فيه لاعتبار العلم الذي هو المقسم المرادف للتصور فيه . وحينئذ يتم الجواب المذكور بلا شبهة غير صحيح . وما قيل في توجيهه بانه لم يرد بقوله «شرطا او شطرا» الاشارة الى مذهب الامام والحكيم بل الى احتمال كون مفهوم التصديق ذاتيا لما تحته فيكون التصور المعتبر في مفهومه جزءا للتصديقات وان يكون عرضيا فيكون التصور شرطا لها فمع كونه بعيدا عن الفهم يتجه عليه ان لا نسلم انه اذا كان التصديق عرضيا لما تحته يكون التصور المعتبر في مفهومه شرطا له اذ ليس العارض شرطا للمعروض فضلا عن جزئه بل الامر بالعكس (قوله وكل واحد من هذه الخ) وكون النسبة قائمة بالطرفين متصورة من حيث انها رابطة بينهما لا يستلزم ان يكون تعقلها وبتداهتها ونظريتها تابعة للطرفين على ما وهم والالزم



ان تكون المقولات النسبية كلها كذلك . وكذا كونها فردا من الوجود المطلق البديهي لا يستلزم بداهتها لان بداهة العام اذا كان ذاتيا لا يستلزم بداهة الخاص فضلا عن ان يكون عرضيا ( قوله فقد اعتبر فيه الى آخره ) في تفرعه على ما تقدم نظر لان كون كل واحد منها تصورا ساذجا لا يقتضى اعتباره من حيث انه تصور ساذج لم لا يجوز ان يعتبر من حيث انه تصور مع قطع النظر عن القيد بل الحق ذلك . لانا اذا رجعنا الى وجداننا نعلم بالضرورة ان المحتاج اليه في التصديق تصور ذات المحكوم عليه المتصف في نفس الامر بعدم الحكم لامن حيث اتصافه به فذت المقيد معتبر دون القيد فصح ان المعتبر في التصديق شطرا او شرطا هو التصور لا بشرط شيء وان كان موصوفا بعدم الحكم فرجع الجواب المذكور في هذا الشرح الى ما هو مذكور في شرح المطالع فتدبر فانه مما خفي على الفحول ( قوله ) فالاشكال باق الى آخره ) لا يخفى ان بيان لزوم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق بهذا الطريق يجعل قوله وان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق قضية اتفاقية . لان امتناع الاعتبار المذكور لازم على هذا البيان سواء عني به المفيد بعدم الحكم او عني به المطلق بل لا تعلق له بالتقسيم اصلا فضلا عن تقسيم القوم . فلا ينتج فلا يثبت به فساد تقسيم القوم الذي هو مقصود المعارض ليصير سببا للعدول . فلا بد ان يكون مراده امتنع اعتبار مفهوم التصور الساذج فيه ، اما بناء على عدم الفرق بين اعتبار مفهومه وبين اعتبار ما يصدق عليه او توهم كونه ذاتيا لما تحته وحينئذ يتجه المنع باننا لانم بطلان النالي فان المعتبر فيه مفهوم التصور مطلقا دون مفهوم التصور الساذج لقوله وليس كون تلك القطع جزءا منه ) اي وجود تلك القطع جزءا منه والالكان السير معدوما لان الوجود امر اعتباري على ما حقق في موضعه مع كون وجود الحشب صفة وقيدا لها ( قوله ) ولا استحالة في ذلك ؛ لان اللازم حصول الشيء ونقيضه في الموضعين وذا لا يستلزم اجتماع النقيضين بخلاف ما اذا كانت الصفة داخلية في ماهية التصديق فانه يستلزم اجتماع النقيضين اتنى ان الحكم معتبر في التصديق والحكم ليس بمعتبر فيه وكذا الحال اذا كان الموصوف شرطا دون الصفة ( قوله ) وانما بنى الكلام ( الخ ) حيث قال والمعتبر في التصديق شرطا او شطرا هو التصور لا بشرط شيء ( قوله ) تقريبا الى فهم المبتدى .

اى تقريبا للجواب يمنع اعتبار التصور الساذج فى التصديق بتأيده بسند  
 ان المعتبر فيه مطلق التصور كفى سائر التقسيات الى فهم المبتدى لانه معتقد  
 انه المعتبر فيه فالمناقشة فى السند اذا لم يكن مساويا للمنع بانه غير صحيح غير  
 نافعة فى المقصود . فاندفع ما قيل ان التقريب الى فهم المبتدى بمقدمة باطلة  
 وترك الجواب الحق اضلالا له وترويج للباطل فكيف يكون عذرا من قبل  
 الشارح ( قوله فمن شنع عليه ) اراد به سعد الملة والدين التفتازانى حيث  
 شنع على الشارح فى شرحه للرسالة ( قال العلم ابدى ) لما كان الدعوى  
 المذكورة فى المتن متضمنة لكون كل واحد من البديهي والنظري موضوعا  
 لمعنى واحد مشترك بين التصور والتصديق ولعدم الواسطة بينهما والا  
 لما لم ينضم من نفيهما عن الكل الانقسام بين الشارح ذلك ( قال وهو الذى لم  
 يتوقف ) اى العلم بمعنى الصورة الحاصلة الذى لم يتوقف حصوله المعتبر  
 فى مفهومه فلا يلزم ان يكون للحصول حصول والتوقف فى اللغة درنك  
 كردن فتعديته بعلى بتضمن معنى الترتب فيفيد قيد التوقف انه لولاه لما  
 حصل وقيد الترتب التقدم فيؤل الى معنى الاحتياج ولذا وقع فى بعض  
 الكتب الذى لا يحتاج فى حصوله الى النظر . فبالقيد الاول دخل فى البديهي  
 العلم الضرورى الذى حصل بالنظر ايضا كالعلم بان ليس جميع التصورات  
 والتصديقات بديهيا ولا نظريا . وبالقيد الثانى دخل العلم الضرورى التابع  
 للعلم النظرى . اذا قلنا انه ضرورى بمعنى البديهي كالعلم بالعلم النظرى فانه  
 وان كان يصدق عليه انه لولا النظر لما حصل لكنه ليس مترتبا على النظر  
 بل على العلم المستفاد من النظر فان المتبادر من الترتب الترتب بلا واسطة .  
 وبما ذكر ظهر ان تعريفهما بما يكون حصوله بدون نظر وكسب وبما  
 يكون حصوله به يتفضان طردا وعكسا بالعلمين المذكورين . فظهر انه  
 لا يرد على التعريفين ان العلوم النظرية يمكن حصولها بطريق الحدس .  
 فلا يصدق تعريف النظرى على شئ من افراده وانما يرد لو فسر التوقف  
 على النظر بمعنى انه لولاه لا متع العلم . واما اذا فسر بما ذكرناه اعنى لولاه لما  
 حصل فلا وتفصيله ان طرق حصول العلم منحصرة بالاستقراء فى البداهة  
 والاحساس والتواتر والتجربة والحدس والنظر . فاذا كان حصوله بشئ سوى  
 النظر لم يكن الناظر محتاجا فى حصوله الى النظر ولا يصدق انه لولاه لما حصل .  
 واذا لم يكن حصوله بماعداه كان فى حصوله محتاجا اليه ويصدق انه لولاه

لما حصل له العلم . ثم ان البديهي والنظري يختلف بالنسبة الى الاشخاص فربما يكون نظري شخص بديهي لآخر وبالعكس . فقيدها حيثية . معتبر في التعريف على ما تقرر من انه يعتبر في تعريفات الامور الاعتبارية قيداً حيثية وان لم يذكر . واما اختلافهما بالنسبة الى شخص واحد بحسب اختلاف الاوقات فمحل بحث . لان الحصول معتبر في مفهومهما اولا . وهو اما بالنظر او بدونه . وبما حرر نالك اندفع الشكوك التي عرضت للناظرين فتدبر ( قوله البديهي بهذا المعنى الى آخره ) دفع لتوهم ان المقابل للنظري الضروري دون البديهي يعني ان البديهي بهذا المعنى مرادف للضروري فذكره في مقابلة النظري كذكره . فظهر فائدة تقييد الضروري بالمقابل للنظري وفيه اشارة الى ان الضروري قد يطلق بمعنى آخر لا يقابل النظري اعني مرادف البديهي بالمعنى الاخص ( قوله وقد يطلق ) بيان فائدة التقييد بقوله بهذا المعنى . والمراد بالمقدمات القضايا باعتبار ان من شأنها ان تصير جزء قياس . وقد فسر لها السيد قدس سره بها في قول المواقف « المقصد السادس في المقدمات » وايراد صيغة الجمع مع بطلان جمعيته بلام الجنس للاشعار بان اطلاقه عليها اطلاق الكلي على افراده . فان مفهومه ما يكفي تصور الطرفين مع ملاحظة النسبة في الحكم . وقد يطلق البديهي على ما يثبت به العقل بمجرد التفاته اليه من غير استعانة بحس او غيره تصورا كان او تصديقا . ذكره قدس سره في شرح المواقف . الا ان الاطلاق الاول شائع فلذا ذكره ولم يتعرض للثاني لعدم تعلق الغرض بضبط معانيه ( قوله تنبيها الخ ) ففي ذلك اشارة الى ان الدعوى المذكورة بديهية يكفي في التنبية عليها التمثيل وان اثباته بالدليل مبني على النزول عن ذلك ( قوله ولا اشكال الخ ) قد استفيد من تعريف البديهي والنظري المطلقين ومن التمثيل لهما من التصور والتصديق تعريف كل واحد من البديهي والنظري من التصور والتصديق ( قوله فان البديهي منه ما لا يتوقف على نظر اصلا ) اي لا بالذات ولا بالواسطة فالامور النسبية التي يكون المنسوب اليه نظريا نظرية وان كان ادراكها في نفسها بديهي كاعدام الملكات . وكذا النسبة الحكمية ان كان احد طرفيها نظريا . وما قيل ان كونها نظرية تحكم لان النظري ما يستفاد من النظر في مباديه والنظر لم يقع في مبادئ تلك العلوم بل في مبادئ علم نظري آخر يتوقف عليه هذا العلم مدفوع بان مبادئ الموقوف عليه مباد للموقوف



ولا يرد التصورات الضرورية التابعة للتصورات النظرية لان معنى كونها  
ضرورية انها اضطرارية لانها بديهية (قوله ومثل هذا التصديق الى  
آخره) لاعتبارهم في بداهة التصديق ونظريته الاحتياج الى موصله  
(قوله كالحكم بان الى آخره) فان من تصور الممكن بعنوان متساوى وجوده  
وعدمه بالنظر الى ذاته ومعنى الاحتياج الى المؤثر ما يرجح احدهما على الآخر  
جزم ببيته له كمن تصور كفتى الميزان بانهما متساويتان لارجحان لاحدهما  
في ذاتها جزم بانه يحتاج في الرجحان الى امر خارج عنه (قوله وهذا هو  
المراد الى آخره) لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق وان كان التوقف في  
نفسه شاملا لما بالذات وما بالواسطة (قوله قوى هذا الاشكال) اى المذكور  
على من اعترف بكسبية التصور حيث لا يتنع حينئذ الدفع المذكور . فان  
التوقف حينئذ ليس الا باعتبار الاجزاء ولا فرق بين جزء وجزء وقوة الاشكال  
لا يقتضى عدم اندفاعه . حتى يرد ان التصديق البديهي عند الامام مالا  
يتوقف على النظر اصلا والنظرى ما يتوقف عليه في الجملة فالتصديق  
المذكور عنده نظرى . ولذا يستدل ببداهة التصديق على بداهة تصورات  
اطرافه هذا . ولك ان تفرق بان الحكم هو الجزء الاخير للتصديق كالصورة  
وتصورات الاطراف سابقة في الحصول . فمدار البداهة والنظرية عنده  
ايضا هو الحكم وحينئذ لا يلزم اكتساب التصديقات من القول الشارح . واما  
استدلاله ببداهة التصديق على بداهة تصورات اطرافه فتصديق  
لا يكون . ووقفا على النظر اصلا حاصل للبه والصيان كالتصديق بانا  
موجود مثلا (قال وكالتصديق بان النفي والاثبات) اى ثبوت شئ لشيء  
وانتقائه سواء كان مفهوم الوجود او غير وليس المراد بهما ادراكى  
الثبوت والانتقاء لان بينهما تضادا باعتبار اتصاف النفس بهما يرتفعان  
عد التردد (قال اذا عرفت هذا) اى معنى البديهي والنظرى بحيث لا واسطة  
بينهما فنقول في تحرير الدعوى والاستدلال عليها (قال ليس كل واحد من كل  
واحد الخ) اشارة الى ان اللام في قوله «الكل» عوض عن المضاف اليه المنكر .  
والمقصود منه استغراق الافراد ومن الثانى استغراق الانواع بقريته قوله  
منهما وانه لو اسقط احدهما لم يحصل المقصود . اذ لو اسقط الاول وقيل ليس  
كل واحد منهما لا فادان ليس مفهوم كل واحد منهما بديهي . ولو اسقط الثانى  
وقيل ليس الكل منهما لا فادان ايس كل فرد من مجموعهما (قال فانه لو كان

جميع التصورات الى آخره) الموافق لما ذكره في تحرير الدعوى ان يقال فانه لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات لكنه اشار الى انه يجوز ان يكون المضاف اليه المحذوف جمعا . عرفا اى ليس كل الافراد من كل واحد منهما وان حكم الكل الافرادى والمجموعى ههنا واحد (قوله يريد الخ) تفصيل لقوله ليس كل واحد من كل واحد لما فيه من الاجمال وبيان لفائدة تكرار لفظ كل واحد بان الاول لفائدة شمول الافراد والثانى لفائدة ان الحكم على افراد كل واحد منهما مع قطع النظر عن الآخر حتى يثبت المطلوب كما سيفصله فى الحاشية المنوطة على قوله «اما ان يكون جميع التصورات الخ» ثم دفع التوهم الناشئ من هذا البيان وهو انه لو كان المقصود ذلك لما جمع بينهما فى قوله «فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديها» بقوله «لكنه جمع الخ» بانه للاختصار مع الاشتراك . والمقصود هو افراد كل منهما بالحكم ثم بين الاشتراك فى الدليل بقوله فكأنه قال هكذا ينبغى ان تفهم هذه الحاشية لئلا يتوهم ان قوله «فكأنه قال» اعادة لما سبق وان مفاد هذه الحاشية بعينه ما ذكره فى قوله «اما ان يكون جميع التصورات الى آخره» بقوله قد فسرنا الخ) اى العبارة المذكورة وجه التفسير ان المطلق ينصرف الى الكمال (قوله فتأمل) لعل وجه التأمل منع قوله فكان ما لا يحتاج الى نظر معلوم لنا لان المحتاج الى التجربة والحدس ليس اسهل حصولا من المحتاج الى النظر . قال لما كان شئ من الاشياء مجهولا لنا لا ذواتها ولا وجهها فلا يردان بطلان التالى ممنوع لان كل شئ معلوم لنا ولو بوجه (قال فالصواب) متفرع على قوله «فلبداهة لا تستلزم الحصول» اى فالصواب فى نفس الامر هذا فان حلت عبارة المتن على هذا صح . والا فلا «او المراد الصواب فى عبارة فان التفسير المذكور تعسف كما صرح به فى حاشية المطالع فلا يرد ان اللائق ان يقول فالاولى لما مر من توجيه المتن بقوله عطف على قوله بديها . وكلمة لا تأكيد النفي لئلا يتوهم ان النفي المستغاد متوجه الى مجموع كونه بديها ونظريا بقوله هذا البرهان موقوف الى آخره . قيل يمكن اتعابه بدون ذلك بان يقال لو كان الكل من كل واحد منهما نظريا لا متع الاكتساب لتوقفه على تصور المطلوب وعلى التصديق بالفائدة وبمناسبة المبادئ فيلزم الدور والتس . وفيه نظر لانه انما يلزم ذلك لو كان كل نظر صادرا منا بقصد والاختيار . لما لا يجوز

ان يقع نظر منا من غير قصد فيحصل به تصور وتصديق من غير تقدم  
شيء مما ذكره (قوله على امتناع اكتساب على آخره) بناء على ان لزوم الدور  
والنس معاء امتناع انفكاكهما عنه وهو موقوف على امتناع الاكتساب .  
اذ لو امكن لامكن عدم الدور والنس . فاندفع ما قبل انه موقوف على انتفاء  
الاكتساب المذكور لاعلى امتناعه (قوله فان قلت على تقدير الى آخره)  
الظاهر انه نقض اجمالي يعنى ان دليلكم بجميع مقدماته ليس بصحيح .  
لاستلزامه المحال لانه قياس استثنائي مشتمل على ٤ مقدمات الملازمة والاستثناء .  
وعلى تقدير نظرية الكل يكون التصديق بتلك المقدمات والتصورات  
التي يشتمل عليهما نظرية فلا بد من تحصيلها ليم الاستدلال فيحتاج  
الى معلومات اخر ويلزم الدور والتسليط المحالان . ففي قوله « فيحتاج  
في تحصيل هذه التصورات والتصديقات الى الدور والتسليط » مسامحة .  
والمراد الى تحصيل معلومات يلزم منه الدور والتسليط . ويمكن ان يكون  
مناقضة بمنع المقدمة التي يدعيها المستدل ضمنا . وهي ان تلك المقدمات معلومة  
(قوله قلت هذه المقدمات الى آخره) وكذا استلزامها للنتيجة معلوم بلا  
شبه وفيه اشارة الى ان منع معلومته مكابرة (قوله فيتم الاستدلال) لانه  
انما يتوقف على معلوميتها في نفس الامر لاعلى التقدير المذكور فلا يضر  
عدم معلوميتها على التقدير . وفي ايراد الفاء اشارة الى ان الحجة انما تقوم  
على من اعترف بمعلوميتها في نفس الامر لاعلى من يجحد معلوميتها في نفس  
الامر وعلى التقدير ايضا لان كل ما يورد في اثبات معلوميتها يتجه عليه منع  
المعلومية اذ لم يثبت بعد ضروري لا يقبل المنع وحاصل الجواب منع قوله  
فيحتاج الى الدور والتسلسل على تقدير كون السؤال نقضا بانا لانسلم انه على  
تقدير كونها نظرية يلزم الدور والتسلسل لانها معلومة في نفس الامر  
وهو كاف للاستدلال واثبات للمقدمة الممنوعة على تقدير كونها مناقضة  
بان تلك المقدمات معلومة بلا شبهة ونظريتها على التقدير لا يضرنا في  
الاستدلال لانه انما يقتضى المعلومية في الواقع (قوله نعم يلزم الى آخره) بناء  
على ان نظرية الكل تستلزم امتناع المعلومية فلا تجتمعها والاستدلال مبني  
على تقدير فرض المجامعة (قوله وهذا مؤيد بمطلوبنا) لانه لما لم يجامع التقدير  
المذكور بما هو في نفس الامر لم يكن واقعا في نفس الامر وهو المطلوب (قال  
والدور هو توقف الى آخره) حقيقة الدور توقف كل واحد من الشئيين على

٤ مقدمة نسخة



الآ خر كما يدل عليه بيانه في التمثيل . وعبارة المواقف نص في ذلك . ويلزمه  
 توقف الشيء على ما يتوقف عليه فهو تعريف باللازم . اختاره لكونه اظهر  
 استلزاما لتقدم الشيء على نفسه . فاندفع تحالف البيان والتعريف وما قيل  
 ان هذا التعريف يقتضي ان يستلزم كل دور دورين ( قال اما بمرتبة واحدة  
 الى آخره ) متعلق يتوقف عليه وتوقف الشيء على . معناه المتبادر اعني  
 ما يكون بلا واسطة . فالمعنى توقف الشيء بالذات على ما يتوقف عليه توقفا  
 بدرجة واحدة بان لا يتخلل بينهما ثالث فيكون التوقف واحدا او بدرجتين  
 بان يتخلل بينهما ثالث . فيكون هناك توقفان والاول يسمى مصرحا . والثاني  
 مضمرا فاذا توقف ( ا ) على ( ب ) و ( ب ) على ( ج ) و ( ج ) على ( ا ) يصدق  
 عليه التعريف المذكور سواء اعتبر توقف ( ا ) على ( ب ) بلا واسطة وتوقف  
 ( ب ) على ( ا ) بواسطة او اعتبر توقف ( ا ) على ( ج ) بواسطة وتوقف ( ج )  
 على ( ا ) بلا واسطة وكذا يصدق على ما كان التوقف فيه بوسائط بان  
 يتوقف ( ا ) على ( ب ) و ( ب ) على ( ج ) و ( ج ) على ( د ) و ( د ) على ( ا ) وان  
 اعتبر فيه كل واحد من التوقفين بواسطة بان يعتبر توقف ( ا ) على ( ج )  
 وتوقف ( ج ) على ( ا ) . ولخفاء ذلك الصدق على الناظرين قال بعضهم انه  
 متعلق بكلا التوقفين على التازع اذ لو تعلق باحدهما يدخل الدور المضمر  
 بواسطة في المصريح . ولا يخفى انه وان خرج من المصريح لكنه لم يدخل في  
 المضمر اذ ليس فيه الاثنته توقفات فلا يكون كل واحد من التوقفين بمراتب .  
 وقال بعضهم انه ليس بيانا لنوعى الدور بل اشارة الى ان شيئا من التوقفين  
 لا يلزم ان يكون بلا واسطة كما يتبادر من التوقف اذا اطلق . ولا يخفى ان اشكال  
 التعلق الذي ذكره البعض آنفا بقوله « اذ لو تعلق الى آخره » باق لا يندفع  
 بهذا البيان على ان كلا التوجيهين لا يرضى به الشارح . فانه قال في بحث  
 المعروف ومنها تعريف الشيء بما يتوقف عليه اما بمرتبة واحدة ويسمى  
 دورا مصرحا واما بمراتب ويسمى دورا مضمرا فانه صريح في تعلق الجار  
 يتوقف وانه بيان لنوعى الدور ( قال والتسلسل ترتب امور الى آخره )  
 سواء كان وضعيا او عقليا . هذا معنى التسلسل عند الحكماء ولاستحالة شروط  
 متفق عليها كالوجود والاجتماع ومختلف فيها عندهم مثل كونه من جانب  
 العلل دون العلولات . والمراد من قوله واللازم التسلسل اللازم ههنا لان  
 الدليل يختص به . فما قيل الاولى ترتب علل غير متناهية ليصح قوله واللازم

باطل واما ترتب معلولات غير متناهية وان كان تسلسلا لكنه ليس بباطل  
عند الحكميم ليس بشئ (قال واما الملازمة) صورة الاستدلال هكذا لو كان  
الكل نظريا يلزم الدور والتسلسل عند التحصيل واللازم باطل لاستلزامه  
امتناع التحصيل مع انه واقع فالملزوم مثله . فلذا قال « اذا حاولنا الى آخره » وليس  
نظرية الكل في نفسها مستلزمة للدور او التسلسل وهو ظاهر . فثاقيل  
نظرية الكل تستلزم الدور او التسلسل في الواقع لتحقق العلم بشئ من  
الاشياء فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا حاولنا ليس بشئ لان اعتبار تحقق  
العلم لا يجعل الدور او التسلسل لازما لنفس نظرية الكل بل عند تحصيله  
(قال وذلك العلم ايضا نظري) فاما ان يكون حصوله بالاول فيلزم الدور  
المصرح ولصراحة بطلانه لم يتعرض له او يكون حصوله بالعلم الآخر  
فاما ان تذهب السلسلة وهو التسلسل او تعود السلسلة فيلزم الدور المضمر .  
ولذا لم يقل وهو الدور . واما منع لزوم الدور او التسلسل بجواز الانتهاء  
الى نظري ممتنع الاكتساب والى علم حضوري فمنع لا يضر المستدل كما  
لا يخفى (قال وهم جرا) لا حاجة الى هذا بل نخل لانه يوهم ان لزوم الدور  
بعد الجرح وليس كذلك (قوله اذا كان الدور الى آخره) دفع لما عسى ان يخلج  
في ذهن المبتدى انه اذا كان الدور بمرتبة يلزم تقدم الشئ على نفسه بمرتبة  
بل اللازم منه التقدم بمرتبتين . واذا كان الدور بواسطة كان التقدم بثلاث  
مراتب . وهكذا تزيد مراتب التقدم على مراتب الدور بوحدة . وما في  
قوله كما اذا توقف كافة (قوله يلزم ان الى آخره) الشرط مقيد بالطرف  
فلذا جعل الجزاء لزوم تقدم (ا) على نفسه لازوم تقدم الشئ على نفسه  
(قال وانه محال) لانه لا يمكن تصور حصول الشئ قبل نفسه اذ التقدم  
لا يتصور الا بين الاثنين فاستحالته اجلى من ان تبين بانه يلزم وجود الشئ  
حال عدمه وانه اجتماع القيضين (قال والموقوف على المحال محال)  
اي بالغير فلا يكون التحصيل واقعا مع انه واقع (قوله استحضار ما  
لانها به) اي طلب حضورها في الذهن مفصلة سواء كانت مرتبة  
او غير مرتبة حاصلة قبله او حال الاستحضار لا يتصور في الآن لكونه  
بالقصد والطلب وان كان يمكن حضورها فيه كبرق خاطف فهو في  
زمان . فاما ان نكون مجتمعة فيكون في زمان واحد او متعاقبة . فاما في ازمة  
متناهية وكلاهما محال . اما الاول فلان النفس لا تقدر على التوجه بالقصد

في زمان واحد الى شيئين . واما الثاني فلمنافاه عدم تناهيها او متعاقبة  
 في ازمئة غير متناهية كل امر في زمان واستحالته غير ظاهرة (قوله دفعة)  
 اى في زمان واحد بطريق الاجتماع (قوله اوفى ازمئة متناهية) بطريق  
 التعاقب ولطهور بطلانه لكونه منافيا للمفروض لم يتعرض له الش و ذكره  
 السيد توضيحا للمرام (قوله منعنا الملازمة) والسند ما ذكر في الشرح .  
 وما قيل وبطلان اللازم مسلم . واورد عليه انه يجوز ان يحصل للنفس امور  
 غير متناهية كبرق خاطف فمن فضول الكلام ( قال معدات لحصول  
 المطلوب) المعدما يوجب الاستعداد والاستعداد لا يجامع الفعل فهو  
 ما يتوقف الشى على عدمه بعد وجوده . وقد تقرر في الحكمة ان الفكر الصحيح  
 معد لقيضان المطلوب من المبدأ فالامور الغير المتناهية معدات قريبة او بعيدة  
 لحصول المط وكذا بعضها معد لبعض لكون كل واحد منها مطلوبا  
 من وجه ومبادئ من وجه والمعدات لا يلزم اجتماعها في الوجود مع المط  
 ولا بعضها مع بعض كالخطوات الموصلة الى المطوب فلا يلزم استحضارها  
 في زمان واحد (قوله قيل عليه الخ) اثبات للملازمة المتنوعة كما يدل عليه آخر  
 الكلام (قوله اعنى الانتقالات الخ) اشار بذلك الى ان ليس الحركة ههنا  
 بالمعنى المصطلح لانها تقتضى مسافة قابلة للتقسام الى ما لانهاية له . بل المراد  
 مجرد الانتقال من علم الى آخر دفعا . ولذا قال الشيخ في اول برهان الشفاء  
 ان الفكر كالحركة للنفس (قوله والانتقال من بعضها الى بعض) عند  
 الترتيب (قوله فان العلم باجزاء المعرف) لا بالمعرف فانه علم تفصيلي لا يجامع  
 العلم بالمعرف الذى هو اجمالى . بخلاف العلم بالاجزاء اى بكل واحد فانه  
 حاصل فى ضمن العلم بالمعرف (قوله واستعداد الشئ) اى الاستعداد للشئ  
 لا كون الشئ مستعدا ليصح الحمل (قوله نعم الخ) بيان لمنشأ غلط السائل  
 (قوله فالعلوم السابقة الخ) لان ما يتوقف عليه المعلول اما ان يتوقف على  
 وجوده وهو العلل والشروط فلا بد من اجتماعها معه او على عدمه  
 وهو المانع او على عدمه بعد وجوده وهو المعد . ولا شك ان العلوم ليس  
 بمانع من حصول المطلوب ولا معد لما سبق . فهى اما علل موجبة اى لها  
 دخل فى ايجاب وجود المعلول . او شروط والتقيد بالموجبة احتراز عن  
 المعد فانه لا يوجب وجود المعلول بل استعداد . وفي ايراد اثناء اشارة الى  
 ان ما ذكره سابقا من ابطال كون العلوم معدات توطئة لهذه المقدمة .



وليس الغرض منه ابطال السند وان كان يلزم منه ذلك ولذا قال قيل عليه  
 ﴿قوله اجيب بانه لاشك الخ﴾ هذه المقدمة مجرد توطئة لفوله «واما مايقع الخ»  
 لادخل لها في الجواب ﴿قوله واما مايقع فيه الخ﴾ في هذا التعبير اشارة  
 الى ان انتقاء كونها معدات لا يقتضى ان تكون عللا موجبة او شروطا  
 فانها مما يقع فيه المعد فهمى ليست مما يتوقف عليه وجود المعلول بلا واسطة  
 والمنحصر في الاقسام المذكورة ما يتوقف عليه وجود المعلول بلا واسطة .  
 فلا يرد ما قيل ان هذا البيان لا يدفع الاستدلال فانه تمسك بحصر العلة  
 في الاقسام المذكورة وابطال كونها معدات ﴿قوله نعم يعلم اجمالا﴾ اى يعلم  
 علما بالفعل متعلفا بجميع المقدمات من حيث هى مجموعة كالرؤية الواقعة  
 على الجماعة . وليس المراد به العلم بالقوة القريبة من الفعل كما توهم ﴿قوله لانها  
 محال المعدات﴾ اى كالمحال لها فى تعلفها بها تعلق الظرفية لان المحل الحقيقى  
 لها النفوس الناطقة فيكون مجازا مرسلًا ﴿قوله اوفى حكمها﴾ فيكون  
 استعارة . وانما لم يحمل المعدات على معناها الحقيقى بان يراد بالامور الغير  
 المتناهية العلوم من حيث وقوع الانتفال فيها . كما جعل البناء من حيث صدور  
 الحركات عنه معدا وذاته جزء له فى حاشية المطالع . لانه حيثئذ يصير التريد  
 المذكور فى الشرح قبيحا . اذ لا معنى لفوله ان عتيم بقولكم انه يتوقف على  
 استحضار الامور الغير المتناهية من حيث وقوع الحركات فيها انه يتوقف على  
 استحضارها من حيث انها كذلك دفعة واحدة ﴿قوله فى عدم لزوم الاجتماع﴾  
 ولذا اكتفى الشارح بذلك ﴿قوله مفصلة اى بالفعل الخ﴾ العلم التفصيلى بالاشياء  
 عبارة عن صور متعددة بعدد تلك الاشياء . والعلم الاجمالى عبارة عن صورة  
 واحدة متعلقة بالكل من حيث هو كل . وقد يكون مبدء التفصيل وقد لا يكون .  
 فالاول علوم متعددة بالفعل . والثانى علوم متعددة بالقوة . فلذا فسر قوله  
 «مفصلة» بقوله «اى بالفعل» وقوله «مجملة» بقوله «اى بالقوة» . والا فالعلم  
 الاجمالى ايضا علم بالفعل بالكل من حيث هو كل ﴿قوله بمجملة﴾ اى الكل بصورة  
 واحدة ﴿قوله مفصلة﴾ اى كل واحد بصورة . ﴿قوله جاز ان لا يكون الى آخره﴾  
 لما عرفت ان العلم الاجمالى لا يجب ان يكون مبدء لتفصيل الاحاد كالرؤية  
 الواقعة على الجماعة بل قد يكون مبدء له وقد لا يكون ﴿قال مبنى على حدوث  
 النفس﴾ ولا يمكن بناؤه على قدم النفس وحدث البدن وبطلان التاسخ .  
 لان بطلان التاسخ مبنى على حدوث النفس كما تقرر فى الحكمة . ولانه ليس

مذهب احد من الحكماء فان مذهب افلاطون القدم مع التاسخ ومذهب  
 ارسطو الحدوث مع بطلان التاسخ ولانه يستلزم ان يكون النفس عقلا  
 لعدم احتياجه الى البدن وجودا وبقاء . فان قيل لو فرضنا قدم النفس مع  
 التاسخ يمكن ابطال نظرية الكل بان النفس بعد استقلالها من بدن الى بدن  
 آخر لا يبقى لها علم بشئ من الاحوال السابقة فلا يمكن تحصيل شئ . قلت  
 عدم بقاء العلوم السابقة غير معلومة يقينا انما المعلوم عدم العلم بها وهو  
 لا يستلزم عدمها (قوله قد يتوهم الخ) اثبات للمقدمة الممنوعة بحيث  
 لا يبنى على حدوث النفس بتوهم انه لا بد من استحضار المبادئ كلها بعد  
 القصد وقبل الحصول وهو زمان محدود (قوله وفساده) اي هذا التوهم  
 (ظاهر) ومنشاؤه عدم الفرق بين الحصول والاستحضار . فان الواجب  
 استحضار المبادئ القريبة لترتيبها ليحصل المطلوب . واما المبادئ البعيدة  
 فانما يجب حصولها ولو في ازمة متعاقبة لا استحضارها لعدم وقوع النظر  
 فيها (قوله والاولى ان يقال) اي اذا اريد ابطال نظرية الكل  
 استقلالاً ليرتب عليه مع انضمامه الى ما سبق من ابطال بداهة الكل انقسام  
 كل من التصور والتصديق الى الضروري والنظري . واما اذا اريد اثبات  
 الانقسام ابتداءً فالاولى رفع مؤنة ابطال الايجاب الكل في الشقين من البين  
 وان يقال وينقسمان الى الضروري والنظري بالوجدان (قوله اما ان يكون  
 جميع التصورات الخ) لما اضرب المصنف عن ابطال بداهة الكل ونظريته  
 الى دعوى انقسام كل منهما الى ضروري ونظري يحصل منه بالفكر  
 من غير اقامة الدليل عليها اشار الشارح الى ان هذه الدعوى مركبة من  
 حكمين احدهما لازم مما تقدم وهو الانقسام والثاني بديهي وهو امكان  
 تحصيل نظري كل منهما من البديهي فلا حاجة الى الدليل . وبما حررنا لك  
 ظهر فساد ما قيل انه نتيجة لما تقدم وان الطاهر اراد الفاء الا انه اورد  
 كلمة الاضراب تنبها على ان المقصود من الدليل النتيجة لعدم لرومها  
 لما تقدم فضلا عن كونها نتيجة له . واما كونه اضرابا عن الاستدلال الى  
 اثبات الانقسام بالوجدان فحقيق بان يضرب عنه لان العبارة لاتساعده  
 (قوله يعني ان التصورات الخ) خلاصته ان الشارح جمع ههنا ايضا  
 التصورات والتصديقات في الحكم للاختصار والمقصود الحكم على كل  
 منهما بالانفراد . والاحتمالات منحصرة في الثلثة فبطلان الاولين يستلزم

ثبوت الثالث بلا شبهة ( قوله ولما كان الخ ) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لانسلم ان بطلان الاولين يوجب تعين الثالث لجواز ان يكون صدق السالبتين المذكورتين بانتقاء الموضوع \* وخلاصة الجواب ان الموضوع موجود فلا يمكن صدق السالبتين الا باعتبار رفع المحمول واذا انتفى عن كل البديهية والنظرية تعين الانقسام ( قوله فان النظرى بمعنى اللا بديهي ) فهو تقيض له بمعنى العدول لابعنى السلب حتى لا يتصور بينهما واسطة لكون القضية سالبة المحمول وهى مساوية للسالبة البسيطة كان يقال الشئ اما بديهي او ليس بديهي ( قوله وجازان لا يكون الخ ) بان لا يكون ذلك الشئ وصدق العدول يقتضى وجوده ( قال والنظرى يمكن تحصيله ) فسر قول المصنف يحصل بالفكر بامكان التحصيل لان اثبات الاحتياج الى المسطق يكفيه امكان التحصيل بالفكر فانه اذا امكن ذلك مع ان الفكر ليس بصواب دائما احتيج اذا اريد الاكتساب به الى قانون يفيد العصمة عن الخطاء ولا يتوقف ذلك على تحصيل نظرى به بالفعل \* وبما حرره الشارح من جعل قوله يحصل بالفكر مقدمة بديهية غير مستفادة مما تقدم اندفع ما قيل ان الثابت مما تقدم هو ان البعض من كل منهما ضرورى فيجوز ان يكون البديهي تصورا واحدا او تصديقا واحدا او متعددا غير مناسب للمطلوب او تصورات جزئية وعلى جميع التقادير لا يمكن تحصيل النظرى بالفكر ( قوله اورد الدليل الى آخره ) يعنى ليس اقتصاره على دليل اكتساب التصديقات لاجل انتقائه فى التصورات فلا يثبت الاحتياج الى جزئى المنطق بل لان البيان فى التصورات يحتاج الى كشف شبهة يطول الكلام بذكرها ولا يليق بحال المبتدى ايرادها ( قوله وفى التمثيل ) اى تمثيل الفكر ( قوله توضيحا ) لجريان الفكر فيهما ( قال بالضرورة ) متعلق بقوله « حصل له من العلمين الخ » والمقصود منه ان كون العلم بوجود اللارم حاصل من العلمين معلوم لنا بالضرورة فافادة النظر بالعلم معلوم بالضرورة ولا يحتاج الى نظر آخر حتى يلزم الدور او التسلسل المانعان من الاكتساب ( قال والفكر هو ترتيب امور الى آخره ) اى الترتيب الذى يكون الباعث عليه التأدى الى مجهول يقيا او ظنا او احتمالا \* فخرج عنه المقدمة الواحدة لان الترتيب فيها ليس للتأدى بل لتحصيل المقدمة \* ودخل فيه ترتيب المقدمات المشكوكة المناسبة لوجود غرض التأدى احتمالا \* وكذا



التعليم لانه فكر بمعونة الغير . وكذا الرسم الكامل لان المطلوب في ذلك هو الماهية على الوجه الاكمل والمعلول الواحد لا بدله من علة واحدة على مانع عليه في شرح الاشارات فالترتيب بين جميع الذاتيات والعرضيات موصل اليها وان كان كل واحد من الترتيبين اللذين يشملهما في نفسه فكرا احدهما موصل الى الكنه والثاني الى الوجه . وكذا قياس المساواة والاستلزام بواسطة عكس التقيض داخل فيه وان اخرجوها عن القياس لعدم اللزوم لذاته . وكذا التطر في الدليل الثاني لان المقصود منه العلم بوجه دلالاته وهو مجهول . وانما قال للتأدي ولم يقل بحيث يؤدي ليشمل الفكر الفاسد صورة او مادة ويترتب عليه قوله وذلك الفكر ليس بصواب دائما فيشمل المغالطات المصادمة للبداهيات كالتشكيك في نفس اللزوم لان الغرض منها التصديق بالاحكام الكاذبة وان لم يحصل ذلك . هذا تعريف الفكر عند المتأخرين . وعند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلوب المشعور به الى المبادئ وحركته منها الى المطلوب المجهول بوجه آخر ( قال كما اذا حاولنا ) ما كافة واذا شرطية ورتبناها جزاؤه وهو المقصود بالافادة وليست موصولة او موصوفة واذا ظرفية على ما فهم . ثم اعترض بان الواجب الواو في قوله «رتبناها» وكذا قوله كما اذا اردنا الى آخره ( قال والترتيب في اللغة جعل كل شيء الح ) وفي شرح المطالع وضع كل شيء والمآل واحد . والمعنى ان الترتيب بين الاشياء وضع كل شيء منها في مرتبته التي عند المرتب فيشمل الفكر الفاسد . وفيه اشارة الى انه لا بد في الترتيب من اعتبار المرتب لتلك المرتبة فلو وضع شيئا منها في مرتبته ولم يلاحظها لايكون ترتيبا . قيل ان الضمير في قوله «في مرتبته» اما ان يرجع الى الكل او الى شيء وعلى التقديرين يفسد المعنى اذ الترتيب ليس وضع كل شيء في مرتبة كل شيء ولا في مرتبة شيء ما . وقد تحير الباطرون في حله . والجواب انه ذكر الرضى في بحث المعرفة ان الضمير الراجع الى الكرة المذكورة او لا بحكم سابق عليه معرفة لصيرورته معهودا به فيختار ان الضمير راجع الى شيء . والمعنى وضع كل شيء من الاشياء في مرتبة شيء يتعلق به الوضع . ولا شك ان الاوضاع متعددة بحسب تعدد الاشياء . اذ لكل واحد منها مرتبة مختصة به عند الوضع ليس لغيره . فاندفع المحذور وصار المآل مافي التاح الترتيب نهادن چیزی راپس ديكرى . والاطهر ان يقال وضع شيء بعد

شيء إلا أنه زاد لفظة كل إشارة إلى أن الترتيب اللغوي إنما يتحقق إذا وضع  
 كل شيء منها في موضعه حتى لو انتفى في شيء منها انتفى الترتيب \* فاندفع  
 ما قيل أن هذا التعريف يقتضي تعدد الترتيب بحسب تعدد الأشياء الموضوعة  
 (قال جعل الأشياء المتعددة) في التوصيف إشارة إلى بقاء تعددها حال  
 الترتيب \* فإذا جعل الماء الذي في الاتنين في إناء واحد لا يكون ذلك ترتيباً \*  
 وكذلك لا يكون التركيب من الأجزاء المحمولة عند من قال بوجود الكلّي  
 في الخارج ترتيباً (قال بحيث يطلق إلى آخره) أي يعتبر فيها انضمام بعضها  
 إلى بعض بحيث يتصف بالوحدة الحقيقية أو الاعتبارية فيطلق عليها  
 لفظ الواحد (قوله فالإضافة بيانية) على ما هو الشائع في إضافة الاسم  
 واللفظ إلى ما بعدهما والمطابق لما وقع في بعض النسخ بالتوصيف ولما في  
 شرح الإشارات وشرح المطالع بدون ذكر لفظ الاسم (قوله هذا  
 داخل إلى آخره) فذكره لتقوم ماهية الترتيب به دون التأليف للاحتراز \*  
 إذ لا يمكن وجود أشياء مع بقاء تعددها بدون التقدم والتأخر بينها حساً  
 أو عقلاً \* فالتأليف أعم منه مفهومهما وأما صدقاً فمتساويان \* وقيل معناه أنه  
 يصح أن يقال بعد جعلها شيئاً واحداً أن هذا متقدم وذلك متأخر  
 وحيث يتحقق العموم من حيث الصدق في الحلقة المركبة من الشكل  
 واللون والحركة المدحرجة المركبة من الأينية والوضعية والأمور الذهنية  
 الملحوظة دفعة وأما الجسم المركب من الهيولي والصورة ففي كل منهما  
 تقدم وتأخر عقلي من وجه (قال وكذلك كل جمع إلخ) هذا أكثرى بناء على  
 ما تقرر \* أم من عام إلا وقد خص منه البعض \* فلا يرد أن المجموع المأخوذة  
 في تعريف النوع والجنس ليست كذلك ولعل وجهه أن الأصل في الفن  
 مباحث الموصل إلى التصور والتصديق وفي تحقيقهما يكفي الأمران فالجمع  
 المستعمل في تعريفهما بمعنى ما فوق الواحد فكذلك فيما يتبعهما إلا نادراً  
 (قال وإنما اعتبرت الأمور) يعني أن هذا القيد ليس احترازياً بل واقعي ذكر  
 تيمناً للترتيب (قال وبالمعلومة) الترتيب بالذات يقع في المعلومات وبالتبع  
 في الصور سواء قلنا بمغايرة العلم بالمعلوم بالذات أو بالاعتبار \* فمن قال ترتيب  
 علوم أراد بالعلوم المعلومات أو اعتبر الترتيب التبعي \* كذا أفاده السد  
 في حواشي شرح المطالع \* وما أورد عليه من الشك من عدم تمامه على القول  
 باتحاد العلم والمعلوم بالذات توهم \* منشأؤه عدم التدبر للمغايرة الاعتبارية

(قال والتصديقية اليقينيات الى آخره) ذكر الاقسام الثلاثة بطريق التمثيل  
 لكونها عمدة والا فالتصديقية لا تنحصر فيها فان الحكم باحد الطرفين  
 اما بامتناع الآخر او بتجويزه الثاني المظنون . والاول اما ان تعتبر مطابقتها  
 للخارج فان كان مطابقا ثابتا فهو اليقين وان لم يكن مطابقا فهو الجهل  
 المركب وان لم يكن ثابتا فهو تقليد المجتهد المصيب او لا تعتبر . مطابقتها .  
 وان كان لا يخلو عن المطابقة او اللامطابقة فاما ان يقارن تسليما فهو المسلم  
 او انكارا فهو الموضوع وعليه بناء الصناعات الاربع من البرهان والخطابة  
 والجدل والسفسطة . كذا في شرح الاشارات (قال فان الفكر كما يجري الخ)  
 الكاف لمجرد قران الفعلين في الوجود على ما في الرضى وقدم الجريان  
 في التصور اهتماما بشانه ومن لم يفهم وقع في حيص بيص (قال وهو اخص  
 من الاول) مجرد بيان للواقع لا دخل له في السؤال (قال فانه لم يفسره في هذا  
 الكتاب) يعنى قبل تعريف الفكر (الابه) فهو السائق الى فهم المتعلم . فلا يرد  
 ان تقدم الذكر في الكتاب لا يصير قرينة للمتعلم ولما لم تكن القرينة نصافي  
 الدلالة على ارادته . قال في شرح المطالع ان الحاصلة اولى من المعلومة  
 واذا دلت القرينة على تعيين معنى العلم تعين معنى الجهل ايضا فلما لم يتعرض له  
 في السؤال والجواب (قوله مبادئ المطلوب الخ) يعنى كما ان اعتبار الجهل  
 ليس للاحتراز كذلك اعتبار المعلومة (قوله واما المطلوب الخ) يعنى ان المراد  
 من الجهل الجهل من وجه فان المجهول المطلق لا يمكن طلبه (قوله طريق  
 اكتساب الى آخره) يعنى ان المراد بقوله فاكتسابه من الامور التصورية  
 ان هذا اكتساب واقع معلوم قطعاً لانه واجب وكذا في قوله من الامور  
 التصديقية (قال ومن لطائف الخ) في ايراد كلمة من التبعية اشارة الى  
 ان له لطائف اخرى من التنبه على ان الترتيب لا يمكن الا في اثنين واشترائط  
 المعلومية في الامور والجهل في المطلوب . هذا ان اعتبر اضافة اللطائف  
 الى هذا التعريف متقدمة على اعتبار البعضية . وان اعتبر البعضية متقدمة  
 على الاضافة افاد البعضية هذه اللطيفة من مطلق اللطائف لا من لطائف  
 هذا التعريف والحق ان صحة كلمة من في امثال هذا الموضع يكفيه كون  
 المذكور بعضا من مدخول من ولا يقتضى وجود امر آخر بل جواره  
 (قال مشتمل على العلل الاربع) اى تعريف ملازم . يشير اليها ووجه لطافه  
 انه يفيد امتيار الشئ ماهية ووجودا . ثم ان الامور والهيئة الاجتماعية



داخلتان في المرتب اعنى الم عرف والحجة خارجتان عن الترتيب فاطلاق  
المادية والصورية على التشبيه . واما القول بان المراد بالعلل الاربع العلل  
الاربع لما يكون لاجله النظر اعنى الم عرف والحجة والعلل الاربع كما تضاف  
الى المركب تضاف الى ايجاده وكما يفيد اشتغال تعريف المركب عليها  
ايضاحه كذلك يفيد ايضاح ايجاده وان كان يصحح اطلاق المادية  
والصورية على الحقيقة فمع كونه تكلفا مخالفا لعبارة الشارح يستلزم  
ان يكون اطلاق الفاعل والغاية مجازا لان فاعل الم عرف والحجة المبدأ  
الفيض دون المرتب والعللة الغائية انما تكون للصادر بالاختيار (قوله كل  
مركب الخ) اى موصوف بالتركيب فى نفسه مع قطع النظر عن اعتبار  
المعتبر كما هو المتبادر سواء كان موجودا خارجيا او ذهنيا وهو المراد  
بالمركب الحقيقى الواقع فى بعض تصانيفه . فلا يرد كل امرين موجودين  
اعتبر التركيب بينهما فانه مركب وليس له مادة ولا صورة . قيد  
بالمركب لان البسيط لا يكون له علة مادية ولا صورية سواء كان صادرا  
عن مختار او موجب وبالصادر عن المختار لان الصادر عن الموجب  
لا يكون له علة غائية سواء كان مركبا او بسيطا وادخال الفكر فى هذه  
الكلية على التشبيه المتفرع على اثبات المادية والصورية له كما لا يخفى (قوله  
من علة مادية الخ) لان المتصف بالتركيب فى نفس الامر لا بد له من الاجزاء  
التي هو بها بالقوة ومن الانضمام به بالفعل . ولا تعنى بالمادية والصورية  
الامابه الشئ بالقوة وامابه الشئ بالفعل بخلاف المركب الاعتبارى . اذ لا  
انضمام فيه فى نفس الامر بل بمجرد الاعتبار (قوله داخلتان فيه) . مقومتان  
لماهيته ولذا سميتا علل الماهية (قوله ومن علة فاعلية) لانه ممكن والممكن  
لا بد له من الفاعل (قوله وعلة غائية) وهى ما لاجله الفعل لان الصادر  
بالاختيار لا بد له من مرجح يرجح احد طرفى الفعل على الاخر كيلا يلزم  
الترجيح بلا مرجح على ما تقر فى الحكمة . والاشاعرة ينكرونه (قوله  
خارجتان عنه) اى عن ماهيته يتوقف وجوده عليهما ولذا خصتا بعلل  
الوجود (قوله كان ذلك اكمل الى آخره) فالاختصاص المستفاد من اضافة  
اللطائف الى هذا التعريف ليس حقيقيا بل بالنسبة الى الافسام الائمة  
(قوله وليس المراد الخ) بيان لفائدة اعتبار قيد الاشتغال وهل لما وقع  
فى عباراتهم انه تعريف بالعلل الاربع (قوله قول تحقيقى) من حققت

الامر اذا تحققت وتيقنته اى قول منسوب الى التيقن لاشبهة فيه ﴿قوله  
 فهو قول على التشبيه﴾ اى تشبيه مابه الفكر بالقوة بالمادية وتشبيه مابه  
 بالفعل بالصورية وان كانا خارجين عن ماهيته . ومن هذا ظهر ان كونه  
 قوله بالتشبيه لايحتاج الى التعليل لكونه معلوما مما ذكره سابقا من كون  
 المادية والصورية داخلتان فى المركب . فالتعليل بقوله «لان النظر الخ» على  
 سبيل التنزل . اما باعتبار انه قد يطلق النظر على مجموع الامور المرتبة  
 المخصوصة كما وقع فى عبارة الملخص . واما باعتبار ان المادية قد تطلق على  
 مابه الشئ بالقوة مطلقا حيث جعلوا الموضوع داخلا فى المادية كما فى المحاكات  
 ﴿قوله من الاعراض الفسائية﴾ اى المختصة من بين الاجسام بذوات  
 الانفس الحيوانية سواء قلنا انه الترتيب المخصوص او المرتب المخصوص  
 ﴿قوله والمادة والصورة الخ﴾ صرح به المحقق الطوسى فى شرح الاشارات  
 حيث قال انما قال اى الشيخ كأنهما علتاه المادية والصورية ولم يقل هما  
 علتاه لان المثلث لامادة له ولاصورة فانه كم والمادة والصورة تكونان  
 للاجسام انتهى . فانه صريح فى انهما بمعنى المادة والصورة المختصتين  
 بالاجسام واليه تشير عبارة الشارح حيث قال «وصورة الفكر الخ» بعد التعبير  
 بالعلة الصورية . وهذا لا ينافى ما صرح به السيد فى شرح المواقف من ان المراد  
 بالعلة الصورية والمادية ما يعم الاجسام والاعراض . وكذا ما فى شرح  
 الملخص من المراد بالمادة والصورة ههنا اى فى تقسيم العلة ما يعم الاجسام  
 والاعراض لان تلك الارادة بطريق التشبيه والمجاز . فاندفع الشكوك التى  
 عرضت للناظرين ﴿قوله بل هى معلولة له الى آخره﴾ قيل هذا انما يتم  
 اذا جعل الترتيب مصدر الفاعل اما اذا جعل مصدر المفعول فمدلوله نفس  
 الهيئة الاجتماعية فدلالته عليه مطابقة وليس بشئ . لان الناظر صفة الناظر  
 فكيف يصح تعريفه بما هو صفة الامور ولان التأدى علة غائية لفعل  
 الناظر للهيئة المرتبة عليه ﴿قوله لان دلالة العلة على معلولها﴾ قال  
 المحقق الطوسى فى شرح الاشارات العلم التام بالعلة التامة لا يتم من غير  
 علم بكونها . مستلزما للجميع ما يلزمها لذاتها وهذا العلم يتضمن العلم بلوازمها  
 التى منها معلولاتها الواجبة بوجوبها فالعلم التام بالعلة التامة يقتضى  
 العلم بماهية المعلول وانتيه والمعلول من حيث هو معلول لا يقتضى علة معينة  
 وانما يقتضى علة ما لوجوده فالعلم بالمعلول من حيث هو معلول يقتضى

العلم بانية العلة دون ماهيتها انتهى . وخلاصته انه لا بد في العلة من خصوصية بها يصدر المعلول المعين دون غيره فاذا علم تلك الجهة استلزم العلم بالمعلول بلا شبهة بخلاف المعلول المعين . وحاصل الجواب انه لا شك في دلالة الترتيب على الهيئة والمرتب لان الذهن ينتقل منه اليهما والاولى دلالة العلة التامة بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير والثانية بالعكس فالاولى اقوى ولو قال فان الترتيب المعين يدل على الهيئة المعينة بلا شبهة دون المرتب فلذا عبر عنها بالمطابقة لكفى في مقصوده لكنه قصد اثباته بالقاعدة الكلية . فاندفع الشكوك التي عرضت للناظرين فتدبر ﴿ قال كالنجار ﴾ هذا بناء على بادي الرأي والا فالنجار فاعل للحركات التي هي معدات للسرير ﴿ قال كجلوس السلطان ﴾ اى للسرير وهو ايضا قول طاهري والا فهو غاية لايجاد السرير ﴿ قال اى الفكر ﴾ فسر الترتيب بالفكر رعاية لسوق الكلام فان ما قبله وما بعده مذكور بلفظ الفكر وما قيل انه لتوهم ان يحمل الترتيب على مجرد الهيئة الاجتماعية فتوهم . لان المشار اليه الترتيب المخصوص الذي هو الفكر ﴿ قال ليس بصواب دائما ﴾ اى في جميع الاوقات . قيد للمنفى فلا بد ان يكون خطأ في بعض الاوقات فتتحقق فكر فاسد . اما بان يظهر فساد الفكر الاول بعينه او يظهر فكر آخر يناقضه . وعلى التقديرين لا يكون كل فكر صحيحا فيتلاأم اول الكلام وآخره ﴿ قال فن واحد ﴾ تفصيل لمناقضة العقلاء . فلذا قدم الجار والمجرور على متعلقه وزاد من ولم يقل فواحد لان المقصود بالذات بيان مناقضة مقتضى الافكار دون تفصيل العقلاء ﴿ قال والارم اجتماع النفيضين ﴾ ان ادى الفكر الى القيضين فظاهر وان ادى الى المتنافين فلاستلزام كل منهما تقيض الآخر ﴿ قوله وان بديهية العقل الخ ﴾ فلا يردان وقوع الخطاء لا يستلزم مساس الحاجة الى العانون لجواز ان يكون تميز الخطاء عن الصواب بديها حاصلًا بمجرد الالتفات . فان قلت عدم كفاية البديهية لا يقتضى الاحتياج الى القانون لجواز ان يكون ضروريا سوى البديهي الاولى . قلت معلوم بالضرورة انه ليس التميز من الحسيات والتجربيات والمتواترات والحدسيات فلو كان ضروريا كان بديها اوليا او من فضايا قياساتها معها وعلى التعديرين تكفى البديهية في ذلك . ولذا لم يقل ان مجرد التوجه لا يكفي بتميز الخطاء عن الصواب ﴿ قوله عن العقلاء الطالبين الخ ﴾ في التوصيف اشارة الى دفع



مايتوهم من انه يجوز ان يكون الخطاء لعدم طلبهم الصواب بل مجرد التشكيك والتغليط . وهذا الوصف مستفاد من لفظ العقلاء فان شان العقلاء طلب الصواب لا التشكيك والتغليط ( قوله لانه اظهر ) لان اطلاع الشخص على حال نفسه اظهر من اطلاعه على حال غيره ( قوله فالوقتان الى آخره ) اى فى المتن والشرح . فالجار والمجرور متعلق بيناقض بتضمنين . معنى التفكير ( قوله واما النتيجةان الخ ) فلا يردان شرط التناقض اتحاد الزمان فكيف يصح قوله يناقض فى وقتين ( قوله واقتصر على بيان الخطاء الخ ) اى الشارح حيث قال فمن واحد الخ ( قوله لعدم ظهور ذلك ) اى الخطاء ( فى التصورات ) لان كل تصور معنى من المعانى لاتناقض ولا تمنع بينها . انما التمانع بين الاحكام الضمنية اللازمة لها او الكسب ( فى التصورات ) بناء على شبهة الامام . فترك التعرض لبيان الخطاء فيها ليس لعدم وقوعه فيها حتى لا يثبت الاحتياج الى جزئى المنطق بل لاحتياجه الى بيان لا يلىق بهذا المختصر المدون للمبتدى ( قوله يرد الى آخره ) يريد دفع ما يرد من ان اللازم من وقوع الخطاء فى الافكار وعدم كفاية البديهية فى التميز الاحتياج الى معرفة احوال تلك الافكار الجزئية لا الاحتياج الى القانون . وحاصل الدفع ان ههنا مقدمة مطوية تركها الشارح لظهورها . كأنه قيل فمست الحاجة الى قانون لتعذر معرفتها تفصيلا لما عرفت ان بديهية العقل لاتفى بذلك التميز فلا بد من معرفة جميع الافكار الصحيحة والفاسدة التى لاتختصر فى عدد حتى يمكن الحكم بان هذا الفكر الجزئى الواقع مناصح او فاسد . ولا شك فى تعذر تلك المعرفة . وانما لم يعلل بلزوم الدور او التسلسل لانه يحتاج كل فكر الى آخر او يلزم احاطة الذهن بامور غير متناهية لجواز الانتهاء الى فكر جزئى يكون صحته وتميزه عن الخطاء بديها اوليا . وقد يعلل بان معرفة صحة الفكر الجزئى الواقع من معرفة يقينية لا تحصل الا من القانون الكلى الذى يندرج فيه لان الطريق المقدور لئليس الا الاستدلال بحال الكلى على الجزئى او بحال الجزئى على الكلى او بحال الجزئى على الجزئى و الاخير ان لا يفيدان اليقين فتعين الاول . وعلى كلا التعليلين لا يثبت الاحتياج الى المنطق فى تحصيل نظرى يكون صحة فكره بديها اوليا مادة وصورة . ولاضير فى ذلك فتدبر فانه ممارلت فيه اقدام الناظرين ( قوله يرجع اليه ) فى معرفة صحة الفكر المخصوص مادة وصورة ( قوله

لم يرد ان اكتساب الى آخره) حتى يرد عليه ان اللازم مما تقدم هو الاحتياج الى قانون يفيد معرفة طرق الاكتساب للمجهولات من المعلومات دون الضروريات \* وما قيل ان قانون اكتساب النظريات من النظريات يصدق عليه انه قانون اكتساب النظريات من الضروريات فلا حاجة الى التعميم الذي ذكره قدس سره \* ففيه انه يستلزم استدراك قوله من الضروريات (قوله قد عرفت الخ) يريد بيان معنى صحة الفكر وفساده (قوله فاذا اريد الخ) الفاء لتفصيل صحة المادة والصورة المذكورتين سابقا \* وتبين بما ذكره قدس سره ان المراد بطرق اكتساب النظريات اقسام المعرفة والحجة ومعنى وقوع الافكار فيها اندراجها تحتها وكونها جزئيا من جزئياتها وحمل طرق الاكتساب على المواد ومعنى افادة المنطق اياها افادة مناسبتها وبالا افكار الترتيبات الواقعة فيها توهم وخروج من المعاني الاصطلاحية من غير ضرورة (قوله لها مناسبة مخصوصة الخ) مثل كونه ذاتياله او خارجا محمولا مساويا بينا (قوله وكذا الحال في التصديقات) فانه لا بد فيها من مقدمتين مشتملتين على الحدود الثلاثة (قوله فلكل مطلوب الخ) وهذا هو صحة المادة (قوله من طريق مخصوص) مثل الحد والرسم في التصورات والقياس والتمثيل والاستقراء في التصديقات (قوله شرائط مخصوصة) كساواة المعرفة وكونه اجلي وايجاب الصغرى وكلية الكبرى مثلا (قوله لم يصب) اي لم يلزم الاصابة الى المطلوب الصحيح وان اتفق في بعض الاحيان كما في قولنا زيد حمار وكل حمار جسم \* وما قيل ان اللازم ههنا هو الجسمية التي في ضمن الحمار ففيه انه على تقدير تسليمه لا يجري في نحو كل انسان فرس ولا شيء من الفرس بحمداد (قوله والمتكفل الخ) اما المتكفل لتحصيل المبادئ التصورية في بيان اقسام الكل وبيان خواصها التي تميز بعضها عن بعض \* واما للطريق في بيان اقسام المعرفة وشرائطها \* واما للمبادئ التصديقية في بيان ما يتألف منه الصناعات الخمس وبيان ما يميز به بعضها عن بعض وبيان القضية واقسامها وشرائطها \* واما للطريق في بيان اقسام الحجة وشرائطها (قوله كما ينبغي) انما قال ذلك لان كل علم متكفل ببيان صحة مبادئه لكن لاحق التكفل لان العلم اليقيني بالجزئي انما يحصل من العلم بالكل فان التمثيل والاستقراء لا يفيدان اليقين (قوله ادراك المعقولات) اي الامور الغائبة عن الحواس (قوله يقوى الاول) لان التكلم

على وفق المعنى المدبرة في الذهن فاذا كان تدبير المعاني سديداً كان التكلم سديداً (قوله ويسلك بالثاني الى آخره) الباء للتعدية لانه يحفظه عن عروض الخطاء فيه (قوله يتقوى ويطهر) في عطف يطهر على يتقوى اشارة الى ان الطهور في الشرح بمعنى دست يافت على مافي التاج . وفي التعبير بالنفس الانسانية اشارة الى ان القوة النطقية عبارة عنها . وفي التوصيف بقوله المسماة بالناطقة الى وجه التعبير بالقوة النطقية فان التسمية المذكورة تشير الى كونها مبدء النطق وهو معنى القوة النطقية (قال آله) اختار صيغة المفرد اشارة الى كونه علما وحدا مفردا بالتدوين (قال هي الواسطة الى آخره) هكذا فسر الامام في شرح الاشارات . فالواسطة كالجنس يشمل كل ما توسط بين الشئين كواسطة الفلادة والنسبة المتوسطة بين الطرفين وبقوله بين الفاعل ومنفعله خرجت الوسائط المذكورة مما لا يكون طرفاها فاعلا ومنفعلا . ولطهور فائدة هذا القيد لم يتعرض له الشارح وتعرض لفائدة القيد الاخير اى في وصول اثره اليه . وما قيل انه يصدق التعريف على الشرائط وارتفاع المانع والمعدلاتها وسائط بين الفاعل والمنفعل في وصول الاثر اذ اليجاد لا يحصل بدونها فتوهم . لانها متممات الفاعلية فان الفاعل انما يصير فاعلا بالفعل بسببها لاوسائط في الفاعلية (قال اذ علة علة الشئ الى آخره) تعليل لقوله فانها واسطة الخ ان رجع ضمير منفعليها الى الفاعل بتأويل العلة . وان رجع الى العلة المتوسطة فهو تعليل لمقدمة مطوية اى فتكون واسطة بين فاعليها ومنفعليها ايضا . لان فاعل الفاعل فاعل له بالواسطة لمدخلته في الفاعلية على ما قالوا . من ان مطلق العلة ينصرف الى الفاعل . اولان الشئ اذا كان محتاجا اليه لامر هو محتاج اليه لاخر كان الشئ الاول ايضا محتاجا اليه للاخر بالضرورة فهو اثبات لكون منفعلي العلة المتوسطة منفعلي فاعليها باثبات الفاعلية بالواسطة او بمقدمة كلية ضرورية تشتمل الفاعل وغيره وليس مصادرة على ماوهم (قال الاها الى آخره) استدراك من قوله فانها واسطة بين فاعليها ومنفعليها (قال فضلا عن ان يتوسط الخ) يعنى ان التوسط في الوصول فرع لتحقيق الوصول . فاذا انتفى الاصل ٢ فالفرع بطريق اولي . وفضلا مصدر فضل من حد نصر وسمع وضرب بمعنى زاد وبقي على مافي شمس العلوم يقع بعد نفي صريح او ضمنى ٣ للتنبيه من نفي الادنى على نفي الاعلى . فعلى الثاني معناه انتفى الوصول مطلقا حال كونه

٢ انتفى الفرع نسخة  
٣ للترقي من نفي  
الادنى الى نفي الاعلى  
نسخة



بقية عن التوسط اى عن الوصول بالتوسط وجزء منه فيكون انتقاؤه اظهر .  
وعلى الاول معناه انتفى الوصول مطلقا حال كونه زائدا ومتجاوزا عن التوسط  
اى عن انتقاء التوسط فهو منتفى اولا ( قال انما الواصل اليه ) كلمة انما لتأكيد  
النفي السابق صريحا للاهتمام بشانه ( قال لانه الصادر منها الخ ) اى المعلول  
معلوم الاتصاف بالصدور من المتوسطة لكونه اثرها . والمتوسطة معلومة  
الاتصاف بالصدور عن البعيدة لكونها اثرها . ومعلوم ان الشئ الواحد  
لا يتصف بصدورين . ولا يقوم صدور واحد بصادرين . فثبت ان الواصل  
اليه اثر المتوسطة دون البعيدة . فالتعريف فى قوله الصادر منها من قبل  
ووالدك العبد . وخلاصة كلامه ان المعلول منفعل بالبعيدة لكونها فاعلة له  
وليس صادرا عنها فلم يصل اثرها اليه . يحقق ذلك قولهم الواحد لا يصدر  
عنه الا الواحد مع اتفاهم على ان الواجب تعالى فاعل لكل الممكنات  
بلا واسطة او بواسطة . وللناظرين هنا كلمات او هن من نسح العنكبوت  
ينكشف لك حالها مما ذكرنا لك فلا حاجة الى التصريح ( قوله قيل عليه فعلى  
هذا ) اى على تقدير عدم وصول اثر العلة البعيدة الى المعلوم ومبنى الاعتراض  
على استلزام الانفعال لوصول الاثر فاذا انتفى الوصول انتفى الانفعال ( قوله  
اولا ) اى سابقا فلا يقتضى وجود التصريح ثانيا ( قوله والجواب الخ )  
خلاصته ان الانفعال لا يستلزم الوصول فالمعلول منفعل العلة البعيدة مع  
عدم وصول اثرها اليه وذلك لان البعيدة لها مدخل فى وجود المعلول لتوقفه  
عليها . وليس ذلك الا بالفاعلية اذ لا جهة لتوقف وجوده عليها سواها  
فتكون فاعلة له فيكون منفعلا لها ايضا لكون الفاعلية والمفعلية من الاضافات .  
لكه فاعل بعيد تحلل بينه وبين منفعله فاعل آخر بسببه لم يصل اثره اليه  
لما عرفت من انه صادر من المتوسطة دون البعيدة ( قوله اشار مجملا بقوله الخ )  
قد عرفت تفسير ذلك المجمل بما لا مزيد عليه ( قوله فتأمل ) امر بالتأمل  
لدقته وغموضه حتى يظهر لك دفع مايتوهم من ان المتبادر من منفعله المصعل  
القريب . فلا حاجة الى الفيد الاخير فان المتبادر هو المطلق . ولذا قيد المحقق  
الطوسى التعريف بالقريب فقال « مايتوسط بين الفاعل ومنفعله القريب » .  
ولو سلم فالمتبادر من المفعل القريب ما لا يكون بينه وبين فاعله واسطة اصلا .  
لان لا يكون بينهما فاعل آخر . فيخرج عن التعريف آلة الضرب الذى يكون  
بين الضارب والمضروب حائل ( قوله اذا قلت كل فاعل مرفوع الخ )

تمهيد للتفسير المذكور بقوله «فقوله امر كلي الخ» كما يدل عليه القاء «فترض اولاً» لما يتبادر الى الوهم من لفظ الكل من انطباقه على الجزئيات ونسبة الجزئيات اليه من غير تقدير . ولذا ذهب بعض القاصرين الى ان القاعدة هو المفهوم الكلّي كما صرح به في حاشية المطالع . وثانياً لما هو المراد وبيان معنى الانطباق وان نسبة الجزئي اليه تسامح . ثم اشار الى بطلان الاول بقوله «والقانون والقاعدة والاصل الخ» بانه خلاف الاصطلاح مع عدم مساعدة العبارة له «قوله وهذه القضية ايضاً امر كلي» اي حكم كلي وليس مختصاً بالفاعل كما سبق اليه الوهم من تذكر الكلّي «قوله قد حكم الى آخره» تفسير لمعنى الكلية اذا وصف بها القضية «قوله هي الاحكام الخ» اي المحمولات «الواردة على خصوصيات الجزئيات» مع تلك الجزئيات كما يدل عليه التمثيل «قوله وهذه الفروع الخ» اشارة الى ان الانطباق حيثئذ بمعنى الاشتمال لا الحمل كما سبق اليه الوهم من نسبته الى الجزئيات «قوله بالقوة القريبة من الفعل» متعلق بالمشتعلة . والمراد بالاشتمال وجودها فيها . ولا شك في كونه بالقوة اذا حصل بالفعل حكم واحد . وليس المراد به كونها بحيث يستخرج منها حتى يردانه بالفعل «قوله والقانون والقاعدة الخ» يعني ان هذه الفاظ مترادفة تطلق في الاصطلاح على هذه القضية مثلاً من حيث اشتمالها على تلك الفروع . وللإشارة الى الحيثية وصف الامر الكلّي بالانطباق مع انه لا يكون الا كذلك . وبهذا ظهر عدم صحة حمل الامر الكلّي على موضوع تلك القضية لان صدقه على جزئياته لازم له . فلا حاجة الى الذكر وليس بمعتبر في مفهوم القاعدة حتى يقال انه ذكر للإشارة الى الحيثية . وايضاً لا معنى لاستخراج احكام جزئياته منه الا بتقدير المضاف اي من حكمه واذا كان الاستخراج من الحكم يكون هو الاصل لا الموضوع «قوله بهذا العمل» وهو تحصيل الصغرى وضمها الى القاعدة «قوله وقس على ذلك» اي على استخراج الفرع المذكور من تلك القاعدة استخراج فروع آخر لهذه القاعدة ولغيرها «قوله على جميع احكام الى آخره» بحذف المضاف بقريئة قوله يتعرف احكامها والمضاف اليه بقريئة ان ليس للقضية جزئيات «قوله يتعرف الخ» في بعض نسخ الشرح بدون اللام فهو جملة لا محل لها من الاعراب . وفي بعضها باللام للعاقبة دون التعليل . وفي صيغة التفعّل اشارة الى ان تلك المعرفة بالكلفة والمشقة . فخرج من التعريف القضية الكلية التي تكون فروعها بديهيّة غير محتاجة الى التخرّيج كقولنا الشكل الاول منتج . فيكون ذكره

في الفن بطريق المبدئية لمسائل اخرى . قيل ما ذكره قدس سره تكلف  
 مستغنى عنه بان يقال معناه قضية كلية تشتمل على جزئيات تعتبر فيها  
 باعتبار تحققها لا باعتبار تعقلها وتستدعي تحققها . فخرجت الشرطيات  
 اذلا جزئيات لها والسوالب اذلا تشتمل على الجزئيات المعتبرة في تحققها  
 بناء على ان السالبة لا تستدعي وجود الموضوع فالقانون لا يكون الا  
 قضية كلية حملة موجهة . وانما اضيفت الجزئيات الى الامر الكلي مع  
 ان الواضح اضافتها الى موضوعها للدلالة على ان المراد الجزئيات  
 بحسب نفس الامر لانها جزئيات القضية بمعنى الجزئيات المعتبرة فيها دون  
 الاعم الشامل للجزئيات الفرضية المعتبرة في معنى الكلي . اقول وفيما ذكره  
 تكلفات . الاول ان يراد باشمالها على الجزئيات ان يكون الحكم فيها على  
 تلك الجزئيات . الثاني ان يراد بجزئياتها الجزئيات المعتبرة في تحققها ولا دلالة  
 للفظ عليه مع ان المتبادر من اضافة الجزئي الى شيء ان يكون جزئيه  
 بالقياس اليه وان يكون ذلك الشيء كلياله . الثالث انه يستلزم ان لا يكون  
 قولهم ٢ القيضان من المتساويين متساويان وتقيض الاعم اخص من تقيض  
 الاخص قانونا لاشتمالها على نقائص الامور الشاملة نحو الاشياء واللا يمكن  
 وهي من الامور الفرضية . الرابع انه يلزم ان لا تكون المسائل التي  
 موضوعها الكليات المنحصرة في فرد واحد كمباحث الواجب والعقول  
 والافلاك قوانين لعدم الجزئيات لها في نفس الامر بل بالفرض . ثم لا يخفى  
 على الفطن ان المعنى الذي ذكره قدس سره اسبق الى الفهم مما ذكر  
 هذا الفاضل بلاشبهة ليكن المرء مشغوف بنتائج فكره . والطاهر ما قيل  
 ان المراد بالجزئيات الفروع تشبيها لها بها في الاندراج وباحكامها  
 الاحكام التي تشتمل تلك الجزئيات عليها وحيث لا حاجة الى الحذف .  
 والاظهر عندي ان المراد قضية كلية ينطبق اي يحمل موضوعها على  
 على جزئياته عند تعرف احكامها منها . فحيث يكون التعريف مشتملا على  
 بيان التفريع ايضا . ولا يكون ذكر الانطباق بعد ذكر الكلي محتاجا الى  
 التوجيه وتكون الجزئيات محمولة على معناها المتبادر من غير لزوم الحذف  
 لان ضمير ينطبق وجزئياته راجع الى الموضوع المفهوم من الكلي . اذ معناه  
 ما يكون الحكم فيه على جميع افراد موضوعه . ويؤيده ما وقع في عباراتهم  
 عند تعرف احكامها فان تعلق عند على التوجيهات المذكورة يحتاج الى

٢ تقيضا المتساويين  
 متساويان نسخة



تكلف واللام في ليتعرف كافي اكثر النسخ يكون للتوقيت. بقي ان التعريف على التوجيهات المذكورة غير مذكور ذلك الفاضل يصدق على القضية السالبة مع انهم صرحوا بان مسائل العلوم قضايا موجبة. وجوابه ان القضايا السالبة من القوانين اذا استلبط الفروع كما يكون من الموجبات يكون من السوالب والتأويل المذكور اما ارتكبه لان البحث في العلوم لا يكون الا عن العوارض الذاتية (قوله لافاعلة لها) اي لالذاتها ولا لاثرائها لان الترتيب الذي هو فعلها اما يتعلق اثره اعني الهيئة المخصوصة بمبادئها فلا يكون المطلق واسطة في اصول اثرها اليها. فلا يرد ان كون المطالب الكسبية منفعة لا يتوقف على كون العاقلة فاعلة لها فان الحشبة منفعة للبجار والتجار ليس فاعلها (قوله فلا اشكال في التصديقات) لان المنطق يكون واسطة في حصول التصديق الذي هو اثر الايقاع الذي هو فعل النفس. وهذا القدر يكفي في كونه آلة ولا يجب جريانه في التصورات ايضا (قوله بناء على الظاهر المتبادر الخ) فان الادراكات لما كانت فائضة بتوسط فعل صادر عن النفس اعني الاحساس والتوجه والنظر يسبق الى الفهم انها افعال لها. ولاضير في بناء اطلاق اللفظ على شيء باعتبار ما يتبادر الى الفهم وان كان خلاف الواقع. انما يضر ذلك في المطالب العلمية (قوله واما بناء الى آخره) فكلام الشارح على حذف المضاف اي بين مبادئ المطالب الكسبية (قال في الاكتساب) اي في حال الاكتساب (قال لان مسائله قوانين) يعني ان اطلاق القانون عليه كما يستفاد من قوله وهو المطلق باعتبار ان اجزائه قوانين لا باعتبار ذاته. وبهذا ظهر وجه كونه قانونية لكونه منسوبا الى القانون نسبة الكل الى وصف الاجزاء. ووصف القانون بالصفة الكاشفة لاثبات كونها قوانين لان صدق الحد دليل على صدق المحدود ولم يذكر ليتعرف احكامها لانه خارج عن الحد بيان لثمره الانطباق. ولفظ السائر بمعنى الجميع ٣ على ما في الصحاح وان انكره الرخشي وقال انه في اللغة بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع توهم وان وقع في كلام المصنفين (قال من العلوم) اي العلوم الكسبية كما يقتضية السباق او العلوم الحكيمة على ما هو الغرض من تدوينه (قال ليس بعصمة) اي ليس كافيا في العصمة بل لابد من المراعاة (قال العلوم القانونية التي لاتعصم) اما بان لاتكون غايتها العصمة كالعلوم الآلية. واما ان تكون غايتها العصمة لكن لا عن الخطاء

٣ على ما في القاموس  
نسخة

بل عما يضر او عن الخطاء لكن لا في الفكر بل عن الخطاء في اللفظ (قال لان الذاتى للشيء) معناه انه اذا لوحظ الشيء في نفسه وقطع النظر عما سواه يجب ثبوت الذاتى له وهو ظاهر . فلا يضر ذلك كون النسبة ذاتيا للامور النسبية كالمقولات النسبية (قال حقيقة كل علم) بمعنى ما به الشيء هو هو ولذا ضم الماهية اليها واعتبار وضع الاسم لها لكونها حقيقة اعتبارية باعتبار وضع الاسم بازائها (قوله اسماء العلوم المدونة الى آخره) مقصوده دفع التدافع بين كلامى الشارح حيث ذكره اولاً ان حقيقة العلم مسائله وثانياً ان العلم هو التصديقات فان الحصر انما يصح بالنسبة الى المعنى الحقيقى وهو الحقيقة الاسمية . فلا يردانه تطلق اسماء العلوم على الملكة الحاصلة من التصديقات ايضا . فلا وجه للتخصيص بهذين المعنيين (قوله اى يعلم تلك المعلومات الى آخره) اشار بالتفسير الى ان النحو الذى هو اسم العلم فى هذا القول بمعنى المعلومات المخصوصة . فلا ينافى ما وقع فى كلامهم ان العلم فيه عبارة عن الملكة (قوله وهو ظاهر) فان هذا الاطلاق شائع بالقياس الى الاول . ولذا يقال فى تعريف كل علم علم باصول وان كان الاطلاق الاول ايضا حقيقة عرفية (قوله كما صرح به ثانياً) حيث قال العلم هو التصديقات بالمسائل فان حصر العلم عليها صريح فى انها حقيقة اذ لا يصح الحصر على المعنى المجازى (قوله بان اجزاء العلوم الى آخره) فلا يصح ان حقيقة كل علم مسائله . وكذا ان حقيقته العلم بها لانها العلم بالموضوع والمبادئ والمسائل (قوله المقصود من هذه الثلاثة) اى من جملة هذه الثلاثة لا الغرض منها (المسائل) لان تدوين العلوم لاجل العلم بها والموضوع والمبادئ مقصودان بالعرض . فالقول بان حقيقة العلم المسائل قول تحقيقى وقولهم اجزاء العلوم ثلاثة قول مبنى على المسامحة (قوله الموضوع الى آخره) اورد عليه ان تصور الموضوع والتصديق بوجوده داخلان فى المبادئ والتصديق بالموضوعية من مقدمات الشروع خارج عن العلم فلامعنى لعد الموضوع جزء العلم . والقول بان المراد نفس الموضوع كما يوهمه قوله « ليرتبط بسببه الخ » فان الرابط وجهة الوحدة الذاتية للمسائل نفسه . فقيه انه لامعنى لا يراد نفس الموضوع فى العلم . والجواب انه ان اريد بالمبادئ ما يتوقف عليه المسائل فالتصديق بالوجود داخل فيها لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له على ما قيل وان اريد بها

المقدمات التي يتركب منها ادلة المسائل فهو بخارج عنها فلعل من جعله جزءاً على حدة اراد بها المعنى الثاني \* وقيل انه وان كان داخل في المبادئ الا انه لا اختصاص له بمبدئية لمسئلة دون مسئلة فلكونه مبدءاً لجميع المسائل عدوه جزءاً برأسه (قوله ليرتبط الخ) ارتباطاً ذاتياً لكون موضوعات المسائل راجعة اليه فلا يرد الغاية (قوله فالاولى والانسب الى آخره) تميزاً لما هو المقصود بالذات عما هو المقصود بالعرض وخطاله عن مرتبته (قوله فمن جعل الى آخره) معطوف على قوله ان المقصود بالذات مقدمة ثانية من الجواب (قوله مع انه يجوز الخ) ظرف متعلق بقوله «فالاولى والانسب» اي الاولى ان يعتبر تلك المسائل على حده مع انه يجوز ان يعتبر المقصود بالذات مع ما يحتاج اليه فتكون الامور الثلاثة اجزاء العلم حقيقة ويكون القول بان حقيقة العلم المسائل مبني على المسامحة لقصر النظر على المقصود بالذات (قوله لكن الاول اولى) يعني جعل الموضوع والمبادئ جزءاً مسامحة اولى من جعلهما جزءاً حقيقة \* فهذا الاول غير الاول السابق فانه عبارة عن ان اعتبار المسائل على حدة اولى من اعتبارها مع الموضوع والمبادئ \* وهما متغايران في المفهوم كما يدل عليه فاء التفريع في الموضعين وان كانا متلازمين في الوجود (قوله ان مسائل العلوم الخ) لا يخفى ان الشئ ادعى الموجبة الكلية فيكفي في السؤال ثبوت تزايد المسائل في بعض العلوم \* فلا يرد ان بعض العلوم لا تزايد مسائله كعلم الجبر والمقابلة (قوله لا يتوقف على تحصيله في الخارج) لتحقق الوضع للمعدومات حتى لا يمكن التحصيل الاجمالي اذ لا اجمال لوجوده في الخارج (بل) على تحصيله (في الذهن) \* وفي الذهن تحصيلان تفصيلي واجمالي \* والمراد ههنا الاجمالي \* فاندفع الاعتراض فظهر لك مما قررنا ان تقرير الجواب لا يتوقف على ان يكون للمسائل تحصيل في الخارج وان التعرض لاثباته بان الوجود الاصلى لها في الذهن بمنزلة الوجود الخارجى للاعيان في حق ترتيب الآثار التزام لما يلزم وتدقيق لا حاجة اليه يدل على ما ذكرنا ايراده قدس سره لفظ المعنى منكراً وتفريع فلم يرد على التحصيل في الذهن (قوله لو حطت اجمالاً وسميت بذلك الاسم) فالملاحظة الاجمالية باعتبار الموضوع والغاية مثلاً آلة للوضع والموضوع له جميع المسائل المشتركة في جهة الوحدة المستخرجة وغير المستخرجة \* وحيث لا يكون العلم الذي تزايد مسائله متحققاً بجميع اجزائه في وقت ما \* والعالم به انما يسمى عالماً باعتبار الملكة لا باعتبار التصديقات بالمسائل وليس من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص



لعدم التعدد في الموضوع له . بل الوضع والموضوع له شخصيان ضرورة كون اللفظ والمعنى شخصيين الا ان آلة الوضع مفهوم كلي يندرج فيه الاجزاء المستخرجة وغير المستخرجة كما اذا قدر الرجل ابنا ووضع له اسما ثم ان لم يعتبر تعدد المسائل والتصديقات باعتبار تعدد المحال كافي العرف كان علما شخصيا وان اعتبر ذلك كان علما جنسيا فلا تنافي بين ما ذكره هنا وبين ما ذكر في حواشي الشرح العضدي من ان اصول الفقه علم الجنس ﴿ قال لا يحصل الا بالعلم بجميع مسائله ﴾ اذ لا حقيقة له سواء سواء جعل انفسها حداله بناء على ان الحد يكون بالاجزاء الغير المحمولة ايضا او يؤخذ منها الجنس والفصل بالتحليل او الاتزاع على اختلاف الرأيين . فلا يردان الحصر ممنوع لجواز ان تحصل معرفته بمحده بالجنس والفصل على ان الجنس والفصل انما يؤخذان من امر مشترك ومحتصهما جزآن خارجيان للمركب وليست العلوم المدونة كذلك ﴿ قال وليس ذلك مقدمة الشروع الخ ﴾ اى ليس العلم بجميع المسائل في الواقع مقدمة الشروع . انما هي تصوره بوجه يمتاز عما عداه عند الشارع على ما مر . واما انه لا يمكن ذلك قبل الشروع لانه يستلزم الدور او يمكن فاشتغال بما لا دخل له في المقصود ﴿ قال فلهذا ﴾ اى لان مقدمة الشروع معرفته بالرسم ﴿ قوله لم يكن صحيحا ﴾ لانه ليس مقدمة الشروع . واما ان المذكور رسم كايته الشارح . فوجه لصحة رسموه للاختيار رسموه على حدوده ﴿ قوله لكنه ﴾ استدراك لدفع توهم انه اذا لم يكن في نفسه صحيحا لا يكون لتركه مدخل في التنبيه بان عدم صحته لا ينافي خلوها عن التنبيه المذكور ﴿ قوله اى ذلك القانون ﴾ اشار الى انه لو اورد الضمير كان راجعا الى القانون دون المنطق مع قرينه لان المراد به اللفظ ﴿ قوله عار عن التنبيه المذكور ﴾ لشمولها الحد والرسم ﴿ قال العلم بالمسائل الى آخره ﴾ يعنى ان ما ذكر في بيان الفائدة يدل على ان معرفته بمحده تحصل من العلم بجميع المسائل الا انه ليس مقدمة الشروع . وليس كذلك لانها تصور والعلم بالمسائل تصديق بها والتصور لا يستفاد من التصديق بالاتفاق . انما الاختلاف في امكانها . وانما كان العلم بالمسائل هو التصديق بها لان المسئلة من حيث انها مسئلة مركب تام خبري . والعلم المتعلق بالمركب الخبري من حيث هو تصديق . ولو تعلق التصور بها ايضا يلزم ان يكون شئ واحد معلوما تصورا وتصديقا من جهة واحدة وهو محال . وبما ذكرنا ظهر انه لا يمكن ان يقال في الجواب ان المراد بالعلم بجميع المسائل تصورها . ولا شك انه

ليس مقدمة الشروع او المراد التصديق بها . والمعنى ومعرفة بحده وحقيقته  
لاتحصل الاسباب التصديق بجميع المسائل . لان تصور المسائل يتوقف على  
حصولها وحصولها ليس الا التصديق بها لعدم وجودها في الخارج .  
وعلى التقديرين لاجابة الى تعبير الدليل واعتبار اطلاق العلم على  
التصديق بالمسائل ( قال العلم هو التصديقات بالمسائل ) اى مع قطع النظر  
عن خصوصية المحل لان اسماء العلوم المدونة لاتستعمل الا فى التصديقات  
بالمسائل مع قطع النظر عن خصوصية حاصلة من قيامها بذهن شخص  
من الاشخاص . والاختلافات الحاصلة من تعدد المحال لاتضر فى تشخصها  
لانها غير معتبرة فى الوضع كالاختلافات الحاصلة فى زيد بحسب العوارض  
المتبدلة بحسب الاوقات لمدخل فيه . وما قيل من ان تعريف النحو مثلا  
لا يصدق الا على التصديقات الحاصلة لكل شخص دون التصديقات  
الكلية فوهم . اذ لمدخل فى ترتيب غاية النحو على تلك التصديقات للحصول  
لشخص معين بل للحصول فى الذهن مطلقا وهو معتبر فى مفهوم التصديق  
انما الكلام فى الحصول الشخصى ( قوله وهذا هو المعنى الى آخره ) بيان  
لما ذكره سابقا بقوله كما صرح به ثانيا ( قوله فاذا تصورت تلك الاجزاء الى  
آخره ) بنفسها او باخذ الاجزاء المحمولة منها بالتحليل او الانتزاع ان امكن  
( قوله الا تصوره بجميع الاجزاء ) المحمولة او غيرها كما نص عليه الشارح  
فى شرح المطالع ناقلا عن الشيخ الرئيس ( قوله والتصور امر لا حجب  
فيه ) دفع لاستبعاد ان يتعلق التصور بالتصديق فانه تعلق احد الضدين  
بالآخر ففهم اجتماع الضدين ( قوله ان يتعلق بكل شئ ) ولوبوجه ما .  
فلا يرد كنه الواجب تعالى وفرض اشتراك الجزئى على انه قد تقرر  
عندهم انه مامن عام الا وقد خص منه البعض ( قوله وان يتصور التصديقات )  
ان كان علمها حضوريا فتصورها مجرد الالتفات اليها واستحضارها  
وان كان حصوليا فهي باعتبار الوجود الاصلى فى الذهن تصديقات  
وباعتبار الوجود الطلى تصورات مع الاتحاد بالذات واختلاف الاحكام  
باختلاف الوجودين كالموجودات العينية . فاندفع توهم لزوم عدم اتحاد  
العلم والمعلوم او لزوم كون شئ واحد تصورا وتصديقا مع تباينهما  
( قوله امر متعذرا ) اى قبل الشروع فيه سواء كان متعذرا فى نفسه ايضا  
كففى العلوم التى تزايد مسائلها اولا . والقرينة على ذلك انه قال لم يكن

تصور العلم بحده مقدمة الشروع فيه ولم يقل لم يمكن تصور العلم بحده  
 (قوله اذا استدل) الاستدلال دليل كرفن كذا في التاج \* فذكر الدليل بعده  
 تصريح بما علم ضمنا او مبني على التجريد لا رجاء الضمائر الآتية اليه (قوله  
 ان منع) المنع بازداشتن از كاري \* والمراد ههنا منعها عن الثبوت بان طلب  
 دليلا على ثبوتها \* واما منعها بالابطال فليس بمقبول بل غصب لمنصب  
 المستدل (قوله او كل واحدة منها) كلمة اول التعميم يعني ان المنع ليس مختصا  
 بمنع مقدمة واحدة فقط وليس للتبويب \* فلا يردان قوله \* كل واحدة منها \*  
 مستدركه لانه ليس قسما لمنع مقدمة واحدة لانه منوع متعددة لا منع واحد  
 فيصدق على منع كل واحدة منها انه منع مقدمة معينة (قوله يسمى  
 منعاً) ودفعه باثبات المقدمة الممنوعة بالدليل او بدعوى بدهتها وازالة  
 خفائها \* واما مجرد دعوى بدهتها فلا تدفع المنع الا ان يكون بدهتها في  
 غاية الطهور فيكون اشارة الى ان المنع مكابرة او بتغيير الدليل وترك تلك  
 المقدمة (قوله ومناقضة الى آخره) في الصراخ المناقضة سخن برخلاف  
 • يكديكر كفتن والنقض باز كردن بنا و تاب رسن \* والمناسبة ظاهرة ويسمى  
 نقضا تفصيليا لتعيين محل النقض فيه (قوله ولا يحتاج الى آخره) لان معنى  
 طلب الدليل عليها اظهار الجهل بها وذلك لا يقتضي الشاهد (قوله يسمى  
 سدا للمنع ومستندا) في الصراخ سند بالتحريك انچه پشت بوى بار نهند  
 از بلندی كوه وتكيه كاه \* والكلام على السند بالمنع غير مقبول وبالابطال مقبول  
 مطلقا وواقع ان كان مساويا للمنع اى لقيض المقدمة الممنوعة لان ابطال احد  
 المتساويين يستلزم ابطال الاخر \* بخلاف ما اذا كان اعم فان ابطاله يضر  
 المستدل لانه يستلزم ابطال المقدمة الممنوعة وكذا اذا كان اخص لان ابطاله  
 لا يستلزم ثبوت المقدمة الممنوعة (قوله بان يهول ليس الى آخره) واما منعها  
 بمعنى طلب الدليل عليها واظهار الجهل بها فلا معنى له (قوله نقضا اجماليا)  
 لكونه نقضا فيه اجمال لعدم تعيين متعلقه \* ودفعه اما بالمنع او بتغيير الدليل  
 (قوله ولا بد هناك من شاهد الخ) لانه لو اعتبر مجرد دعوى عدم صحة  
 الدليل يلزم انسداد باب المناظرة وحصر الشاهد في تحلف الحكم او استلزامه  
 المحال (قوله وان لم يجمع الى آخره) ليس مراده ان عدم المنع شرط  
 في المعارضة حتى يرد عليه ان المعارض يجوز ان يكون مانعا وناقضا \* بل  
 مراده ان المعارض من حيث انه معارض لا يكون مانعا وناقضا (قوله

• بر يكديكر نسخه



مقابلا لدليل المستدل) بان يثبت خلاف ما ثبت دليله والتقييد بالمستدل لان  
الاصل في مباحث المناظرة الاستدلال . ولذا قال قدس سره اذا استدل على  
مطلوب بدليل و الا فقد يقام بداهة الدعوى مقام الاستدلال وتعارض  
بالدليل (قوله على تقيض ما ادعاه) اما بلا واسطة او بواسطة دلالة على  
ضد مدعاه (قوله فذلك) اى الايراد المخصوص (قوله يسمى معارضة)  
في الصراح معارضة مكافات كردن بدانجه ديكرى ميكنند ومقابله كردن  
كتاب بكتاب . ودفعه بالمنع والقض لا بالمعارضة لان الدليل الواحد يعارض  
ادلة كثيرة اذ لا ترجيح بكثرة الادلة فلا فائدة في المعارضة (قال فلا حاجة  
الى تعلمه) لانه عبارة عن تعلم مسائله والمسئلة لا تكون الاحكاما نظريا على  
ما تقرر عندهم . فلا يتوقف هذا الحكم على كون التعلم كسبيا . ولا يرد عليه  
انه يجوز ان يكون محتاجا الى التعلم باعتبار اطرافه لان ذلك ليس احتياجا الى  
تعلمه بل الى تعلم اطرافه (قال فاحتيج في تحصيله الى قانون آخر وذلك  
القانون الى قانون آخر) لكونه نظريا محتاجا الى النظر والطر مجموع  
الحركتين حركة لتحصيل المبادئ المناسبة وحركة لترتيبها . ولا شك ان تحصيل  
المبادئ وترتيبها يحتاجان الى قانون يعرف به صحتهما كذا ذكره  
الشارح في شرح المطالع . ولا يمكن ان يكون ذلك القانون هو القانون  
الاول لامتناع تحصيل الشئ من نفسه اذ لا تغاير حتى يتصور التحصيل  
والسببية بينهما فاحتيج الى قانون آخر . ويرد عليه انه يجوز ان يكون  
في مرتبة من المراتب مباد مناسبة ضرورية وترتيبها بديهي الاتحاح فلا  
يحتاج في صحة ذلك الفكر الى قانون . نعم يجب ان يكون ذلك الفكر  
الجزئى مندرجا تحت قانون وموافقا له ولا يجب استخراج منه حتى يثبت  
الاحتياج اليه كذا يستفاد من كلامه قدس سره في حواشى المطالع (قوله  
لان الاكتساب اما للتصور الى آخره) فان قيل قد علم ان القانون الذى  
يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات هو المطلق  
فما الحاجة الى اقامة الدليل على ان المطلق مجموع قوانين الاكتساب .  
قلت اللازم مما سبق ان المطلق جميع القوانين التى يحتاج اليها فى اكتساب  
النظريات . واما ان القانون الذى يحتاج اليه فى اكتساب المطلق داخل  
فيه فلا . ولذا تعرض قدس سره لاثبات ان المطلق مجموع قوانين الاكتساب  
مطلعا (قال والتقدير ان الاكتساب الى آخره) بناء على ما مر مسعولا

من شرح المطالع . وقد عرفت ما يرد عليه . وانما تعرض لهذه المقدمة اذ بها تثبت المقدمة الممنوعة اعني لروم الدور او التسلسل ( قال وتقرير الجواب الخ ) خلاصته ان احد المحذورين انما يلزم اذا كان كله بديهيا او نظريا لم لا يجوز ان يكون بعضه بدعيا وبعضه نظريا فلا يلزم شئ من المحذورين فاللائق ان يقال حتى يلزم الاستثناء وحتى يلزم الدور او التسلسل الا انه اورد بطريق الدعوى والاستدلال للدلالة على ان الاحتمال الثالث متحقق في نفس الامر وليس مجرد احتمال عقلي ( قوله فان انتاجه الخ ) اشار بذلك الى ان قوله كالشكل الاول تسامح والمراد قولنا الشكل الاول منتج ( قوله لا يحتاج الى بيان ) اى اثبات بالدليل تفسير لقوله بين ( قوله بل كل من الخ ) اضراب من قوله بين بانه بديهي اولى يكفى في الجزم تصور الطرفين الذي يكفى فيه التنيه على مفهومات اصطلاحية و اشار ببيان بداهة الضروب الاربعة الى ان معنى قولهم الشكل الاول منتج ان ضروبه الاربعة منتجة لان بعض ضروبه عقيمة ( قوله جزم بديهة الى آخره ) لان تصور الموجبتين الكليتين على هيئة الضرب الاول يستلزم العلم باندراج كل الاصغر تحت الاوسط وكل الاوسط تحت الاكبر . وذلك يستلزم العلم بالضرورة بلزوم اندراج كل الاصغر تحت الاكبر . و اشار بقوله « باستلزامهما اياها » الى ان المراد بقولهم انه منتج ان النتيجة لازمة له يتمتع انفكاكها عنه ( قوله وكذا حال باقى الضروب الخ ) فان تصورها وتصور النتيجة الحاصلة منها يستلزم الجزم باستلزامها اياها ( قوله علم وجود اللازم قطعا ) بيان للانتاج . وقوله وعلم معطوف عليه وبيان لكون انتاجه بينا كافيا فيه تصور القياس الاستثنائي اعني المقدمتين وتصور النتيجة اعني وجود اللازم يعنى حكم بديهة من غير احتياج الى بيان بل بمجرد تصور المقدمتين وتصور النتيجة باستلزامهما لها . فما قيل يستفاد من كلامه قدس سره ان الانتاج لازم بين الشكل الاول بالمعنى الاعم والقياس الاستثنائي المتصل بالمعنى الاخص توهم ( قوله وكذا الاستثنائي المنفصل الى آخره ) فان الحكم فيها بعد تصور الطرفين على الوجه الذى هو مناط الحكم بديهي اولى ( قوله هذه المباحث ) لم يقل هذه المسائل لان المسئلة لانكون الانظرية كما صرحوا به ( قوله ان يكون فى بعضها الخ ) اشارة الى ان هذه الفائدة غير مطردة بخلاف

الثانية (قوله ان يتوصل بها الى آخره) ولم تجعل من المبادئ البينة لا يصلها الى المطالب الكسبية ايصالا قريبا او بعيدا (قوله انما يكون بطريق النظر) اذ ليس من القضايا التي قياساتها معها ولا من الحدسيات فيكون بالنظر كان يقال الشكل الثاني شكل اول بالرد وكل شكل اول منتج فيحتاج في معرفة صحة ٦ ذلك النظر الجزئي الى قانون آخر لان التقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق فعود لزوم الدور او التسلسل (قوله ذلك النظر) الى لانسلم ان ذلك النظر يحتاج الى قانون آخر . انما يلزم ذلك لو كان ذلك النظر الجزئي الواقع في البعض البديهي نظريا انتاجه بل هو بديهي الانتاج فالكسبي من المنطق يكتسب من بعضه البديهي بطريق جزئي بديهي الانتاج . ولا يخفى انه حينئذ يمكن الجواب باختيار ان كله نظري ومنع لزوم الدور او التسلسل لجواز ان يكون استفادته من مبادئه البديهية بطريق جزئي بديهي الا انه لما كان ذلك خلاف الواقع لم يتعرض له . وهذا الجواب مبني على ما حققه قدس سره من انه يمكن تحصيل نظري بنظر بديهي ولا يحتاج الى المنطق كما مر . واما على ما ذكره الشارح من ان كل نظري يحتاج في اكتسابه الى قوانين المنطق فلا يتم كما لا يخفى وقد ذكره قدس سره في حواشي المطالع (قال ههنا مقامين) اي دعويين فالقمام بفتح الميم لانه محل قيام المدعى والحصم . ومنهم من قرأ بضم الميم فاحتاج في تطبيق عبارة الشرح عليه الى تكلفات (قال وان فرض اتماهما) اي في نفسها بان قطع النظر عما يرد على مقدماتها لامن حيث انها معارضة فلا ينافي قوله لا يصلح للمعارضة (قوله يدل على انتقائه في نفسه) لان المنطق سواء كان عبارة عن المسائل او التصديقات بها لا وجود لها الا في الذهن واذا لم يكن حاصلها فيه يكون متفيا في نفسه . فاندفع ما قيل هذا غير مسلم لجواز ان يكون ثابتا في نفسه ويكون منتج الحصول فلا يتصف باحدهما اصلا (قوله ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه) لاثباتا ولا نفيا فتكون قضية الملازمة اعني لو كان محتاجا اليه لكان بديهي او كسبيا اتفاقية والاتفاقية لا تنتج في القياس الاستثنائي (قوله اذ يصح الخ) دليل لقوله ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه يعني كما يصح كون كون المنطق غير محتاج اليه مقدما لكونه بديهي او نظريا يصح كون كون المنطق محتاجا اليه مقدما له فلا يكون كونه بديهي او نظريا لازما لشيء منهما بمخصوصه بل لوجود المنطق في نفسه

٦ هذا النظر نسخة



سواء كان محتاجا اليه اولا . فلا ينتج استثناء تقيض التالى تقيض احد المقدمين  
على التعيين . قيل ان انتقائه في نفسه يستلزم عدم الاحتياج اليه فلا يصح  
قوله لا تعلق له بكونه محتاجا اليه لانه حصل له التعلق بالواسطة بان يقال  
المنطق لا يحتاج اليه اذ لو كان محتاجا اليه لكان موجودا ولو كان موجودا  
لكان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطل . والجواب انا لانسلم انه لو كان  
محتاجا اليه كان موجودا لجواز الاحتياج اليه مع انتقائه في نفسه غاية عدم  
وجود ما لاجله يحتاج اليه اعنى التميز بين الافكار الصحيحة والفاصلة  
يدل على ذلك ماسيجي من قوله ويمكن ان يقال لما بين الى آخره حيث  
تردد بعد ثبوت الاحتياج اليه في كونه بديهيا او نظريا تمتع التحصيل .  
وما قيل في الجواب ان العقلاء لا يكتفون باقامة ما يدل على نفي وجود  
الشيء على نفي صفة مخصوصة والمقصود بعد هذا الحمل واستبعاد قصد  
المعارض ذلك . فليس بشيء اما اولا فلان الكتب مشحونة بالاستدلال بنفي  
وجود الشيء على نفي صفة مخصوصة اذا كان ذلك النفي مقصودا كاستدلالهم  
بلزوم نفي وجود الواجب على نفي زيادة وجوده واستدلالهم على عدم زيادة  
الوجود مطلقا بعدم كونه موجودا . وامثال ذلك كثير لمن تتبع الكتب الكلامية  
والحكيمية . واما ثانيا فلان المقصود دفع ما ذكره الشارح من انه لا يصلح  
للمعارضة كونه مستبعدا لا يضره ( قوله المنطق كسبي الح ) تقريره اذا عرضت  
على قوانين الاستدلال انه لو اقفى الى المنطق لزم الدور او التسلسل . والتالى  
باطل بيان الملازمة انه كسبي وكل كسبي يحتاج في تحصيله الى قانون هو  
ايضا كسبي لكونه من المطلق فيدور او يتسلسل بيان الصغرى انه لو لم يكن  
كسبيا لكان بديهيا وهو باطل والا لاستغنى عن تعلمه . وهذا التقرير اورده  
العلامة التفازاني في شرحه للرسالة ( قوله المحتاجة الى المنطق ) اى على  
زعم المستدل فان المعارض لا يعترف بالاحتياج الى المطلق ( قوله ولم يلتفت  
الشارح ) اشار به الى انه معلوم للشارح حيث ذكره في شرح المطالع الا انه  
لم يلتفت اليه ههنا لعدم المناسبة للمتن اذ كان المناسب حيثئذ تقديم ذكر نفي  
النظرى لانه الذى جعله المعارض ملوما للدور او التسلسل المستلزم لعدم  
٧ الاحتياج . واما نفي البدهية فالحصم معترف به لاثباته النظرية . فالجواب غير  
محتاج اليه انما ذكره للاشارة الى المعارضة فالتناسب تأخير ( قوله وان  
يسير الح ) ليكون اشارة الى تقرير المذكور ( قوله لان يقتصر الى

٧ الافتقار نسخة

آخره) كما هو المتبادر من عبارته (قوله ايراد المعارضة) اى مطلقا  
لا بالتقرير المستفاد من ظاهر عبارة المتن كما وهم . لان التقرير المذكور في شرح  
المطالع لهذه المعارضة غير هذا التقرير . فما قيل ان هذا اعتذار عن جميع  
التقارير المذكورة ايضا وهم (قوله مقابلة الدليل بدليل) في التاج  
المقابلة روى فراروى كردن والممانعة كسى را از چیزی واداشت . والباء  
في بدليل للتعدية وروبو كردن دليل مستدل را دليل ديكره باز دارند  
است دليل مستدل را از ثبوت مقتضای او وهو بعينه ما قيل المعارضة  
اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه المستدل . فماتوهم من اختلاف المغنيين  
وجعل احدهما تعريفا مبنيا على المسامحة ليس بشئ . وكذا ما قيل المعارضة  
في الاصطلاح دليل يدل على تقيض المدعى لان قولهم عورض ويعارض  
ومعارض شاهد على كونها في الاصلاح بالمعنى المصدرى وان كان  
قد تطلق على الدليل على المسامحة (قوله لا يميز عنده تميزا تاما الخ) اى  
ليس المقصود حصر مطلق التميز حتى لا يصح بل التميز التام اى التميز الذى  
هو للعلم في نفسه واعتبر في جعله علما على حدة منفردا عن علم آخر . وكذا  
المراد من زيادة البصيرة زيادتها في حد ذاتها وليس المراد التميز التام  
بالتمييز الاول والزيادة على البصيرة السابقة اذ لا يلزم سبق شئ مما يوجب  
التمييز على العلم بالموضوع . وما قيل انه يفيد تميزا تاما باعتبار الترتيب الذى  
اعتبره المصنف في مقدمات الشروع وانه كالجزء الاخير من العلة التامة  
فما ٨ لا يفوه به عاقل لان الكلام في تمايز العلوم مطلقا (قوله اعنى التصديق  
الخ) يعنى ان المراد بقوله ان موضوعه ما اذا ما يقع في جواب هذا السؤال  
اذ ليس الاستفهام المذكور . وجبا للتمييز (قوله كما اشرنا اليه الخ) في بيان  
قول الشارح فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات حيث قال وذلك  
لان المقصود من العلوم الخ . وقد حمل بعض الناظرين الاشارة الى ما ذكره  
قدس سره من ان التميز يحصل بتصور العلم بعائته ولعله كان في نهجته  
لما اشرنا اليه باللام . فجعله تعليلا لتفصيل التميز بالتام وهو سهو . لان حصول  
التمييز بغير الموضوع في الجملة بين لا يحتاج الى بيان . ثم اعترض بان تصور  
العلم بالغاية لا يميزه مسائله عن مسائل العلوم الاخر لجواز اشتراك العلمين  
في المسائل والاختلاف بجهة البحث فغاية العلم بالغاية ان يعلم ان هذه المسئلة  
من علم كذا ولا يلزم ان لا تكون من علم آخر اذ لها مدخل في غاية كل منهما

فقول الشارح « اذا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجمالا الخ »  
لا ينافي ما ذكره ههنا من ان العلم لا يتميز عند العقل الا بعد العلم بموضوعه  
حتى يحتاج الى « اعتذار بان زيادة التميز لا تحصل الا بعد العلم بالموضوع »  
اقول تميز العلم حاصل بالعلم بالغاية واما تميز كل مسألة عن مسائل العلوم  
الآخر فلا يحصل بالعلم بالموضوع ايضا لجواز اشتراك العلمين في الموضوع  
والاختلاف بجهة البحث على ما قالوا ( قوله هذا كلام القوم ) وليس  
بمرضى للشارح حيث علل في شرح المطالع تقديم تعريف الموضوع  
المطلق بما ذكره قدس سره بقوله « بل الحق انه لما كان المق الخ » ( قوله  
ويتبادر منه الخ ) حيث نسب الخصوص والعموم الى المفهومات التصورية  
( قوله فلذلك ) اي لما يتبادر الى الفهم ( قوله علما به بالكنه ) اي بتفصيل  
اجزائه وانما فسرنا بذلك لان العلم بالكنه قد يطلق على حصول الشيء في  
الذهن بنفسه لا باصر صادق عليه ( قوله ذاتيا للخاص ) اي داخلا في ماهيته  
سواء كان محمولا او لا ( قوله وكلاهما ممنوعان ) اي لانسلم ان مقدمة الشروع  
تصور موضوع المنطق بالكنه ولانسلم ان مطلق الموضوع جزء منه لا بد  
لكل منهما من دليل ( قوله بان الخاص ههنا اعني موضوع المنطق مقيد )  
يعني ان الخاص ههنا مقيد والعام مطلق وان المراد بالخاص ههنا المقيد  
وبالعام المطلق على التجوز . ولا شك في ان معرفة المقيد من حيث انه مقيد  
مسبوق بمعرفة المطلق لتحقيق الشرطين المذكورين ( قوله حتى يصح الخ )  
اي حتى يكون مقيدا فيصح توقفه على معرفة الخ ( قوله بل المطلوب الخ )  
لانها مقدمة الشروع اذ بها يتميز العلم عما عداه لا بتصور مفهوم موضوع المنطق  
( قوله وليس ذلك مقيدا ) بل ما يصدق عليه المقيد . ولما كان بناء الاعتراض  
ان المراد تصور الموضوع وفي الجواب تسليمه . لكن المراد بالخاص والعام  
المقيد والمطلق وفي الرد التصريح بذلك الا ان المراد تصور ما يصدق عليه  
المقيد . جعل قدس سره كلها تحت قوله فلذلك وعطف البعض على البعض  
( قوله بل الحق ) اضراب عما يفهم من قوله « فسقط ما ذكرتم » اي فسقط  
ما ذكرتم من جواب الاعتراض وبقى الاعتراض . فلا يكون ما يتبادر من كلام  
القوم حقا . بل الحق ان يقال وجه ايراد تعريف مطلق الموضوع انه لما كان  
المقصود من قولهم العلم بالموضوع مقدمة الشروع التصديق بان الشيء  
الفلافي الخ . وهذا الحق ما يمكن حمل كلام القوم عليه بان يكون المراد بقوله  
الا بعد العلم بموضوعه التصديق بانه موضوع العلم . فلا بد في المنطق من

« الاعتذار نسخة »



التصديق بان الشيء الفلاني موضوع المطلق : ولما كان موضوع المنطق الذي هو محمول في هذا التصديق لكونه مقيدا اخص من مطلق الموضوع والعلم بالمقيد من حيث انه مقيد مسبق بالعلم بالمطلق لانه المطلق مع القيد وجب اولا اى قبل الشروع في البرهان تعريف مطلق الموضوع . فللاشارة الى ذلك التأويل خص قدس سره الاعتراض بما يتبادر منه (( قوله والحاصل )) اى حاصل قوله بل الحق واقاده امرين احدهما انه اثبت كون المتبادر من كلامهم غير حق ليصح الاضراب فان اللازم مما سبق بقاء الاعتراض على دليله ولا يلزم من عدم تمام الدليل ان لا يكون المدعى حقا والثاني ان ما سبق من كون الموضوع محمولا في التصديق المذكور انما هو بطريق التمثيل ولا يتعين ذلك (( قوله في هذا المقام )) اى في مقام ان العلم بموضوع المنطق مسبق بالعلم بمطلق الموضوع (( قوله اصلا )) سواء كان ذلك التصور بالكنه او بالوجه (( قوله لانه عارض له )) اذ وصف الموضوعية انما عارض له بعد تدوين المطلق والبحث عن احواله فيه (( قوله الى بيان مفهومه )) اى تعريف مفهوم مطلق الموضوع (( قوله سواء جعل الخ )) لكونه مأخوذا في التصديق وصفا عنوانيا او محمولا (( قال يبحث فيه عن عوارضه )) اى تحمل عليه او على انواعه او على اعراضه الذاتية او على انواعها على ما سيحكي في الحاشية (( قال عن عوارضه )) اى جميع عوارضه بمعنى اى عارض له ذاتي يستخرج من القوة الى الفعل يبحث عنه . فلا يرد القبض على تعريف الموضوع بالمساوى له على ما توهم (( قوله موصولة )) لان الشيء الذي لاجله اللحق متعين في نفسه (( قوله واحد الضميرين الخ )) من غير تعيين لان الاتحاد حاصل من الجانبين واختار في التفسير رجوع الاول الى ما يقرب منه (( قوله وحاصله الخ )) لان المراد الاتحاد في المفهوم فقوله لحزه عطف على لما هو هو ولو اريد الاتحاد في الصدق يدخل فيه ما يلحق لحزه او لما يساويه فيكون قوله « او لحزه » عطفا على لذاته (( قال فموضوع كل علم )) الطاهر ان يقول موضوع علم زاد لفظ كل للتصيص على ان التعريف لا اختصاص له بموضوع علم دون علم (( قال في ذلك العلم )) اشار الى ان الضمير في عبارة المص راجع الى علم باعتبار معلومته باتسباب الموضوع اليه سابقا . فلا يرد انه لا يصح ارجاع الضمير الى كل ولا الى علم كما مر في تعريف الترتيب . ولك ان ترجع الضمير الى علم وتعتبر العموم بعد ارجاع الضمير كانه قيل موضوع علم ما يبحث فيه عن عوارضه

الذاتية اى علم كان (قال عن عوارضه الذاتية) تفصيل الكلام ان كمال الانسان معرفته اعيان الموجودات من تصوراتها والتصديق باحوالها على ما هي عليه بقدر الطاقة . ولما كان معرفتها بخصوصها متعذرة مع عدم افادتها كالا معتدابه لتغيرها وتبدلها اخذوا المفهومات الكلية الصادقة عليها ذاتية كانت او عرضية وبحثوا عن احوالها من حيث انطباقها عليها ليفيد علمها بوجه كلى علما باقيا ابد الدهر . ولما كانت احوالها متكررة وضبطها منتشرة مختلطة متعسرا اعتبروا الاحوال الذاتية لمفهوم مفهوم وجعلوها منفردة بالتدوين وعمموا الاحوال الذاتية وفسرواها بما يكون محمولا على ذلك المفهوم . اما لذاته او لجزئه الاعم او المساوى فان له اختصاصا بالشئ من حيث كونه من احوال مقومه او للخارج المساوى له سواء كان شاملا لجميع افراد ذلك المفهوم على الاطلاق او مع مقابله مقابلة التضاد او العدم والملكية دون مقابلة السلب والایجاب اذ المتقابلان تقابل الإيجاب والسلب لاختصاص لهما بمفهوم دون مفهوم ضبطا للانتشار بقدر الامكان فاثبتوا الاحوال الشاملة على الاطلاق لنفس الموضوع والشاملة مع مقابله لانواعه واللاحقة للخارج المساوى لاعراضه الذاتية . ثم ان تلك الاعراض الذاتية لها عوارض ذاتية شاملة لها على الاطلاق او على التقابل . فاثبتوا العوارض الشاملة على الاطلاق لنفس الاعراض الذاتية والشاملة على التقابل لانواع تلك الاعراض . وكذلك عوارض تلك العوارض . وهذه العوارض فى الحقيقة قيود للاعراض المثبتة للموضوع ولانواعه الا انها لكثرة مباحثها جعلت محمولات على الاعراض . وهذا تفصيل ما قالوا معنى البحث عن الاعراض الذاتية ان يثبت تلك الاعراض لنفس الموضوع ولانواعه او لاعراضه الذاتية ولانواعها او لاعراض انواعها . وبما ذكرنا اندفع ما قيل انه ما من علم الا ويبحث فيه عن الاحوال المختصة بانواعه فيكون بحثا عن الاعراض الغريبة لحقوقها بواسطة امر اخص كما يبحث فى الطبيعى عن الاحوال المختصة بالمعادن والنبات والحيوان . وذلك لان المباحث عنه فى الطبيعى ان الجسم اما ذو طبيعة او ذو نفس آلى او غير آلى وهى من العوارض الذاتية . والبحث عن الاحوال المختصة بالعناصر وبالمركبات التامة وغير التامة كلها تفصيل لهذه العوارض وقيود لها . ولاستصعاب الفاضل المحقق الدوانى هذا الاشكال قال معنى قولهم يبحث عن عوارضه

الذاتية انه يرجع البحث فيه اليها بان يثبت الاعراض الذاتية له او يثبت  
لنوعه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع او لعرضه الذاتي ما هو عرض  
ذاتي لذلك او يثبت لنوع العرض الذاتي ~~ما هو~~ عرض ذاتي لذلك النوع .  
ولا يخفى عليك انه يلزم ح دخول العلم الجزئي في العلم الكلي كعلم الكرة  
المتحركة في علم الكرة وعلم الكرة في علم الطبيعي لانه يبحث فيهما عن  
العوارض الذاتية لنوع الكرة او الجسم الطبيعي او لعرضه الذاتي او لنوع  
عرضه الذاتي ( قال الشارح من حيث الصحة والمرض ) فيد للعروض  
المستفاد من اضافة احواله وليس بيانا للاحوال . فالمراد من حيث استعداد  
الصحة والمرض لانه يبحث عنهما في الطب . وقيد الحثية من تنمة الموضوع  
لا يبحث عنه في العلم . وكذا الحال في قوله من حيث الاعراب والبناء ( قال  
كالتعجب ) اي ادراك الامور الغريبة الحفية السبب فانه لاحق للانسان لذاته  
لا لجزئه اعني الناطق على ما فهم لان العرابة تقتضي الحدوث وهو من  
خواص المادة فيكون للحيوان ايضا دخل في عروضه . وان اريد به الانفعال  
الذي يتبع ذلك الادراك فهو لاحق لمساويه فلذا وقع في الكتب . مثالهما  
( قوله ما يكون محمولا عليه ) لان مسائل العلوم قضايا احتملية ولذا فسر البحث  
بالحمل فمعنى ما يلحق الشيء ما يحمل على الشيء ( قوله خارجا عنه ) بناء على ان  
ثبوت الذاتي للشيء بعد العلم بكونه ذاتيا بين . والمسئلة لا بد ان تكون نظرية  
( قوله تسامحون الى آخره ) للتنبيه على ان المراد المفهوم لا ما يصدق عليه  
( قوله واعلم الخ ) دفع لما يسبق الى الوهم من انه اذا كان العرض الاولى عارضا  
للشيء لذاته يكون بين الثبوت له فلا يكون اثباته مطلوبا في العلم لوجوب  
كون المسائل نظرية . وحاصل الدفع ان انتقاء الواسطة في الثبوت في الواقع  
لا يستلزم انتقاء الواسطة في الاثبات اي العلم بالثبوت فيجوز ان يكون العارض  
لذاته غير بين الثبوت فيطلب في العلم بالبرهان . واعلم ان معنى كون الشيء واسطة  
لثبوت وصف لامر ان يكون ذلك الشيء علة لثبوت ذلك الوصف لذلك  
الامر فهو قسمان . احدهما ان لا يثبت ذلك الوصف للواسطة اصلا فيكون هناك  
عارض واحد وعروض واحد بالذات والاعتبار كالقطة العارضة للخط  
بواسطة الناهي وكالاعراض القائمة بالممكنات بواسطة الواجب . وثانيهما  
ان تتصف الواسطة بذلك الوصف وبواسطتها يتصف ذلك الامر  
لا بمعنى ان هناك اتصافين حقيقيين لامتاع قيام الوصف الواحد بموصوفين



حقيقة بل اتصاف واحد بالحقيقة للواسطة وبتبعها لذلك الامر . ولا غبار على جواز تعدد الشيء بالاعتبار . وهذا القسم يسمى واسطة في العروض تميزا لها عن القسم الاول . ثم ان المتبر في العرض الاول عدم الواسطة في العروض نص عليه قدس سره في حاشية المطالع . وذلك لانه لو اعتبر عدم الواسطة في الثبوت بالمعنى الاعم يكون المتبر في العرض الذاتى الغير الاول وجود الواسطة في الثبوت اعنى الجزء او المساوى فيلزم انحصار مسائل العلوم في القضايا الضرورية لان الاعراض الذاتية مقتضى ذات الشيء او جزئه او مساويه فيمتنع انفكاكها عنه ويلزم ان لا يكون العرض الذاتى اخص من الموضوع مع انهم صرحوا بجوازه وان لم يجوزوا كونه لاحقا لامر اخص . فالمراد بقوله لا يكون واسطة في ثبوتها القسم الثانى منه لا الاعم فلا مخالفة بين كلاميه الا انه اجمل ههنا لان مقصوده دفع الوهم المذكور . ومنشأ عدم الفرق بين الواسطة في الثبوت والواسطة في الاثبات ( قال كالحركة بالارادة اللاحقة الح ) اى المتحرك بالارادة بالقوة وعده من الاعراض بناء على ان الحساس والمتحرك بالارادة لا يجوز ان يكونا فصلين للحيوان . اد الماهية الحقيقية لا يكون لها فصلان في مرتبة واحدة فهما لازمان للفصل اقيا . مقامه لجهاته ( قال بواسطة التعجب ) اى المتعجب بالفعل فانه مساو للانسان . اذ لا يوجد فرد منه لا يكون متعجبا . فانه يعرض للاطفال في المهد ولذا يضحكون . وكون التعجب سببا للخوف والفرح مثلا لا ينافى كون المتعجب معروضا للضحك بلا واسطة ( قوله التى يبحث عنها فى العلوم ) التقييد للاشارة الى انه المتنازع فيه لا كونها اعراضا ذاتية بمعنى استنادها الى الدات واختصاصها بمقومه ( قوله وليست بصحيحة ) لعل التأنيت بتأويل المقدمة والا فالظاهر وليس اى الجعل المذكور بصحيح . ذكر الشارح فى شرح المطالع لعدم الصحة وجهين الاول ان المبحوث عنه فى العلم الآثار المطلوبة له اذ المقصود معرفة حال الموضوع لانه هو اعم منه والآثار المطلوبة له هى الاعراض المعنية المختصة التى تعرضه بسبب استعداده المختص به واللاحق بواسطة الجزء الاعم يعمه وغيره . وفيه نظر لانا لانسلم ان الآثار المطلوبة هى الاعراض المختصة به فان ما يختص بمقومه ايضا من الآثار المطلوبة لاستناده الى ما يتحد معه فى الجعل والوجود بخلاف الخارج الاعم . قال الشيخ

في الشفاء انما سميت اعراضا ذاتية لانها خاصة بذات الشيء اوجنس ذات  
 الشيء فلا يخلو عنها ذات الشيء اوجنس ذاته اما على الاطلاق واما بحسب  
 المقابلة ولوسلم فيجوز ان يخصص بقيود مخصصة فيصير من الآثار المختصة  
 بخلاف اللاحق بواسطة الخارج الاعم فانه لا يجوز تخصيصه لانه مجرد  
 تخصيص نسبة فقط والمعتبر تخصيص الامر يوجب ذلك التخصيص  
 كالتيقويم نص على ذلك في الشفاء . الثاني ان علم الحساب جعل علما  
 على حدة لانه موضوعا على حدة وهو العدد ينظر صاحبه فيما يعرض له  
 من جهة ماهو عدد فلو كان الحاسب ينظر فيه من جهة ماهو كم لكان  
 موضوعه الكم لا العدد . وفيه بحث ظاهر لان مجرد النظر فيه من جهة الكم  
 لا يقتضي كون الكم موضوعا له . انما يلزم ذلك لو لم يبحث فيه عن الاحوال  
 التي لحقته لكونه عددا . ولذا عدل عنه السيد قدس سره الى انه يلزم اختلاط  
 مسائل العلم الاعلى والادنى اذا كان الاعم موضوعا لعلم كما في الكرة مطلقا  
 والكرة المتحركة . وفيه ايضا نظر لان غاية ما يلزم مما ذكره ان لا يبحث عنه  
 في العلم الادنى لكونها مبحوثة في العلم الاعلى . وذلك لا يقتضي ان لا يكون من  
 الآثار المطلوبة لموضوع العلم الادنى على ان لروم الاختلاط ايضا من لانه يحمل  
 في العلم الادنى على الاخص وفي العام الاعلى على الاعم ﴿ قوله او لما يساويه ﴾  
 اى في الوجود سواء كان محمولا عليه او لا على ما قاله قدس سره في حاشية  
 المطالع من انه يبحث في الطبيعي عن الالوان مع انها محمولة عليه بواسطة  
 السطح الذي يساويه في التحقق فان الجسم ابيض بواسطة ان سطحه ابيض  
 ﴿ قال ان العواض الى آخره ﴾ اى العوارض باعتبار اقسامها الى الداتية  
 وعدمها ستة فلا يرد انها بالقسمة الاولى اثنان وبالقسمة الغير الاولى  
 تزيد على ستة ﴿ قال لاستنادها ﴾ اى نسبتها الى الذات نسبة قوية بناء  
 على ان الاستناد في اللغة تكيه كرفت يعنى ان لها خصوصية بالذات لازمة  
 كانت او مفارقة ليست لماعداها من العوارض وان كانت لازمة كالسواد  
 للغراب وهى كونها لاحقه بلا واسطة او بواسطة لها خصوصية بالتيقويم  
 او بالمساواة ﴿ قال مستند الى الذات في الجملة ﴾ اى بواسطة مقومه وان لم تكن  
 بواسطة مستندة اليه بل الامر بالعكس بخلاف الخارج المساوى فانه مستند  
 اليه لكونه عارضا له مساويا له ﴿ قال بواسطة انه جسم ﴾ فان الحركة عارضة  
 لذات الجسم وان كان تقتضيها الطبيعة او الارادة او القاسر ﴿ قال بواسطة  
 انه انسان ﴾ وان كان عروضا للسان بواسطة التعجب ﴿ قال وهو اخص

من الحيوان) وخارج عنه ضرورة خروج الكل عن الجزء (قال كالحرارة العارضة الخ) هذا المثال تخيلي لأن النار ليست بواسطة في العروض بل في الثبوت اذا الحرارة القائمة بالماء غير الحرارة القائمة بالنار والمثال الصحيح كاللون العارض للجسم بواسطة السطح كما في شرح المطالع (قوله يعني ان الثلاثة الاول الخ) تحقيق بوجود الغرابة في هذه الثلاثة بالقياس الى الثلاثة الاول حتى يصير وجها لتخصيصها بهذا الاسم (قوله لما استندت الى الذات) يعني ان الثلاثة الاول لما كانت قوية النسبة الى الذات نسبت الى الذات \* بخلاف الثلاثة الباقية فانها ليست بهذه المثابة وان كانت عارضة له فكان فيها غرابة بالقياس اليه (قال لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية) اي لا عن الاعراض الغريبة كما يقتضيه السياق \* فالمراد الحصر الاضافي وان كان في الواقع حقيقيا \* اذ لا يبحث في العلم عن الذاتيات ايضا \* قال الشيخ في الشفاء ان المحمول في المسئلة لا يجوز ان يكون طبيعة جنس او فصل او شيئا مجتمعاً منهما اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة وقد يبرهن على وجودها لشيء ما اذا كان عرف بعوارضه ولم يكن تحقق جوهره وحيث لم يكن المحمول جنساً للموضوع بل كان جنساً لشيء آخر مجهول يعرض له هذا الذي يطلب له المحمول (قوله لان المقصود الخ) اثبات للحصر المذكور باثبات جزئيه \* وتقريره ان قوله المقصود في العلم اي ما يبحث عنه فيه لكون تعريف المسند اليه مفيداً للقصر يتضمن حكماً احوال الموضوع يبحث عنه في العلم \* وما ليس من احواله لا يبحث عنه فيه \* فيحصل قياسان \* احدها الاعراض الذاتية احوال له واحواله يبحث عنها في العلم فالاعراض الذاتية يبحث عنها في العلم وهو الجزء الثبوتي \* والثاني الاعراض الغريبة ليست احوالاً للموضوع وما ليس من احواله لا يبحث عنه في العلم فالاعراض الغريبة لا يبحث عنها فيه وهو الجزء المنفي (قوله بيان احوال موضوعه) اي اثباتها بالدليل الا اني ان كانت مجهولة الانية \* وبالدليل اللمبي ان كانت معلومة الانية نص عليه الشيخ في الشفاء (قوله في الحقيقة) لما عرفت من استنادها اليه كما انها احوال في الطاهر لكونها محمولة عليه \* وليس الحقيقة بمعنى نفس الامر او مقابل المجاز على ماتوهم \* لان الاعراض الغريبة ايضا احوال له في نفس الامر لملها عليه والحقيقة المقابلة للمجاز صفة اللفظ او الاسناد وكلاهما منتف ههنا (قوله فهي في الحقيقة احوال الخ)



لاستنادها اليها وان كانت في الطاهر اعراضا له حملها عليه (قال اشارة)  
 حال من فاعل قال فلا يلزم تعليل المعلل ويصح عطف اقامة عليه من  
 غير تكلف (قال اذا تمهد هذا) اي تصوير مفهوم مطلق الموضوع  
 (قال موضوع المنطق الخ) راعى مطابقة المتن فجعل موضوع المنطق  
 موضوع المدعى وعكس في النتيجة لانه اللازم من القياس وللإشارة الى  
 انه لا فرق بين التعبيرين (قال لان المنطق الخ) كان الطاهر لانها يبحث  
 في المنطق عن عوارضها الذاتية وما يبحث فيه عن عوارضه موضوع له .  
 الا انه اقام القضية الاولى المستلزمة للصغرى مقامها تنبها على ان اعراضها  
 الذاتية غير محصورة فيما دونت و اقام القضية الشاملة للكبرى مقامها لانها  
 المستفادة من تعريف مطلق الموضوع ولتكثير الفائدة (قوله ليس  
 المراد الخ) تحقيق للمقام ودفع لما يترأى من عدم التقييد بالحيثية ان  
 يكون موضوعه المعلومات التصورية والتصديقية مطلقا ترك الشارح اتباعا  
 للمتن اشارة الى ان مقدمة الشروع هو التصديق بموضوعيتها . واما  
 تعيين جهة موضوعيتها فامر زائد اذ لا علم يشارك المنطق في الموضوع  
 ممتازا عنه بالحيثية حتى لا يتميز عند الطالب بدون العلم بالحيثية المعتبرة فيه .  
 واما ما قيل من انه اطلق الدعوى ومقدمات الدليل عن الحيثية فيتجه  
 على الدعوى انها خلاف الواقع وعلى الصغرى المنع اذ المطلق لا يبحث  
 عن المعلومات مطلقا فمدفوع . لان الاطلاع عن التقييد بحيثية لا يقتضى  
 العموم بجميع الحيثيات (قوله بل هي مقيدة الخ) حال من المبتداء فان  
 ايت فمن الضمير المفعول للفعل المستفاد من انتساب الخبر اليه اي ينسب  
 اليه موضوع له (قوله باعتبار الخ) متعلق بالعروض المستفاد من اضافة  
 احوالها (قوله وكونها مطابقة الخ) اي ككون المعلومات التصورية  
 والتصديقية امورا ثابتة في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر  
 او اعتبارية محضة كانياب الاغوال والقضايا الذهبية وتفسيرها بكونها  
 صادقة او كاذبة او بكونها مطابقة لبعض الحقائق دون بعضها كالحيوان  
 الناطق فانه مطابق لماهية الاسان دون الفرس خروج عن العبارة . فان  
 الشائع في الاول التعبير بمطابقة الواقع وعدمها والواجب في الثانى لماهيات  
 بعض الاشياء دون بعض (قوله فلا ٢ يبحث الخ) وان كان عروض ما يبحث  
 المطلق عنه موقوفا على بعض تلك الاحوال كالوجود الدهنى لكن لا دخل

له في الايصال فان من ينكر الوجود الذهني معترف به ايضا (قوله فموضوع  
الح) متفرع على قوله بل عن احوالها باعتباره صحة الايصال وتلك الاحوال  
هي الايصال الح (قوله لا ينفس الايصال) حتى يرد عليه ان قيد الموضوع  
من تمته لا يبحث عنه في العلم والايصال بمباحث عنه في المنطق وهكذا الحال في  
كل حيثية وقع عنها البحث في العلم . وفي حواشي المطالع ان قيد الموضوع مطلق  
الايصال والمباحث عنه الايصال المخصوص اعني الايصال الى التصور  
او التصديق فتكون الاعراض الذاتية اخص من الموضوع شاملة على  
المقابلة (قوله اعراض ذاتية الح) ابداء لما نعين من كون الايصال  
قيد الموضوع كونه عرضا ذاتيا والقيد من تمته الموضوع جزء منه وكونه  
مباحثا عنه والقيد يكون مسلم الثبوت (قال لانه يبحث عنها من حيث الح)  
متعلق يبحث بيان للمباحث عنه كما يدل عليه قوله وبالجمل ان المنطقي الح  
(قوله احوال المعلومات التصويرية الح) افاد قدس سره في هذه الحاشية  
امورا ثلثة . الاول حصر اقسام الايصال القريب وما يتوقف عليه واقتصار  
الشارح على الحد التام والقياس وكونها موضوعات ومحمولات على طريق  
التمثيل كما يوضح عنه عبارته . والثاني تعيين باب كل قسم من تلك الاقسام .  
والثالث ان كونها موضوعات ومحمولات من احوال المعلوم التصوري  
وذكره في باب الايصال البعيد التصديقي لتوقفه عليه لا من احوال المعلوم  
التصديقي كما يوهم ظاهر عبارة الشارح من ذكره تحت اقسام ما يتوقف  
عليه الايصال التصديقي (قوله كما في الحد التام) في شرح المطالع كالح  
والرسم . فانه اذا حكم على المعلوم التصوري بانه حد او رسم كان معناه  
انه موصل الى المجهول التصوري ايصالا بلا توسط ضمنية . وهو معنى  
الايصال القريب سواء كان بالكنه او بالوجه . فلعله قدس سره اراد  
ههنا حصول الكلي في الجزئي (قوله توقفا قريبا) اي بلا واسطة (قوله  
وجنسا وفصلا وخاصة) فذكر النوع والعرض العام استطرادي . اذ لا  
دخل لهما في الايصال . نعم من فسر الايصال بكونه موصلا او موصلا  
اليه حيث يبحث في المنطق ان البسيط لا يحد ٣ ويرسم والمركب يحد ويرسم  
جعل . مباحث النوع . مقصودا بالذات داخلا في الايصال القريب (قوله  
فان الموصل الى التصور الح) اي ما صدق عليه الموصل الى التصور  
يتركب مما صدق عليه هذه الامور من حيث انها تصدق عليه تلك الامور .

٣ ولا يرسم نسخة

فلا بد من معرفتها . وفي قوله « يتركب من هذه الامور » اشارة الى ان الفصل  
والخاصة من حيث تركيب الموصل منهما مما يتوقف عليه الايصال توقفا  
قريباً . واما باعتبار انه يجوز التعريف بهما وحدهما فداخلان في الايصال  
« قوله بلا واسطة » لكون ما يصدق عليه تلك الامور جزءاً للموصل  
الى التصور بلا واسطة . وان كان عروض بعض هذه الامور بتوسط  
بعض آخر كالجنس والفصل فانه يعرض للمعلوم التصورى بتوسط  
الذاتى . فمن قال ان الذاتى والعرضى مما يتوقف عليه الموصل الى  
التصور توقفاً بعيداً فقد بعد عن المرام « قوله ههنا » اى فى بيان  
التوقف القريب للموصل الى التصور « على سبيل الاستطراد » اى بتبعيته  
ذكر الكلية اذا الجزئية ليست بكاسبة ولا مكتسبة « قوله اى بواسطة » فان  
ما يصدق عليه الموصل الى التصديق يتركب من القضايا المركبة من  
الموضوعات والمحمولات . فالايصال يتوقف على معرفة هذه الاحوال بواسطة  
توقف معرفة القضايا عليها « قوله فى ضمن باب القضايا » لان الاحتياج اليها  
بواسطة القضايا « قوله بالقوة القريبة » فانه بعد حذف اداة الشرط يحصل  
القضيتان بالفعل « قوله فهما معدودان الخ » نظرا الى حالهما بالقوة  
وح يتحقق التوقف البعيد للموصل التصديقي بالقياس الى المعلوم التصديقي .  
وبعضهم نظر الى حالهما بالفعل فجعلهما كالموضوع والمحمول من قبيل  
المعلومات التصورية . وما قيل ان البحث عن المعلوم التصورى لا ينحصر  
فيما يتوقف عليه الموصل التصديقي توقفاً بعيداً بل قد يبحث عنه من حيث  
يتوقف عليه الموصل الى التصديق توقفاً قريباً لا بعيداً كالبحث عن موضوع  
الكبرى بانه يجب ان يكون بعينه محمول الصغرى فانه يتوقف على ذلك  
الاتحاد الايصال توقفاً قريباً لا بعيداً فتوهم محض . اذ ليس ما ذكره من مسائل  
المنطق اصلاً بل انه لابد من ١١ تكرار الاوسط وذلك مما يتوقف عليه  
الصغرى والكبرى « قوله وذلك مباحث القياس الخ » لم يقل باب  
القياس والاستقراء والتمثيل لعدم ايرادها فى باب واحد خطأ لمرتبتها عن  
مرتبة القياس « قوله وذلك مباحث القضايا » لم يقل وذلك باب القضايا  
لاشتماله على بحث الموضوع والمحمول « قوله ككونها مقدمات وتوالى » وما قيل  
لا ينحصر البحث عن المعلوم التصديقي من حيث يتوقف عليه الموصل  
التصديقي فيما بعد قضايا تجوزاً ومساحة بل البحث عن المعلوم التصديقي



من هذه الحثية اكثر من ان يحصى فان مقدمتى القياس من حيث انهما يتركب  
 منهما القياس يتوقف عليهما الايصال توقفا قريبا ومن حيث يتوقف  
 عليهما صورة القياس يتوقف عليهما الايصال توقفا بعيدا بل المعلوم  
 التصديقي على مذهب الحكيم اعنى الحكم مما يتوقف عليه الايصال توقفا بعيدا  
 ابدالانه ليس فى القياس الاجزاء الجزاء فمدفوع . اذ ليس لنا احوال للمقدمتين  
 يبحث عنها فى المنطق من حيث يتوقف عليهما صورة القياس ويتوقف  
 صورة القياس نفسها عليهما لا يتقع فى ثبوت التوقف البعيد بالقياس  
 الى المعلوم التصديقي وكون المعلوم التصديقي عند الحكيم الحكم باطل  
 لتصريحهم بان المصدق به عبارة عن القضية ( قال من حيث انهما كيف  
 يتركبان ) متعلق ببحث والمراد ما يقع فى جواب السؤال بكيف وهو  
 الهيئة المخصوصة التى بها يحصل الحد التام بالفعل وكذا فى قوله من حيث  
 انهما كيف يؤلفان ليصيرا قياسا ( قال وكذلك يبحث الح ) معطوف على  
 قوله يبحث ( قال لذواتها ) اى لالامر غريب عنها اذ ليس جميع هذه  
 العوارض مما يلحقه لما هو هو لان الذاتية تعرض للمعلوم التصورى بواسطة  
 ما يساويه اعنى كونه جزء الماهية والفصلية بواسطة كونه جزءا مختصا  
 بها . وقس على ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العام ( قوله اشارة الح )  
 اى ليس اشارة الى الاحوال التى يتوقف عليها الايصال كما توهمه  
 لفظة هذه . ولو ترك الشارح لفظة الاحوال لكان اخصر واحسن  
 ( قوله لما انحصر الح ) قد قرر انه اذا عطف ٤ جزاء ثان لشرط واحد  
 بالواو فقد يكون كل منهما جزاء مسبلا وقد يكون الثانى جزاء له بواسطة  
 الاول . وههنا من قبيل الثانى والالكان ذكر انحصار المعلوم فى المتصور  
 والمصدق به . مستدركا . ثم ان انحصار المعلوم من حيث انه معلوم فى المتصور  
 والمصدق به بسبب انحصار العلم فيهما . فلا ينافى ما ذكره فى حواشى  
 المطالع من ان انحصار العلم فيهما انما هو لانحصار المعلوم لانه من حيث  
 ذاته لا باعتبار وصف المعلوماتية فانه ان كان ادعانا للنسبة فتصديق والا  
 فتصور ( قوله اذا علم وادرك ) ذكر اولا العلم لظهور تفرعه على ما قبله  
 ثم فسر بالادراك للتصيص على المراد ( قوله تحصيل امر ) اى مناسب  
 للمطلوب فالطر فيه هو تحصيل مناسبته لا تحصيل نفسه فانه حينئذ يكون  
 النظر فيما يحصل به لافيه ( قوله فتدساح فى العبارة ) فتترك ذكر احد قسمي

٤ جزا آن نسخة

النظر في التعريف لكونه قليلا ناقصا ليس للصناعة فيه كثير مدخل  
 (قوله فاعبر الخ) الفاء تعليلية كانه قال حيث اعتبر وقد عرفت  
 ان مباحث ما يتركبان منه من تتمهما لتوقفهما عليها (قال ان الغرض الخ)  
 اي الغرض الاصلى فانه المقصود من العصمة عن الخطاء في الفكر (قال  
 عادة) في القاموس العادة الديدن وفي الصراخ ديدن خوى وعادت (قال  
 فلشرحه وايضاحه ماهيات الاشياء) اما بالكنه او بالوجه (قال  
 استدلالا الخ) يعنى ان الغلبة لازمة للحجة حال الاستدلال بها دون  
 حال الفهم مثلا (قال من حج يحج) اي من باب نصر لانه مشتق منه (قال  
 اذا غلب) لا من حج اذا قصد (قال ويجب) اي يستحسن (قوله وذلك  
 لان الموصل القريب الخ) ليس مقصوده قدس سره ان الموصل في عبارة  
 الشرح مقيد بالقريب والبعيد لان الموصل ههنا عبارة عن القول الشاح  
 والحجة كما يدل عليه السباق فلا معنى للتقيد \* وايضا التقيد في الموصل  
 الى التصور لغواذلا موصل ابعد فيه وفي الموصل الى التصديق للاحتراز  
 عن الموصل الابلعد عت لان كون التصور موصلا الى التصديق لا يضر  
 في تقديم مباحث التصور على مباحث التصديق بل يؤكد \* بل مقصوده  
 قدس سره بيان فائدة ايراد صيغة الجمع اعنى التصورات والتصديقات  
 وعدم الاكتفاء على ان الموصل الى التصور تصور والموصل الى التصديق  
 تصديق وهي الاشارة الى ان الموصل الى التصور تصور باعتبار ذاته  
 وباعتبار ما يتألف منه وكذا الموصل الى التصديق فخذ فانه من الملهمات  
 (قوله والموصل البعيد هو الكليات الخمس) هذا الكلام لافادته الحصر  
 من الجانبين يقتضى ان لا يكون الموصل البعيد الى التصور غير الكليات  
 وان لا يكون الكليات غير الموصل البعيد ولا يقتضى ان يكون كل واحد  
 منها موصلا بعيدا حتى يرد النقض بالبوع والعرض العام على ماوهم  
 (قوله اي لا يكون علة مؤثرة الخ) يعنى ليس المراد نفي العلة مطلقا والا  
 لم يكن محتاجا اليه \* بل العلة المؤثرة الكافية في حصوله فانه اذا كان فاعلا  
 كافيا اي مستجمعا بجميع ما يحتاج اليه المعلول كان التقدم بالعلية لا بالطبع \*  
 فبقيد التأثير دخل ماعدا الفاعل مما يحتاج اليه \* وبقيد الكفاية دخل  
 الفاعل وحده فان جميعها متقدم بالطبع \* واما العلة التامة بمعنى جميع  
 ما يتوقف عليه فان لم تكن المادية والصورية معتبرة فيه فله تقدم بالعلية

عند الجمهور . وإليه تشير عبارة قدس سره حيث قال المحتاج إليه ولم يقل  
 الفاعل . وقال في المحاكمات وعندى أن المتقدم بالعلية هو الفاعل المستجمع  
 لا المجموع وإن كانتا معتبرتين فيه فهي متأخرة عن المعلول لكونه جزءاً  
 منها فافهم ولا تصنع إلى ما قاله الناظرون فإنهم تحيروا في حل هذه العبارة  
 (قوله فإن المحتاج إليه) أي إنما اعتبر عدم المؤثرية والكفاية في المتقدم  
 بالطبع (قوله ولما ثبت الخ) دفع لما يتوهم من أن اللازم مما ذكره  
 الشارح تقدم التصورات الثلاثة على التصديق والكلام في تقديم  
 مباحث التصور مطلقاً على مباحث التصديق . وحاصل الدفع أنه ثبت  
 مما ذكر أن نوع التصور تقدماً على نوع التصديق ولو في ضمن  
 بعض الأفراد فكان المناسب أن تقدم مباحث النوع المتقدم على  
 مباحث النوع المتأخر (قوله أعني التصورات) أشار بصيغة الجمع إلى  
 أن تقدم النوع باعتبار تحققه في ضمن الأفراد وكذا في التصديقات (قوله  
 كما أن التصديق الخ) أفاد بهذا التعميم أن تخصيص الشارح تصور  
 المحكوم عليه بالذكر ليس لاختصاص الحكم المذكور به . بل على طريقة  
 التمثيل يدل على ذلك عبارة المتن حيث قال والمحكوم به كذلك (قوله  
 كذلك) . إعادة المبتداء باسم الإشارة لبعد العهد والكاف في كما وكذلك  
 لمجرد القران في الحكم وليس للتشبيه (قوله سواء كان بكنها أولاً) قيل  
 تصور النسبة تابع لتصور الطرفين في كونها بالكنه أو بالوجه . وفيه  
 بحث لأن كون النسبة قائمة بالطرفين وآلة لارتباطهما لا يقتضي أن يكون  
 تصورهما تابعا لتصورهما فإن لها حقيقة وراء الطرفين ووجوها  
 واعتبارات صادقة عليها (قوله حقائق) جمعه باعتبار تعدد المحكوم عليه  
 المستفاد من قوله « تنسب أشياء الخ » (قوله ولا النسب التي بينهما)  
 فإن الواجب في التصديق أن تصور النسبة بأنه رابط بينهما بهو هو  
 أو بالاتصال أو بالاتصال وأما أن حقيقتها ماذا فلا (قوله معنى) أي معنى  
 صحيحاً نقي أفادة أصل المعنى مبالغة لظهور فسادها (قوله لامتناع النسبة  
 الحكيمة الخ) يعني أن معنى قوله لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور  
 أنه لا بد من تصور هذه الأمور . فيستفاد منه على هذا التقدير امتناع النسبة  
 الحكيمة نفسها في الواقع بدون تصورهما وهو معنى باطل لأن نسبة شيء  
 إلى شيء في نفس الأمر لا يتوقف على تصور متصور لانصاف الأشياء

• اعاد المبتداء نسخة



بأحوالها وإن فرض عدم كل متصور حتى المبادئ العالية . ولذا قال به  
 من نفى وجودها . نعم وجود النسبة موقوف عليه . وفرق بين ظرفية الواقع  
 لشيء وظرفيته لوجوده على ما بين في محله . وبما ذكرنا من أن معنى قوله  
 لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور أنه لا بد من تصورهما . ظهر  
 فساد ما قيل في بيان قول الشارح لم يكن لقوله لامتناع الحكم ممن جهل  
 معنى . وذلك لأن الحكم جعل منسوبا إلى من جهله بامتناعه منه ونسبة  
 امر إلى شخص بامتناعه منه إنما يحسن إذا كان لذلك الأمر تعلق بذلك  
 الشخص بأن يكون صالحا لأن يصير وصفه والنسبة الحكمية ليست بهذه  
 الحثية على أن اللازم مما ذكره عدم الحسن لأن لا يكون له معنى (قوله  
 وهذا أظهر فسادا) لظهور عدم وروده على المدعى لأنه يدل على  
 وجوب تصور النسبة لأنفسها بخلافه على التقدير الأول فإنه يرد على  
 بعض المدعى وهو وجوب تصور النسبة وعلى وجوبه في التصديق  
 بضم مقدمة كاذبة وهي أن النسبة لا بد منها في التصديق مع اشتراكهما  
 في عدم صحة المعنى . وقيل وجه الاظهرية أنه يرد عليه ما يرد على الأول  
 مع شيء آخر هو أن النسبة معتبرة في القضية لا في التصديق . وفيه أنه يدل  
 على أكثرية الفساد لأظهوره وعلى فساد المدعى لافساد الدليل الذي  
 هو المطلوب . وقيل لأنه يدل على تقيض المدعى لأنه إذا كانت النسبة متممة  
 لا يمكن اعتبارها في التصديق . وفيه أن الحكم ههنا بامتناعها بدون التصور  
 لا بامتناعها في نفسها . ولعل منشأ عدم ذكره قدس سره ههنا لفظ بدون  
 تصورهما (قوله فيكون المعنى) أي على تقدير عطف الحكم على المحكوم  
 عليه . وأما على تقدير عطفه على التصور ففساده ظهر مما تقدم . ولذا لم  
 يتعرض له (قوله هو باطل قطعا) لأنه يلزم منه استدعاء التصديق تصور  
 الإيقاع وأنه لا معنى لامتناع النسبة بدون تصور الإيقاع (قال هذا)  
 أي البيان المذكور للبطلان (قال فصول التصديق إلى آخره) نتيجة  
 المقدمتين المذكورتين من الشكل الأول يجعل الأولى كبرى والثانية  
 صغرى (قال على أن المصنف الخ) دليل آخر على الاستدعاء المذكور  
 (قال صرح به) أي بتوقف التصديق على تصور الحكم وجعل تصوره  
 شرطا للتصديق لأجزاء منه (قول فنقول الخ) جواب عن سؤال بإبطال  
 الاحتمال المذكور أيضا حتى يثبت بطلان ارادة الإيقاع . مطلقا وليس

جوابا بتغيير الدليل على ماوهم « قال يدل على ان الخ » حيث قال فيه ولم يقل له لكن الحق ان المراد لا بد في حصوله لان الدليل لا يثبت الجزئية ولتيم الاستدلال على طريقة الحكيم ايضا « قال بخلافه » اى كونه جزءا حيث نقل عنه وجعله شرطا « قال قال الامام الخ » تأييد لكون قول المصنف لا بد فيه دالا على جزئية تصور الحكم . ووجهه ان الامام قال من ثلث تصورات فلو لم تدل كلمة فيه على الجزئية لقال اربعة تصورات لان الحكم عنده فعل لا بد في التصديق من تصوره فلو كان الحكم في عبارته محمولا على الايقاع زاد اجزاء التصديق كذلك في عبارة المصنف « قوله المقصود من هذا الكلام الخ » يعنى ان الشارح وان ذكره بطريق التأييد لما تقدم لكن المقصود منه ومطمح نظره ايراد الاعتراض المذكور بقوله « قيل فرق الخ » . ودفعه فهو تمهيد وتوطئة له في الحقيقة . وقيل مراده قدس سره انه من الاعتراض المذكور بيان لمنشأ الغلط يعنى ان الشارح لما رأى ان الحكم في قول الامام معطوف على المحكوم عليه قطعاً ظن انه كذلك في كلام المصنف رح ايضا قدمه ليرجع ضمير فرق ما بين قوله . ولا يخفى عليك بشاعة تقديم منشأ الغلط على بيان الغلط وان ايراد الضمير مشروط بتقديم المرجع فكيف يكون سببا لتقديمه « قوله تقرير ذلك لاعتراض الخ » حاصله منع دلالة قول المصنف « لا بد فيه الخ » على جزئية تصور الحكم حتى يزيد اجزاء التصديق على اربعة انما يلزم ذلك لو عطف الحكم على المحكوم عليه لم لا يجوز عطفه على التصور « قوله حتى يوضح حيث الخ » زاد كلمة حيثئذ لتأكيد معنى الغاية الذى يستفاد من حتى فانه قد يحجى للاستئناف « قوله لم يلزم محذور اصلا » الطلم يلزم المحذور المذكور كما يدل عليه الاضطراب الا انه اورد المنكر ترويجا لكلامه ومبالغة في صحته « قوله لا يقال الخ » هذا الاعتراض مجرد قدح فيما ذكره السائل من انه يتم فيما ذكره الامام لا دخل له في دفع المنع « قوله والتصور الذى هو الحكم » اشارة الى ان الحكم حيثئذ يكون معطوفا على تصور المحكوم عليه والالكانت الاضافة لامية لكونها في المعطوف عليه كذلك « قوله واما تقرير الدفع الخ » حاصله انه وان لم يلزم المحذور المذكور على ذلك التقدير لكن يلزم محذور آخر وهو عدم ورود الدليل على المدعى والاستدراك في العبارة « قوله ولو حمل الخ » اشارة الى ان لزوم الفساد من وجه آخر لازم من الحمل لا من صحته الا ان الشارح جعله لازما

لصحته مبالغة (قوله لغوا) لان الكلام على تقدير عدم كونه تصورا  
كما صرح به الشارح (قال لاشغل الخ) اراد به دفع توهم ان مباحث الالفاظ  
مقاصد بالذات لا يرادها في المقالة الاولى ٦ وافادة انها مقصودة بالعرض  
وايرادها فيها لشدة الاتصال بين الالفاظ والمعاني (قوله وانما اعتبر  
الحيثية) يريد ان المنفى هو الشغل بالذات بقربة قوله صار النظر فيها  
مقصودا بالعرض وانما اعتبر الحيثية في نفى الشغل بالذات عن المنطق لان  
المنطق اذا كان نحويا مثلا له شغل بالذات بالالفاظ . فاندفع ما قيل ان قيد  
الحيثية احتراز عن كونه مفيدا ومستفيدا كما يدل عليه عبارة الشارح لا عن  
كونه نحويا (قوله ايضا) اشارة الى ان الحيثية بيان للاطلاق اى من غير  
ان يعتبر شئ سوى كونه منطقيا لانه اذا اعتبر معه كونه نحويا مثلا الخ وليس  
للتقييد لما تقرر انه اذا اعيد المحيث في الحيثية كان بيانا للاطلاق (قال  
لما توقف افادة المعاني الخ) اى الصور الذهنية لكن لا من حيث حصولها  
في الذهن بل من حيث مطابقتها لما فى الخارج سواء كان تلك المعاني  
من المنطق او غيره (على الالفاظ) اى على نفسها على ما جرت به السنة  
الالهية (صار النظر فيها) اى البحث عن احوالها (قوله فالمنطق الخ)  
اورد الفاء اشارة الى ان المذكور فى الشرح كلية يتفرع عليه هذه الجزئية  
وفى الاكتفاء بالتعليم اشارة الى ان المراد بالمنطق العالم بالمنطق والى  
ان المراد بالاستفادة استفادة غير المفيد التى هى لازم الافادة لاستفادته  
بان يكون المفيد والمستفيد شخصا واحدا (قوله مجهولا تصوريا او  
تصديقا) سواء كان من المنطق اولا (قوله اما اذا اراد الخ) يعنى انما قال  
لتوقف الافادة واستفادتها ولم يقل لتوقف فهمها وتحصيلها الخ لانه ان  
اراد تحصيلها فى نفسه لا يتوقف ذلك على الالفاظ (قوله تعقل المعاني)  
المراد بها ما يقابل الالفاظ لالصور الذهنية (قوله تخيل الالفاظ الخ)  
٧ كأنها تناجى نفسها بالفاظ مخيلة (قوله صرقة) اى حاصة عن قوالب  
الالفاظ المخيلة والمحقة (قوله بل نقول الخ) مبنى الوجه الاول على  
ان المراد بالمنطق العالم به وان المراد افادة المعاني مطلقا وكون المفيد  
والمستفيد متغايرين . ومبنى هذا الوجه على ان المراد بالمنطق ماله  
اختصاص بالمنطق سواء كان طالبا او عالما به . وتخصيص المعاني بالمعاني  
المنطقية وكون المفيد والمستفيد واحدا والترقى فى هذه الوجه باعتبار شدة

٦ فافاد انها نسخة  
٧ كأنه يناجى الخ  
نسخة



الاحتياج حينئذ وعمومه للعالم والمتعلم (قوله وكذا الحال الخ) فان من اراد استفادة اى علم كان او افادته يحتاج الى الالفاظ (قوله ولذلك الخ) اى لاحتياج جميع العلوم اليها عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشروع على وجه البصيرة فى كل علم كالتصور بالرسم والتصديق بالغاية وبالموضوعية (قوله ثم ان المنطقى) دفع لما يسبق الى الفهم من انه لما توقفت افادة كل علم واستفادته على الالفاظ كانت معرفة وضع الالفاظ بجواهرها وهيئاتها المفردة والتركيبية من كل لغة يحصل بها الافادة والاستفادة مقدمة الشروع لخصوص هذه المباحث التى اوردوها فى المنطق . وحاصل الدفع ان الافادة والاستفادة وان توقفت على معرفة وضع الالفاظ المتخصصة التى بها الافادة والاستفادة الا ان المنطقى يبحث عن احوالها الشاملة لجميع اللغات رعاية للمناسبة (قوله وربما يرد الخ) اعتذار عن وقوع البحث عن الاحوال المختصة بلغة العرب او بلغة اليونان (قوله يريد بالعلم) اى فى الموضوعين والقريئة شيوع اطلاق الدلالة على جميع الاقسام كما خصصوا العلم بالتصديق فى تعريفهم الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر بقريئة شيوع اطلاق الدليل على الحجة (قال كون الشئ بحالة يلزم من العلم به) اى فى الجملة كما هو المقرر من ان الحكم اذا اطلق من الجهة يتبادر منه الاطلاق العام اعنى بعدم العلم بوجه الدلالة اعنى الوضع او اقتضاء الطبع او العلية والمعلولية او بعد العلم بالقريئة ليستعمل دلالة اللفظ على المعنى المجازى . وال لزوم عبارة عن امتناع الانفكاك بين الشئيين بان لا يتخلل بينهما امر آخر سواء كان فى التحقق فى وقت واحد كالانسان والضحك او فى وقتين مستقباله كالنظر الصحيح والعلم بالنتيجة او فى العلم بان يعلم ما بان يكون احدهما متغلا قصدا والثانى تبعا والا فاحضار امرين بالباب محال كما فى المتضادين والمدلول المطابق والتضمنى والالتزامى ٨ او يكون العلم باحدهما مستقبلا للعلم بالآخر بلا فصل كما فى الدليل والمعرف واللفظ بالنسبة الى المدلول والمعرف والمعنى . والمراد بالعلم ههنا مجرد الالتفات والتوجه كما صرح به قدس سره فى حواشى المطالع فلا يرد بانه يلزم ان لا يكون للفظ دلالة عند التكرار لامتناع علم المعلوم (قوله غير لفظية عقلية) نص قدس سره فى حواشى المطالع ان الدلالة الطبيعية تحقق للالفاظ فقط والعقلية تم للفظ وغيره . والاكتفاء ههنا على العقلية ايضا مشير الى ذلك . وقال المحقق الدوانى فى حاشية التهذيب

٨ او يكون نسخة

وهي اى الطبيعية لا تنحصر فى اللفظ فان دلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل وحركة النبض على المزاج المخصوص منها . ولعله قدس سره اراد ان تحققها للفظ قطعى فان تلفظ اخ لا يصدر عن الوجد . وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها لبعض لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل انما تصدر عن طبيعتها . بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان تكون تلك العوارض منبثقة عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فتكون الدلالة طبيعية ويجوز ان تكون آثاراً لنفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبيعة مدخل فى تلك الدلالة فتكون عقلية . وبهذين الفرق بين العقلية والطبيعية فان العلاقة فى الاولى التأثير وفى الثانية الايجاب والتأثير اقوى من الايجاب وايضا بين الفرق بينهما بان المدلول فى العقلية هو المؤثر وفى الطبيعية الحالة العارضة للمؤثر كذا فى حواشيه ( قال بجعل الجاعل ) لم يتعرض للمجعول اشارة الى عموم اللفظ وغيره . فقوله ( وهي ) اى ما يجعل الجاعل ( الوضعية ) يشمل الوضعية اللفظية وغيرها . والمثال المذكور . مثال اللفظية الوضعية . وكذا الحال فى قوله « وهي الطبيعية » وقوله « وهي العقلية » ( قال جعل اللفظ الخ ) سواء لوحظ اللفظ والمعنى بنحوصهما فيكون الوضع شخصياً اولو حظ اللفظ بوجه كلى والمعنى بنحوصه فيكون الوضع نوعياً كما فى المشتقات . اولو حظ المعنى بوجه كلى واللفظ بنحوصه وهو الوضع العام والموضوع له الخاص كما فى المضمرات والمبهمات . واما عكسه فلم يوجد وسواء كان جعل اللفظ بازاء المعنى بنفسه كفى الحقيقة او بواسطة القرينة كما فى المجاز ( قوله هذا تعريف وضع اللفظ الخ ) لان تعريف . مطلق الوضع حتى يرد النقض بوضع الخط والعقد بدليل انه علم تعريف المطلق بما تقدم من قوله بجعل الجاعل . فان قلت اى حاجة الى تعريف وضع اللفظ بعد العلم بمطلقه . قلت التخصيص على المقصود مع الاشارة الى ان التعريف المشهور اعنى تخصيص شئ بشئ معناه التعيين والجعل لا الحصر والا لانتقض بوضع المشترك او المرادف ( قوله واما الوضع الخ ) تصريح لما علم من قوله اما بجعل الجاعل وهي الوضعية ( قوله اذا فهم الخ ) اورد اذا ميلا الى ما هو المختار عند الجمهور وان كان المناسب لاصطلاح المنطقي متى ( قوله هو بفتح الهمزة الخ ) فى حواشيه

المطالع هو بضم الهمزة وسكون الحاء المعجمة المشددة . واذا فتحت الهمزة دل على التحسر ( قوله على وجع الصدر ) الظاهر على اذى الصدر كما في حواشي المطالع يدل عليه الاستشهاد ( قوله اح الرجل ) على وزن مد ( قال فان طبع اللفظ ) في القاموس الطبع والطبعة والطباع بالكسر السجدة التي جبل عليها الانسان . وفي الاصطلاح يطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشئ سواء كان بشعور اولا وعلى الحقيقة فاذا اريد طبع اللفظ فالمراد به المعنى الاول فان صورته النوعية او نفسه يقتضى التلفظ به عند عروض المعنى . واذا اريد طبع اللفظ اى طبع مدلوله فالمراد به المعنى الثانى . وان اريد به طبع السامع فانه يتأدى اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك اى النفس الناطقة والعقل . وقد ذكر الوجوه الثلاثة فى حواشى المطالع واقتصر هنا على الاول لانه اظهر ( قوله وبهذا الاقتضاء الخ ) يعنى الاقتضاء المذكور علاقة الدلالة ( قوله كما ان صدور اللفظ الى آخره ) فيكون للفظ المذكور من حيث الصدور علاقة ذاتية بالطبع فدلالته عليه دلالة عقلية دلالة الاثر على المؤثر وعلى المرض دلالة طبيعية بواسطة اقتضاء الطبع له عند عروض المعنى ولاتنافى بين اجتماع الدالتين بل الدلالات كما اذا فرض وضع لفظ اح ل معنى ايضا ( قال وهى العقلية ) ودلالة اللفظ على المعنى المجازى مطابقة عند اهل العربية لان اللفظ مع القرينة . موضوع للمعنى المجازى بالوضع النوعى كما صرحوا به . واما عند المنطقيين فان تحقق الزوم بينهما بحيث يتمتع الانفكاك فهى مطابقة والا فلا دلالة على ما صرح به قدس سره فى حواشى المطالع فى دلالة المعينات على معانيها ( قوله لا بدلالة اللفظ ) اى فقط ان قلنا ان العلم بالمشاهدة يجامع العلم بدلالة اللفظ اذ لا منافاة بين الطريقتين فتح قوله ليظهر من الظهور بمعنى آشكار شدن على ما فى التاج . فانه اذا علم وجود اللفظ بطريق آخر كان فى تحقق دلالة اللفظ عليه نوع خفاء واشتباه ويؤيد هذا التوجيه الحصر المستفاد من قوله واما المسموع الخ او اصلا ان قلنا ان العلم بالمشاهدة لا يجامع العلم بدلالة اللفظ بناء على ان المعلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل فيثبت قوله ليظهر من الظهور بمعنى پیدا شدن على ما فى الصراح . والحصر حيثئذ بيان للواقع ( قوله فلا يعلم الا بدلالة اللفظ الخ ) فان فهم وجوده بعد صدور اللفظ . منه بسبب كونه بحيث يلزم من العلم به علمه لكونه اثره ولولا



هذه الحثية فيه لا يعلم وان علم اللفظ . فما قيل العلم بوجوده انما حصل من العلم  
باللفظ والدلالة ليست سبيله فالحق ان يقال الا بالعلم باللفظ ليس بشئ (قوله  
وانحصار الخ) الحصر اما عقلي ان كان يحزم العقل به بمجرد ملاحظة القسمة  
مع قطع النظر عن امر خارج عنه . واما استقرائي ان لم يكن كذلك وبه نص  
قدس سره في حواشي الشرح العضدي . ومنهم من قسم القسم الثاني الى  
ما يحزم به العقل بالدليل او التنبه وسماه قطعا والى ما سواه وسماه استقرائيا .  
والحصر الجعلي استقرائي في الحقيقة الا ان جعل الجاعل مدخلا فيه (قوله  
الدائر بين النفي الاثبات) بحيث لا يحتمل النفي وراء ذلك القسم . فلا يرد الحصر  
الاستقرائي الدائر بين النفي والاثبات لضبط الانتشار لكون النفي فيه مرسلا  
يحتمل عند العقل امرا آخر وراء القسم (قوله لا يلزم ان تكون الخ) وذلك لانه  
لا يلزم من انتفاء كون العلاقة الوضع او الطبع ان تكون العلاقة بينهما ذاتية  
بان يكون احدهما علة للآخر او معلولا له او يكونا معلولى علة واحدة لجواز  
ان تكون امرا آخر (قوله اى كلما) فسر . قى بكما لانه نص في العموم بخلاف  
متى فانه ظاهر وكلاهما من سور الايجاب الكلى الشرطى . وقد عرفت ان  
المراد بالعلم فى الموضوعين الالتفات القصدى اذ لا ينتقل الذهن من خطور اللفظ  
تبعاً الى المعنى المطابق ولا من المعنى المطابق الحاصل تبعاً الى المعنى الالتزامى  
لان ٢ اخطار الملزوم شرط للانتقال الى اللازم وان المراد باللزوم الاستعقاب  
فلا يرد لزوم الالتفات الى شيئين فى آن واحد . ولا يصح الجواب بانه يجوز ان  
يكون الالتفات الاحدهما ٣ بالاخطار والى الآخر بالتبع . وما قيل انه يشكل  
بما اذا كان المعنى ملتفتا اليه لانه يلزم التفات الملتفت اليه فوهم . اذ لا يشك احد فى  
انه كلما سمع اللفظ الموضوع لمعنى يلتفت الذهن اليه والالتفات الثانى غير الاول  
(قوله بواسطة قرينة) اى ظنية الدلالة على تعيين المراد كفى المجازات  
والكنايات المبنية على العرف والعادة والادعا . فما قيل ان اراد انهم  
لا يحكمون بدلالته بدون القرينة فسلم لكن اهل العربية والاصول يوافقونهم  
فى ذلك وان اراد انهم لا يحكمون بدلالته مع القرينة فمنوع . لكون الدلالة  
حينئذ كلية وهم (قال للعلم بوضعه) فاذا اطلق المشترك يلتفت السامع العالم  
باوضاعه الى معانيه على وفق العلم باوضاعه ان اجمالا فاجمالا وان تفصيلا  
فتفصيلا . وما قيل من عدم صدق التعريف على الضمائر والمبهمات فان هذا  
مثلا موضوع لكل مشار اليه مفرد مذكر واذا سمع هذا اللفظ من هو عالم

٢ اخضر نسخة

٣ بالاحضر نسخة

بوضعه لا يفهم جميع معانيه فوهم . لان هذا هذا ليس . موضوعا لكل مشار اليه مفرد . مذكر . مطلقا بل لمعين وقع الاشارة اليه واستعمل اللفظ فيه وذلك المعنى مفهوم عند الاطلاق للعالم بوضعه له بوضع عام ( قوله اى بوضع ذلك اللفظ ) مطلقا سواء كان لذلك المعنى او لما دخل فيه او لما هو ملزومه ( قوله لئلا يختص بالدلالة المطابقة ) لان فهم المعنى للعلم بوضع اللفظ له ليس الاقوى المطابقة ( قوله لان دلالة اللفظ الخ ) لان دلالة اللفظ اما على نفس الموضوع له وهى المطابقة اولا وحيث ان يكون على جزئه وهى التضمن اولا وهى الالتزام فالعقل يجزم بالانحصار بمجرد ملاحظة القسمة . وما قيل ان حصر الدلالة فى الاقسام الثلاثة المذكورة لا يقتضى انحصارها فى المطابقة والتضمن والالتزام لا اعتبار قيد الحيثية فوهم . لان قيد الحيثية انما اعتبر لئلا يلزم تداخل الاقسام لالاخراج فرد من الدلالة اللفظية الوضعية من الاقسام الثلاثة . وكذا ما قيل ان الدلالة الالتزامية مشروطة باللزوم الذهني فلم يكن الحصر عقليا . لانه يجوز العقل ان يدل اللفظ على الخارج الغير اللازم لان ذلك شرط لتحقيق الدلالة الالتزامية وليس بمعتبر فى مفهومها . واعتراض على الحصر بوجوده . الاول ان لفظها اذا كان راجعا الى الابوة والبنوة يدل على المجموع بالمطابقة وعلى احد الجزئين بالتضمن وكل جزء يستلزم الآخر لامتناع تعقل احدهما بدون الآخر فاللفظ يدل على كل واحد بواسطة لزوم احدهما للآخر وهذه الدلالة ليست مطابقة وهو ظ ولا تضمنية لعدم اعتبار حيثية الجزئية ولا التزامية لعدم الخروج . اقول لانسلم تحقق الدلالة بواسطة اللزوم وبينهما لان تعقل احد المتضائفين انما يستلزم تعقل الآخر اذا كان مخطرا بالبال والالزام تعقلات غير متناهية متعلقة بالمتضائفين عند تعقل احدهما . وههنا لما كان فهم احدهما فى ضمن فهم مجموعهما الذى هو مدلول مطابق لم يكن فهم احدهما مستلزما لفهم الآخر فلا تحقق الدلالة . فلا حاجة فى جوابه الى ارتكاب تكلف بان يقال المراد بالخروج فى المدلول الالتزامى ان يصير مدلول اللفظ من حيثية غير حيثية العينية والجزئية . الثانى ان لفظ ضرب مثلا اذا لم يذكر مع الفاعل يدل على الحدث وليست مطابقة وهو ظاهر ولا تضمنية لانه لم يفهم فى ضمن الكل ولا التزامية والالزام تحقق الالتزام بدون المطابقة . اقول لانسلم دلالة ضرب بدون الفاعل على معنى اذلا استعمال بدون الفاعل اصلا

ولو سلم فنقول انها مطابقة لان دلالة الفعل على الحدث بجوهره الموضوع له ودلالته على النسبة والزمان بهيئته الموضوعه له نوعا . الثالث انه اذا اطلق المشترك يفهم كل واحد من معانيه عند العلم باوضاعه ويفهم جميع المعاني ايضا مع انه ليس هذه الدلالة شيئا من الاقسام الثلاثة . اقول لانسلم فهم جميع المعاني من اللفظ بل ذلك لازم لاجتماع فهم كل واحد منها منه . واعلم ان ورود هذه الشكوك على الحصر المذكور لا ينافي كونه عقليا لان البديهي قد يتطرق اليه شبهة بواسطة عدم تحرير الطرفين كما هو مناط الحكم (قال اما تسمية الاولى الى الخ) في التاج المطابقة باكسى موافقت كردن التضمن درميان خویش آوردن الالتزام دربر گرفتن . فلاشتمال الدلالات الثلث على المعاني اللغوية للالفاظ الثلاثة سميت بتلك الالفاظ . ولما كانت هذه الدلالات انواعا للدلالة الوضعية اللفظية جاز نسبتها اليها فيقال دلالة مطابقة وتضمنية والتزامية (قال لانتقض حد بعض الدلالات الخ) لم يقل حد كل واحد منها بكل واحد منها . لانه لم يوجد لفظ مشترك بين الكل والجزء واللازم حتى يوجد مادة انتقاض حد التضمن بالالتزام وبالعكس ولذا لم يتعرض له الشارح رحمه الله (قال فانه موضوع الخ) لاشك في عموم الامكان العام من حيث الصدق . لكن في جزئية مفهومه من مفهوم الامكان الخاص شبهة لان كل واحد منهما سلب مقيد وليس احد المقيدين جزءا من الآخر . الا ان يقال ان سلب الضرورة عن الطرفين عبارة عن السلبين فالسلب الواحد جزء منهما (قال والضوء) جاء اطلاق الشمس على الضوء في مثل قولهم وقعت الشمس من الكوة ووقعت العصر ما لم تتغير الشمس والاصل في الاطلاق الحقيقة (قال ويتصور) على صيغة المعلوم او المجهول من التصور بمعنى صورت بستن وجزى را صورت كردن باخويشتن (قوله يريد ان الخ) لما كان عبارة الشارح يرد عليها الاعتراض من وجوه ثلاثة . الاول انه يدل على اشتراط الارادة في الدلالة وذلك باطل وان نقله المحقق الطوسي عن الشيخ في شرح الاشارات . الثاني ان قوله كان دلالة على الامكان الخاص . مطابقة لادخله في الانتقاض . الثالث ان قوله وعلى الامكان العام تضمننا يشعر بانه لا مطابقة حيث لم يذكره في محل البيان وجهه قدس سره بان ذكر الارادة بيان للواقع لا للاشتراط في الدلالة وذكر المطابقة تمهيد لكون دلالة على الامكان العام تضمننا واليهما



اشار قدس سره بحذف الارادة عن البين وبجعل دلالته على الامكان الخاص حالا والدلالة على الامكان العام جزءا مقصودا بالافادة وبان عدم ذكر المطابقة بواسطة انه لادخل لها في الانتقاض للانتفاء حين الدلالة على الامكان العام تضمننا اذلا منافاة بينهما واليه اشار بقوله وذلك لاينافي **(قوله على الامكان الخاص)** اى دالا عليه فهو ظرف مستقر اذا الاطلاق معناه التخلية والارسال وهو لايتعدى بعلى **(قوله وذلك لاينافي الح)** على ماتوهمه بعض شراح المطالع وقالوا فى توجيه الانتقاض كان دلالته على الامكان العام تضمننا لامطابقة وكذا فى الانتفاضات الآتية ورده الشارح فى شرح المطالع بما ذكره قدس سره **(قوله على الامكان العام ايضا)** اى مرة ثانية باعتبار ملاحظة كونه موضوعا له فى ذكر لفظة ايضا ههنا اشارة الى ان الداليتين متغيرتان بالذات لتغير الجهتين بالذات . فما قيل المناسب للسباق ان يكون قوله ايضا متأخرا عن قوله . مطابقة وهم **(قوله داليتين الح)** حاصلتين من ملاحظة الوضعين . ولاشك ان استحضار الوضعين لا يكون فى آن واحد فكذا الداليتين . فما قيل يلزم الالتفات الى المعنيين فى آن واحد وهم **(قوله واذا اعتبرنا الح)** كلمة اذا المجرد الظرفية لا للشرطية اى يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ماوضع له فى زمان اعتبار دالاته التضمنية . وانما قيده بذلك لانه مدار الانتقاض فلا يرد ان الاعتبار لادخل له فى الصدق لان ا لصدق متحقق وان لم يتحقق الاعتبار **(قوله اى ان تحقق تلك الدلالة التضمنية)** اشارة الى ان الدلالة المذكورة بقوله دلالة لفظ الامكان على الامكان العام فى تلك الصورة حاصله الدلالة التضمنية **(قوله ولا مدخل فيها لوضعه للامكان العام وهو ظاهر)** فلا يرد ان فرض انتفاء وضعه بازائه بعد تحقق الوضع فرض محال فجازان يستلزم انتفاء الدلالة فان المحال جازان يستلزم المحال **(قوله ولما كان الح)** فلا يتوهم من الاكتفاء على كون دالاتها على الضوء التزاما انتفاء المطابقة على ما زعم بعض الشارحين فانه باطل لتحقق الداليتين لاشتماله على جهتي الداليتين **(قوله وان كان ايضا هناك دلالة تضمنية)** فلا يتوهم من الاكتفاء على المطابقة انتفاء التضمنية فان ذلك لعدم الاحتياج اليها فى الانتقاض **(قوله كما عرفت)** من اشتماله على الجهتين **(قوله كما عرفت)** من اشتمال الضوء على جهتين **(قوله فتأمل)** لعله اشارة الى سؤال وجواب ذكره الشارح رحمه الله

في شرح المطالع بقوله لا يقال اللفظ اذا دل باقوى الدالتين اعنى المطابقة  
 لا يدل باضعفهما اعنى التضمن والالتزام لانا لانسلم ذلك وانما يكون كذلك  
 لو كانت الدلالة القوية والضعيفة من جهة واحدة ﴿قوله والا﴾ اى وان  
 دل اللفظ الموضوع على كل امر خارج والحال ان جميع الالفاظ  
 الموضوع متساوية في كونها موضوعه ﴿لزم ان يكون كل لفظ دالا على  
 معان غير متناهية﴾ لشمولها الموجودات والمعدومات تفصيلا واجمالا  
 لخروجها بالاعتبارين عن الموضوع له ﴿وهو ظاهر البطلان﴾ لعدم الالتفات  
 عند اطلاق لفظ منها الى المعانى الغير المتناهية لاجمالا ولا تفصيلا ﴿قال  
 فلا بد الى الح﴾ متفرع على ما تقدم باعتبار العلم كما في قوله تعالى «وما  
 بكم من نعمة فمن الله» اى فلم انه لابد للدلالة على الخارج من شرط  
 اى من امر يتعلق به وجودها على ما هو المعنى اللغوى للشرط  
 لا ما يتوقف عليه وجودها اذ الدليل لا يساعده ﴿قال الامر الخارجى﴾  
 من نسبة الفرد الى الكلى والظاهر الامر الخارج كما في بعض النسخ  
 ﴿قال يلزم من تصور المسمى تصوره﴾ اى من ادراكه ادراكه سواء كانا تصورين  
 او تصديقين او احدهما تصورا والاخر تصديقا ﴿قال فانه لو لم يتحقق هذا  
 الشرط﴾ كان الظاهر ان يقول فانه لو لم يتحقق اللزوم الذهني فان الكلام  
 في ان ذلك الشرط هو اللزوم الذهني لانه عبر عنه بهذا الشرط  
 اشارة الى ان كلمة وان في المتن وان كان تقديرها وان لا يشرط لكن المراد  
 وان لا يتحقق هذا الشرط لا وان لا يجعل ذلك شرطا لان عدم جعله  
 شرطا لا يستلزم امتناع فهم الامر الخارجى بل عدم تحققه في الواقع  
 فالمراد بقوله وبشرط في الدلالة الالتزامية الى آخره انها مشروطة به  
 في الواقع لانه يجعل شرطا لها ﴿قوله فيكني فيهما﴾ اى اذا اطلق اللفظ  
 الموضوع اطلاقا صحيحا على ما هو المراد في تعريف الدلالة فلا يرد  
 انه اذا اطلق الحرف بدون المتعلق والفعل بدون الفاعل لا يكفى العلم  
 بالوضع في فهم معناها المطابقى والمستتقات موضوعه باعتبار الهيئة وضعها  
 نوعيا وباعتبار المادة وضعها شخصا والعلم بالوضعين كاف في فهم معانيها  
 ﴿قوله من سماع اللفظ﴾ اى لاجل سماعه او من اللفظ المسعوع ﴿قوله  
 وهذا هو الدلالة المطابقة﴾ اى الاستقال المذكور قال قدس سره في  
 حواشى المطالع واما تعريف الدلالة بالمفهوم مصافا الى الفاعل او المفعول

اعنى السامع او المعنى او بانتقال الذهن من اللفظ الى المعنى فمن المسامحات التى  
 ٤ لا يلبس بها المقصود اذ لا اشتباه فى ان الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم  
 والانتقال ولا فى ان الفهم والانتقال من اللفظ انما هو بسبب حالة فيه فكأنه  
 قيل هى حالة للفظ بسببها يفهم المعنى منه او ينتقل منه اليه فكأنهم نهوا  
 بالتساع على ان ثمرة المقصودة من تلك الحالة هى الفهم او الانتقال انتهى  
 كلامه . فالمراد بالدلالة فى قوله « واما الدلالة على المعنى الموضوع له » الخ ثمرتها  
 بناء على المسامحة المشهورة والافاضل الدلالة يكفى فيها الوضع ولا تعلق له  
 بالعلم بالوضع اصلاً ( قوله وكذا اذا علم الخ ) لما كان فى كفاية العلم بالوضع فى فهم  
 المعنى المطابق عن اللفظ المشترك خفاء منشأ عدم الفرق بين الارادة والدلالة  
 حتى قال من شرط الارادة فى الدلالة ان اللفظ المشترك مالم يوجد قرينة  
 ارادة احد معانيه لا يفهم منه معنى تعرض لبيان حاله بان الدلالة بالنسبة الى  
 جميع معانيه متحققة انما يحتاج الى القرينة الارادة ( قوله لمعنى مركب ) اى  
 ذى اجزاء من حيث انه مركب فالمراد به ما يقال البسيط لا ما يقابل المفرد  
 فان التركيب المقابل للافراد يوصف به المعنى بعد الوضع . وانما اعتبر الحية  
 لانه اذا وضع لمعنى مركب من حيث انه واحد لا يدل على اجزائه دلالة تضمنية  
 ( قوله ولا يمكن الخ ) دفع لان يقال الدلالة التضمنية والمطابقة لا يكفى  
 فيها العلم بالوضع بل لابد من شرط وهو ان لا يكون موضوعاً لمعنى مركب  
 من اجزاء غير متناهية ولا يكون موضوعاً لمعان غير متناهية باوضاع غير  
 متناهية . فقوله لا يمكن الاول متعلق بالتضمن والثانى بالمطابقة ونفى الامكان  
 باعتار عدم ترتيب الثمرة المقصودة من وضع الالفاظ وهى افادة ما فى الضمير  
 واستفادتها سواء كان الواضع هو الله تعالى او غيره فلا يردان نفي لامكانين  
 غير مسلم اذا كان الواضع هو الله سبحانه وتعالى ( قوله لخصوصية الخ ) اى لمعنى  
 مركب من اجزاء غير متناهية ملحوظة لخصوصيتها . فاما وضعه لمعنى  
 مركب من اجزاء غير متناهية ملحوظة لخصوصيتها بل اجمالاً فواقع كلفظ  
 الجملة والجميع ونحوهما ( قوله ان يوضع لفظ واحد الخ ) قيد بالواحد لان  
 الالفاظ الكثيرة المستعملة فى كل لغة موضوعات لمعان غير متناهية وضعا شخصيا  
 ٥ او نوعياً افراداً او تركيباً يمكن تأدية اى معنى يراد بها اما حقيقة او مجازاً .  
 وقيد بالاوضاع لان وضع اللفظ الواحد لها بالوضع الواحد العام متحقق  
 ولما كان عموم الجمع المنكر الموصوف بمعنى كل فرد فرد افاد الكلام كونه

٤ لا يلبس المقصود

نسخة

٥ و نوعياً افراداً

وتركيباً نسخة



موضوعا لكل معنى بوضع لا باوضاع متعددة كما توهم فليل الواجب  
 ان يقول بوضع وضع اوضاع غير متناهية ﴿ قال ولا يشترط فيها  
 اللزوم الخ ﴾ عطف على قوله وهو اللزوم الذهني ولا حاجة الى تأويله بقولنا  
 ويشترط فيها اللزوم الذهني لان عطف الفعلية على الاسمية وعلى العكس  
 جائز ولا الى تكلف انه عطف على ما نقله من عبارة المتن من قوله ويشترط  
 في الدلالة الالتزامية ﴿ قال يلزم من تحقق المسمى في الخارج ﴾ ظرف للتحقق  
 في الموضعين والمراد بالتحقق الخارجي التحقق الاصلى لا ما هو في خارج  
 الذهن ليشمل لزوم الصفات النفسانية بعضها لبعض كالحياة للعلم اعم  
 من ان يكون في نفسه او في شئ فيشمل لزوم الجوهر للجوهر كلزوم الهيولى  
 للصورة والجوهر للعرض والعرض للجوهر كلزوم التحيز للجسم وبالعكس  
 ولزوم الامور الاعتبارية محالها كلزوم القياس بالذات للجسم ولزوم  
 بعضها لبعض كالابوة والبنوة ولزوم السلبية كلزوم عدم القرسية للانسان  
 ﴿ قال بحيث يلزم من تحقق المسمى الخ ﴾ اى من وجوده الطلى  
 وجوده الطلى واما استلزام الوجود الاصلى لشيء للوجود الطلى لآخر  
 وعكسه فممتنع لان ظرف هذا اللزوم لا يجوز ان يكون الخارج ولا الذهن  
 لاستلزام النسبة فيما فيه وجود الطرفين فيه . نعم هنا قسم آخر من اللزوم  
 وهو لزوم شئ لشيء في نفسه مع قطع الطر عن التحقق وان كان ظرف  
 الاتصاف الذهني كلزوم عدم المعلول لعدم العلة فانه ليس باعتبار تحققهما  
 في الخارج وهو طاهر ولا في الذهن بالمعنى المذكور بل بين انفسهما  
 وان كان ظرف اللزوم بينهما الذهن ولزوم الكلية للصورة العقلية  
 والمعلومية للمعلوم من هذا القبيل وكذا جميع المعقولات الثانية اللازمة الاولى  
 واما لزوم وجود العلم الاصلى لوجود المعلوم في التصور فوهم لان ههنا  
 وجودا واحدا للعلم اصالة وللمعلوم ضمنا كوجود الكلى في الخارج في ضمن  
 فردة قدبر ولا تغلط . وانما تعرضوا لعدم اشتراط اللزوم الخارجي لان اكثر  
 الاحكام باعتبار الخارج ﴿ قوله الدلالة التضمنية الخ ﴾ لما كان استعمال اللزوم  
 شائعا في الخارج تعرض لدخول الدلالة التضمنية ليصح الحصر المذكور  
 ﴿ قوله يلزم من فهم المعنى الى آخره ﴾ يعنى انه ناش من فهم الموضوع له  
 فانه سبب فهمه من اللفظ وحاصله يتبعه ولا ينافى ذلك تقدم فهم الجزء  
 في نفسه على فهم الكل فان فهم الجزء من اللفظ عير فهمه في نفسه ﴿ قوله المضاف

(الح) مقصوده قدس سره دفع ما يتساق الى الوهم من انه اذا كان البصر خارجا عن مفهومه كان مفهومه العدم المطلق فيصح اطلاقه على كل عدم . وحاصله ان التقيد داخل والقيد خارج فان العمى العدم المضاف الى البصر من حيث انه مضاف لا العدم من حيث ذاته (قوله ومفهوم العمى هو العدم الح) في شرح المطالع في اوائل بحث القضايا فرق بين جزء الشيء وبين جزء مفهومه فان البصر ليس جزء من العمى والالم يتحقق الابد تحققه بل هو جزء مفهومه حيث لم يمكن تعقله الا مضافا اليه ولا يحد الابان يقرن البصر بالعدم فيكون احد جزئي البيان انتهى . وهو مخالف لما صرح به ههنا اقول ترك ذكر البصر معه في نحو قوله تعالى «صم بكم عمى» وقوله تعالى «بل هم قوم عمون» يدل على دخول البصر في مفهومه وذكره معه في قوله تعالى «فانها لاتعمى الابصار» يدل على خروجه عنه كيلا يحتاج الى التجريد . فعمل الشارح بنى كلامه في الموضعين على الاحتمالين اللذين يؤيدهما الاستعمال . واما استدلاله على الجزئية فغير تام لجواز ان يكون توقف التعقل ووجوب الذكر في الحد لاجل دخول الاضافة في مفهومه . هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام فدع عنك خرافات الاوهام (قال اراد بيان الح) فهو من تمة التعريفات موجبة لمزيد انكشاف الدلالات فلا يردان بيان الاستلزام لادخل له في الافادة والاستفادة (قال بالاستلزام) متعلق بالنسب لالبيان فيدخل فيه البيان بالتوقف (قال اي ليس متى تحققت الح) يعني ان المراد بعدم الاستلزام رفع الايجاب الكلي فان متى من سور الايجاب الكلي . وذلك لان الاستلزام عبارة عن امتناع الانفكاك في جميع الاوقات والاوزاع . ومعنى قولنا متى تحققت تحقق الزوم في جميع الاوقات لادوام الاتصال على ماوهم لانه المتبادر من الشرطية ولانه تفسير لنفي الزوم . والقول بانه تفسير باعتبار نفي الكلية لا باعتبار الزوم تكلف مستغنى عنه (قال لجواز ان يكون الح) الجوازهنا بالنظر الى الوضع كما هو المتبادر من دخوله على النسبة التي بين اسم كان وخبرها . وانما اكتفى على الجواز لكفايته في المقصود وللتردد في تحقق الوضع للبساطت بخصوصها لعدم تعلق العلم بها كذلك . الا ان يقال يكون الواضع هو الله تعالى او بالوضع العام وكلاهما مختلف فيه . واما المعنى البسيط فلا شبهة في تحققه كالنقطة والوحدة والمجردات فاذا وضع احدا لفظا لذلك تحقق المطابقة بالاتضمن بخلاف الجواز الذي في قوله

لجواز ان يكون من الماهيات مالا يستلزم شيئا كذلك فانه جواز بالنظر  
 الى وجود اللازم فيفيد ذلك عدم العلم بالاستلزام لالعلم بعده . وقيل  
 ان الجواز الاول امكان وقوعى او امكان فى نفس الامر ولا شك فى منافاتهم  
 للاستلزام لانه عبارة عن امتناع الانفكاك والثانى امكان عقلى اى لا يحكم  
 العقل بامتناعها وذلك لا يكفي فى نفي الاستلزام لان عدم حكم العقل بالامتناع  
 لا يستلزم عدم الامتناع ( قوله وبهذا الدليل ايضا الخ ) اعتذار  
 من عدم التعرض لبيان عدم استلزام الالتزام للتضمن . ووجه كونه معلوما  
 من هذا الدليل انه قال لمعنى بسيط والمكرة الموصوفة تم فيفيد جواز  
 الوضع لكل معنى بسيط سواء كان له لازم ذهن اول . ففى ما اذا كان له لازم  
 ذهنى يتحقق الالتزام بدون التضمن . واورد قدس سره كلمة اذ او كان  
 الداليتين على التحقق اشارة الى تحقق اللازم له فان عدم الانقسام خارج  
 عن ماهية النقطة والالكانت هى معدومة ولازم بين لها بالمعنى الاخص .  
 ولذا اخذوه فى تعريفها وكذا كونها ذا وضع وكذا فى الوحدة . وما قيل ان  
 امكان معنى بسيط كذلك كافى فى عدم الاستلزام . ففيه انه ان اراد الامكان فى نفس  
 الامر فممنوع وان اراد العقلى فمسل لكنه لا يستلزم عدم الاستلزام بل عدم  
 العلم به ( قال فغير متيقن ) لم يقل غير معلوم لان العلم شائع عندهم فى مطلق  
 الادراك ولا شبهة فى تصور الاستلزام ولان المقصود نفي العلم اليقيني اثباتا  
 ونفيا سواء كان مشكوكا او منطوقا وان ادى الدليل الى الشك ( قوله دفعة )  
 اى فى زمان متناه لان الدلالة هى الانتقال من اللفظ الى المعنى الموضوع له  
 ومنه الى اللازم فترتب الانتقالات فلانكون فى زمان واحد ( قوله وهو  
 ح ) لان ملاحظة الامور الغير التاهية والانتقال من كل منهما الى  
 الاخر فى زمان متناه محال بالضرورة . فما قيل يمع استحالة تعقل ما لا يتناهى  
 معادفة لانه لا يضيق زمان عن تعقل المعانى الحاصلة معاوان كثرت ليس  
 بشئ ( قوله ورد ذلك ) منع لقوله وهكذا الى غير النهايه بسند جواز  
 التلارم بين معنيين . وما قيل ان مجموع المعنيين ايضا معنى فيكون له لازم  
 ذهنى فيلزم التس وانه يلزم فى صورة التعاكس ان لا يسكن النفس من الانتقال  
 من احد المتلازمين الى الاخر بل ينتقل من احدهما الى الاخر دائما والوجدان  
 يكذبه فمدفوع . لان تحقق مجموع المعنيين لا يستلزم تصوره حتى يكون  
 لارما ذهنيا لاحد المعنيين . وفرق بين تعقل المعنيين معا وتعقل المجموع



وان اللازم في صورة التعاكس تعقل المعنيين معا كما بينه قدس سره بقوله ولا استحالة الح لا الانتقال من احدهما الى الآخر (قوله لان التلازم من الطرفين) ذكر الطرفين للتخصيص على المقصود فان التلازم لا يكون الا من الطرفين (قوله دورا محالا) اي دور تقدم فاته يستلزم تقدم الشئ على نفسه وحصوله قبل حصوله وفيما نحن فيه دور مية وهو لا يقتضي الا حصولهما معا في الخارج او الذهن . واجاب قدس سره في حواشي المطالع عن اصل الاستدلال بان المستلزم لتصور اللازم تصور الملزوم بالاخطار ولا يلزم من تصور الملزوم بالاخطار تصور لازمه كذلك حتى يلزم تصور لازم اللازم . واورد عليه ان هذا الجواب يقتضي خروج الدلالة الالتزامية من تعريف الدلالة لانها كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى للعلم بوضعه والالتزامية ليست كذلك بل متى اطلق وتعقل المسمى بالاخطار وليس بشئ لان الدلالة مشروطة بالتوجه الى اللفظ والتجرد عن الشواغل كما صرح به المحقق التفتازاني في شرحه للرسالة (قوله فان صبح الح) يعني ان هذا استدلال بالوجدان فالمنصف يعترفه اذا رجع الى وجدانه والمكابر ينكره ويقول لا نسلم تحقق الذهول عن سائر الاغيار انما المتحقق الذهول عن الشعور وهو لا يستلزم عدم الشعور . فتدده قدس سره ههنا في تماميته والجزم بعد الاستلزام في بعض تصانيفه مبنى على الحالين من الانصاف والمكابرة وقد يستدل على عدم الاستلزام بان جميع المفهومات اذا اخذ بحيث لا يشذ عنها شئ فههنا مطابقة وليس له لازم ذهني والالزم خلاف المفروض . وفيه ان تلك الجملة موصوفة بعدم التام وبانه لا يشذ عنها شئ وكل واحد منهما خارج عنها لانصافها به فدلالة اللفظ الموضوع لها عليه التزامية ولا ينافي دخوله فيها باعتبار انه مفهوم من المفهومات فتدبر (قوله ان سلب الغير الح) السلب يطلق على ما يقابل الايجاب اعني ادراك لا وقوع النسبة وعلى ما يقابل الثبوت اعني الانتفاء واللاوقوع الذي هو المعلوم . وكذلك المعنى يطلق على الصورة الذهنية التي هي العلم وعلى ذى الصورة الذي هو المعلوم . فعلى الاول المراد بالحصول في الموضوعين حصول نفسه وعلى الثاني حصول صورته (قوله وهو باطل) والالزم من ادراك امر ادراك امور غير متناهية ولان الوجدان ان يكذبه (قوله وليس بصحيح الح) اورد المع في صورة الدعوى والسند في صورة

الدليل مبالغة (قوله ولو صح الخ) تقض بعد المنع (قوله نعم الخ) بيان لمنشأ غلط الزاعم (قوله لازم بين بالمعنى الاعم الخ) المراد ههنا باللازم ما يمتنع انفاه عن الشيء محمولا كان اولا (قوله قديتوهم الخ) منشأ هذه الشبهة ايضا اشتباه اللازم البين بالمعنى الاعم باللازم البين بالمعنى الاخص . وحاصل الجواب منع كونه بينا بالمعنى الاخص وهو المعتبر في الالتزام . وكلمة بل للاضراب او الترقى بانضمام التركيب الى الامرين . وقديتوهم ايضا ان التضمن فهم الجزء . من حيث كونه جزءا والجزئية مفهوم خارج عن ذات الجزء فيكون التضمن مستلزما للالتزام . والجواب ان التضمن فهم الجزء بسبب كونه جزءا لا بوصف كونه جزءا فالحيثية تعليلية لا تقيدية (قوله ايضا) اي كما ندعى في عدم استلزام المطابقة للالتزام (قوله انا نجزم بجواز الخ) فهو امكان وقوعى او فى نفس الامر لدخول الجزم عليه فيفيد عدم الاستلزام (قوله على قياس الخ) حال من فاعل نجزم اي قاعلين على قياس ما قيل في المطابقة فهذا فى الدليل وقوله ايضا فى المدعى فلا تكرر (قال وفى عبارة المصنف تسامح) حيث حذف المضاف اعتمادا على فهم المتعلم اي تبين عدم تبين استلزام . فى التاج التسامح آسان كرفتن بايكديكر ويستعملونه فيما يكون فى العبارة تجوز والقرينة ظاهرة الدلالة عليه (قال لان التضمن والالتزام تابعان) لان فهم الجزء واللازم من اللفظ بتوسط فهم الكل منه وان كان فهم الجزء مطلقا متقدما على فهم الكل وفهم بعض اللوازم اعنى الملكات متقدما على ملزوماتها اعنى الاعداد . واما ما قيل تبعية التضمن والالتزام للمطابقة من حيث ان ما يقتضى الدلالات الثلث اعنى الوضع يقتضى المطابقة اولا وبالذات والتضمن والالتزام تانيا وبالعرض فيكونان تابعين لهذا الوجه . مستلزمين لها ولا ينافى ذلك كون المطابقة تابعة للتضمن بوجه آخر . فسقط ما اورده الشارح فى شرح المطالع . من ان الامر فى التبع بالعكس ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل . فقيه بحث لان ما له التبعية فى القصد . وقد منع السيد قدس سره عدم وجدان التابع فى القصد بدون المتبوع فى القصد كالسفر للحج . وكذا ما قيل ان الواضع جعل بالوضع اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بالمدلول المطابق واستتبع هذه الحيثية كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى التضمنى والالتزامى بواسطة ان فهم الكل متأخر عن فهم الجزء وفهم الملزوم ممتنع بدون فهم اللازم فالامر فى الدالتين على عكس تحقق المدلولين

فلا اعتراض ناش عن عدم الفرق بين الدلالة والمدلول . وفيه بحث لانه ان اراد الاستنباع في القصد فسلم لكن لا يقيد المطلوب كما صرفت وان اراد الاستنباع في التحقق فممنوع لا بدله من دليل ( قال احترازاً عن التابع الاعم ) من متبوعه الخاص في التحقق سواء كان معلولاً له او معلولاً لعلته اخرى وسواء فلما ان الواحد النوعي معلول لعله ما او معلول لعلل معينة والحيثية تفيد الاحتراز عن دخوله في موضوع الكبرى اذا كانت قيد له وعن دخوله في الحكم اذا كانت قيداً للمحكوم به ( قوله فان اردت الخ ) يعني ان الحيثية اذا كانت عل المحيـث كان معناه الاطلاق وانه لا قيد هناك حتى قيد الاطلاق ايضاً . ولا شك ان ثبوته للتضمن مقيداً بهذا الاعتبار يستفاد منه اتحاد به في المفهوم اذا لاتحاد في الصدق حاصل بدون اعتبار الحيثية . فاندفع ما توهم من ان اللازم ان التضمن ثابت له مفهوم التابع لانه عينه ( قوله يعني الخ ) حاصله اختيار الشق الثاني واثبات تكرار الاوسط بجعله متعلقاً بالمحكوم به . ولما كان الجيب موجهها لكلامه يكتفيه الاحتمال . فلذا لم يتعرض الشارح لاثباته وتعرض قدس سره لذلك بقوله « ولا يخفى الخ » ترقياً في الجواب ( قوله فان اردت بالتابع ) يعني ان اردت بالموضوع مفهوم التابع يلزم امران . احدهما بالنسبة الى نفس الموضوع وهو كون القضية طبيعية . والثاني بالنسبة الى الحيثية وهو ان لا يكون للقضية مفهوم محصل عند العقل لانه حيثئذ يكون معناه مفهوم التابع من حيث انه مفهومه لا يلاحظ معه شئ آخر لا يوجد بدون المتبوع فانه اذا قيد لا يوجد بدون المتبوع ايضاً . وما قيل في بيانه من انه لا وجود لمفهوم التابع اصلاً فلا محصل لتقييد سلب وجوده بقوله بدون المتبوع . ففيه انه يقتضى ان لا يكون لقولنا لا توجد الابوة بدون البنوة معنى محصل . وكذا ما قيل من انه وان كان له معنى محصل لان احد المتضامين لا يوجد بدون الآخر الا انه لا يدخله فيما نحن فيه لانه لا يقال فيما لا يدخله في المقام انه ليس معنى محصل له ( قوله وان اردت الخ ) اي ان اردت به ذات التابع وما يصدق عليه فحيثئذ تكون الحيثية غير المحيـث والفرض انها قيد للموضوع فهي اما التعليل اتصاف الذات بالعنوان فيكون المعنى كل ذات موصوف بالتابعة لاجل انه موصوف بها فيلزم تعليل الشئ بنفسه اعني تعليل الاتصاف بالتابعة بالاتصاف بالتابعة واما لتقييد اتصاف الذات بالعنوان فالمعنى كل ذات موصوف بالتابعة مقيداً بكونه موصوفاً



بالتابعة فيلزم تقييد الشيء بنفسه ( قوله فعين الخ ) اي اذا بطل  
تعلقها بالمحكوم عليه تعين تعلقها بالمحكوم به اذ لا ثالث بان يكون حالا  
من ضمير لا يوجد مقدما عليه للتوسع في الطرف . وتفصيل هذا الكلام  
ما ذكره قدس سره في حواشي المطالع ان قولك من حيث كذا قد يراد به  
بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث هو  
انسان . وقد يراد به التقييد كما في قولك الانسان من حيث انه يصح ويمرض  
موضوع الطب . وقد يراد به التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة  
تسخن ( قوله لكن يجب حيث الخ ) اي حين اذا جعل الحيثية قيدا للمحكوم به .  
قيل لتقييد المحكوم به بالحيثية اعتبار ان احدهما ان يكون قيدا للحدث  
فحيث ٦ تعد النتيجة مقيدة والثاني ان يكون قيدا لانتساب الحدث الى  
الفاعل فيؤل حيث الى المشروطة او العرفية العامةين كأنه قيل وكل تابع  
مادام تابعا لا يوجد بدون المتبوع والصغرى دائمة والدائمة مع احدى  
العامةين تنتج دائمة كما هو المذكور في الموجهات فيفتح التضمن والالتزام  
لا يوجد ان بدون المتبوع دائما وهو المطلوب . اقول القضية حيث تكون  
منقوضة بالتابع الاعم لانه بشرط كونه موصوفا بالتابعة يوجد بدون  
المتبوع الخاص كالحرارة فانها بشرط اتصافها بصفة الطبيعية توجد  
بدون النار في الشمس نعم انها لا توجد . مقيدة بصفة التبعية له بدون  
قدبر ( قوله ومنهم من قال الخ ) اراد به المحقق التفتازاني . ورده  
قدس سره في حواشي المطالع بانه ان اراد به التأخر في الوجود فقد بان  
بطلانه وان اراد انهما مقصودان تبعا ضرورة ان المقصود الاصل  
من وضع اللفظ لمعنى دلالة عليه واما دلالة على جزئه او على لازمه  
فمقصودة بالتبع . ورد عليه ان المقصود بالتبع قد يوجد بدون المقصود  
بالذات كما في قطع المسافة للحج انتهى . ولعله ترك ههنا لان فهم الجزء من  
اللفظ متأخر في الوجود عن فهم الكل وان كان فهمه في ذاته . متقدما عليه  
سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير له بالاعتبار كما ذكر  
في شرح مختصر الاصول العنقدي او قلنا بتغايرها بالذات ( قال الدال  
بالمطابقة ) لم يقل الدال على المعنى المطابق ليكون صريحا في ان المقسم  
هو اللفظ الموضوع باعتبار الدلالة المطابقة بخلاف الدال على المعنى  
المطابق فانه يشمل الدال على المعاني التضمنية الالتزامية ايضا . فلا بد من

٦ يقيد النتيجة . يقدر  
النتيجة نسختان

اعتبار قيد الحيثية لاجراج الدال عليهما ( قال ان قصد بجزءه الخ )  
 لاشك في ان اللفظ انما عرض له التركيب حين الاستعمال وقصد افادة  
 المعاني الكثيرة فان الواضع ابتداء انما وضع الالفاظ لمعانيها متفرقة  
 والمركب من حيث انه مركب انما صار موضوعا بوضع الاجزاء كما  
 صرح به السيد قدس سره . والاستعمال عيارت عن ذكر اللفظ واردة  
 المعنى فاعلم ان القصد معتبر في التركيب . ولما كان الافراد عبارة عن عدم التركيب  
 كان معناه عدم القصد وان التركيب والافراد لا يجتمعان في اللفظ في حالة  
 واحدة . فلذا اعتبر المتأخرون القصد في تعريفهما وليس ببناء على ان الارادة  
 معتبرة في الدلالة على ماوهم اذ لو كان كذلك لما احتيج الى اعتبارها . واما  
 الاكتفاء على اعتبار الدلالة وعهد بها كما وقع في عبارة المتقدمين فغير صحيح  
 لانه يستلزم اجتماع الافراد والتركيب في مثل عبدالله وتأبط شرا . وذلك  
 يستلزم ان يجري احكام الافراد والتركيب المعنوية من كونه كلياً وجزئياً  
 وقضية وجزء قضية وافادة الفائدة التامة وعدمها واللفظية من الاعراب  
 والباء وصحة كونه مسنداً اليه وعدمه في حالة واحدة وذلك بين البطلان .  
 واعتبار قيد الحيثية لا يدفع ذلك لان الحيثيتين حاصلتان فيه معاً انما يدفع ذلك  
 استقاض تعريف احدهما بالآخر قدبر . ولا تصح الى ما قيل ان قيد الحيثية مغن  
 عن اعتبار القصد ولا الى ما قيل ان اعتبار القصد يوجب خروج المركب  
 عن تعريفه حين انتفاء القصد ولا الى ما اجيب به عنه من ان المعبر تقدير  
 القصد فان كل ذلك من الفهوات ( قال فان قصد بجزء منه الخ ) قصداً  
 جارياً على قانون الوضع كما صرح به الشارح في شرح المطالع . فلا يرد نحو  
 زيد اذا قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه على خلاف قانون الوضع .  
 والمراد من قصد الدلالة ان يعتبر تلك الدلالة في افادة المعنى المقصود من اللفظ  
 سواء كان المفاد صحيحاً او باطلا فيشمل المركبات ٧ البديهية بطلان مدلولها  
 والمركبات المجازية نحو رمى بدر . وما قيل ان التعريف منتقض بلفظ الانسان  
 اذا ضم اليه . مهمل فلا بد ان يقال بكل جزء منه مدفوع . لانه خارج عن المقسم  
 لانه الدال بالمطابقة او الدال بالوضع والمجموع ليس بموضوع لا بوضع العين  
 ولا بوضع الاجزاء . وما قيل انه يصدق التعريف على نحو صرف والتقييد  
 بالاجزاء المرتبة في السمع مما لا دليل عليه مدفوع بان المقصود من نحو ضرب  
 دلالة مجموع المادة والصورة على مجموع المعنى لا دلالة الجزء على الجزء ( قوله

٧ البديهية نسخة

يعنى ان هذا المجموع (الح) لما كان المقسم الدال بالمطابقة فلا بد من تحقق الوضع في المركب من حيث انه مركب . وكان فيه خفاء ازاله قدس سره ببيان ان له من حيث التركيب وضعاً باعتبار دال يدخل في الدال وهو وضع اجزائه لاجزائه . معناه . وانما قيدنا بالحيثية لان للمركب وضعاً نوعياً باعتبار هيئته لكن لا مدخل له في التركيب والافراد فان الاعتبار فيهما الاجزاء المرتبة في السمع كما سيحجى (قال فان الرمى مقصود الدلالة) اى الغرض منه تلك الدلالة وان كان موضوعاً لذات مانسب اليه الرمى على ما تقرر من ان الصفات يعتبر فيها النسبة من جانب الذات وفي الافعال من جانب الحدث وذلك لان الذات المهمة مشتركة في جميع الصفات احدثت في مفهومها لاقتضاء النسبة اياها والغرض منه افادة الاحداث المخصوصة المنسوبة اليها (قال الى موضوع ما) اى ذات قائم به الرمى فالقيام ايضا مدلول له واحترز به عن نحو لابن وتامر فانه دال على ذات مانسب اليه اللبن والتمر لاعلى ما يتصف به . فما قيل ان الصواب الى ذات ما لان الذات المأخوذة في مفهوم الصفات فى غاية الابهام وهم (قال وبمجموع المعنيين معنى رامى الحجارة) اى معناه من حيث انه مركب فلا يرد ان له جزء اخر اعنى الهيئة التركيبية (قال فلا بد الح) اى بالنظر الى القيود المذكورة فى تعريف المركب صريحاً لا بد من تحقق اربعة امور . واما كون ذلك المعنى مقصوداً فانما يستفاد بطريق اللزوم لان الدلالة على جزئه اذا كانت مقصودة ولم يكن المعنى الذى هو جزؤه مقصوداً من اللفظ اصلاً كان ذكر الجزء الآخر من اللفظ الدال على الجزء الآخر من المعنى مستدركاً . فلذلك لم يتعرض له فى تفصيل القيود وتعرض فى بيان فوائدها لان الاخراج حاصل بهذا القيد المستفاد لزوماً (قال لكن لا دلالة له على معنى) سواء كان لمعناه جزء كزيد او لا كاسماء حروف التهجى . وانما لم يتعرض لهذا التفصيل لعدم دلالة القيود المذكورة فى التعريف عليه لاصريحاً ولا لزوماً لان المذكور قيد الدلالة وهو يقتضى المعنى . واما عموم ذلك المعنى بان يكون له جزء او لا فلا دلالة له عليه لان الاطلاق لا يقتضى العموم . وما قيل ان هذا القسم مجرد احتمال عقلى لان الحروف موضوعة للاعداد فليس بشئ . لان ذلك انما هو وضع ابجد ومختصة بهذه الحروف الثمانية والعشرين التى فى لغة العرب لافى جميع اللغات (قوله وذلك) لما كانت العبودية لازمة للذات المشخص واللوازم تشبه بالذاتيات ازال الحفاء بقوله



وذلك الخ (قوله وهو ظاهر) ولذا لم يتعرض له الش (قال شخص انساني) انما لم يقل فرد لان الشخص يقال بالنسبة الى الذاتيات بخلاف الفرد فانه اعم فمعنى انساني ان الانسان ذاتي له فيرتب عليه قوله فان معناه حينئذ الخ بلا مزية (قوله فيكون مفهوم الخ) تميم لكلام الشارح بضم مقدمة مطوية في كلامه تركه لظهوره (قال سواء لم يكن الخ) يعني ان النفي داخل على القصد المقيد والنفي متوجه الى الفيد لا الى اصل القصد . ولما كانت القيود متعددة كان لنفي القصد المقيد بها صور متعددة . فما قيل ان عبارة التعريف محمولة على خلاف ما يتبادر في استعمال المحاورات من توجه النفي الى القيد مع بقاء الاصل توهم على ان رجوع النفي الى القيد والاصل شائع في استعمالات الفصحاء والكلام المجيد (قال ومخالفة الوضع الطبع) اي من غير داع في الصراخ القوة تواناني اي ليس بخطاء لكنه في قوته في الفصح (قال للمفرد والمركب اعتباران) اي لقطعهما اعتباران عمم الاعتبارين لهما اولا . ثم خص البيان باعتبار المفرد اشارة الى ان مدار الجواب تحقق اعتباري المفرد . اذ حاصله ان مفهوم المفرد مؤخر عن المركب وان كان ما يصدق عليه مقدما والتعريف بحسب المفهوم . ولم يقل لكل من المفرد والمركب مفهوم وما يصدق عليه على طبق ما ذكر في الكاتب اشارة الى ان التقديم والتأخير دائر على اعتبار ذينك الحالين لا على تحققهما في نفسيهما (قال فان القيود الخ) المراد بالوجودي لا ما يدخل السلب في مفهومه والعدمي بخلافه (قال فلهذا) اي لتحقيق الاعتبارين في المفرد (قال لانها بحسب الذات) اي المفصود منه تحصيل الاقسام وان كان فيه ضم القيود الى مفهوم مشترك (قوله اي انما اعتبر في المقسم الخ) لما كانت عبارة الشارح تحتل معنيين اعتبار المطابقة وعدم اعتبار التضمن والالتزام بدلها كما هو الظاهر واعتبار المطابقة وحدها وعدم اعتبارها معها . وذلك بان يكون الاطلاق في قوله دلالة المطابقة قرينة التقييد بقيد فقط ويستفاد بمعونة ذلك التقييد قيد معها في قوله لا التضمن والالتزام خصه قدس سره بالاحتمال الثاني بقرينة ان الاحتمال الاول بعيد لا يذهب اليه الوهم وان كان ظاهر العبارة موهاله لانه لا يسبق الوهم الى ترك ما هو مق بالذات واعتبار ما هو مقصود بالطبع (قوله ولم يعتبر الدلالة) مطلقا اي معنى قوله لا التضمن والالتزام . لم يعتبر التضمن والالتزام معها بان يجعل المقسم ما يشملها لا بان يجعل المقسم الدال

المقيد بالثلاثة والا لخرج الدال باحدها عن المفرد والمركب (قال لان  
المعتبر) اى فى نفس الامر كما هو المتبادر الى الفهم عند اطلاق الحكم  
ومن اقامة الدليل عليه. ومن قال ان المراد ان المعتبر ذلك عند القوم وذلك  
ليس صريحا منهم بل فهم بسبب انه لو اعتبر غيرها لزم المحال فقد ركب  
شططا (قوله ثم اذا اعتبر الخ) يريد انه بعد اعتبار المقسم الدال مطلقا تحقق  
احتمالات اربعة. احدها ان يشترط فى التركيب دلالة الجزء على جزء جميع المعانى  
الثلاثة وفى الافراد انتفاء هذه الدلالة سواء كان باعتبار جميع المعانى او باعتبار  
بعضها وحينئذ لا يجتمع الافراد والتركيب. والثانى ان يشترط فيه وجود  
الدلالة المذكورة باعتبار اى معنى كان وفى الافراد عدمها باعتبار اى معنى كان  
وح يجتمع الافراد والتركيب فى لفظ واحد. والثالث ان يشترط فى التركيب  
وجودها باعتبار جميع المعانى وفى الافراد انتفاؤها باعتبار الجميع ايضا. والرابع ان  
يشترط فى التركيب وجودها باعتبار واحد منها وفى الافراد انتفاؤها  
باعتبار الجميع وهذان الوجهان باطلان لانه يستلزم ان تحقق الواسطة  
بين المفرد والمركب وان لا يكون الافراد عبارة عن عدم التركيب والاحتمال  
الاول بعيد جدا لانه يستلزم خروج اكثر الالفاظ المركبة من المركب  
ودخوله فى المفرد لان وجود الدلالة المذكورة بالقياس الى جميع المعانى قليلة  
جدافقى الاحتمال الثانى فتعرض له الشارح وبين انه يستلزم اجتماع الافراد  
والتركيب فى لفظ واحد نظرا الى الدالتين واعتراض عليه بانه لا محذور  
فى اجتماعهما نظرا الى الدالتين. هذا خلاصة كلامه قدس سره وهو  
مبنى على ان وجه النظر منع بطلان التالى اعنى لزوم اجتماع الافراد  
والتركيب فعنى قوله لادلالة جزئه على جزء معناه الى آخره ليس المعتبر  
فى التركيب تلك الدلالة على انفرادها بان تكون موجبة لحصوله ومعنى  
قوله لزم ان يكون المركب من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين مفردا  
انه يلزم ان يكون فى حال تركيبه مفردا. ولك ان تجعل النظر مرددا بين منع  
الملازمة المشار اليها بقوله غاية ما فى الباب وبين منع بطلان التالى بان تقول  
ان اردت بقوله لزم ان يكون اللفظ المركب الخ انه يلزم دخول ذلك المركب  
فى المفرد تمنع الملازمة انما يلزم ذلك لو اعتبر فى التركيب وجود الدلالة  
المذكورة باعتبار جميع المعانى لم لا يجوز ان يعتبر وجودها باعتبار واحد منها  
وان اردت انه يلزم ان يكون المركب حالة تركيبه مفردا ايضا يمنع بطلان

التالى اذ لا محذور فى ذلك فيكون معنى قوله لادلالة جزئه على جزء معناه التضمنى  
او الالتزامى ليس .المعتبر تلك الدلالة مع المطابقة بان يكون المعتبر وجود  
الدالتين ولا بانفرادها بان يكون كل واحد منها .وجبا للتركيب . ومعنى قوله  
« لزم ان يكون اللفظ المركب الخ » لزم دخول المركب فى المفرد او كونه  
مفردا حال تركيبه فعلى هذا التوجيه يكون الاحتمالان المذكورين فى شرح بلا ريبه  
قنبر « قوله لانه عدم الخ » لاعدى جميع افراد المركب فلا يمكن ان يكون الافراد  
عبارة عن انتقاء التركيب باعتبار جميع المعانى . وما قيل ان المعتبر فى التركيب دلالة  
الجزء على جزء واحد من تلك المعانى وهو ايجاب جزئى ويكون عدوه سلبا  
كلما فيكون الافراد عبارة عن عدم التركيب باعتبار جميع المعانى فوهم . لان النفي  
فى تعريف المفرد ليس متوجها الى احد والا فاد التعريف تحقق الافراد اذا  
كان للفظ جزء دال على جزء المعانى ولا يكون ذلك المعنى واحدا من المعانى  
الثلاثة وذلك باطل « قوله فلذلك الخ » تقديم الجار والمجرور لمجرد الاعتناء بشان  
التعليل وحصول الحكم معللا لا للحصر على ماوهم . وقوله « وبين » عطف على  
لم يتعرض مع متعلقه فلم يلزم كون استبعاد الوجه الاول علة لبيان بطلان الثانى  
ايضا على انه لو اريد بيان فساد الثانى فقط صح التعليل ايضا « قوله بل اولى  
الخ » اضراب من السيد قدس سره استظهارا للورود النظر . وذلك لانه اذا  
جوز اجتماع التركيب والافراد باعتبار الدالتين الغير المجتمعين كان اعتبار  
اجتماعهما باعتبار الدالتين المجتمعين اولى « قوله انما كان فى الحالتين » اى حالة  
قصد المعنى العلمى وحالة قصد المعنى الاضافى « قوله زيادة التباس بين الاقسام »  
بحيث تحير فى اجراء احكام الافراد والتركيب عليه اذ لا يستعمل الا فى معنى واحد  
« قوله لكنهما فى حالة واحدة » وهى حالة قصد المعنى المطابق « وبحسب وضع واحد »  
وهو الوضع الذى يدل باعتباره على المعنى المطابق « قوله فيلتبس الاقسام زيادة  
الالتباس » يوجب التحير فى اجزاء الاحكام لانه يتحقق التركيب والافراد  
فى استعمال واحد « قال فالاولى الخ » فى بيان اعتبار المصنف المطابقة  
وحدها فى المقسم ٢ وعدم اعتبارها مطلقا « قوله ذكر الافراد استطرادا »  
فى التساج الاستطراد خوشتن را از پاش دشمنى بهزيمت دادن براى  
فريقتن ويرا . ويعدى ٣ باللام والمراد هنا ذكره لاعن قصد بل بتبعية  
التركيب « قوله فانه اذا تحقق الخ » لان قولنا كلما تحقق التركيب باعتبارها  
تحقق التركيب باعتبار المعنى المطابق ينعكس الى قولنا كلما لم يتحقق التركيب

٢ دون اعتبارها

نسخة

٢ او اعتبارها مطلقا

نسخة

٣ بالى نسخة



باعتباره لم يتحقق باعتبارها وهو ملزوم لقولنا كلما تحقق الافراد باعتباره  
 تحقق الافراد باعتبارها . وما قيل انه يتحقق الافراد في اللفظ الموضوع  
 لمعنى بسيط غير ملزوم لشيء بالنسبة الى المعنى المطابق دون التضمني  
 والالتزامي فوهم مبني على ان تحقق الافراد بالنسبة اليهما يقتضي  
 وجودها كافي لتحقيقه بالنسبة الى المعنى المطابق وليس كذلك ( قوله لكن  
 التركيب الخ ) دفع للتوهم الناشئ من كون الافراد بعكس التركيب فانه  
 يستلزم ان يجوز الاكتفاء في المقسم على اعتبار دلالة التضمن والالتزام  
 بناء على انه اعم تحققا لان الافراد باعتبار المطابق يستلزم الافراد باعتبارها  
 ( قوله هو المفهوم الوجودي ) ولان المقصود بالافادة المعاني التركيبية  
 ولان المعنى المطابق اصل فاعتبار التركيب والافراد بالنظر اليه اولى  
 ( قوله واعتباره الخ ) اي التركيب باعتبار المعنى المطابق يغني عن اعتباره  
 بحسب المعنى التضمني والالتزامي . اذ لا يخرج فرد من افراد المركب  
 بترك اعتبار التركيب بحسبهما وليس للمركب باعتبار التركيب بحسبهما  
 احكام تخصه فاعتبار التركيب بحسبهما بعد اعتبار التركيب بحسب المعنى  
 المطابق مستغنى عنه واعتبار للتركيبين في المركب بلا حاجة . فاندفع ما قيل  
 اما ذكره يدل على ان لا يكون لنا فرد من المركب بالنسبة الى المعنى التضمني  
 والالتزامي لم يكن مركبا بالنسبة الى المعنى المطابق . وهذا لا يقتضي ان  
 ينحصر تعريف المركب والمفرد في مقام بيان الاصطلاح بالدال بالمطابقة  
 كيف وانه يشعر بان التركيب والافراد لا يتحقق بالنسبة الى المعنى التضمني  
 والالتزامي . وظهر ان ما قيل ان ملخصه انه تقييد بحسب الظاهر لا بحسب  
 الحقيقة لان التركيب بحسبهما ايضا مندرج فيه لانه اخص من التركيب  
 بحسب المدلول المطابق وهم محض ينادى على فساد قوله يغني عن اعتباره  
 بحسب المعنيين الآخرين ( قوله فلذلك ) اي لكون التركيب وجوديا وكون  
 اعتباره بحسب المعنى المطابق مغنيا ( اعتبر المطابقة وحدها ) دون مطلق  
 الدلالة التي يندرج فيها التضمن والالتزام لانه يلزم اعتبار امر مستغنى  
 عنه ( ولم يلتفت الى ما يقتضيه الافراد ) لكونه عدما ( قوله من الاكتفاء )  
 بيان ما يقتضيه ( قال وجزء الجزء جزء ) هذه المقدمة بديهية فالتعرض  
 لبيانها اشتغال بما لا يعني فدلالته على جزء المعنى التضمني دلالة على جزء  
 المعنى المطابق بلا خفاء . ولظهور هذا البيان لم يبين الاستلزام ههنا

بامتناع تحقق التضمن بدون المطابقة وان كان تاما لانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني . فلا بد لهذا الجزء من اللفظ من معنى مطابق والجزء الآخر لا يكون مهملا ولا مرادفا له ايضا معنى مطابق فيتحقق التركيب بالقياس الى المعنى المطابق (( قوله بل يلزم تركيب الح ) اي تركيب اللفظ باعتبار المدلول الالتزامي بدون تركيه باعتبار المدلول المطابق (( قوله ولا دليل الح ) فانه اول المسئلة (( قوله والالم يكن هنالك تركيب ) اي تركيب بين اللفظين من حيث الدلالة على المعنى فلا يكون داخلا في المقسم . لانه الدال على معنى بالوضع ولاوضع في هذا المجموع لمعنى لا بنفسه ولا بوضع الاجزاء . فاندفع ما قيل ان قولك جسق مهمل مركب خبري مع كون الجزء الاول مهملا لان ذلك التركيب من حيث دلالاته على نفسه لا من حيث الدلالة على المعنى . قيل الاظهر ان يقال ولايجوز ان يكون الجزء الآخر مهملا والالم يكن المجموع دالا بالمطابقة فلا يكون دالا بالالتزام فلا يكون مركبا بحسب المعنى الالتزامي وهو المفروض ولا ريبه في انه يتم بهذا القدر الملازمة ولا حاجة الى نفي جواز كون الآخر مرادفا للاول . وفيه بحث لاننا لنسلم الملازمة المستفادة من قوله والالم يكن المجموع دالا بالمطابقة لان تمام الموضوع له لذلك المجموع هو المعنى المطابق لجزئه الموضوع ولم يثبت بعدان المدلول المطابق للمجموع لا بد ان يكون مركبا من مدلولي الجزئين (( قوله فلا تركيب هنالك ) اي من حيث المعنى اذ لاوضع للمجموع هنالك لمعنى . فلا يرد انه قد يحصل التركيب من المرادفين كمطف البيان مع معطوفه بل من ضم اللفظ الى نفسه نحو جاءني زيد زيد وقرأت الكتاب بابا بابا لانتقاء التركيب بينهما من حيث المعنى انما التركيب من حيث اللفظ لفائدة التأكيد او التفصيل او الايضاح (( قوله ولزم التركيب الح ) اي لزم من تحقق التركيب باعتبار المعنى الالتزامي التركيب باعتبار المعنى المطابق ولا لزم اما تحقق الالتزام بدون المطابقة او انتقاء التركيب بين اللفظين من حيث المعنى (( قوله فان قلت الح ) منع لتحقق المقدم المشار اليه بقوله انه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام فلا بد ان يكون لهذا الجزء معنى مطابق بان المفروض دلالة الجزء على جزء المعنى الالتزامي . مطلقا لدلالته عليه بالالتزام حتى يتحقق له معنى . مطابق فيلزم التركيب باعتبار المعنى المطابق لم لايجوز ان يكون مدلوله تضمينيا او مطابقا له . ومن هذا تبين ان ما قيل

ان الاولى تقديم هذا السؤال على السؤال السابق وهم \* وما قيل ان هذا السؤال غير متجه اذ ليس المقصود ان جزء اللفظ اذادل على جزء المعنى . الالتزامى لزم ان تكون تلك الدلالة التزامية بل المقصود انه لا بد فى التركيب باعتبار المعنى الالتزامى من ان يكون دلالة احد الجزئين من اللفظ من غير تعيين على ما يفهم منه دلالة التزامية والا لم يكن مجموع المعنيين مدلولاً التزامياً \* فقيه انا لا نسلم الملازمة المذكورة بقوله والا لم يكن مجموع المعنيين مدلولاً التزامياً لجواز ان يكون لاحد جزئى اللفظ دلالة على احد جزئى المعنى الالتزامى بالتضمن او المطابقة ولا يكون للجزء الثانى من اللفظ دلالة على الجزء الثانى منه اصلاً ويكون مجموع المعنيين لازماً بينا لمجموع معنى اللفظ المركب كالجسم الماشى فانه مدلول التزامى للحيوان الناطق والجزء الاول منه يدل على الجسم تضمناً ولا دلالة للناطق على الماشى اصلاً ومجموع المعنيين مدلول التزامى لكونه خارجاً عن المعنى المطابق للحيوان الناطق (قوله لان المركب من الداخل والخارج خارج) بمعنى انه ليس نفسه ولا جزءه (قوله قلت الخ) جواب بتغير الدليل بحيث لا يرد عليه المنع المذكور (قوله اما ان يكون التزامية الخ) وذلك لانه دلالة اللفظ بالوضع وهى منحصرة فى الاقسام الثلاثة \* فما قيل انها ليست شيئاً منها لانها دلالة من حيث انه جزء المعنى الالتزامى لا من حيث انه لازم الموضوع له او جزؤه او نفسه ليس بشئ لان الكلام فى دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وكونه جزء المعنى الالتزامى بالنسبة الى المركب لا يكفى دلالة الجزء عليه كما لا يخفى (قال اللفظ المفرد) بالنظر الى معنى استعمال فيه فلا يرد قولنا بعض الحروف فى والطرفية المخصوصة معنى فى فان المراد بكلمة فى فيها نفسها لامعناها سواء كان حقيقياً او مجازياً ليدخل فى الاداة لفظ هو الذى فى قولنا زيد هو قائم فانه اداة فى قالب الاسم مستعار منه وتفصيله فى السعدية \* فما قيل انه تقسيم اللفظ المفرد باعتبار معناه المطابق اذ لا يسمى اللفظ باعتبار معناه المجازى بهذه الاسماء من بدائع الاوهام لا من بدائع الالهام (قوله يشكل هذا بمثل الضمائر المتصلة الخ) يعنى ان جعل عدم صحة الاخبار صفة اللفظ مع ان منشأها المعنى يدل على ان المتعبر عدم صلاحية المعنى له من حيث انه فى قالب ذلك اللفظ فح يرد الاشكال بالضمائر المرفوعة المتصلة فانها لكونها فاعلة ابدا لا تصلح



للاخبار بها وبالضمائر المنصوبة بالفعل والمجرورة فانها لكونها فضلة  
ابدا لاتصلح لذلك ايضا . وانما قال بمثل الخ لانه يشكل بالاسماء اللازمة  
الظرفية ايضا فانها لاتقع الامفعولا فيه . واما ما قيل ٤ لانه يشكل بالاعلام  
الشخصية فبنى على ان يراد بالاخبار به الحمل ايجابا والظاهر شموله  
للسلب ايضا وعلى ان الجزئي لا يصح حمله وسيصرح الشارح بخلافه  
في تعريف الجنس ( قوله انها لاتصلح الخ ) بناء على انها في  
مقابلة قولنا وان صلح لذلك والتبادر منه صلاحية الاخبار به  
في الجملة ولو بمرادفه ( قوله وهذه الخ ) بخلاف الاداة فانه لامرادف لها  
( قوله وليست لفظة في الخ ) دفع توهم ان الحروف لها مرادقات ايضا  
يعبر عنها بها عند تفسير معانيها كما يقال في للظرفية ومن للابتداء والى  
للانتهاء ( قوله مطلق الظرفية ) فلا تكون مرآة للملاحظة الطرفين  
متعلقة بتبعهما وان كان مستلزما لتعلقهما اجمالا ( قوله ظرفية مخصوصة  
الخ ) اى النسبة الى الطرفين مأخوذة فيها . وهذا القيد بيان للواقع . ومناط  
الفرق قوله معتبرة الخ اى معتبرة من حيث انها رابطة بينهما مرآة للملاحظة  
احدهما بالقياس الى الآخر فلا تكون مستقلة بالمفهومية صالحة للحكم عليه  
وبه . فاندفع ما قيل ان كلامه قدس سره يدل على ان مناط الفرق الاطلاق  
والخصوصية وليس كذلك بل مناطه الاستقلال بالمفهومية وعدمه وكيف  
يتوهم ذلك وان قوله وهذه الظرفية المخصوصة المعتبرة على هذا الوجه الخ  
ينادى بان مناطه الاعتبار المذكور ( قوله نعم يحتاج الخ ) قيل  
الظاهر انه لا احتياج فيهما ايضا الى التأويل لوقوعهما مخبرا عنهما في قولك  
انك عالم وضربى زيدا وليس بشئ لان الضمائر المنصوبة المتصلة بالفعل  
قسيم الضمائر المنصوبة المتصلة بالحرف على ما في الكافية فصلاحيه  
احدهما ٥ الاخبارية لا يستلزم صلاحية الآخر والضمير في ضربى مجرور  
ليس مخبرا عنه . نعم انه مخبر عنه من حيث المعنى والكلام في صحة الاخبار  
باللفظ . وكذا الجواب في قولك علمتني منطلقا . واما قيل من انه يصلح للاخبار  
بالكاف في علمتنيك اى علمتني نفسك من غاية الاتحاد بيني وبينك فموقوف  
على صحة هذا القول والظاهر عدها اذفعولى افعال القلوب في الحقيقة  
مفعول واحد وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثانى . مضافا الى الاول  
لان معنى علمت زيدا قائما وانسانا علمت قيامه او انسانيته وفي المثال المذكور

٤ انه نسخة

٥ للاخبار به نسخة

لا يمكن ذلك (قوله اما ان لا يصلح معناه) يعني لو زيد لفظ المعنى في التعريف لم يحتاج الى التأويل لانه يكون التعريف صريحا في ان ذلك صفة المعنى في نفسه لا مدخل للفظ فيه ولا شك في ان معاني الضمائر المذكورة لاستقلالها بالمفهومية تصلح لذلك بخلاف الاداة (قوله لم يحتاج الى تأويل) ٦ لاخراج الضمائر المذكورة لانه لا يحتاج الى تأويل اصلا فانه يحتاج الى تأويل الاخبار بالاسناد لدخول اضرب ولا تضرب بل تقول لا تأويل ٧ لهما لان الاخبار معناه في اللغة الاعلام ولا شك ان الانشآت يصح ان يعلم بها النسبة الذهنية (قال لان مالا يصلح الخ) يعني ان الايراد للتنبيه على ان الاداة قسمان (قوله فلا بد ان يكون في جزء الخ) وذلك لان المفيد جزء من مفهوم المفيد وان كان خارجا عما يصدق عليه (قوله كما ان لاجزاء عن المخبر به) وما قيل من ان معنى لا غير مستقل وضم الغير المستقل الى المستقل لا يوجب الاستقلال فلا يصح الاخبار بلا حجرة وانما وقع ههنا جزء باعتبار نقله الى النفي المطلق الذي هو مستقل الا يرى ان المعنى المطابق للفعل غير مستقل لعدم استقلال النسبة التي هي جزء منه فليس بشيء لان المعنى الغير المستقل اذا ضم الى امر يحتاج اليه في الاستقلال يصير المجموع مستقلا في المفهومية بمعنى انه لا يحتاج في تعقله الى ضمنية نعم ضمه الى غير ما يحتاج اليه لا يوجب كضم النسبة التي في الفعل الى الحدث والزمان بخلاف ما لو ضم الى الفاعل فانه يصير مستقلا كما لا يخفى (قال لا تصلح لان يخبر بها) لانه موضوع لتقرير الفاعل على صفة فالخبر بها هو الصفة ومدلولها التقرير وخص النقص بالافعال لان مشتقاتها وصادرها تقع مخبرا بها ومخبرا عنها كما لا يخفى (قال فيلزم ان تكون ادوات) مع انها افعال (قال لا بعد في ذلك) اي في دخولها في الادوات مع كونها افعالا غاية ما يلزم ان تكون ادوات عندهم افعالا عند النحاة (قوله يعني ان القوم الخ) اي ليس مراد الشارح انهم قسموا الادوات صريحا الى القسمين فانه خلاف الواقع بل اراد انه لزم ذلك من كلامهم لزوما لا خفاء فيه لانهم سمو الرابطة اداة وقسموا الرابطة الى القسمين ويعلم منه ان الاداة منقسمة عندهم الى قسمين بلا خفاء (قوله وقسموا الرابطة) اي الرابطة التي هي اللفظ كما صرح به في السعدية حيث قال اللفظ الدال على النسبة الحكمية يسمى رابطة لربطها المحمول بالموضوع وزعموا انها اداة لدالاتها على معنى غير مستقل فاندفع

٦ لادخال الضمائر  
نسخة غير ظاهرة  
٧ لها نسخة

ما قيل انهم جعلوا الرابطة اداة بمعنى عدم الاستقلال بالمفهومية  
لا بمعنى انه لفظ مفرد يدل على معنى لا يصلح لان يخبر به بدليل انهم  
جعلوا الحركة رابطة . وما قيل انهم لم يصرحوا بان الاداة قد تكون  
اسما وقد تكون كلمة بل انها قد تكون في قالب الاسم وقد تكون في قالب  
الكلمة وبون بعيد بين المعنيين وعلى تقدير التسليم يلزم ان يكون هو اداة  
فهم . لانه لا يمكن قسم الاداة الى الاسم والكلمة بل الى ما يكون في قالبها  
وفي صورتها وباعتبار المعنى اداة ( قال وذلك غير لازم ) فيجوز تركه  
الا ان التطابق اولى واحسن ولا بعد في ترك الاول ( قال لان نظرهم في اللفاظ  
من حيث المعنى ) اى ينظرون الى المعنى بالذات والى اللفظ بواسطة ولا جله  
والنحاة بالعكس يعنى ان المنطقيين يبحثون عن احوال تعرض للفظ من جانب  
المعنى والنحاة يبحثون عن احوال تعرض للفظ نفسه . فلا يرد ما قيل انهم  
قالوا في وجه حصر الكلمة الى اقسامها لانها اما ان تدل على معنى الخ  
لان الدلالة المذكورة حال تعرض للفظ نفسه لاحال تعرض له من جانب  
المعنى كالكلمية والجزئية ( قوله لتمامها ) تعليل للمسماة بالتامة والمراد بالكلام  
ما تضمن كلمتين بالاسناد ( قوله في كثير من العلامات الخ ) متعلق بتشارك وهى  
دخول قد والسين وسوف والنواصب والجوازم ولحوق الضمائر وتاء  
التانيث الساكنة والانتقاس الى الماضى والمضارع والامر والنهى وغير  
ذلك ( قوله ولذلك ) اى لدالاتها على الزمان كالكلمات التامة سموها كلمات  
ولعدم صلاحيتها للاخبار ضموا اليها وجودية اى دالة على ثبوت اخبارها  
لاسماها ( قوله ومن ثم الخ ) اى لاجل كونها ذات جهتين لا يحسن ادراجها  
فى شئ منهما ( قوله اما ان يكون معناه ) اعم من المطابق والتضمنى وكذا  
فى مقابله ( قوله وقد يقال ايضا ) اى كما يقال انه يلزم ان تكون الافعال الناقصة  
ادوات وتعلقه بقول يشكل بامثال الضمائر المتصلة وهم ( قوله لابهامها  
تحتاج الخ ) فالاحتياج الى الصلة لازالة الابهام والافادة التامة للصحة الاخبار  
( قوله لكون مفهومه وجوديا ) اى مفهومه المختص به وهو الذى به يمتاز  
عن قسميه والا فالمفرد الذى هو المقسم معتبر فى مفهومه وهو عدمى ( قوله لكن  
هذا القسم الخ ) يعنى تقديم الوجودى اولى اذا لم يعارضه مانع كلزوم  
الانتشار او التكرار فيما نحن فيه . واما اذا عارضه مانع فلك الخيار فى رعاية المانع  
وفى رعاية الوجودى فان فى كل منهما ترك ما هو اللائق فى باب التعليم من وجه



واثباته من وجه (قوله احترازاً عن المحذورين) أي كليهما أي بخلاف ما إذا  
 آخر العدمي فانه يحصل الاحتراز عن أحدهما (قوله مثال لما يدل بهيئته على الزمان  
 الحاضر الخ) دفع توهم ان يضرب مثال على تقدير كونه حقيقة في أحد الزمانين  
 مجازاً في الآخر بناء على ما يسبق الى الوهم من ان الدلالة على أحد الأزمنة  
 عدم الدلالة على الاثنین (قال فاما ان يدل بهيئته الخ) أي بشرط ان تكون  
 في مادة. موضوعه متصرف فيها . فلا يرد نحو حبق وحجر فانهما على هيئة  
 ضرب مع عدم دلالتهما على الزمان . وللتنبية على ذلك قال بهيئته ولم  
 يقل هيئته (قال بهيئته وصيغته الخ) الهيئة في اللغة بيكر ونهاد . وفي العرف  
 الصفة . والصيغة اسم للحالة الحاصلة من الصوغ بمعنى در كالبد ريختن  
 كداخته را او بمعنى آماده کردن او بمعنى پیدا کردن . وفي العرف اسم  
 للحالة المخصوصة للحروف . وعطف الصيغة على الهيئة للتفسير لشهرته  
 في المعنى المراد (قال زمان معين الخ) قيد التعيين بيان للواقع لا احتراز  
 اذ لا يدل بهيئة على الزمان الغير المعين (قال والمراد الخ) لم يقل والهيئة  
 والصيغة الهيئة الحاصلة الخ لان الهيئة يطلق بمعنى الصفة مطلقاً والصيغة  
 قد تطلق على مجموع الهيئة المخصوصة والمادة (قال الهيئة الحاصلة الخ)  
 تحقيقه ان الصيغة الشخصية عبارة عن الهيئة الشخصية الحاصلة للحروف  
 المعينة الاصلية والزائدة باعتبار المذكور والصيغة الصنفية عن الهيئة  
 الحاصلة باعتبار المذكور للحروف الاصلية والزائدة من حيث انها  
 اصلية وزائدة مع قطع النظر عن خصوصها والصيغة النوعية عن الهيئة  
 الحاصلة باعتبار المذكور للحروف الاصلية من حيث انها كذلك وهي  
 الدال على الزمان . فالهيئة الحاصلة للحروف الاصلية لاصالتها ماهية الصيغة  
 والاختلاف فيها موجب لتووعها وما يحصل بالحروف الزائدة او بخصوصية  
 الحروف الاصلية خارج عن ماهيتها والاختلاف فيها . موجب لاختلافها  
 اصنافاً واشخاصاً . اذا عرفت هذا فنقول المراد بالهيئة الصفة وبالحروف  
 اعم من ان يكون في الحال اوفى الاصل كق . وفيه اشارة الى ان هيئة  
 اللفظ الذي على حرف واحد كهمزة الاستفهام لا يطلق عليه الصيغة والى  
 ان الهيئة الحاصلة للكلمات باعتبار التقديم والتأخير كعبدالله وتأبط شرا  
 علمين لا يسمى صيغة . ثم ان جعل تعريفاً لمطلق الصيغة فالحروف على اطلاقها  
 وان جعل تعريفاً للصيغة الدالة على الزمان فالمراد بها الحروف الاصلية .

وذكر التقديم والتأخير كليهما للتنبيه على ان لكل منهما مدخلا في حصول  
الهيئة كأنه قيل باعتبار ترتيبها في التلفظ . واطافة الحركات والسكنات  
الى الضمير لمجرد الارتباط على التقدير الاول وحركة الحرف الاخير داخلة  
فيها ضرورة انها واجبة لاختلاف الشخص وعلى التقدير الثاني للاختصاص  
اي التي لها اختصاص بتلك الحروف بان لا تكون لعروض عارض بحركة  
آخر الكلمة وسكونه لكونهما بسبب عارض البناء او الاعراب والتغيرات  
الحاصلة في الصيغة باعتبار الاعلال كما في قيل وباعتبار المجاورة كما في استفعل  
حيث سكن الفاء للزوم توالي اربع فتحات وباعتبار المجاورة كما في ضربا  
وضربو فان شيئا منها لا يوجب اختلاف الصيغة نوعا . ثم ان اعتبار الحركات  
والسكنات في الصيغة لا يقتضي اعتبارها معا حتى يخرج نحو ضرب فان  
الواو لمطلق الجمع لا للمعية . وبما ذكرنا اندفع الشكوك التي عرضت لبعض  
الناظرين وابتهج بها . لكن بقي بحث ذكره قدس سره في حواشي المطالع  
وهو انه يلزم ان تكون صيغة نحو تكلم ويتكلم واحدة بالنوع لعدم اختلاف  
بينهما الا باعتبار حركة الآخر وهو غير معتبر والجواب ان الاصل في فاء  
المضارع السكون نص عليه الشيخ الرضى في شرح الشافية في بحث كسر  
حروف المضارعة ( قوله فان الهيئة هناك الخ ) يعنى ان المراد بقوله  
فان دلالتها على الزمان بحسب هيئاتها استقلالها بالدلالة بشهادة الدليل  
فيكون المراد بقوله فان دلالتها على الزمان بموادها لا بهيئاتها ان للمادة  
مدخلا فيها بقريئة المقابلة والمقصود نصب القرينة على ارادة خلاف  
الظاهر ( قوله كما سيذكره ) بقوله بشهادة اختلاف الزمان الى آخره ( قوله  
فان قولك آيد و آمد متحدان ) فلا يصح كلما اتحدت الصيغة اتحد الزمان  
وان اختلفت المادة . واما النقص بكفت ورفت وخاست فغير وارد حيث  
اختلفت الصيغة مع عدم اختلاف الزمان . فلا يصح قولكم كلما اختلفت  
الصيغة اختلف الزمان وان اتحدت المادة لاختلاف المادة فيها ( قال بشهادة  
اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة ) اي في الكلمات . فلا يردانه ليس  
اختلاف الزمان بين المصدر والماضي مع وجود اختلاف الهيئة . وكذا  
لا يردان نحو لم يضرب وضرب مختلفان في الهيئة مع عدم اختلاف  
الزمان لان لم يضرب ليس بكلمة بل هو مركب من الاداة والكلمة  
وكذا الحال في قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة فلا يردان لم يضرب

ولا يضرب متحدان في الصيغة مع عدم اتحاد الزمان لان كليهما من المركبات  
قدبر فانه من المزالق (قال وان اتحدت المادة) الطاهر مع اتحاد المادة  
اذ لا يكفي فرض اتحاد المادة في الشهادة وليس بنفيضه اعنى عدم الاتحاد  
شهادة فضلا عن ان يكون اولى بها . وكذا الحال في قوله وان اختلفت المادة  
(قوله رد عليه الخ) قد ظهر لك مما ذكرنا في تحقيق معنى الصيغة اندفاعه  
لانه اختلاف صنفى اذ هو باعتبار حال الفاعل او باعتبار الحروف  
الزائدة . واما اختلاف الثلاثى والرابعى المجردين فهو من حيث المادة  
والصيغة والكلام في اختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة مع اتحاد  
المادة . وما قيل في الجواب انه لا اختلاف في صيغ الماضى الا باعتبار آخر  
الماضى ولا اعتداده في الصيغة اصلا فان اراد انه لا اعتداده في الصيغة اصلا  
فباطل لتحقق الاعتداد به حيث قالوا صيغ الماضى بلفظ الجمع وان اراد انه  
لا اعتداده في الصيغة الدالة على الزمان فلا بد من بيان يظهر به الفرق  
بين الصيغ الدالة وغيرها حتى يتم الجواب والفرق ما حققناه . وكذا الجواب  
بان المراد باختلاف الصيغة ان يتبدل ما عين للماضى بما عين للمستقبل اجمال  
لا يوجب التشقى (قوله وليس هناك اختلاف الصيغة) لم يقل مع اتحاد  
الصيغة كما هو الطاهر اشارة الى ان الشهادة المذكورة شهادة بالدوران  
وجودا وعدما فعنى قول الشارح واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة  
انه كلما لم تختلف الصيغة لم يختلف الزمان فيرد عليه المضارع حيث تحقق فيه  
عدم اختلاف الصيغة مع اختلاف الزمان . واما الجواب بانه لم يختلف الزمان فيه  
لان الدلالة على الزمانين معاليس باختلاف في الزمان فبنى على ان يراد بقوله  
واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة عدم تبدل الزمان عند عدم تبدل الصيغة  
فيكون المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة تبدله عند تبدله  
وليس كذلك بل المراد منه تعدده عند تعدده كفاي ضرب ويضرب فيكون  
المراد بعدم الاختلاف عدم تعدده ولذا عبر الشارح عنه بالاتحاد وذلك  
لان المعلوم تعدد الصيغة مع وحدة المادة واما تبدل صيغة الماضى بالمضارع  
او بالعكس فغير معلوم من اللغة وانما هو مجرد اعتبار صرفى (قوله  
قالولى الخ) اى اذا بطل شهادة الدليل المذكور على دلالة الكلمة بالهيئة  
قالولى ترك الفسمة المبنية عليها وان يقال في وجه الفسمة الخ ولم يقل فالصواب  
لان بطلان الدليل لا يستلزم بطلان المدعى (قوله يلزم من ذلك) اى



من التقسيم المذكور . واما على تقسيم المصنف فهي داخلة في الاسم لعدم دلالتها بالهيئة على الزمان بل مجموع المادة والهيئة فيها موضوعة للحدث والزمان ( قوله ان يكون الخ ) لعدم صلاحيتها للاخبار عنها لان النسبة التامة الى الفاعل مأخوذة في مفهومها لكونها بمعنى الماضي والامر ( قوله ينبغي ان يكون كلمة ) اي عند المنطقي لان نظره في الالفاظ من حيث المعنى ( قوله فلامور لفظية ) من كون صيغها مخالفة لصيغ الافعال وعدم التصرف فيها ودخول اللام في بعضها والتوين في بعضها وكون بعضها مركبة من الجار والمجرور واستعمالها مصدرا ( قوله وبالجمله ) اي جملة التقسيم وتتامه بخلاف ما تقدم فانه كان قسمة لقسم منه ( قوله حقيقة ) اي من غير تأويل بمعنى اسمي فان الاداة يصلح اذا اول بمعنى اسمي بان عبر عنه بالاسم كان يقال الطرفية المخصوصة معنى في كاسيجي ( قوله كاذا ونظائرهما ) مما هو لازم الظرفية ( قوله فعلى هذا الخ ) لم يظهر لي فائدة هذا التفريع الايضاح الواضح ( قوله وعن الاسم الخ ) بخلاف تقسيم المصنف فان امتياز الكلمة عن الاسم فيه بقيد وجودي وهو الدلالة بهيئة على الزمان وامتياز الاسم عنها بقيد عدمي وعن الاداة بقيد وجودي ( قوله اي مرتبة في السمع ) اشار بذلك الى ان قوله مسموعة حال من ضمير مرتبة فان كونها مرتبة حال السمع هو ترتيبها في السمع وفائدته الاحتراز عن الحركة الاعرابية فانها دالة على الفاعلية او المفعولية او الاضافة مرتبة في الوجود على الحرف الذي لحقته لكونها صفة له لكنها ليست مرتبة في السمع لان سماع الحركة والحرف معا ( قوله بان يسمع الخ ) لا بان تكون مرتبة في القوة السامعة اذ لا ترتب هناك ( قوله اراد الخ ) لا ما يتلفظ به كيلا يلزم استدراك او حروف وفي تمثيله في المركب من القسمين اشارة الى ان فائدة قوله او حروف التنبيه على تحقق القسمين ( قوله لكفاء الخ ) لكنه يخلو عن التنبيه المذكور ( قوله مسموعتان معا ) لكن الهيئة تتبع الالفاظ فتكون ملفوظة يتبعها ايضا ( قوله جعل الخ ) حيث قال وحيث انما الخ ( قوله لان اتقسام اللفظ الخ ) اي اتقسام اللفظ اليهما ليس باعتبار ذاته فيكون جميع اقسام متساوية في ذلك الاتقسام على ما سيدينه بقوله والسرف في ذلك بل هو وصف له باعتبار متعلقه اعني معناه فانه المتصف بالجزئية والكلية اذا حصل في العقل واما قبل الحصول

فلا يتصف بشئ منهما لانهما من العوارض الذهنية ولذا زاد قيد الصلاح  
 في قوله ومعنى الاسم الخ والا فالمناسب للسوق ان يقول ومعنى الاسم من  
 حيث هو معناه . متصف بهما وخلاصة كلامه قدس سره ان معنى الاسم  
 من حيث انه يعبر به صالح للاتصاف بهما فاذا لوحظ ذلك المعنى في قالب  
 الاسم يصح قسمة الاسم باعتباره اليهما ومعنى الادبة والكلمة من حيث  
 التعبير بهما لا يصلح للاتصاف بهما فاذا لوحظ معناها في قالبها لا يمكن  
 للعقل قسمتهما باعتبار ذلك المعنى اليهما بل لابد في القسمة من ملاحظة  
 معناها في قالب الاسم فيكون المقسم اى الوصف العنوانى في القسمة  
 الاسم بحيث يتناول الاقسام الثلاثة . ولتنبيه على هذا غير الاسلوب المشهور  
 في القسمة فقال وحيث ذالخ ولم يقل وهو او الاسم وليس مقصوده قدس  
 سره ان الاداة والكلمة لا يتقسمان اليهما اصلا حتى يردانه خلاف الواقع .  
 كيف وقد نص الشيخ في الشفاء بان الاسم المنقسم الى الكلى والجزئى  
 بمعنى اللفظ المفرد الشامل للاقسام الثلاثة وانه لا يلزم من عدم انقسام معناها  
 من حيث التعبير بهما عدم انقسامه . مطلقا فيجوز ان يكون ذلك بملاحظته  
 في قالب الاسم كفى الحكم عليه بعدم الاستقلال وان اختصاص بعض الاقسام  
 لا يوجب التخصيص اذ لا شك في ان الاقسام الباقية تشترك فيها الاقسام  
 الثلاثة ( قوله صالح للاتصاف بهما الخ ) اتصاف المعنى بالكلية والجزئية  
 في الذهن اتصاف انتزاعى يتزع العقل منه هذين الوصفين بعدملاحظته  
 بالقياس الى كثيرين . ولا شك ان انتزاع شئ من شئ يلزمه العلم بكونه  
 منتزعا منه وبالعكس وكذا صلاحيته لكل منهما تستلزم صلاحيته للآخر  
 فينبهما تلازم تعاكس . فلذا استدل قدس سره بتحقيق صلاحية الحكم بهما  
 على صلاحية الاتصاف فى معنى الاسم وبانتقاء صلاحية الحكم على انتقاء  
 صلاحية الاتصاف فى معنى الاداة والكلمة . فلا يردان صلاحية معنى الاسم  
 للحكم بالاتصاف لا يستلزم الاتصاف فى نفسه . ولو اريد الحكم المطابق  
 للواقع نمنع ذلك لانه موقوف على صلاحية اتصافه فى نفسه . ولو سلم فلا  
 نسلم ان انتقاء صلاحية الحكم بالاتصاف يستلزم انتقاء صلاحية الاتصاف  
 لان انتقاء الملزوم لا يستلزم انتقاء اللازم ( قوله فان معناه من حيث هو  
 معناه ) اى من حيث انه يعبر فى قالبه ( ليس مستقلا ) اى لا يتحصل ذهنا ولا خارجا  
 الا بالمتعلق والحكم عليه من حيث ٨ يعبر بقولنا معنى الحرف بعدم الاستقلال

لا باعتبار تعبيره بنفسه فلا تناقض واذا لم يكن صالحا للحكم اصلا لا يكون متصفا بشئ في نفسه كما عرفت ( قوله ابتداء مخصوص الخ ) اعتبار الخصوصية بيان للواقع لا دخل له في عدم الاستقلال بالمفهومية بل المدار كونه ملحوظا تبعا فان الابتداء المخصوص يصح الحكم به وعليه لانه ابتداء ملحوظ قصدا قيد بمتعلق مخصوص وليس مرآة لتعرف حال شئ ومعنى كونه مخصوصا انه اعتبر فيه خصوصية الطرفين سواء كان جزئيا حقيقيا كما طرفاه جزئيان حقيقيان او كليهما كما طرفاه كليان ( قوله على وجه يكون آله للاحظتهما ) اي ملاحظة السير بالنسبة الى البصرة للاحظة مجموعتهما . وكذا قوله لتعرف حالهما واطلاق الآلة والمرآة عليه باعتبار التشابه بينهما في كون كل منهما غير ملحوظ قصدا ( قوله فلا يصلح الخ ) لان النفس مجبولة على انه يتمتع الحكم منها ما لم تلاحظ قصدا ( قوله فضلا الخ ) هذا بناء على ان بعض الالفاظ يصلح لكونه محكوما به لالكونه محكوما عليه والافهما متساويان في اقتضاء الاستقلال من غير تفاوت ( قوله وكذا الفعل النام ) احتراز عن الفعل الناقص فانه داخل في الاداة في عدم صحة الحكم عليه وبه ( قوله على حدث ) قال الرضى نعتى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لا كالطول ( قوله وعلى نسبة مخصوصة ) وهى النسبة الحكمية التى لا تحصل ذهنا ولا خارجا الا بذكر الفاعل المعين بخلاف النسبة المطلقة والمخصوصة الملحوضة بالذات فانها تقع محكوما عليها وبها لانها لا تكون نسبة حكمية بهذا الاعتبار و مرآة لملاحظة حال الحدث بالقياس الى الفاعل ( قوله على انها آله للاحظتهما ) هذا لا ينافى ما وقع في مختصر الاصول من ان الجملة موضوعة لافادة النسبة اذ يجوز ان يكون الامر الملحوظ لاجل الغير مقصودا بالافادة من اللفظ ( قوله مع النسبة الملحوظة بهذا الاعتبار ) اي باعتبار انها آله للاحظتهما امرآة لتعرف حالهما ( قوله غير مستقل بالمفهومية ) لانه لا يحصل معناها ذهنا الا بالفاعل المعين الذى هو خارج عن ذلك المجموع . بخلاف الصفات فان النسبة التقييدية المتبعة فيها من جانب الذات المهمة الى الحدث وان كانت آله للاحظتهما الا ان الذات المهمة والحدث داخلان في مدلولهما فيكون المجموع مستقلا بالمفهومية . منها فيصلح لان يحكم عليه وبه وكذا امدلول هذا والرجل فان ما يحتاج اليه التنيه والتعريف مأخوذ

ههنا نسخة ظاهرة



معه فيكون مستقلا بالمفهومية (قوله فلا يصلح لان يحكم الخ) قبل اعتبار  
 الفاعل لعدم استقلاله بالمفهومية وكذا بعد اعتباره معه لان تلك النسبة  
 تامة مقصودة بالافادة لا ترتبط بشئ الا بعد جعلها غير مقصودة (قوله محكما  
 به) ولا يصح كونه محكما عليه لامتناع كون المسند من حيث انه مسند  
 مسندا اليه (قوله لا اظنك الخ) كالمصرية في عدم صحة جعل كلمة من مسندا اليه  
 او مسندا (قوله فلا يصلح لشيء من ذلك) اي الاتصاف بالكلية والجزئية والحكم  
 بهما عليه (قوله ان الاسم) اي من حيث انه اسم (قوله بخلاف الكلمة والاداة)  
 اي من حيث انها كذلك (قوله فليس مما يختص بالاسم) بل يجري في  
 الكلمة والاداة ايضا فتخصيص القسم بالاسم لتعم القسم الاولى والثانية  
 (قوله قديكون مشتركاً) الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز في الفعل  
 قديكون باعتبار المادة كالامثلة المذكورة وقديكون باعتبار الهيئة كالمضارع  
 المشترك بين الحال والاستقبال وصيغ العقود المنقولة من الماضي الى الانشاء  
 وصيغ الماضي المستعملة في المستقبل للدلالة على تحقق وقوعه فالمعتبر في  
 الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز تعدد الوضع اعم من الوضع الشخصي  
 كوضع المادة ومن الوضع النوعي كافي الهيئة والالفاظ الموضوعية بالوضع  
 العام ليس فيها تعدد الوضع اصلا لا شخصيا ولا نوعيا فلا تدخل في  
 المشترك على ما فهم (قوله متساوية الاقدام) لتساويها في كونها الفاظا  
 موضوعية للمعاني فان جميعها مستقلة في احضار انفسها لا يحتاج الى اعتبار  
 ضمنية فيصلح الحكم عليها وبها (قوله وقد عرفت ان معنى الاداة  
 والكلمة) اي من حيث انه معنهما (قوله التقسيم يستلزم الخ) لانه  
 عبارة عن ضم قيود مختلفة او متباينة الى امر مشترك فلا بد من اعتبار الصفات  
 الصريحة التي تضم الى المقسم ومن اعتبار الحكم من حيث الصورة وان  
 كان في الحقيقة تصوير الاقسام وتنقيشها في الذهن على ما ذكره قدس  
 سره في حواشي شرح التجريد من ان المعتبر في التقسيم انضمام امر الى  
 المفهوم ليحصل به قسم فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة واذا قصد به  
 الحكم فقد خرج عن حقيقة التقسيم وصار قضية طبيعية (قوله فربما  
 لا يلتفت اليها) حال التقسيم فضلا عن موصوفاتها فيجوز في تقسيم اللفظ  
 الى اقسام القسم الثانية ان لا يلتفت الى صفات المعاني ولا الى المعاني فلا  
 اتصاف لمعنى الاداة والكلمة بتلك الصفات نعم فيه صلاحية انه اذا التفت اليه

العقل ولا حظ تلك الصفات وجده متصفا بها وذا لا يتوقف على ملاحظته في قالبهما فيجوز ان يلاحظ حيث تدنى قالب الاسم (قال اما ان يكون معناه) اي الموضع له بالمعنى العام للوضع ليشمل الحقيقة والمجاز ايضا (قال ان كان معناه واحدا) ولا يكون ذلك الامعنى حقيقيا اذ لو كان مجازيا لكان معناه كثير الامتناع تحقق المعنى المجازى بدون الحقيقى . فلا يرد ما قيل ان اريد بالمعنى المطابق فلا يصح جعل المجاز داخلا فى الاقسام . وان اريد اعم لا يصح قوله يسمى علما اذ اللفظ المستعمل فى مشخص تجاوز الا يسمى علما . ثم ان هذا التقسيم مبنى على رأى القائلين بان المضمرات واسماء الاشارات والحروف موضوعة للمعانى الكلية الا انه شرط استعمالها فى الجزئيات فهى داخلة فى الكلية . واما على رأى من قال بانها موضوعة بالوضع العام للمعانى الجزئية فهى خارجة عن اقسام القسمة الاولى لعدم كون معناها واحدا وعن اقسام القسمة الثانية وهو ظاهر . ومن قال انها موضوعة لمعان مشخصة فقد سها لانها موضوعة لمعان جزئية داخلة تحت المفهوم الكلى الذى هو آلة لوضعها سواء كانت مشخصة او لا (قال فى عرف النحاة) لانهم يبحثون عن اقسام المعرفة وعلمية علم الجنس تقديرية فلا ينافى خروجها عن تعريف العلم . واما البيانون فوظيفتهم البحث عن مقتضيات العلمية (قال فى عرف المنطقيين) تسمية الدال باسم المدلول واشتهر ذلك بينهم حتى ظن الطاهريون ان الكلية والجزئية من صفات اللفظ حقيقة واللفظ المستعمل فى الجزئى الحقيقى تجاوزا كالانسان فى زيد لا يسمى جزئيا فى عرفهم (قال فهو الكلى) تسمية الدال باسم المدلول ايضا كما سيصرح به الشارح . وجعل الكلى مقابل للجزئى الحقيقى دليل على ان تسمية اللفظ به فرع تسمية المفهوم بالكلى الحقيقى لافرع تسمية بالكلى الاضافى . والقول بانه لا يسمى لفظ الاشياء كليا وان المعتبر فى التواطىء والتشكيك هو الصدق فى نفس الامر والكليات الفرضية خارجة عن القسمين مما لا شاهد عليه . من كلامهم ولا قائد الى ذلك . كيف وقد قال الشيخ فى الشفاء الكلى انما يصير كليا بانه له نسبة ما اما بالوجود واما بصحة التوهم الى جزئيات يحمل عليها (قال فى افراده الذهنية) اي الفرضية وان كان يتمتع ذلك بسبب خارج من مفهوم اللفظ كالشمس كذا فى الشفاء . فالمراد بالخارجية ما يقابلها سواء كانت فى الاعيان او فى الذهن فأتضح ان للانسان افرادا خارجية لذهنية وللشمس افرادا ذهنية واندفع التحير الذى عرض لبعض

المتأخرين ( قال و صدقه عليها بالسوية ) اذ لا يصح ان يقال ان زيدا اشد واقدم  
 واولى بالانسانية من عمرو على ما نقل من بهمنيار ان معيار التشكيك استعمال  
 صيغة التفضيل ولا يتوقف ذلك الحكم على كونه تمام حقيقة افراده وعلى كون  
 حقيقته الحيوان الناطق او غيرها على ما فهم ( قال و صدقها عليها  
 ايضا على السوية ) لان الافراد التي يفرضها العقل يفرضها  
 متفقة مع الفرد الموجود في جميع ماعدا الشخص . اذ لا مبدءا لانتزاع امر  
 آخر . قوم لتلك الافراد مخالف لمفهوم الفرد الموجود ( قال اولى ) اي احق  
 واليق ( او اقدم ) اي بالذات . اذ لا اعتبار للتقدم الزماني في التشكيك ( او اشد )  
 بان يتزع العقل بمعونة الوهم امثال البعض الآخر ( قال التشكيك بالاولوية )  
 اي بسبب الاولوية والتشكيك بالمعنى اللغوي على ما سيبيح في وجه التسمية  
 والتمسك على الاصطلاح وهم لعدم الاصطلاح على معنى التشكيك انما  
 الاصطلاح على بيان اسبابها ( قال وهو ) اي الاولوية والتذكير  
 باعتبار الخبر وارجاع الضمير الى التشكيك وهم ( قال فانه في الواجب )  
 اي حصوله فيه على طبق نظيره ( اتم ) لعدم سبق العدم عليه لاذاتا ولا زمانا  
 ( واثبت ) لامتناع زواله ( وافوى ) لامتناع تصور انفكاكه عنه لانه عين ذاته  
 فذاته تعالى احق من الممكن وهو معنى الاولوية ( قال متقدما ) اي بالذات ( قال  
 قبل حصوله في الممكن ) لكونه علة لجميع ما سواه ( قال فلهذا )  
 لاجل انه يشكك الناظر فيه يسمى مشككا على سبيل الاسناد المجزئ  
 ( قال اولاً ) اي غير مسبوق بوضع آخر ائلا تتكرر لفظة ثم ( قال ثم لوحظ  
 ذلك المعنى ) اعم من ان يكون تلك الملاحظة من الواضع الاول او من غيره  
 ليدخل فيه الحقيقة الطارئة كلفظ الايمان فانه في الاصل بمعنى جعل الغير  
 آمناً ثم استعمل بمعنى التصديق مطلقاً ( قال وضع لمعنى آخر ) بواسطة  
 لا بواسطة فدخل فيه المجاز الذي اتسع فيه بان يستعمل في معنى مجازي  
 نسبة بمعنى مجازي كلفظ دون فانه في الاصل لادنى مكان من الشيء فاتسع  
 فيه فاستعمل بمعنى عند ثم اتسع فاستعمل بمعنى تجاوز حد ( قال بل كان  
 وضعاً للح ) انشراح عن نقي تحلل النقل اشارة الى ان انتفاء النقل ليس  
 باعتبار انتفاء الوضع للمعنيين اذ المقسم اللفظ اذا كان معناه كثيراً ولا باعتبار  
 انتفاء التأخر في الملاحظة بان يشترط في المشترك ملاحظة المعنيين . ما لان  
 اعتبار الملاحظة في النقل ليتوصل به الى الوضع لمعنى آخر وليس قيدا



معتبر فيه برأيه فانتقاؤه باعتبار انتقاء الوضع لهما لمناسبة سواء كان الوضعان من واضعين او من واضع واحد في زمان واحد اوفى زمانين وسواء وجدت المناسبة اولا فالمرتجل داخل في المشترك وبعضهم ادرجوه فيما تخلل النقل واسقطوا قيد مناسبة منه . وقالوا ان تخلل النقل فاما مناسبة فهو المنقول اولا فهو المرتجل والمصنف رحمه الله لما لم يقسمه اليهما اعتبر الشارح قيد المناسبة فيه لينحصر القسمة ( قال من غير نظر الى المعنى الاول ) اي المعنى السابق على احد المعنيين سواء كان منهما او غيرهما فلا يشكل على تعريف المشترك باللفظ المقيس الى معنى حقيقي ومجازي ليس الوضع له مناسبة بذلك المعنى الحقيقي بل بمعنى حقيقي آخر لهذا اللفظ . واما اللفظ المستعمل في حقيقي وغير حقيقي لامناسبا له بمعنى حقيقي ويسمى خطأ بالنسبة الى غير الحقيقي فخارج . من القسم ( قوله يعني ان المعتبر الخ ) افاد قدس سره ان قوله من غير نظر الى المعنى الاول تفسير لقوله « على السوية » وان المراد بالاستواء بين الوضعين عدم ملاحظة الاول في الثاني لا المعية الزمانية كما يتبادر من عبارة المصنف حيث جعل قوله « ثم نقل » في مقابلة قوله « على السوية » والمراد بقوله الوضع الآخر اعم من ان يكون منهما او غيرهما لما عرفت ( قال لا اشتراك بين تلك المعاني الخ ) الاشتراك في اللغة بمعنى المشاركة فالظاهر لا اشتراك تلك المعاني فيه فالمشترك فيه على الحذف ~~فيما لا يصلح~~ على انه استعمل الاشتراك بمعنى التخصيص تجوزا ( قال فاما ان يترك الخ ) اي لا يستعمل فيه بدون القرينة لانه لا يستعمل فيه اصلا وحيث لا يجوز ان يكون متروكا عند قوم دون قوم فلذا جامع المنقول المجاز والحقيقة ( قال والناقل الخ ) الاقسام المحتملة باعتبار الناقل والمنقول عنه ستة عشر . الا ان الموجود منها هي الاقسام الثلاثة وهي النقل من اللغة الى الشرع او العرف العام او الخاص والبواقي غير متحققة كذا قالوا . وفيه ان الحقيقة الطارية كلفظ الايمان في التصديق ليست مجازا وهو ظاهر . ولا داخلة في المشترك لملاحظة الوضع الاول فيها فلم يدخل في المنقول بطل الانحصار فتحقق النقل من اللغة الى اللغة ( قال اما العرف العام ) اي مالا يتعين ناقله ( قال لكل ما يدب الخ ) الديب ٣ نرم رقتن وكل ما مشى على الارض فهو دابة كذا في الصراخ ( قال من الحيل ) تخصيص لذات الفوائم بما يركب على مافي القاموس انها غلبت على كل ما يركب وتقع على المذكر ( قوله وقيل الى الفرس خاصة ) ذكره الامام في التفسير

٢ الا انه نسخة

٣ برز مين رقتن

نسخة

الكبير والعلامة الشيرازي وعبارة المفتاح مشعرة بانها للفرس والبغل  
والمختار مذكروه الشارح (قوله واعلم الخ) يريد ان اللفظ اذا لو حط  
بالقياس الى معنى معين فاقسام القسمه الاولى متباينة وكذا اقسام القسمه  
الثانية . واما اقسام القسمه الاولى مع اقسام القسمه الثانية فهي متغايرة  
بالاعتبار فلا بد من اعتبار قيد الحثية في قوله فان كان معناه واحدا وان كان  
كثيرا (قوله يقابل الكلّي) تقابل الايجاب والسلب اذ لم يعتبروا في مفهوم  
الكلّي القابلية للوجودى وليس مفهوم خارجا عنهما وسيجيئ في كلامه  
قدس سره انه تقابل العدم والملئكة (قوله وقس على ذلك حال المنقول)  
لم يتعرض لبيان الحقيقة والمجاز لان المنقول حقيقة من وجه مجاز من وجه  
فبيانه بيانهما (قوله وكذا الحال بين الحقيقة والمجاز) في انهما لا يجتمعان .  
وفي الاكتفاء اشارة الى ان ما عدا ما ذكر لا يتقابلان . فالمنقول يجمع الحقيقة  
والمجاز . وكذا المشترك كل فط الشمس بالنسبة الى الضوء ان اعتبرت العلاقة  
يكون مجازا وان اعتبر الوضع له كان مشتركا . وكذا المنقول مع المشترك  
بان توجد المناسبة بين المعنيين ويكون مهجورا احدهما عند قوم دون  
قوم (قال او العرف الخاص) اى ما يتعين ناقله والشرع وان كان داخلا فيه  
الا انه اخرج منه لشرافه (قال كاصطلاح النحاة) جمع ناح بمعنى النحوى  
على ما في القاموس . (والنظار) فانه جمع ناظر بمعنى المنسوب الى علم المناظر  
لكن لم يستعمل مفردهما بهذا المعنى اصلا (قال لما صدر عن الفاعل)  
في الصراخ فعل بالفتح كردن وبالكسر كردار . فهو في الاصل لما صدر  
عن الفاعل استعمل لما قام بالشئ تجوزا والتعريفات اللغوية تعريفات لفظية  
فلا بأس في اخذ الفاعل في تعريف الفعل (قال فكال دوران) بفتح الواو  
مصدر دار يدور (والسكك) كغيب جمع سكة بالكسر كوجه خورده كذا  
في الصراخ (قوله الاولى ان يقال) في الصراخ والتاج وغيرها الدوران  
كردیدن . فعلى هذا هو موضوع للقدر المشترك بين الحركتين فيكون  
حقيقة فيهما . وفي بعض حواشي شرح الآداب للمسعودي انه في اللغة الطواف .  
وقيل الحركة في السكك . فالتقل على الاول للمناسبة بين فرد المعنى اللغوي وبين  
المعنى الاصطلاحي وعلى الثاني للمناسبة بين نفسيهما . وعلى اى تقدير الاولى  
ان يعتبر المنقول عنه الحركة حول الشئ لشدة مناسبتها بالمعنى الاصطلاحي  
(قال ثم نقله) اى اصطلاح الناظرين افراد الضمير رعاية للسباق حيث جعل

الناقل العرف الخاص (قال ترتب الاثر) اى ماهو اثر فى نفسه وجودا او عدما  
 او معا (على ماله صلاح العلية) اى يصح ان ينسب اليه ويقال انه مؤثر فيه  
 (قال يسمى حقيقة الخ) اى يسمى ذلك اللفظ المنقول بالاسمين الحقيقة  
 والمجاز باعتبارين فلا يرد ان الحقيقة لا يترجم ان يكون معناها كثيرا (قال ان  
 استعمال) فيه اشارة الى انه لا بد من قيد الاستعمال فى المتن فان اللفظ قبل  
 الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازاً. لكن لما كان هذا القسم ساقطاً عن درجة  
 الاعتبار لان المقصود من وضع الالفاظ الافادة والاستفادة لم يعتبر هذا  
 القيد لاجراجه ولذا اسقطوه عن التقسيم (قال وان لم يترك المعنى الاول)  
 اى غير المسبوق بمعنى آخر وهو المعنى الحقيقى ومعنى ايضا انه يستعمل فيه بعد  
 النقل كما يستعمل فيه قبل النقل اى بلا قرينة (قال وهو المنقول عنه) فسر الاول  
 والثانى بالمنقول عنه والمنقول اليه اشارة الى انه ليس المراد بالاول والثانى  
 ما يتبادر منهما اعنى المعنيين الذين بينهما تقدم وتأخر بمرتبة بل ما لا يتقدم عليه  
 معنى آخر وما يتقدم عليه فيدخل فيه اللفظ المقيس الى معنيين نقل من احدهما  
 الى الآخر وكلاهما مجازيان (قوله وحينئذ) يعنى ان فعلاً بمعنى مفعول  
 يستوى فيه المذكر والمؤنث الا اذا كان موصوفه غير مذكور فانه تدخل  
 التاء للمؤنث دفعا للالتباس نحو مررت بقتيلة بنى فلان فاذا كانت الحقيقة  
<sup>بمعنى</sup> مفعول يجب ان يقال ان التاء فيه ليست للتأنيث بل للنقل بعلاقة كون  
 كل من النقل والتأنيث فرعا او يقال ان التاء كانت فيه قبل النقل بان اعتبر صفة  
 مؤنث غير مذكور تم نقل منه (قوله فلا اشكال فى التاء) لان فعلاً بمعنى فاعل  
 لا يستوى فيه المذكر والمؤنث والحقيقة ههنا صفة للكلمة فدخله  
 التاء وانما لم يعتبر هذا الوجه لان اللفظ انما يصير حقيقة بالاستعمال فهى  
 انسب بالمتبنة والمعلومة (قال فهو مثبت فى مقامه) فهو المثبت الكامل بخلاف  
 المجاز فانه مثبت فى غير مقامه فكانه غير مثبت وكذا فى معلوم الدلالة (قال  
 من جاز) اى مصدر منه (قوله فهو محل الجواز) فيكون لفظ المجاز  
 طرف مكان وقال صاحب الايضاح انه من جاز المكان سلكه فان المجاز طريق  
 الى تصور معناه (قال مامر من تقسيم اللفظ) اى مامر من تقسيم اللفظ المفرد  
 الى الاداة والكلمة والاسم وتقسيمه الى الجزئى والكلى والمشارك والمنقول  
 والحقيقة والمجاز والقصر على الاخير تقصير فلا تكن من الفاصرين. فهذا  
 التقسيم مقابل للتقسيمين السابقين ثالثهما على ما فى المطالع وقول المصنف



« وكل لفظ الخ » . معطوف على قوله « وهو ان لم يصلح الخ » . والمراد بكل لفظ كل لفظ مفرد بقرينة تقديمه على تقسيم المركب . وايراد لفظة كل مع ان المناسب للتقسيم تركه للتصريح على شموله بجميع الاقسام . وادخال الفاء في خبره بناء على جواز دخوله في خبر كل مضاف الى تكرة غير موصوفة نحو كل رجل فله درهم . وليس المقصود منه الفرق بين هذا التقسيم والتقسيم السابق حتى يردان الفرق ظ لان ذلك تقسيم الاسم وهذا تقسيم لمطلق اللفظ الشامل للاقسام الثلاثة على انك قد عرفت ان التقسيم السابق ايضا لمطلق اللفظ الا ان عنوانه الاسم « قال كان بالقياس الى نفسه » اي لا بالقياس الى لفظ آخر « وبالنظر الى نفس معناه » لا الى حال معناه . بخلاف هذا التقسيم فانه بالقياس الى لفظ آخر وبالنظر الى حال معناه من الاتحاد والتخالف بمعنى لفظ آخر « قال تقسيم اللفظ » وضع المظهر موضع المضمحل لا يظهر وجهه « قال اي يكون الخ » فخرج التأكيد المعنوي والمؤكد وكذا الحد والمحدود ان لم يعتبر قيما لافراد وكذا التابع مع المتبوع نحو عطشان نطشان لان الاتحاد في المعنى فرع وجود المعنى لهما ولا معنى لنطشان على الافراد . والمراد بالمعنى الموضوع له . فخرج اللفظان المتحدان في المعنى المجازي وبالواحد ما يقابل التعدد كما هو الطاهر واللفظان اللذان يكون معناه اثنين واتفقا فيه مترادفان من وجه متخالفان من وجه فقيهما اجماع القسمين « قال مرادف له » اي موصوف بالمرادفة له وفيه تنبيه على ان اطلاق المرادف ليس من قبيل التسمية بل على سبيل الاستعارة كاطلاق المترادفين والمتخالفين « قال اخذا » اي اخذ هذا اللفظ اخذا من الترادف متعلق بقوله واللفظان مترادفان واذا كانا مترادفين كان كل واحد مرادفا للآخر فلذا لم يتعرض له وعكس في المتخالفين حيث تعرض للمباينة دون التباين تنبيها على ان كلا منهما يستلزم الآخر « قال من الترادف الذي هو ركوب الخ » لم يوجد الترادف هذا المعنى في كتب اللغة المشهورة والمذكور فيها التابع . وعلى هذا لاجابة الى اعتبار مؤنة الركوب فان المترادفين متابعان في الاستعمال والمتخالفين متفارقان فيه والمراد ركوب احدهما خلف الآخر على التساوب لتحقيق الترادف ويجوز ان يكون بمعنى اصل الفعل « قال ومتى اختلف الخ » كان الطاهر ان يقول ومتى اختلف المعنى تحققت المفارقة الا انه راعى المناسبة بالترادف

فلذا تعرض لنفي وحدة المركوب ( قوله فيه تحقير لشأنهم ) أى  
 فى هذا التعبير تحقير لشأن الطائين . وذلك لأن المقصود من هذه الجملة  
 ليس مجرد الاخبار لانه لا يفيد بل التنبية على امتيازهم من جنس سائر الناس  
 بهذه الصفات . وتقديم الخبر لمجرد التشويق كما يقال من المتكلمين من يقول  
 صفاته عين ذاته أى امتاز واعن سائرهم بهذا الحكم فاذا كانت الصفة  
 صفة كمال افاد تعظيمهم ومدحهم كقوله تعالى « من المؤمنين رجال صدقوا  
 ما عاهدوا الله عليه » . واذا كانت صفة نقصان افاد تحقيرهم وذمهم  
 كقوله تعالى « ومنهم الذين يؤذون النبي » . وفيما نحن فيه من هذا القبيل  
 بناء على ظهور فساد ظنهم . وما قيل فى وجه استفادة تحقيرهم اما ان التعبير  
 ببعض المبهم قد يكون للتحقير كالتكثير واما التعبير عنهم ببعض الناس دون  
 بعض الفضلاء او العلماء واما التعبير عن اعتقادهم بالظن اشارة الى قوله  
 تعالى « ان بعض الظن اثم » واما التعبير عن جزمهم بالظن لضعف جزمهم  
 مع عدم الاطراد فى جميع نظائر هذا الكلام لا يخرجهم عن عدم الافادة  
 فضلا عن افادة التحقير ( قوله موصوف بالفصيح ) ولا يوصف احد  
 المترادفين بالآخر . فى الصراخ الفصاحة كشاده سخن و درست مخارج شدن .  
 وهو المراد هنا دون مصطلح اهل المعانى على ما فهم فهمى صفة النطق  
 واحراؤه على الناطق من قيل متحرك مسرع ( قوله والفصاحة صفة  
~~المتكلمين~~ <sup>المتكلمين</sup> ابداء للفارق بين ناطق فصيح وبين سيف صارم من ان الاول  
 صفة الصفة والثانى صفة الموصوف كما صرح به فى حاشية شرح مختصر  
 الاصول ( قوله مع صدق الناطق على ذات اخرى ) وهو الذى فى لغته  
 لسكنة ولا يصح مخارج الحروف ( قوله وابعد منهما الخ ) لصدق  
 كل واحد منهما بدون الآخر ( قوله الا انه ليس بذلك البعد ) لتساويهما  
 فى الصدق فيمكن ان يتوهم من ذلك الاتحاد فى المفهوم ( قوله وكان  
 منشأ الخ ) كما اشار اليه الشارح بقوله نعم الخ ( قوله كل مترادفين الخ )  
 اتحادهما فى الذات بمعنى حملهما على ذات واحدة ( قال لما فرع عن المفرد  
 الخ ) اى عن تقسيم المفرد وبيان لقسامه شرع فى تقسيم المركب  
 و بيان اقسامه وهذه الشرطية لزومية نظرا الى الترتيب الذى التزمه  
 المصنف وفائدتها التنبية من اول الامر على ان هذا ابتداء بمبحث آخر  
 وليس تمة لما قبله ( قوله الاظهر ان يقال الخ ) يعنى اذا جمع بين العبارتين

كما فعله الشارح فالأظهر ان تقدم العبارة الثانية لأجمالها وتجعل الأولى تفسيراً لها لتلايتهم خلاف المراد . وأما على ما فعله المصنف من الاكتفاء على صحة السكوت فالأظهر عدم ذكر العبارة الثانية والاكتفاء بعدم الاستتباع المذكور . وإنما قال الأظهر لان الظاهر ان الشارح فسر عبارة المتن بالعبارة المشهورة بين القوم في المركب التام ثم عطف عليها ما هو المقصود منها تنبيها على اتحاد . يؤدي العبارتين والعجب ممن فسر الفائدة التامة بما لا يفهم منه ثم قال فلا يرد قوله والأظهر ان يقال « قوله الفائدة الجديدة » اذ الفائدة الحاصلة إنما يستفاد من الاخبار بها تذكيرها فهي ناقصة في كونها فائدة « قوله هذا تفسير لصحة السكوت الخ » يعني قوله ولا يكون عطف على قوله يفيد وتفسير لصحة السكوت بعد تفسيره بالعبارة المشهورة « قوله اذ فيه نوع ابهام » لان المفهوم منه ان لا ينتظر المخاطب بعده أصلاً وليس بمراد « قوله ايضاً » اي كما ان فيه نوع تفسير بالنسبة الى الفائدة التامة او كما ان في الفائدة التامة نوع ابهام « قوله اي الاستدعاء » اي ليس المراد بالاستتباع انه يستدعي ذكره على وجه التبعية اذ كل من المسند والمسند اليه ركنان من المركب التام ليس احدهما تابعا للآخر بل مجرد الاستدعاء « قوله بقوله » متعلق بأشار يعني اشار الشارح بقوله كما اذا قيل الخ فانه مفعول مطلق لقوله مستتبعا اي استدعاء وانتظارا مثل ما اذا قيل « قوله لان المخاطب ينتظر الخ » اما الكوالمستتبعا منه كما اذا قال من ضرب زيد اولان الفعل في تعقله ووجوده يحتاج اليه « قال ولا يكون مستتبعا الخ » قيل يلزم ان يكون زيد عمرو في مقام التعداد مركباتا مالا انه يفيد المخاطب فائدة لا ينتظر معها للفظ آخر والجواب اننا لانسلم كون الاسماء المعدودة مركبة ولو سلم فالمراد نفي الانتظار بالقياس الى المعنى ولا شك انها من حيث المعنى مستتبعة للفظ آخر وان كانت من حيث الغرض غير مستتبعة « قال الخبر اما ان يكون الخ » مبنى الاعتراض على ان الاحتمال في اللغة برداشتن والتبادر من قولنا يحتمل الصدق والكذب ان يكون ذلك الاحتمال في نفس الامر ولا خبر يحتملها في نفس الامر . وقد صرح بذلك في الجواب حيث قال كل خبر صادق يحتمل الصدق الخ وحمل الاحتمال على معنى الامكان العام او الخاص تدقيق لفائدة فيه سوى تعقيد التعريف وحمله على مالا ينساق اليه الذهن « قال لانه لا معنى



للاحتمال) يعنى ان لفظ الاحتمال ح مستدرك يجب حذفه ولذا قال غير  
 مرضى ولم يقل غير صحيح لان اشتغال التعريف على لفظ زائد لا ينافى صحته \*  
 ٣ ولذا لم يتعرض له في شرح المطالع وبعضهم اطال الكلام بزعم انه تحقيق  
 وهو بالترك حقيق (قال والحق في الجواب ان المراد الح) خلاصته تسليم  
 ان المراد من الاحتمال المعنى اللغوى المتبادر كما ذكره المعترض \* لكن المراد  
 ان المركب التام ما يحتمل الصدق والكذب في نفسه كما هو المتبادر اى من غير  
 نظر الى خصوصية زائدة على كونه مركبا تاما بالنظر الى ماهية الكلية وهو  
 ٥ ثبوت شئ لثى او انتقائه عنه فيدخل فيه جميع الاخبار الصادقة او الكاذبة  
 التى منشأ صدقها او كذبها امر خارج عن ماهيته سواء كانت خصوصية  
 المتكلم او خصوصية الطرفين او امرا آخر \* وظهر لك مما ذكرنا انه حمل التعرف  
 على المعنى المتبادر \* فمن قال بعد \* لاحظطة الاطناب والحاصل الذى ذكره قدس  
 سره انه افساد بعبارة التعريف بالتأويل وحمل الاحتمال على الامكان الذهني  
 وادعى انه مغناه عندهم فقد افسد الكلام على نفسه فدع عنك خرافات  
 الاوهام (قوله الى محصل) زاد المحصل وعطف عليه وماهيته تنصيصا  
 على ان المراد مفهومه الكلى فان الماهية تدل على الكلية كما سيحى (قوله  
 اما ثبوت شئ لثى الخ) او اتصال شئ بشئ او انفصال شئ  
 عن شئ فهو مذكور بطريق التمثيل (قوله وكذا لا يردان مثل قولنا الخ)  
 اى لا يردان البديهية التى منشأ صدقها او كذبها خصوصية الطرفين لانها  
 تحتلها عند قطع النظر عن تلك الخصوصية \* فمن قال ان قطع النظر  
 عن الخارج كاف في صحة التعريف فقدسها (قوله فلا اشكال الخ) ومن قال  
 ان الاخبار المخصوصة من حيث انها مخصوصة فرد الخبر خارجة عن تعريفه  
 فقدسها لظهور صدق التعريف عليها حال كونها مأخوذة بتلك الحيثية  
 (قوله والجواب الخ) لم يرض قدس سره بان الصدق المأخوذ في  
 تعريف الخبر صفة المتكلم وهو الاعلام عن الشئ على ماهو به لعدم  
 صحته على التحقيق الذى ذكره في احتماله الصدق والكذب ولا بان هذين  
 التعريفين لفظيان اذ الخبر والصدق والكذب امور معلومة فاشتمالهما  
 على الدور لا يضر لان الاصل في التعريف ان يكون حقيقيا مع ان ادعاء  
 معلومية حقيقة الخبر والصدق والكذب مما يتطرق اليه المنع (قوله بمطابقة  
 النسبة الايقاعية الخ) اى النسبة التى تعلق بها ادراك انها واقعة او ليست

٣ ولم يتعرض نسخة  
 ٤ ماهيته نسخة  
 ٥ كونه ثبوت نسخة

بواقعة للنسبة التي بين الشئين في حد ذاتها وحاصله مطابقة النسبة من حيث  
 انها مدركة لنفسها من حيث انها واقعة بين الطرفين (قال ولم نعتبر الخارج)  
 اى الخارج عن مفهوم المركب وماهيته (قال وهو اما الخ) ابتداء  
 كلام لتقسيم الانشاء وليس داخلا تحت المحصل لان المراد منه محصل تقسيم  
 المركب التام الى قسميه اذا الكلام السابق كان فيه (قال دلالة وضعية) اسقط  
 لفظ اولية الواقع في المتن للتنبيه على انه لا مدخل له في التقسيم . وانما زاده  
 المصنف متابعة لعبارة القوم فيه ثم فسرهما بما هو المراد يعنى ليس المراد  
 بالاولية القصدية حتى يخرج عن القسم الاول النهى المستعمل في النفي  
 مجازا فانه لا يدل على طلب الفعل دلالة قصدية بل ما يكون لا بواسطة  
 بان يكون موضوعا . فالمراد بقوله «وضعية» ان تكون دلالة بتوسط الوضع له  
 بقرينة وقوعها تفسير الاولية ولانه المتبادر . وما قيل ان دلالة الامر على  
 طلب الفعل دلالة تضمنية لان الطلب مدلول هيئة الفعل فمدفوع بان الطلب  
 وان كان مدلول الهيئة لكن طلب الفعل مدلول الهيئة والجوهر ٦ وهو  
 تمام الموضوع له (قال فاما ان يقارن الاستعلاء الخ) اى يفهم معه  
 عد المتكلم نفسه عاليا شريفا سواء كان عاليا اوليا (او يقارن التساوى) اى  
 لا يفهم معه الاستعلاء والخضوع لانه يفهم التساوى حتى يردبانه بقى قسم  
 وهو ان لا يقارن شيئا منها (قوله اعترض عليه الخ) هذا الاعتراض ذكره  
 الشارح في شرح المطالع وقال والاولى ان التقييد للفرقة بين الاوامر  
 وتلك الاخبار في دلالتها على طلب الفعل اوانه لاخراج نحو ليت زيدا  
 يضرب فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل بواسطة تمنيه . فعلى  
 هذا يجوز ان يكون اعترض على صيغة المعلوم ويكون في قوله والاولى  
 اشارة الى صحة الاحتراز ولعل وجهه ما ذكره قدس سره بقوله ويمكن  
 ان يجاب (قوله فكيف تخرج الخ) لانه يلزم اخراج الخارج (قوله بان  
 المراد الاحتراز الخ) بل قد ظهر لك مما ذكرنا من معنى قوله وضعية  
 خروج تلك الاخبار لعدم دلالتها على طلب الفعل بتوسط الوضع له . وما قيل  
 انها خارجة عن المقسم لانه الدال بالمطابقة فمدفع بما عرفت من بيان الشارح  
 ان قيد بالمطابقة قيد من حيث اللفظ دون المعنى وانه في الحقيقة قسمة للدال  
 بالوضع . مطلقا فتلك الاخبار داخلة في المقسم لكونها دالة على الطلب دلالة  
 التزامية (قوله فتكون داخلة في الانشاء) قيل دخولها فيه فرع كونها

داخلة في المركب التام الذي هو قسم الدال بالمطابقة ودلالاتها على طلب الفعل تضمنية اذ لا مدخل للمسند عليه في تلك الدلالة . والجواب لو صح هذا لزم ان لا يكون الامر ايضا قسما منه وحله ان المراد بطلب الفعل ههنا طلب الفعل من فاعل معين الا انه لما كان حصول الاقسام باعتبار الدلالة على طلب الفعل وعدمها ولا مدخل فيه للفاعل اسقطوه عن الذكر (قوله لكن دلالتها على الانشاء الخ) دفع للتوهم الناشئ عن دخولها تحت الانشاء وهو انه اذا كانت داخلة فيه لا يصح اخراجها عن الامر لانه يبطل انحصار الانشاء في اقسامه ضرورة عدم دخولها في باقي الاقسام . وحاصل الدفع ان دلالتها على طلب الفعل مجازية لان الاخبار عن طلب الفعل يستلزم طلب الفعل فاذا كانت تلك الاخبار مستعملة فيه بالقرينة المعينة للمراد يكون لازما بينا له بالمعنى الاخص فتحقق الدلالة الالتزامية فلا تعد امرا بل خبرا لانها في اصل الوضع اخبار والمعتبر في القسمة حال الاصل . وفيه اشارة الى ان عدم عدها امرا ليس لمخالفتها صيغ الامر فان اسماء الافعال الدالة بالوضع على طلب الفعل عندهم امر . وانما قال امراً مع ان الظاهر فلا تعد من القسم الاول لان عدها منه يستلزم عدها امراً او يقال المراد من الامر . مطلق الدال على طلب الفعل (قال بل للاخبار) اما اطلب منك الفعل فظاهر واما كتب عليك الصلوة فلان معنى كتب اوجب فيكون اخبارا عن ايجاب الصلوة الذي هو محبرة عن طلب الفعل لزوما (قال خارجان عن القسمة) اي ليسا داخلين في شيء من اقسامها فانه معنى الخروج عن القسمة (قال اما الاستفهام الخ) لم يتعرض لعدم دخوله تحت الاقسام الباقية مع ان الخروج عن القسمة يقتضي ذلك لظهوره . انما الاشتباه في دخوله تحت التنيه وكذا في قوله واما النهي فلعدم دخوله تحت الامر (قال ويندرج الخ) اي يندرج فيه المركب التام الذي دخل عليه حرف التمني وحرف الترجي وحرف القسم وحرف النداء فان كلها انشآت تبه على ما في ضمير المتكلم من تمنى مضمون الجملة وترجييه والقسم فان معنى بالله اقسمت بالله والنداء اعني ٧ آواز دادن على ما في الصراخ . وتعريف المنادى المطلوب اقباله لا يستلزم كون معنى النداء طلب الاقبال حتى يرد عليه انه لطلب الفعل من المخاطب فانه تعريف باللازم (قوله قيل عليه الخ) مبني الاعتراض توهم ان التني في القسم الثاني متوجه الى نفس الطلب بناء على انتقائه في الاقسام المذكورة من

٧ آواز زدن نسخه



التمنى والترجى والقسم والنداء ومبنى الجواب ان النفي متوجه الى الطلب والقييد معا وفي الاستفهام يتحقق انتقاء الطلب بالنظر الى القيد (قوله لكنه لا يدل الخ) لان الفهم ليس بفعل (قوله بحسب الحقيقة) اى باعتبار حقيقته وماهيته (قوله بل هو انفعال الخ) لانه نفس العلم وهو اما الحصول فيكون انفعالا او الصورة الحاصلة فيكون كيفاً (قوله لكنه يعد الى آخره) ولذا قال ان افهم واعلم امر والسر في ذلك ان المطلوب بالامر ما يكون مقدورا تحصيله سواء كان من مقولة الفعل اولا (قوله والمتبادر الخ) ان لم يستعملها اهل الاصطلاح والا فالمتبادر عند اهل الاصطلاح المعنى المصطلح لكونه حقيقيا وماعداه مجازيا (قوله على الاستفهام) اى الجملة الاستفهامية (قوله فلا يندرج فى التنبية) والجواب بان المراد بالفعل ماهو معنى مأخذ اشتقاق اللفظ المستعمل . ولا شبهة فى انه ليس للاستفهام مثل ازيد قائم مأخذ الاشتقاق سواء كان اللفظ المستعمل اولا ليس بشئ . اما اولا فلانه لا دلالة للفظ الفعل على ذلك . واما ثانيا فلانه يخرج عن الامر نحو رويد وصه (قوله لا الفهم الذى هو فعل المتكلم) اذ لا معنى لطلبه فعل نفسه من غيره (قوله والتفهم فعل) بحسب الحقيقة (قوله فيلزم ما ذكرناه) من عدم اندراج فى التنبية (قوله فان قلت التفهم الخ) اثبات المقدمة الممنوعة اعنى لكنه لا يدل على طلب الفعل بالوضع بعد تسليم ان المراد بالفعل ما يعد عرفا بان المتبادر من لفظ الفعل فعل الجوارح والتفهم ليس منه فيصدق عليه انه لا يدل على طلب الفعل فيندرج فى التنبية (قوله قلت الخ) نقض اجمالى اى ما ذكرت ليس بصحيح لاستلزامه ان لا يكون مثل فهمنى وعلمنى من الاوامر المشتقة من التفهم والتعليم وما يرادفه امراً وهو باطل قطعاً . ويمكن ان يقال انه منع المتبادر المذكور بسند لزوم خروج مثل فهمنى وعلمنى (قوله بان المقصود الاصلى) اى الغرض الاصلى . فلا ينافى ما سبق من ان المطلوب بالاستفهام تفهم المخاطب لان ذلك مطلوب من الصيغة ومدلوله . وانما قال الاصلى لان الاستعلام ايضا غرض لكنه بالتبع (قوله والامر فى ذلك سهل) لان المناسبة مرعية بالنظر الى المقصود بالتبع وغير مرعية بالنظر الى المق الاصلى ولا يتعلق بذلك غرض علمى (قوله كما هو المتبادر الى الفهم) من كون كلمة لا للسلب (قوله فلا يكون مقدورا للعبد) لان متعلق قدرته حادث والمكلف به لا بد ان يكون مقدورا (قوله ولا حاصلا بتحصيله)

لامتناع تحصيل الحاصل والمكاف به لا بد ان يكون حاصلًا بتحصيل العبد  
لستحقق فائدة التكليف ( قوله كف النفس الخ ) في الصراخ الكف بازاستادن  
وبازاستانیدن لازم ومتعد فهو فعل من افعل النفس يصدر عنها  
بالاختيار بعد الميل الى الشيء ( قوله هو الكف عن فعل آخر ) اى الكف  
عن فعل غير الكف المطلوب سواء كان كفا او غيره فيدخل فيه لا تكفف  
لان المطلوب به الكف عن الكف غير الكف المطلوب ولا يدخل فيه اكفف  
لان المطلوب به هو الكف لا الكف عن شيء وكذا اكفف عن الزناء مثلاً  
لان المطلوب بالصيغة هو الكف واما كونه عن الزناء فهو مستفاد من متعلقها  
( قوله كما ذكره ) حيث اطلق الفعل ( قوله طلب فعل غير كف ) اى غير  
كف عن فعل آخر بقريئة السابق سواء كان طلب فعل غير كف نحو  
اضرب او طلب الكف لكن لا يكون عن فعل آخر بان يكون مطلق  
الكف نحو اكفف او تكون الخصوصية مستفادة عن ذكر المتعلق نحو  
اكفف عن الزناء فتدبر فانه دقيق ( قوله وهو مقدور الخ ) يعنى ان  
عدم الفعل وان لم يكن مقدوراً باعتبار نفسه لكونه ازيلًا وحاصلًا  
مقدور باعتبار الاستمرار فى الاستقبال واستمراره حاصل بتحصيل العبد  
باعتبار ان لا يشغل ذلك الفعل فالمطلوب بالامر احداث الفعل والمطلوب  
بالنهي استمرار العدم ( قوله جعل الشارح الخ ) فان قلت طلب  
الشيء اعم من طلب الفعل فى نفسه لاتعلقه بجعل جاعل قلت مراده  
قدس سره ان الشارح جعله اعم منه من حيث الصدق حيث ادخل تحته  
طلب الفهم مع انه غير متاول له كما سيحجى لانه جعله اعم منه من حيث  
المفهوم ( قوله وقد عرفت ) بقوله وايضا المطلوب بالاستفهام تفهيم  
المخاطب للمتكلم لا الفهم الذى هو فعل المتكلم ( قوله وكيف لا ) اى لا يدل  
على طلب الفعل ( قوله والمطلوب من الغير ) سواء كان مغايراً بالذات  
كافى امر المخاطب والعائب او بالاعتبار كفاى امر المتكلم نفسه وكذا فى النهي  
( قوله على رأى ) اى على رأى من يقول ان العدم ليس مقدوراً  
والمطلوب بالنهي الكف ( قوله واما فعله مع عدمه ) اراد مقارنته به  
فى مجرد كونه مطلوباً لافى كونها مطلوبين من صيغة واحدة ولو قال  
وعدمه لكان اظهر الا انه راعى مقابلة لفظة فقط ( قوله على رأى )  
اى رأى من يقول ان العدم مقدور باعتبار استمراره والمطلوب بالنهي

عدم الفعل (قوله اتفاقا) اى بين الفريقين (قوله فالاولى الخ) انما قال فالاولى لانه يمكن ان يقال مبنى كلام الشارح على ماهو المشهور من ان المطلوب فى الاستفهام هو فهم المتكلم لتفهم المخاطب كما يدل عليه لفظ الاستفهام وان كان كلامهم مبني على التسامح بناء على ان الفهم اثر التفهم فطلبه طلبه واراد بالفعل فعل المخاطب . وما قيل انه يلزم حينئذ خروج لاعلم لان المطلوب فيه فعل المتكلم فمدفع بما عرفت من ان الطلب فيه مبنى على التغير الاعتبارى فيكون المطلوب فيه علم الغير وفهمه (قوله ان يقال) اى اذا اريد ابرازها فى القسمة (قوله فاما ان يكون المقصود الخ) اى الغرض من طلب الفعل (حصول شئ فى الذهن) اى وجوده بوجود ظلى (قوله من حيث الخ) اى من حيث ذاته مع قطع النظر عما سواه فالحيثية للاطلاق (قوله واما حصول شئ فى الخارج) اى وجوده بوجود اصى سواء كان فى الذهن او فى الاعيان . وما قيل ان المراد بالخارج خارج ذهن المتكلم لثلا ينتقض بمثل اعلم وافهم . فقيه انه يرد عليه حينئذ لاعلم ولا فهم فان الغرض منهما حصول شئ فى ذهن المتكلم فيخرجان عن الامر ويدخلان فى الاستفهام (قوله فان المقصود ههنا الخ) يرد عليه انه ان اراد بالمقصود المدلول فالاستفهام ايضا كذلك كما اعترف من انه موضوع لتفهم المخاطب وان اراد به الغرض فلانم ان الغرض من علمنى وفهمنى حصول التعليم والتفهم فى الخارج بل غرضه حصول الفهم والعلم فى ذاته . وانما يطلب التفهم والتعليم لكونهما وسيلة اليهما فظهر ان الفرق دقيق . وما قيل ان المقصود من علمنى وفهمنى حصول شئ فى الخارج وحصول شئ فى الذهن لازمه وفى الاستفهام بالعكس لايجدى بطائل . وتحقيق الفرق يحتاج الى تمهيد . مقدمة وهو ان حصول شئ فى الذهن على نحوين حصول اتصافى اصى يترتب عليه الآثار وحصول ظرى ظلى لا يترتب عليه الآثار مثلا اذا تصورت كفر الكافر حصل فى ذهنك صورة كفره الذى هو العلم وصرت بقيامها بذهنك عالما به ويترتب عليه آثار العلم به . ولما كان العلم عين المعلوم كان كفره ايضا حاصل فى ضمن تلك الصورة حصولا ظرفيا غيره . وجب للاتصاف بالكفر وهو الوجود الظلى للمعلوم الذى لا يترتب عليه آثار ذلك المعلوم . وهذا على قياس حصول الماهية فى ضمن الفرد فى الخارج . اذا عرفت هذا الغرض فى الاستفهام وجود النسبة المستفهمة بوجود



ظلى وان كان ذلك مستلزما للاتصاف بصورتها وذلك لان المستفهم ليس غرضه من الجملة الاستفهامية الا ان يحصل المخاطب في ذهنه تلك النسبة اثباتا او نفيا والغرض في الامر هو اتصاف الفاعل بالحدث المستفاد من جوهره ووقوعه على المفعول لاحصول شئ في الذهن وان كان يستلزمه في بعض الاوامر بواسطة كونه اثرا لذلك الحدث لامن حيث انه حصول شئ في الذهن كفا في فهمي فان معناه اطلب منك تفهيم واقعا على كما ان معنى اضربني اطلب منك ضربا واقعا على . الا ان التفهيم لما لم يتحقق الا بحصول شئ في الذهن اقتضاء لامن حيث انه حصول شئ في الذهن بل من حيث انه اثر التفهيم كما ان حصول الضرب اقتضى حصول اثره في الخارج وهو الا لم يحصل شئ في الذهن مقصود المتكلم وغرضه لكن لامن حيث ذاته بل من حيث انه اثر التفهيم . فطهر لك مما ذكرنا ان الفرق دقيق محتاج الى تأمل صادق غفل عنه الناظرون وحسبوه هينا وان الاحتياج الى قيد الحيثية انما هو في الاستفهام لان الحصول في الذهن على نحوين لافي الامر والنهي وان اعلم وافهم داخلان لان المطلوب بهما اتصاف المخاطب بالفهم والعلم ووجودهما بوجود اصلي يترتب عليه الاثار وان كان يستلزم حصول شئ في الذهن بوجود ظلي ( قال المصنف الفصل الثاني في المعاني المفردة ) اى تصوير مفهوماتها وتقسيمها والمذكور في الفصل الثالث احوال المعاني المفردة فانها احوال الكل . ولذا زاد لفظ المباحث . وقد طول الناظرون في وجه الافراد والامر هين اذا يتعلق به غرض علمي ( قال المعاني هي الصور الذهنية ) يعنى المعاني اذا وقعت في مقابلة الالفاظ كفا في المتى حيث جعل الفصل الاول في الالفاظ والثاني في المعاني يراد بها الصور الذهنية وليس المقصود تعريف المعاني فانه معلوم انه عبارة عما يقصد من اللفظ . والصورة الذهنية تطلق على العلم وعلى المعلوم لحصول كل منهما في الذهن الاول بوجود اصلي والثاني بوجود ظلي فعبارة منطقته على المذهبين مع ان النزاع بين الفريقين لفظي كما بين في موضعه ومن لم يفرق بين العلم والمعلوم تحير في فهم الاختلاف بين المذهبين واطال الكلام ( قال من حيث وضع بازائها الخ ) لم يقل من حيث وضع لها الفضا ليشمل المعاني التضمنية والالتزامية حيث يطلق عليه المعنى لان كون المعنى بازاء اللفظ يع

ان يكون موضوعه وان يكون لازما لما وضع له . وما قيل ان تلك المعاني معاني مطابقة لالفاظ اخرى . ففيه انه لا يجدي في دخولها من حيث انها معاني تضمنية او التزامية ( قوله كما هو الطاهر ) لعدم الاحتياج الى الاعلال ( قوله من عنى الخ ) اما مصدر ميعى منه او اسم مكان وكذا لفظ المقصد . ولا حاجة حين كونه مصدرا الى جعله بمعنى المقصود . نص عليه قدس سره في تحقيق لفظ المجاز في حواشي شرح مختصر الاصول . واما كونه اسم مكان فبنى على تشبيه ما وقع عليه القصد بما وقع فيه ( قوله اى المقصود ) هذا الوجه اقرب من حيث المعنى والاول من حيث اللفظ ( قوله بل من حيث الخ ) اشارة الى ان الحيثية تقييدية وان المعتبر فيه تعلق قصد المتكلم به من اللفظ في وقت ما لكونه مأخوذا في مفهومه ولا يكتفى بمجرد الوضع ( قوله غير معتبرة ) في الافادة والاستفادة فلا يقصد المعنى من اللفظ بسببهما ( قوله كما مررت الخ ) من عدم انصباطهما ( قوله فلذلك ) اى لاجل ان لا يكون قصد المعنى من اللفظ الا بالوضع ( قال من حيث الخ ) تنبيها على اعتبار الوضع واما عدم ذكر القصد فللدلالة لفظ المعنى عليه لكونه معتبرا في مفهومه . وقيل معناه اى لاجل كون الوضع سببا للقصد قال من حيث وضع الخ اقامة للسبب . مقام المسبب تنبيها على ان المراد القصد الجارى على قانون الوضع . ويرد عليه ان الوضع ليس سببا للقصد ( قوله بمجرد صلاحيتها الخ ) سواء تعلق بها القصد في وقت او لا فيشمل جميع المفهومات الموضوعية لها الالفاظ وغيرها ( قوله سواء وضع الخ ) لم يقل سواء قصد او لا تنبيها على انه لا يلزم في هذا الاطلاق الوضع كما لا يلزم القصد وان المراد بالصلاحية اعم من القرينة والبعيدة ( قوله يتصف بالافراد الخ ) فحينئذ يكون قيد المفردة لاجراج المعاني المركبة ( قوله وعلى الثانى بصلاحية الافراد الخ ) فان اريد بالمفردة ما يصلح ان يكون مفردة يكون القيد لغوا لصلاحية جميع المعاني للافراد والتركيب بحسب وضع الالفاظ وان اريد المفردة بالفعل كان اعتبار صلاحية في المعنى لغوا ( قوله ليس المراد الخ ) اى وصف المعنى بالافراد باعتبار نفسه كفاي قولهم الجسم اما مفرد او مركب على ما هو الظاهر المتبادر من اجراءه عليه ( قوله بل المراد الخ ) هذه العبارة ظاهرة في انه ووصف للمعنى بحال متعلقه بخو زيد قائم الاب . وقوله « فيقال المعنى المفرد الى آخره » يفيد انه وصف له بحال نفسه الا انه وصف حصل له

بسبب وصف اللفظ . وقوله « فالأفراد والتركيب إلى آخره » يحتمل المعنيين بأن يراد بالتبع ما يحصل بسبب الغير وإن يراد به ما يكون وصفه بحال متعلقه . وكذا قول الشارح فإن عبر عنها بالفاظ مفردة إلى آخره . لكن قوله « المعاني المفردة » يدل على أنه وصف له بحال نفسه لأن الوصف بحال المتعلق لا يذكر بدون المتعلق فلا يقال في زيد قائم الأب زيد قائم وعلى أي تقدير لابد من صرف إحدى العبارتين عن الظاهر وحمله على أنه بيان للأفراد بلازمه . فتدبر « قوله وبعبارة أخرى » مغايرة للاولى بالأجمال والتفصيل « قوله ما لا يستفاد جزؤه الخ » هذا بناء على عدم اعتبار القصد في تعريف المفرد كما وقع في عبارة المتقدمين أو يقال إن الاستفادة تدل على الفصد لأنها مطاوع الافادة « قال والألف المركبة » النفي متوجه إلى قيد الأفراد كما هو السابق إلى الفهم والاصل أن محط الفائدة القيد الأخير « قال والكلام ههنا » أي في هذا الفصل في المعاني المفردة دون المركبة فلذا خص العنوان بها « قال كما ستعرفه » من أنه لو لم يخص الكلام بالمعاني المفردة يبطل انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل بمثل الجوهر الناطق « قال فكل مفهوم » مفرد كما يقتضيه العنوان وقد نص في الشفاء على أن المقسم للكلية والجزئي المفرد والمعنى والمفهوم متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حيث فهمه من اللفظ يسمى مفهوماً ومن حيث قصده منه يسمى معنى . عبر بالمعنى في العنوان رعاية لمقابلة الفصل الأول حيث جعل عنوانه الالفاظ المفردة وفي الفسمة بالمفهوم لأنها باعتبار حصوله في الذهن ولو بوجه ما إن أريد الحصول بالفعل وبوجه خاص إن أريد ما يمكن أن يحصل « قوله ملخص الكلام » في التاج التامخيص هو يدا كردن أي ما أظهر وحصل بعد التفتيش والتقيح من الكلام في تعريف الكلّي والجزئي هذا المذكور « قوله في العقل » أي عند العقل أو في المدرك ليشمل الجزئي « قوله بمجرد حصوله » أي مع قطع النظر عن ماهو خارج عنه « قوله فرض صدقه » أي تجويز حمله إيجاباً دون التقدير والاعتبار كما في تعريف المتصلة حيث قالوا صدق التالي على فرض صدق المقدم فإن للعقل تقدير كل شيء ولو لم يمكن له تقدير الصدق في الجزئي وتصوره كيف يحكم بسلبه عنه « قوله استحال منه إلى آخره » لأن الهذية والهوية الشخصية مانعة له عن تجويز ذلك « قوله فالكلية أمكان الخ » أي كونه بحيث يمكن فرض الاشتراك فلا يرد



ان الامكان وصف الفرض والكلية صفة المعنى فكيف يصح حمل احدهما على الآخر . والحاصل ان الكلية لا تقتضى الاشتراك فى نفس الامر ولا فرضه بالفعل بل يكفى فيها امكان الفرض والجزئية تقتضى امتناعه واستحالته ( قوله لما كان ظاهر العبارة يدل الخ ) اى اسناد المنع الى نفس التصور يدل على ان المانع هو نفس التصور وليس كذلك اذ المانع من حمل المفهوم على كثيرين ليس صورته الحاصلة فى العقل بل ذاته لكن باعتبار حصوله فيه ( قال والالكان للمعنى معنى ) لان المفهوم هو بالمعنى فيصير التقدير كل معنى جزئى ان منع نفس تصور معناه فيكون للمعنى معنى ( قوله فيقولون الخ ) والمصنف غير المقسم وسها عن تغيير التعريف ( قوله يريد انه لو قيل الخ ) ظاهر عبارة الشارح يدل على ان المقصود بيان فائدة قيد النفس حيث زاد فى الموضوعين لفظ مجرد والسيد قدس سره تعرض لبيان فائدة قيد التصور ايضا فكيف يصح قوله يريد . فقيل انه يريد بيانها الا انه ترك بيان فائدة قيد التصور لظهورها . ولا يخفى انه مجرد دعوى لاشاهد عليه وعندى ان مقصوده قدس سره ان ظاهر العبارة وان كان دالا على انه بيان لفائدة قيد النفس لكن مراده بيان فائدة القيدين لان معنى قوله ما يمنع الاشتراك الخ ما يمنع الاشتراك فى نفس الامر كما هو المتبادر ولو بالنظر الى الامر الخارج عن نفس التصور اى عن المفهوم من حيث انه متصور كمفهوم الواجب فان الشركة فيه ممتعة فى نفس الامر بالدليل الذى هو خارج عن مفهومه من حيث انه متصور فلولا يذكر القيدين دخل مفهوم الواجب فى الجزئى ان قيل ما يمنع عن الاشتراك واذا لوحظ البرهان ان قيل ما يمنع تصوره عن الشركة وفى توصيف الدليل بالخارجى اشارة الى ان مراده بالخارج ما ذكرناه لا ما يقابل الذهن او ما يرادف نفس الامر . ثم انه قدس سره ذكر فى حواشى المطالع ان الاحتياج الى زيادة قيد النفس بناء على ان يراد بمنع تصوره عن الشركة ان يكون له مدخل فيه ولو اريد به ما يكون مستقلا فيه فلا حاجة الى ذلك القيد فقيد النفس احتياطى لدفع توهم الخروج ( قوله لفهم منه الى آخره ) اورد لام الابتداء للدلالة على تأكيد هذا الفهم لكونه متبادرا على ما صرح به فى حواشى المطالع فقيد التصور ضرورى ( قوله فى نفس الامر ) ظرف لمنعه يدل عليه قوله منعه فى العقل ( قوله اى امتناع الخ ) يعنى اسناد المنع الى المفهوم مجازى فانه موصوف بامتناع الاشتراك

الا انه صور الامتناع بصورة المنع واسند اليه مبالغة في الامتناع كما في اقدمنى  
بلدك حق لى على فلان (قوله منعه) اى المفهوم (قوله ويمتنع منه) اى يمتنع  
من الاشتراك (ذلك) المفهوم عدم تفسيرى لقوله يمتنع العقل كما عرفت (قوله  
فلئلايتوهم) فيه اشارة الى ما قلناه هنا من حواشى المطالع فان اسناد المنع  
الى المفهوم ظاهر فى استقلاله بذلك (قوله مع ملاحظة برهان التوحيد) اى  
برهان يدل على انحصاره فى فرد واحد ولا يمكن وجود فرد آخر (قوله  
لا يمكنه) لانه مع حصول اليقين بالوحدة كيف يجوز التعدد (قوله صدقها  
فى نفس الامر) اى حملها فى حد ذاتها من غير اعتبار معتبر وفرض فارض  
(قوله على شئ من اشياء الخارجية) اى الاشياء التى يكون الخارج ظرفا لنفسها  
سواء كان ظرفا لوجودها او لا فيشمل النسب التى يتصف بها الاشياء فى الخارج  
وان لم تكن موجودة فى الخارج وكذلك الذهنية فيشمل النسب التى تتصف  
بها الاشياء فى الذهن وان لم تكن موجودة فى الذهن اى متصورة (قوله  
فان كل ما يفرض فى الخارج الى آخره) اى كل ما يفرض ظرفية الخارج لنفسه  
فهو متصف بالشيئية فى الخارج لاتصافه بصحة العلم والاخبار ولو بكونه  
مظروف الخارج وكذا فى قوله كل ما يفرض فى الذهن . وانما زاد قيد الفرض  
بناء على ما هو التحقيق من مذهب الشيخ ان المعتبر فى القضية المحصورة فى  
جانب الموضوع اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنوانى بالفعل بحسب  
الفرض تنصيحا على المراد ليتضح عدم امكان صدق الاشئ على شئ  
من الاشياء بخلاف ما اذا قيل كل ما هو فى الخارج شئ فى الخارج فانه يتجه عليه  
نظرا الى الطاهر ان اللازم من كون كل ما هو بالفعل فى الخارج اوفى الذهن  
شيئا ان لا يكون الاشئ صادقا بالفعل على شئ من الاشياء لاعدم امكان  
صدقه عليه . فان قيل اذا لم يمكن صدق الاشئ على شئ من الاشياء فكيف  
يصدق تعريف الكلى عليه والحال انه قسم من المفهوم وكل مفهوم شئ  
وكذا اعتبر فى مفهومه التصور والتصور هو حصول صورة الشئ فى  
العقل . قلت مفهوم الاشئ فرد للشئ ولا استحالة فى كون الشئ فردا لنقيضه  
والكلام فى انه لا يصدق ذلك المفهوم على شئ من الاشياء فى نفس الامر  
فتدبد فانه مما تحير الناظرون فى فهمه واوردوا شكوكا زاعمين انهم على شئ  
(قوله فلا يصدق الخ) اى فلا يمكن صدقه كما يدل عليه السوق اذا فرد  
لنفس الامر سوى الخارج والذهن وقد عرفت ان ما يفرض فيهما فهو شئ

فلو امكن صدق الاشئ لزوم امكان اجتماع النقيضين « قوله وكالا يمكن  
 بالامكان العام » بمعنى سلب الضرورة عن احد الطرفين لا بمعنى سلب الضرورة  
 عن الجانب المخالف لانه غير شامل للاقسام الثلاثة « قوله فان كل مفهوم » اي  
 ما يفرض اتصافه بالمفهومية بالفعل لما مر « قوله يصدق الخ » فانه اما واجب  
 او ممتنع او ممكن خاص بالحصر العقلي وكل منهما ممكن عام « قوله فيمتنع الخ »  
 لامتناع صدق النقيضين على شئ واحد واما صدق الشئ والمفهوم على  
 الاشئ واللامفهوم فهو صدق احد النقيضين على الآخر فهو جائز  
 « قوله فان كل ما في الخارج » اي ما يفرض ظرفية الخارج له فهو موجود  
 في الخارج اما في نفسه او في غيره كالنسب والامور الاعتبارية « فلا يرد ان  
 ظرفية الخارج للشئ لا تقتضي وجوده انما يقتضيه كون الخارج ظرفا  
 لوجوده وكذا الحال في قوله وكل ما هو في الذهن » « قوله لا يمتنع العقل الخ »  
 اذ ليس في مفهومها ما يقتضي امتناع الاشتراك بخلاف الجزئي فان هذيته  
 وتشخصه المعتبر في مفهومه يقتضي ذلك ففي الجزئي الفرض ممتنع وفي  
 الكلّيات الفرضية فرض ممتنع بالاضافة « قوله لجميع الاشياء الذهنية  
 والخارجية الخ » اي ما يكون الذهن او الخارج ظرفا لنفسها سواء كان ظرفا  
 لوجوده فيكون محققا في متصفا بالوجود بالفعل اما في الذهن او في الخارج  
 او ظرفا لنفسه فيكون مقدر الوجود فيه فالحققة والمقدرة صفتان للاشياء  
 مطلقا لا للخارجية « يدل على ما قلنا ما سبق من قوله فان ما يفرض في الخارج  
 شئ في الخارج وما يفرض في الذهن شئ في الذهن » « قوله داخلية في الكلّيات »  
 اي في عدادها ومن جملتها ، ولم يقل في الكلّي دون الجزئي لان الاعتبار  
 المذكور اعني اعتبار امتناع فرض العقل لاشتراكها وعدمه ليس مغايرا  
 لجعلها داخلية في مفهومه فكيف يترتب عليه بالفاء « قوله التوصل ببعض  
 المفهومات الى بعض » اي من حيث الفهم يشعربه لفظ المفهومات « قوله  
 وذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن الخ » اي لخصوص الوجود  
 الذهني مدخل فيه وليس ذلك باعتبار الوجود الخارجي او الوجود مطلقا  
 « قوله فاعتبار احوالها الذهنية الخ » اي احوالها التي تعرض للمفهومات  
 انفسها من حيث حصولها في الذهن من غير نظر الى حالها في الخارج  
 او في نفس الامر او الامر الخارج من التصور فيكون الكلّي عبارة عما لا يمنع  
 نفس تصوره عن الشركة والجزئي ما يمنع نفس تصوره عنه وهو معنى



امكان فرض الاشتراك وعدمه (قوله ان افراد الكلى التى تحقق الخ) اشارة الى ان الافراد التى بها يتحقق كونه عنوانا للمحصورات الاربع يجب ان يصدق الكلى عليها فى نفس الامر (قوله وكون تلك الافراد محقة لكليته نعم الخ) عطف على كليته ولفظة «محقة» ح على بناء اسم الفاعل . وفى بعض النسخ وكون تلك الافراد محقة غير لازم فالجملة ح معطوفة على قوله «اذ بهذا القدر» ولفظة «محقة» على بناء اسم المفعول (قال اذا لم يتمتع العقل الى آخره) ظرف لتعلق الجار والمجرور الواقع خبرا اعنى من افراد الكلى (قال فلو لم يعتبر نفس التصور) وفى بعض النسخ فلو لم يعتبر التصور وقد عرفت ان قيد النفس احتياطى قال النسختين واحدا والمقصود انه لو ترك قيد التصور فيهما ويقال مالا يمنع عن الشركة وما يمنع عنه لزوم الدخول والخروج معا ولو ترك فى احدهما لزوم الدخول فقط والخروج فقط فقول الشارح دخل وخرج اعم من ان يكون على سبيل الاجتماع او لا لان الواو لمطلق الجمع على ان اعتبار القيد فى احدهما دون الآخر مما لا يذهب اليه الوهم فلا حاجة الى تفيه (قوله فلا بدان يصدق الخ) اى لا بد من الصدق فى نفس الامر بالفعل على رأى الشيخ او بالامكان على رأى الفارابى (قوله وستظهر الى آخره) وهى ان ما وقع عليه الحكم فى القضية المحصورة هو ما يكون فردا فى نفس الامر محققا او مقدرا لا ما يكون كليته باعتباره وان اعتبر ذلك وجب التقييد بالافراد الممكنة لصدق الكلية الموجبة (قوله متعلق بقوله الى آخره) يعنى انه متفرع ومرتب عليه وليس له تعلق بقوله ومن ههنا يعلم بل هو جملة معترضة لبيان فائدة (قوله اشارة الخ) فالمراد بقوله غالبا الغلبة باعتبار انواع الكلى لا باعتبار الاشخاص اذ لا يلزم ان تكون افراد الثلاثة اكثر من افراد الاثنين (قوله فان الجنس والفصل الى آخره) فبيان الشارح لجزئية النوع للمشخص بيان لجزئيتهما له لان جزء الجزء جزء واما ذكر جزئية الحيوان للانسان والجسم النامى للحيوان فالتنبيه على ان كون الكلى جزءا للجزئى انما هو بالقياس الى الجزئى الاضافى (قوله كالحاصة والعرض العام) من حيث انهما كذلك وكذا فى الجنس والفصل والنوع لما تقرر من ان الكليات الخمس تختلف باختلاف الاعتبار (قال فيكون الجزئى كلا) ولا شك ان اتصافهما بهاتين الاضافتين اعنى الجزئية

والكلية اللغويتين لا يكفي في نسبة احدهما الى الآخر لان الكلية معناه شئ منسوب الى امر متصف بكونه كذا فلا بد من نسبة اخرى وكذا الجزئي فلذا تعرض بعد بيان كونهما كلا وجزءا لبيان انه قد عرض للجزء بالقياس الى الكل اضافة اخرى وهو معنى الكل المصطلحة فصدق عليه انه منسوب الى كله وللكل معنى وهو الجزئية المصطلحة فصدق عليه انه منسوب الى جزئه وقال وكلية الشئ انما تكون الخ هذا تحقيق المقام فدع عنك ما قيل او يقال ( قوله هذا ) اي كون كليته بالقياس الى الجزئي وجزئيته بالقياس الى الكلية فيكونا متضائفين ( قوله انما يظهر في الكلية الى آخره ) هذا مبني على ذكره في حواشي المطالع من ان المشهور ان الكلية له مفهوم واحد يقابل الجزئي الحقيقي تقابل العدم والملكة ويقابل الجزئي الاضافي تقابل التضائف . وفي بعض النسخ في الكلية الاضافي وهو مبني على ما حققه قدس سره من ان الكلية له ايضا معنيان كما سيجيئ ( قوله تقابل العدم والملكة ) نص قدس سره في حواشي المطالع على ان مفهوم الجزئي ملكة ومفهوم الكلية عدم . وفيه اشكال اذا اعتبار عما من شأنه في مفهوم الكلية لافائدة فيه لانه انما يعتبر في اعدام الملكات لاخراج الاعداد التي ليست شان محلها قابلية الملكة . وفيما نحن فيه ليس كذلك واردة الايجاب والسلب من العدم والملكة ههنا كما يتوهم من عدم ذكر عما من شأنه في مفهوم الكلية تكلف لذكره مع التضائف المصطلح . وان حمل على ان مفهوم الجزئي عدم ومفهوم الكلية ملكة لان معنى يمنع فرض الاشتراك لا يمكن فرض الاشتراك وعدم المنع امكان فرضه فلا بد من اعتبار قيد عما من شأنه في الجزئي لاخراج الهويات الخارجية والمفاهيم التصديقية عنه فانها لا تنصف بالجزئية مع امتناع فرض اشتراكها ( قوله فاطلق اسم العالي الى آخره ) لم يرد انه اطلق بطريق النقل عن العام او بعلاقة العموم والخصوص على الخاص فيكون في الخاص منقول او مجارا لكونه منافيا لما سيجيئ من ان الجزئي يقال بالاشتراك على معنيين ولانه يرد عليه ان الهجر شرط في النقل ولا هجر ههنا بل اراد انه اطلق لفظ الجزئي المنقول الى العام على الخاص بطريق النقل من اللغوى اليه بما سبته للمعنى العام المناسب للمعنى اللغوى فيكون حقيقة اصطلاحية مشتركا فيهما ومستعملا فيهما ( قوله فالاولى ) اي

اذا كان التضائف انما يظهر بالقياس الى الجزئى الاضافى فالاولى من ذكرها  
ههنا ان يذكر الى آخره «قال واعلم ان الكلية والجزئية الخ» قيل ان حصر  
التسمية الحقيقية فى المعانى لا يصح لان الالفاظ جزئيات حقيقية لذواتها  
والجواب انه مالم يعتبر حصولها فى العقل ووضع الفاظ بازائها ليست  
بجزئيات لان المقسم المعنى المفرد على مامرو الافراد لا يتحقق الا بعد الوضع  
وبعد الاعتبار تصير معانى «قال هذه المقالة» اى المقالة الاولى «قال اقتصاص  
المجهولات الى آخره» الاقتصاص الاصطيداد وفيه اشارة الى ان المراد  
تحصيلها بالنظر «قوله لان الجزئيات الخ» اى الجزئيات من حيث انها جزئيات  
لا تدرك اى ليس ادراكها على الوجه الجزئى واقعا الا باحد الانواع الثلاثة  
من الاحساس والتخيل والتوهم سعى الكل احساسا لحصولها باستعمال  
الحواس . وللتنبية على ذلك اورد صيغة الجمع وضم اليه قوله اما باحدى  
الحواس الظاهرة او الباطنة لانه لا يمكن ادراكها بدونها لعدم توقف  
المقصود اعنى عدم اقتصاص المجهولات التصورية بالجزئيات على ذلك .  
واما الجزئيات المجردة فلا تدرك الا بمفهومات كلية فليس ادراكها على الوجه  
الجزئى وكذا جزئيات الامور العامة كجزئيات الامكان الا اذا انتزعت من  
جزئى مادى وح يكون ادراكها بالتوهم «قوله بان يحس الى آخره» بيان  
لكيفية تأدية الاحساس الى احساس آخر بالنظر بمعنى الترتيب يعنى ليس  
الاحساس بالمحسوسات المتعددة وترتيبها بالقصد ترتيبيا مخصوصا بحيث يصير  
ذلك المراتب المخصوص باعتبار قيامه بالذهن احساسا بمحسوس آخر ومرتبة  
لمشاهدة محسوس آخر كما ان التأدية بالنظر فى الامور المعقولة عبارة عن ترتيبها  
على وجه يكون ذلك المراتب باعتبار قيامه بالذهن مرتبة لمشاهدة مجهول بل لا بد  
من احساس آخر . وذلك لان الاحساس عبارة عن حصول صورة جزئية  
متكيفة بالعوارض المادية منتزعة عن محسوس معين ولا شك فى ان الصورة  
الجزئية المتكيفة بالعوارض المشخصة المنتزعة عن محسوس معين لا يمكن  
ان تصير صورة جزئية كذلك لمحسوس آخر . وبهذا ظهر ان لا يكون  
الاحساس مؤديا الى احساس آخر بالنظر بمعنى تحصيل امر للتأدى الى  
مجهول الا انه قدس سره لم يتعرض له لقلته وعدم تعلق الفقه به كثير  
تعلق . والحاصل ان الامور العقلية لكونها منتزعة عن امر واحد بعد  
حذف المشخصات يجوز ان يكون صورة بعض مرتبة لمشاهدة بعض آخر



للتصادق بينهما بخلاف الامور المحسوسة فانها متباينة فلا يجوز ان تكون الصورة الجزئية لواحد منها مرآة لمشاهدة محسوس آخر بل يحتاج الى احساس آخر \* نعم احساس محسوس يوجب التخيل والتوهم اى حصول صورة فى الخيال وحصول صورة جزئية متعلقة بذلك المحسوس فى الوهم وليس هذا تحصيلًا بالنظر بل ايجاب احساس لاحساس آخر \* وبما حررنا اندفع ما قيل ان التأدية متحققة فى الاحساسات كلاحساس بالمرآة المؤدى الى الاحساس بالوجه وكالاتقال من احساس صورة خاصة الى تخيل انسان مخصوص ومن طعم شئ الى تخيله فان فى هذه الصور ايجاب احساس لاحساس آخر \* ولا كلام فيه وانما الكلام فى التحصيل بالنظر بان يكون الاحساس بالترتيب او التحصيل مرآة لمشاهدة محسوس آخر وكذا ما قيل اذا كان مركب خارجي من محسوسات مستورا بشئ وازيل الستر من احد الاجزاء ثم من الآخر الى آخر الاجزاء يحصل من الاحساس بتلك المحسوسات الاحساس بذلك المركب على وجه الترتيب كما فى الحد التام \* وذلك لان احساس كل جزء منها يصير سببا لاجتماع الصور الجزئية للاجزاء فى الحس المشترك والخيال فتحصل صورة الكل فيهما فالاحساسان متغايران يوجب احدهما الآخر وكذا الحال فى الكلمة المسموعة بسماع حروفها المترتبة وغير ذلك مما يتخيل فيه تأدية الاحساس الى الاحساس (قوله وذلك اظهر) لان الاحساس اذا لم يكن مؤديا الى الاحساس مع التناسب بين المحسوسات فى كونها مدركة للحس فكيف تكون الصورة المتكيفة بالعوارض المادية مرآة لمشاهدة امر مجرد \* ومايتوهم من كون احساس البلقة الجزئية مؤدية الى ادراك البلقة الكلية فعلى تقدير تحققه الاحساس موجب لحصول الصورة الكلية على ما قالوا من ان الاحساس بالجزئيات موجب لان تستعد النفس لفيضان صور كلية عاينها لان الاحساس بها ادراك الامر الكلى \* وانما اطينا فى الكلام لانه زل فيه الاقدام (قوله فالجزئيات مما لا يقع فيه الى آخره) واما انه لا يمكن وقوعه فيها ولا يمكن تحصيلها به فذلك امر آخر لا يتوقف المدعى اعنى عدم اشتغال المنطقى بها على ذلك \* فما قيل الكلليات تستفاد من الجزئيات بطريق الانتزاع فلم لا يجوز ان يكون بطريق النظر ايضا وهم (قوله ولاهى مما يحصل بفكر) لما عرفت ان طريق تحصيلها الاحساس (قوله فلا بحث له عنها) لابان يجعل الجزئيات موضوعات

للمسائل ولا بان يجعل المفهوم الكلى عنوانا لها بحيث يسرى الحكم الى الجزئيات (قوله فلا غرض للمنطقي الى آخره) لان غرضه عصمة الذهن عن الخطاء في الفكر واذ لا تعلق للفكر بالجزئيات فلا يتعلق الغرض بها ايضا (قوله بل يبحث عن الجزئيات الى آخره) اى من حيث انها جزئيات بان يجعل تلك موضوعات المسائل (قوله في العلوم الحكمية) اشارة الى ان المراد بالعلوم العلوم الحكمية (قوله تحصيل كمال) وهو التشبه بالواجب علما (قوله يبقى ببقائها) اى لا يزول عنها اصلا كما فى علم الواجب تعالى (قوله والجزئيات متغيرة الى آخره) اى الجزئيات المادية متغيرة ان كانت معروضات متبدلة ان كانت عوارض . وذلك لان من لوازم المادة الاستعداد وعدم حصول جميع الكمالات بالفعل فخرجها اليها دفعة او تدريجا يستلزم التغير والتبدل (قوله فلا يحصل لها من ادراكها الخ) لانه حين التغير ان لم يتغير العلم لم يكن كمالا لكونه جهلا وان تغير لم يبق بقاء النفس . واما ادراكها بالاطلاق العام غير مقيد بزمان وقوع التغير كادراك المنجم الكسوف المخصوص بجميع خصوصياته قبل الوقوع فهو ادراك تعقل كلى منحصر فى شخص واحد لعدم الاتزاع عن المادة المخصوصة والكلام فى ادراك الجزئيات المادية من حيث انها جزئيات قوله (وايضا الجزئيات الخ) مامر كان خاصا بالجزئيات المتغيرة مفيدا لعدم البحث عن جميعها وعن بعضها المشخصة وهذا يعنى المادية والمجردة مفيدا لعدم البحث عن جميعها والعلم ببعض الجزئيات لا يوجب للنفس كمالا يعتد به لعدم حصول التشبه بالمبدأ بذلك لمشاركته فى ذلك الحيوانات العجم . فلا يرد ما قيل ان ما لا يدرك كله لا يترك كله فهذا الوجه لا يفيد عدم البحث عن الجزئيات مطلقا (قوله فلا يبحث الا عن الكليات) اى لا يبحث فى العلوم الحكمية الا عن الكليات بان تجعل المفاهيم الكلية عنوانا للمسائل بحيث يسرى الحكم منها الى الجزئيات حتى يحصل العلم بها على الوجه الكلى الباقي ابدا . فلا يرد ان الكليات ايضا غير منضبطة فلا يبحث عنها ايضا (قوله فان قلت قد ذكر الجزئى الحقيقى الخ) ايراد على قوله فلا يبحث له عنها يعنى ذكر الجزئى الحقيقى يجعله قسما من المفهوم وبتعريفه . ولذا لم يقل عرف وكل واحد منهما يستلزم حكما على الجزئيات الحقيقية فقد وقع البحث عنها بجعل مفهوم الجزئى الحقيقى عنوانا لها . فاندفع ما قيل ان البحث عن مفهوم الجزئى الحقيقى ليس بحثا عن الجزئى الحقيقى لكونه كليا (قوله

وسيد كر الجزئى الاضافى) بانه كل اخص تحت الاعم وذلك حكم عليه ظاهراً ويتضمن تعريفه ولذا لم يقل وسيعرف (قوله وذلك) اى المذكور (بحث عن الجزئى الحقيقى) اى يتضمن البحث عنه . اما الاول والثالث فظاهر والى الثانى فلشمول الجزئى الاضافى للحقيقى فيسرى الحكم عنه الى افراد الجزئى الحقيقى ايضا (قوله انما ذكره ههنا الخ) اى ذكره وان كان يتضمن حكماً على افراده لكن ليس المقصود منه ذلك بل المقصود تصوير مفهومه ليتضح به مفهوم الكلى فان معرفة الشئ تكمل بمعرفة مقابله (قوله واما الجزئى الاضافى) اى الحكم عليه بانه كل اخص تحت الاعم وان كان يتضمن البحث عن الكلى والجزئى لكن البحث عن الاول مقصود دون الثانى (قوله لان البحث) اى فى الاصطلاح (قال فالكلى اذا نسب الى ماتحته) اى الى ما يحمل هو عليه لان نسبته الى المبين غير معتبرة فانه بالنسبة اليه ليس شيئاً من الاقسام الثلاثة . ثم قيده بكونه من الجزئيات سواء كانت من تبعية او ابتدائية اى حال كونه بعضاً منها او ناشئاً منها للاشارة الى ان الاعتبار بالنسبة الى جزئى واحد اى جزئى كان لا الى مجموع الجزئيات لانه يبطل الحصر اذهنا اقسام اربعة اخرى هى ان يجتمع فى الكلى تلك الاقسام الثلاثة ثناء او ثلاث ولا الى جزئى واحد معين لانه حيثئذ تصير الاقسام متباينة وقد اعتبر تصادقها حيث ذكر الجنس فى تمام الماهية وجزئها بل هو معتبر على اطلاقه فتكون الاقسام متخالفة بالاعتبار على ما صرحوا به من جواز اجتماع الخمسة فى كلى واحد . ثم الجزئى الواحد لا يجوز ان يراد به الحقيقى والا لخرجت الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها مقيسة الى الماهيات التى هى اجناس متوسطة او سافلة بل الاضافى وللإشارة الى ذلك عبر عنه بقوله ماتحته هذا لكن يرد الناطق مقيساً الى الحيوان فانه خاصة له مع عدم دخوله فى الكلى المنسوب الى ماتحته من جزئياته . الا ان يقال ان ما يحمل عليه شئ فهو جزئى اضافى له . ثم الطاهر ان الكليات الفرضية داخلية فى هذه الاقسام الثلاثة كما يظهر فى الحاشية المتوسطة على قوله بل لفظ الكلى ايضا . وذلك لان امكان فرض صدقها على كثيرين نظر الى مجرد مفهومها يستدعى امكان فرض الاقسام الثلاثة فيها وان لم تكن شيئاً منها فى نفس الامر . فاندفع ما قيل ان فرض صدقها فى نفس الامر محال فيجوز ان يستلزم المحال بان لا نكون شيئاً من الاقسام الثلاثة وانه يجوز فرض



صدقها نفسا وجزءا وخارجا بالنسبة الى امر واحد فيلزم صدق الكليات الخمسة عليها بالنسبة الى ذلك الامر لان الفرض والمفروض كليهما متمتعان اذ لا يمكن للعقل تجويز كونه نفسا وجزءا وخارجا بالنسبة الى امر واحد . ويجوز ان يخرج الكليات الفرضية وتعتبر النسبة الى ما يحمل عليه في نفس الامر بناء على عدم تعلق الفرض الحكمي باحوال الكليات الفرضية ويكون ادخالها في التعريف يتبع ادخال مثل مفهوم الواجب فيه وهذا على طبق ما قالوا في النسب بين الكليات فان بعضهم خصصها بما سوى الامور الشاملة وتقائقها وبعضهم عممها (قوله اى عن الماهية) لاعن الشخص (قوله اجزاها المنقسمة) يريد انقسام الكل الى اجزائه فان كل تقسيم بالنظر الى مفهوم المقسم قسمة الكلى الى الجزئيات وبالنظر الى الحاصل من القسمة قسمة الكل الى الاجزاء (قوله اشارة الخ) سواء كان للتكثير على ما هو الشائع في الاستعمال او للتقليل على ما هو اصل الوضع لان التقيد ببعض الاوقات يدل على ان الاستعمال الاول مطرد (قوله يعنى ان افراد الانسان الى آخره) لما كانت عبارة الشارح توهم ان افراد الانسان لا تزيد على مفهومه الا بلحوق العوارض المشخصة من الكم والكيف والوضع وغير ذلك فيكون زيده مثلا عبارة عن الانسان الملحق بالاعراض . وذلك مخالف لما تقرر في الحكمة من ان الشخص عبارة عن الماهية والشخص وهو امر وجودى داخل في قوامها . دفعه السيد قدس سره بان المراد بعدم الزيادة انها داخله فيه وبالعوارض المشخصة الشخصيات لانها الموجبة لمنع فرض الاشتراك لا الاعراض اللاحقة لها فانها ليست بمشخصة وانما يقال لها مشخصات تجوزا باعتبار لزومها للشخص وكون الشخص فائضا من المبدأ عند عروضها لما بينه في المحاكات (قال ثم النوع لا يخلو اما ان يكون متعدد الاشخاص) قيل ان النوع لا ينحصر في القسمين لجواز ان لا يكون تحته اشخاص ك مفهوم النوع فانه ٢ نوع للكل ولا تزيد افراد بعوارض مشخصة والالكات اشخاصا لا انواعا والجواب ان افراد المفهومات من حيث هي وهى اشخاص وان كانت باعتبار الصدق انواعا ولذا ادرج بعضهم الطبيعية في الشخصية (قال بحسب الشركة والخصوصية الخ) في القاموس هذا بحسب ذا اى بعدده وقدره اى ان كان السؤال بالشركة يكون مقولا في جوابه وان كان بالخصوصية يكون مقولا في جوابه ومعا

٢ نوع كللى نسخة

انتصابه على الحالة اى مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع فى حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا اولا كذا فى الرضى فالمعنى حال كون الشركة والخصوصية مجتمعين فى المفولية فى جواب ماهو ولا يقتضى ذلك ان تكون المفولية فى زمان واحد ﴿ قال لتمام الماهية المختصة به ﴾ اى المختصة فى السؤال وذا لا يقتضى عدم اشتراكها فى نفس الامر فلا يرد ان النوع المتعدد الافراد لا يمكن ان تكون ماهية مختصة بشخص ولا يحتاج الى تكلفات باردة ارتكبا الناظرون ﴿ قال كان طالبا لتمام ماهيتها ﴾ بضمير الواحد المؤنث وهوراجع الى الجماعة المدلول عليها بقوله وان جمع كما فى قوله تعالى « واذرأو اتجارة اولهوا انفضوا اليها » اى الى الرؤية او بضمير التثنية على ما فى بعض النسخ فى الرضى لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا فى الاباحة صار كالواو وفى القرآن « ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما » وعلى هذا يجوز ارجاع ضمير الواحد المؤنث ايضا الى شيئين او اشياء باعتبار كثرتها فى انفسها وان كانا اثنين من حيث العطف وقد تحير الناظرون فى الارجاع ﴿ قال وتمام ماهية الاشياء ﴾ لم يقل شيئين اقتصارا على المقايسة وحمل الجمع ههنا على ما فوق الواحد خروج عن السباق ﴿ قال لان السائل الى آخره ﴾ يعنى ان كونه مقولا فى جواب ماهو بحسب الخصوصية فقط انما هو بالنظر الى الخارج لعدم وجود فرد آخر لا بالاطر الى ذات النوع فانه صالح للجواب بحسب الشركة ايضا . فلا يرد ان هذا انما يتم لو لم يصح السؤال عن الفرد المعدر الوجود ﴿ قال فهو اذن كلّى مقول الخ ﴾ اى فهو اذا كان منقسما الى قسمين كلّى مقول الى آخره وليس معناه اذا علمت ما ذكر لان كونه معرّفا بهذا التعريف منوط بانقسامه اليهما لا بالعلم بالشرطية المذكورة ، فلا يرد ما قيل ان فى صحة كتابته بالنون بالنون ههنا نظر لان التقدير اذا علمت وكأه اذبالكسر لا بالفتح والالكان التقدير اذا علمت ﴿ قال مقول على واحد او على كثيرين الخ ﴾ ولا يمكن الاكتفاء على احدهما لما عرفت ان المصول على واحد لا يمكن ان يكون مقولا على كثيرين لان المراد به ما يكون مقولا بحسب الخصوصية المحضة فلو لم يذكر او على كثيرين لم يكن التعريف جامعا ﴿ قال متففين بالحقائق ﴾ اورد صيغة الجمع تنبيها على كثرة مواد الكثيرين المتففين والا

لكان الظاهر بالحقيقة « قال ليدخل في الحد الخ » يعني لو لم يقل على واحد  
 بل اكتفى بعلى كثيرين لم يدخل النوع المذكور فاذا قيل دخل فيه قد خوله  
 في الحدث بالنظر الى الاكتفاء بعلى كثيرين وكذا دخول النوع المتعدد الاشخاص  
 بالنظر الى الاكتفاء بعلى واحد . ومن لم يتبه اول الدخول في الاول بوضوح  
 الدخول لكونه داخلا في الكلى وفي الثاني ببقاء الدخول لكونه داخلا  
 في كل مقول على واحد « قال متفقين بالحقائق » ايراد صيغة الجمع المذكور  
 السالم لتغليب العقلاء على غيرهم والمراد لكونهم متفقين بالحقيقة على ما يشعر به  
 تطبيق الحكم بالمشتق وما سبق من كونه جوابا بحسب الشركة والخصوصية  
 معا . فلا يردان الجنس ايضا قديقال على متفقين في الحقائق نحو زيد وعمرو  
 وبكر حيوان وفي جواب ماهو ايضا فيقال مازيد وبكر وعمرو وهذا  
 الفرس ويجاب بالحيوان والحيوان مقول على زيد وعمرو وبكر كما انه مقول  
 عليهم وعلى هذا الفرس لان مقولية الحيوان عليهم لكونهم من افراده  
 لا لاتفاقهم في الحقيقة واختلافهم فيها . وما قيل ان قيد فقط مراد  
 في التعريف ففسد لانه يخرج الجنس بالقياس الى حصصه على التعريف  
 « قوله مطلقا » اى قريبا كان اوبعيدا لما عرفت في الحاشية السابقة  
 « قوله ويخرج الغرض العام مطلقا » اى سواء كان عرضا عاما للنوع  
 او للجنس مفارقا او لازما وذلك لان مقولته لكون الكثيرين من افراده  
 لا لاتفاقهم في الحقيقة او اختلافهم وكذا الحال في الفصول البعيدة  
 وخواص الاجناس « قوله فانه وان كان الى آخره » علة لاجراج الماضى  
 مع كونه من افراد العرض العام يعنى ان المقصود اخراجه عن النوع  
 بالاعتبارين « قوله يخرج الفصول مطلقا الى آخره » لكونها مقولة  
 في جواب اى شئ في ذاته او في عرضه « قوله فكان اسناد الخ » لتلايتشوش  
 ذهن المتعلم باخراج بعضها بقيد والبعض الباقي بقيد آخر ويحتاج  
 الى ملاحظة التفصيل فيها يعنى ان الفصول البعيدة وخواص الاجناس  
 وان خرجت عن قوله متفقين في الحقيقة لكن ليس ذلك مقصودا منه  
 « قوله اولي » لخروجه به مطلقا مع مناسبتة للجنس في العموم « قوله وانما  
 اسند الى آخره » يعنى ان الشارح راعى المناسبة بين العرض العام والخاصة  
 فاخرجهما بقيد واحد « قوله فلا يقال في جواب ماهو » وان كان يقع  
 في مطلق الجواب نحو اماش زيدام واقف « قوله لانه ليس تمام ماهية لما



هو عرض عام له) وان كان ماهية لخصيصه وبهذا الاعتبار نوع (قوله ليس مميزا لما هو عرض عام) وان كان مميزا لما هو خاصة له كالماشي فانه من حيث انه عرض عام للانسان ليس مميزا له اصلا لا عن جميع ماعداء ولا عن بعضه وانما يميزه باعتبار كونه خاصة للحيوان (قوله لما كان فصلا او خاصة له) وقد عرفت فائدة التقييد غير مصرحة (قوله واما النوع الخ) اشارة الى ان هذا القيد بالنسبة الى متفقين بالحقائق اعم من وجه وليس اخص منه مطلقا كما هو الشائع فانهما يجتمعان في النوع ويتحقق الثاني في الجنس دون الاول (قوله هذه المعاني) اي المعاني التي بها تمايزت الكليات الخمسة (قال على واحد زائدا حشوا) الحشو ما يتعين زيادته \* ففيه اشارة الى تعينه \* قيل فيه نظر لانه كما يصدق مقول على كثيرين مطلقا على النوع الغير المتعدد الاشخاص يصدق مقول على واحد على النوع المتعدد الاشخاص فيصح التعريف بان يقال مقول على واحد في جواب ماهو \* والجواب انه كيف يمكن اسقاطه وهو بمعنى الكل كما سيبيء \* نعم لو كان المراد بالمقول على كثيرين بالفعل يصح اسقاطه والاكتفاء على المقول على واحد في الخارج اوفى الذهن (قال والصواب الخ) لان اشتغال الكلام على المستدرك خطأ سيما في التعريفات فان المقصود منها تنقيش المجهول في الذهن وتصويره (قال وان كان المراد الى آخره) واما ارادة الكثيرين في الذهن فقط فهو ظاهر البطلان اذ لا معنى للترديد ويلزم خروج الانواع الموجودة في الخارج (قال بل لفظ الكل ايضا) الترقى بالنسبة الى مفاد لفظة ايضا حكم باستدراك لفظ الكل مع ان التكرار حاصل بمقول على كثيرين بناء على وجوب ذكره بواسطة تعلق متفقين وفي جواب ماهو (قوله بعينه) لاتفاير بينهما الا بالاجمال والتفصيل فكانهما مترادفان (قوله ومفهوم المقول الخ) بناء على ان المتبادر الى الفهم الاطلاق العام (قوله التزام) ان سلم دلالة عليه اذ يمكن منع كونه لازما بينا بالمعنى الاخص (قوله الا الصالح لان يقال الخ) اي بالفرض كما مر بالقريظة العقلية وهو ما افاده بقوله اذ لو اريد به المقول بالفعل (قوله ليس لها افراد الخ) سواء لم يكن لها فرد اصلا كالكليات الفرضية او كان لها فرد واحد في الخارج والذهن كمفهوم الواجب بناء على برهان امتناع تعدد الواجب خارجا وذهنا \* وما قال المحقق الدواني فيه بحثا اما اولا فلانه يلزم حيثئذ ان يدخل

فيه الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقائق الموجودة اذ يمكن فرض  
 .قوليتها عليها بل الكليات المتباينة بالنسبة الى المباينة . مطلقا . واما ثانيا فلان  
 الكليات التي ليست لها افراد ليست اجناسا لشيء فلا بأس بخروجها .  
 والجواب عن الاول ان اراد ٦ انه يدخل فيها من حيث انها حقائق موجودة  
 ومباينة فمنوع اذ لا يمكن حيث يفرض صدقها عليها وان اراد ٦ انه يدخل فيها  
 مع قطع النظر عن صدق الموجود عليها وكونها مباينة فمسل ولاضير في  
 ذلك . وعن الثاني بان مقصود السيد قدس سره انه يلزم خروجها عن الكليات  
 الخمس لا خروجها عن الجنس فقط ولا شك ان القول بان مفهوم الواجب  
 ليس شيئا منها باطل على ان عدم الافراد في نفس الامر لا ينافي كونها اجناسا  
 باعتبار امكان الفرض وليت شعري انها اذا لم تكن داخلة في الكليات  
 الخمس فما فائدة ادراجها في تعريف الكلّي ( قال وحيثذ يكون كل نوع  
 الى آخره ) اي حين اذ عرف بهذا التعريف يكون مفاد التعريف ذلك  
 كما هو في نفس الامر بخلاف تعريف المصنف فان مفاده انقسام النوع  
 الى القسمين ( قال والمصنف رحمه الله عليه لما اعتبر الى آخره ) بيان لمنشأ  
 غلطه اي المصنف اعتبر في النوع مقولته في جواب ماهو بحسب الخارج .  
 وفي بعض النسخ لما اعتبر النوع في قوله في جواب ماهو بحسب الخارج  
 فحيثذ بحسب الخارج متعلق باعتبار والمآل واحد ( قال نظر الفن ) سواء  
 كان في المبادئ او في المسائل والتعريفات من المبادئ التصورية ( قال يشمل  
 المواد كلها ) سواء كانت من الموجودات الخارجية او الذهنية . فالمراد  
 بالمواد الامور الجزئية التي يوجد فيها الامر الكلّي لانها اصول الكليات  
 في الوجود والانتزاع منها ( قال فان المقول الى آخره ) يعني انهم  
 اصطلاحوا على ان المقول بحسب الخصوصية المحضة ما لا يكون مقولا  
 بحسب الشركة اصلا وهو الحد الثام بالنسبة الى المحدود والخروج عن  
 اصطلاح القوم من غير داع في قوة الخطاء . بقي ههنا بحث ذكره بعض  
 الفضلاء وهوانه يعرف المقول في جواب ماهو بالنوع والجنس اذ ما لم  
 يعرف ان نوع زيد مثلا ماذا لم يعرف ان اي شيء مقول في جواب السؤال عنه  
 واذا لم يعرف جنسه لم يعلم ان اي شيء مقول في الجواب عنه وعن الفرس  
 واتم عرقيم الجنس والنوع بالمقول في جواب ماهو فيلزم الدور . والجواب  
 منع توقف معرفة المقول في جواب ماهو على معرفة النوع والجنس اذ يحصل

٦ انها تدخل فيه  
 نسخة

تلك بمعرفة كونه تمام الماهية المختصة والماهية المشتركة \* نعم تلك المعرفة  
 في الماهيات الحقيقية عسيرة جدا على ما قالوا (قوله ولا حقيقة الاللموجودات)  
 لانها عبارة عن الماهية الموجودة في الخارج (قوله فيلزم التخصيص بالنوع  
 الخارجى قطعا) سواء اعتبر المقولية فيه بحسب الخارج اولا (قوله سؤال  
 عن الماهية) ولذا فسروا بما يجاب به عن السؤال بما هو و نسبوه اليه  
 (قوله لم ينحصر الكلى الى آخره) وما قيل ان الكليات الفرضية ترد  
 نقضا على الحصر لان الحمل على الجزئى معتبر في جميع الاقسام ولا حمل  
 فيها ولا امكن حمل فسهولانه لو لم يكن فيها امكان حمل لما صدق عليها  
 تعريف الكلى (قوله المعتبر في الكلى) اى الكلى الذى هو مقسم الاقسام  
 الخمسة هو الموجود في الخارج فمثل العنقاء خارج على المقسم فلا يرد نقضا  
 على الحصر (قوله ولو في ضمن فرد واحد) ليدخل مفهوم الواجب  
 والشمس في الاقسام الخمسة (قوله لان ماسبق الخ) تعليل لنفى الجواز يعنى ان  
 ما ذكره ينافى السابق واللاحق فلا اعتداده (قوله نعم الى آخره) تقرير  
 لما سبق من ان التخصيص ينافى نظر الفن وبيان لمنشأ التخصيص وهو كون  
 المقصود الاصلى عن الحكمة التى دون المنطق لاجلها معرفة احوال  
 الموجودات \* وانما قيد المقصود بالاصلى لان معرفة احوال المعدومات ايضا  
 مقصودة في الحكمة لكن بالتبع وبكونها وسيلة الى تلك المعرفة (قوله الا ان  
 قواعد الخ) دفع للتوهم الناشئ عن السابق وهو انه اذا كان المقصود الاصلى  
 ذلك المعرفة فيجوز التخصيص المذكور نظرا الى المقصود الاصلى (قوله  
 قواعد الفن الخ) فيجب ان تكون موضوعات تلك القواعد شاملة لجميع المفاهيم  
 حتى تكون القواعد شاملة (قوله والمقصود الاصلى الخ) عطف على قواعد  
 الفن الخ يعنى قواعد الفن شاملة \* والمقصود الاصلى \* انها استعمالها في اكتساب  
 معرفة الموجودات وقد تستعمل في اكتساب معرفة الامور الاعتبارية لاحتياج  
 تلك المعرفة الى هذه المعرفة فكما ان معرفة الامور الاعتبارية في الحكمة  
 مقصودة تبعا كذلك شمول قواعد هذا الفن لها مقصود تبعا (قوله لولا  
 الاعتبار الخ) اى لولا معرفة الامور الاعتبارية لبطلت معرفة الموجودات  
 العينية لانها مباد لها ومن معرفتها يكتسب معرفتها (قال جزء الماهية)  
 الماهية في اصطلاح المنطقيين ما يجاب به عن السؤال بما هو وهو لا يكون  
 الاكلية فلا يرد منع الحصر بالتشخيص \* وعند اهل الحكمة ما به الشئ هو هو \*



وبين المعين عموم من وجه كما يظهر بالتأمل (قال وبين نوع آخر) أى حقيقى ولا يلزم ان لا يكون الجسم من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد جنسا على ماوهم لانه يصدق عليه في هذه الحالة انه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع حقيقى وان لم يصدق من هذه الحيثية قدبر (قوله هذا القدر الى آخره) يعنى ليس اعتبار وحدة النوع الاخر لاجل انها معتبرة في الجنس حتى يلزم ان يكون تمام المشترك بين النوعين او الانواع داخلا في او لا يكون بل لاجل ان هذا القدر كاف في تحقق الجنسية سواء كان تمام المشترك بالنسبة الى النوعين او الانواع او لا فيكون معنى قوله «او لا يكون» او لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع من الانواع (قوله فانه اذا كان الجزء الى اخره) اعتبر الشرط امرين كون الجزء مشتركا وكونه تمام المشترك ولم يقتصر على الثانى مع انه كاف في ترتيب الجنسية القريبة اشارة الى ان كلا الامرين معتبران في الجنس قصداً ومحط للفائدة في النفي في قوله او لا يكون راجع الى كليهما لا كما يفهم من الطاهر ان المقصود كونه تمام المشترك وعدم كونه تمام المشترك وان الاشتراك امر مسلم مفروغ عنه على ما قالوا من ان محط الفائدة القيد (قوله وبين النوعين الاخرين الى آخره) لم يقل وبين كل نوع يشارك الماهية في ذلك الجزء مع انه اخصر متابعة للشارع فانه لم يقيد قوله وبين نوع آخر بالمشارك لها في ذلك الجزء (قوله وستطلع عن قريب الى آخره) أى في قوله وهو قريب ان كان الى آخره . ولا يخفى لطف قوله عن قريب (قال لا يكون ورائه الى آخره) الورا في الاصل مصدر بمعنى الستر استعمال بمعنى الساتر وهو القدام وبمعنى استور وهو الحلف ولذلك صارت من الاضداد . والمراد ههنا الحلف اى لا يكون خلفه اى بعده جزء آخر مشترك فيجوز ان يكون قبله جزء مشترك وهو جزؤه . وانما لم يقل او لا لا يكون جزء مشترك خارجا عنه رعاية لمعنى التام فان التامة تدل على انه لا يبقى بعده شئ . وحمله على معنى الغير توهم لعدم الشاهد له مع ان التفسير بلفظ الورا ثم حمله على معنى الغير ثم تفسير الغير بالحارج اشتغال بمعنى لا يعنى (قوله تفسير الح) اى ليس تفسيراً لقوله «جزء مشترك» كما يوهم القرب والتكثير لفساد المعنى اذ يصير الكلام الجزء المشترك الذى لا يكون غيره جزء مشتركاً لا يكون جزء مشترك خارجا عنه فيفيد جواز كون غيره جزء مشتركاً لا يكون جزء مشترك خارجا عنه ولانه لا معنى لذكره مطلقاً ثم تفسيره بالمقيد ولا فائدة في اعادة جزء مشترك

بل تفسير لتمام التعريف بيان للمعنى المستفاد من لفظ وراءه بلفظ اصرح \*  
فاندفع ما قيل ان التخصيص بعيد عن العبارة فكون هذه العبارة اسد  
محل نظر (قوله يعنى قوله وربما يقال الى آخره) كما يشعر به لفظ هذا  
الموضوع للقريب ولفظ البين فانه فى الاصل مصدر بان بمعنى الفرق  
استعمل ظرفا للمكان الفاصل بين الشئين الحاصر بينهما فيكون ذكره  
اسطراديا وليس التفسير الاول اسطراديا لانه بيان للفظ المأخوذ فى المقدمة  
الاولى لدليل الانحصار \* والقول بانه يجوز الحمل على مجموع التفسيرين  
اذ لا يلزم من كون الشئ ضروريا ان يكون مقصود اصليا لجواز ان يكون  
موقوفا عليه \* والمراد بقوله ما كنا فيه هو المقصود الاصلى صرف  
عن الطاهر من غير ضرورة ويستلزم ان يكون تعريفات اطراف المسائل  
ومقدمات الدلائل كلها واقعة فى البين (قوله لا يكون مقولا ومحمولا على  
شئ الى آخره) لان مناط الحمل الاتحاد فى الوجود وليس معناه ان وجودا  
واحدا قائم بهما لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين بل معناه ان الوجود  
لاحداهما بالاصالة وللآخر بالتبع بان يكون منتزعا عنه \* ولا شك ان الجزئى  
هو الموجود اصالة والامور الكلية سواء كانت ذاتية او عرضية منتزعة  
عنه على ما هو تحقيق المأخرين فالحكم باتحاد الامور الكلية مع الجزئية  
صحيح دون العكس فان وقع محمولا كفى بعض الانسان زيد فهو محمول  
على العكس او على التأويل \* فاندفع ما قيل انه يجوز ان يقال زيد انسان  
فليجز الانسان زيد لان الاتحاد من الجانبين \* فظهر انه لا يمكن حمله  
على الكلى واما على الجزئى فلانه اما نفسه بحيث لا تغاير بينهما اصلا  
حتى بالملاحظة والالتفات على ما قال بعض المحققين انه اذا لوحظ شخص  
مرتين وقيل زيد زيد كان مغايرا بحسب الملاحظة والاعتبار قطعا ويكفى  
هذا القدر من التغاير فى الحمل فلا يمكن تصور الحمل بينهما فضلا عن  
امكانه واما جزئى اخر مغاير له ولو بالملاحظة والالتفات فالحمل وان كان  
يتحقق ظاهرا لكنه فى الحقيقة حكم بتصادق الاعتبارين على ذات  
واحدة فان معنى المثال المذكور ان زيد المدرك اولاهو زيد المدرك ثانيا \*  
والمقصود منه تصادق الاعتبارين عليه \* وكذا فى قولك هذا الضاحك  
هذا الكاتب المقصود اجتماع الوصفين فيه ففى الحقيقة الجزئى قول  
عليه للاعتبارين \* نعم على القول بوجود الكلى الطبيعى فى الخارج

حقيقة كما هو رأى الاقدمين و الوجود الواحد انما قام بالامور المتعددة من حيث الوحدة لامن حيث التعدد يصح حمله على الكلى لاستوثهما في الوجود والاتحاد من الجانبين ولعل هذا مبنى ما نقل عن الفارابى والشيخ من صحة حمل الجزئى هذا ما عندى فى هذا المبحث الغامض والله الملهم للصواب (قوله فلا يراد به ذلك الشخص) بحيث لا يغيره بوجه من الوجوه ولو بالالتفات (قال وبقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع) اى مطلقا لان مقولته على كثيرين لاتفاقهم فى الحقيقة لا لاختلافهم فتخرج الكليات الخمس بالقياس الى حصصها ايضا . فاقيل الجنس والعرض العام نوعان بالقياس الى حصصهما ولا يخرجان بقوله مختلفين بالحقيقة توهم (قوله ويخرج ايضا فصول الى آخره) لان مقولتيهما لمساواتهما النوع لا للاتفاق والاختلاف ولذا لم يتعرض الشارح لاجرائهما (قوله مطلقا) سواء كان للانواع اوللاجناس (قوله اسند اجرائهما اليه) تسهلا على المتعلم (قوله فلا يخرج الى آخره) لكونه مقولا على كثيرين لاجل اختلافهم حتى لو فرض اتفاقهم فى الحقيقة لا يكون عرضا عاما . بقى ان الجنس يصدق عليه حين كونه مقولا على مختلفين انه مقول على متفقين اعنى الحصص فلا بد من قيد الحيثية ليخرج عنه بهذا الاعتبار قدبر فانه من المزالق (قال القوم رتبوا الكليات) اى الكليات المخصوصة كما بينه بقوله فوضعوا والتفسير بالكليات الطبيعية او معروض الكليات المنطقية ههنا تفسير بالمجهول (قوله لا يخفى عليك الى آخره) لما لم يصرح فى كتب القوم بالترتيب المذكور بقوله فوضعوا الى آخره ولم يمثل بتلك الكليات المرتبة فى موضع ازال قدس سره الحفاء بقوله لا يخفى عليك الى آخره . وحاصله ان يراد الامثلة لتوضيح القواعد طريقة . سلوكه بين العلماء فاصحاب هذا الفن ايضا سلوكوا تلك الطريقة فى فهمهم ومن جملة مباحث الكليات فاوردوا لها امثلة ومن جملة ترتيب الانواع والاجناس من العالى والسافل والمتوسط والمفرد فمثلوا لها بكليات مخصوصة مرتبة بعضها فوق بعض ترتيبا بينه الشارح بقوله فوضعوا الى آخره فالترتيب الضمنى الذى راعوه فى تلك الكليات المخصوصة لتمثيل الانواع والاجناس المرتبة هو المراد بقوله رتبوا الكليات حتى يتيألهم التمثيل لا التصريح بالترتيب المذكور والتمثيل بها مجتمعة مرتبة



والغرض من ذلك تسهيل فهم تلك الانواع والاجناس على المبتدى كما ان المقصود من تمثيلات جميع مباحث هذا الفن بل جميع الفنون ذلك . وما قيل ان الترتيب بين تلك الكليات ليس بوضع القوم بل هو حاصل بين طبائعها فليس بشئ لان كون الانسان تمام ماهية افراده وكون الحيوان جزءا وتمام المشترك بين انواعه وكذا ما فوقه موقوف على الاطلاع على ذاتيات الحقائق وعلى ترتيبها في التقويم وذلك متعذر فهو مجرد اعتبار للتمثيل ( قوله ان القواعد الكلية الخ ) وصف القواعد بالكلية والامثلة بالجزئية للتنبيه على علة عدم تضاحها الابهى فان النفس لالفها بالمحسوسات في بدء الفطرة تعقل الكل في ضمن الجزئي اسهل لها من تعقله اصالة ( قوله فاصحاب الى آخره ) تفريع للحكم الجزئي على الكل وكذا قوله فاوردوا الخ ( قوله كما بينه ) بقوله فوضعوها الى آخره متعلق بقوله مرتبة ( قال اذا انتفش الى آخره ) اي اذا علمت تعدد تمام المشترك فاعلم انحصار الجنس في القسمين فانه موقوف على ذلك ( قوله بالقياس الى كل ما يشار كها فيه الخ ) كلمة ماسواء كانت موصولة او موصوفة تشمل جميع المشاركات وكل واحد منها . اما اذا كانت موصوفة فظاهر لان المجموع من حيث انه مجموع ايضا مما يشار كها فيه كما ان كل واحد كذلك . واما اذا كانت موصولة فلانه لم يرد بها الجميع بوصف الاجتماع بل اعم من ان تكون مجتمعة او متفرقة . وكذا الحال في لفظ الجميع فلذا سوى قدس سره بين العبارتين فقال اولا كل ما يشار كها كما في المتن وثانيا جميع ما يشار كها كما في الشرح . فالفرق بين العبارتين والنقض بالجسم النامي على تقدير ارادة الجميع توهم ولا حاجة في دفعه الى حمل البعض على العموم ( قوله وعن جميع ما يشار كها فيه ) مجتمعة او متفرقة ( قوله وهذا يسمى جنسا قريبا ) لم يكتفوا في الجنس القريب بان يكون تمام المشترك بالنسبة الى كل ما يشار كها فيه او بان يكون جوابا عن الماهية وعن كل ما يشار كها فيه ليظهر وجه القرب فانه بعدم توسط جنس آخر بينه وبين الماهية وذلك انما يظهر بعدم تعدد الجواب ( قوله وهذا يسمى جنسا بعيدا الخ ) لتوسط جنس آخر وذلك لان الجوابين لا يكونان في مرتبة واحدة اذ لا يمكن ان يكون للماهية تمام مشترك في مرتبة واحدة فلا بد بينهما من الترتيب ( قولنا والضابط الخ ) يريد ان تعدد الاجوبة معلول البعد كما فصله الشارح بقوله ويكون هناك جوابا بان الخ والعلم بالمعلول يوجب العلم بالعلة ( قوله واعلم الخ )

يريد ان القريب والبعيد ليسا قسمين متباينين بل مختلفين بالاعتبار (قوله وكل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق) في كون كل منها تمام المشترك بالنسبة الى بعض ما يشار كها فيه وبعض تمام المشترك بالنسبة الى بعض آخر (قوله واعلم ايضا الخ) يعنى لا يتوهم من تصوير الشارح القريب والبعيد في الاجناس المترتبة ومن كون القرب والبعد من الاضافات انه لا يتحقق القريب بدون البعيد فيكون ترتيب الاجناس واجبا (قوله ولا تحت جنس) بان يكون تحت نوع فيكون جنسا قريبا لكونه جوابا عن كل المشاركات له ومفردا . فما قيل ان قوله من جنس قريب مغن عن قوله «ولا تحت جنس» توهم (قال هذا بيان للشق الثاني الى آخره) اى اثبات لحكم الشق الثاني من التريد الذى اعتبره المصنف وترك التصريح به للاختصار اعتمادا على دلالة الشرطيتين الدائرتين بين النفي والاثبات عليه اعنى الحكم عليه بكونه فصلا بالدليل فقوله وهو راجع الى الشق الثانى بناء على حذف المضاف منه . وقوله «وذلك» اشارة الى البيان (قال اما ان يكون الخ) اى لا يكون ذاتيا لنوع آخر . وذلك بان لا يوجد في نوع آخر او يوجد ويكون عرضيا له او جزء غير محمول عليه فانه في مقابلة كونه ذاتيا . مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر ليكون جنسا . ففي جميع هذه الاحتمالات يكون مميزا للماهية اما على الاول فظاهر واما على الثانى والثالث فلانه اذا اعتبر ذلك النوع باعتبار ذاته مع قطع النظر عن العوارض ومع قطع النظر عن تركبه من الاجزاء الغير المحمولة يكون مميزا لها عنه لعدم وجوده فيه بهذا الاعتبار . ولا خفاء في انه لا يجب في الفصلية التميز عن جميع المشاركات فضلا عن التميز بجميع الاعتبار . فاندفع ما قال قدس سره في حاشية المطالع من ان مجرد الذاتى غير مميز للماهية لوجوده فيما يباينها من الماهيات ولوبالعروض وان اعتبر بوصف كونه ذاتيا فهو بهذه الحيثية خارج عن الماهيات فلا يكون فصلا لها . وكذا اندفع ما قيل ان الماهية اذا كانت من الامور الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة لا يكون جزؤها المختص بها مميزا لها عن غيرها اصلا لشموله للجميع كالماهية لانه على تقدير تسليم جواز الجزء لها لا يتناهى على جواز تركيب الماهية من امرين متساويين يكون مميزا لها عن سائر المفهومات من حيث ذواتها وان لم يكن مميزا لها عنه من حيث اعتبار صدقها . واندفع الاشكال ايضا بان المفهومات العرضية المختصة بها ليست عرضا عاما لعدم شمولها لماهية اخرى ولا خاصة لعدم

التمييز لها عن شيء تميزا عرضيا فلا يصح حصر الخارج في القسمين ولا القول بان الخاصة مقولة في جواب اى شيء هو في عرضه (قال مساوياله) انما احتيج الى اثبات المساواة اذ على سائر التقديرات لا يكون فصلا لان المبين لا يفيد تميز الماهية والاخص يكون مميزاً لبعض افراد الماهية عما لا يوجد فيه لا للماهية والعام يجوز ان يكون ذاتيا لجميع المفهومات فلا يفيد للماهية تميزا اصلا (قال فاما ان لا يكون مشتركا) اى ذاتيا مشتركا لان الكلام في الجزء المحمول وهو شامل للاحتتمالات الثلاثة التى مرت وكذا قوله او يكون مشتركا معناه او يكون ذاتيا مشتركا (قال اما ان يكون مبينا الى آخره) هذه النسب معلومة للمتعلم مكررة مما سبق في بيان قيود التعريفات المذكورة سابقا فلا يرد ما قيل الانسب تأخير انحصار الكلى في الخمسة عن مبحث النسب . والمراد بالنسب الرابع من حيث الصدق في نفس الامر فانها المعتبرة في المفردات لا من حيث المفهوم فانها لا تكون بين الكليات الا بالعموم المطلق او من وجه ولا من حيث الوجود فانها في القضايا (قوله في الاجزاء المحمولة) اى على الماهية فلا بد ان يكون البعض وتام المشترك محمولين على الماهية والامور الصادقة على شيء واحد متصادقة (قال مبينا له) اى مبينة كلية لانها المتبادر عند الاطلاق ولانها المنافية للحل دون الجزئية ولذا جوزوا تركيب الماهية عن الجنس والفصل اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والناطق عند البعض (قال لوجود الاعم بدون الاخص) ليس المراد منه الوجود في الخارج اذ لا يجب وجود الماهية في الخارج فضلا عن اجزائها ولا الصدق لانه لا يستلزم وجود الكل بدون الجزء بل صدقه بدونه بل الوجود في الذهن وتصوره اى لجواز تصور الاعم بدون الاخص اى لا يكون الاخص معه فيلزم جواز وجود الكل في الذهن بدون الجزء وانه محال بالبداهة وقد نص عليه الشيخ في الاشارات حيث قال جميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية في التصور وان لم يخطر بالبال مفصلة وهذا الوجه يجرى في نفى المبينة ايضا كما لا يخفى الان ما ذكره اظهر وبما ذكرنا ظهر لك فائدة اعتباره قدس سره قيد الجواز حيث قال والالجاز وجود تمام المشترك الخ لان اللازم من كونه اخص هو جواز تصور الاعم بدونه لا تصوره بالفعل ومن لم يتنبه لهذه الدقيقة قال المراد بقوله ولا اخص لا جائز ان يكون اخص فيلزم من جواز



كونه اخص جواز وجود الكل بدون الجزء لا وجود الكل ثم اشكل عليه في قوله ولا اعم الخ لان جواز كونه اعم لا يستلزم وجوده في نوع آخر بل جواز وجوده فصرف ٧ الغاية الى اعتبار مقدمة اخرى وهى انه لو كان جائزا لما يلزم من فرض وقوعه محال لكنه يلزم من وقوعه التسلسل فتوسع دائرة البحث لانه انما يتم اذا ثبت انه يلزم من فرض وقوعه بالنظر الى ذاته المحال ولم لا يجوز ان يكون بالنظر الى امتناعه بالغير . وقال في بيان لزوم وجود الكل بدون الجزء انه اذا صدق الكل ولم يصدق الجزء فقد وجد الكل بوجود الجزئى دون الجزء وهو مستحيل او ان المراد بوجود الكل بدون الجزء صدق الكل بدون الجزء المحمول عليه اذ الكلام فى الاجزاء المحمولة وهو محال اذ لا معنى لصدق الكل الا صدق كل جزء محمول له . وانت خبير بان هذين الوجهين مع عدم تماميتهما على ما بينه بعض المتصدين لجمع مباحث تمام المشترك بعيد عن العبارة بحيث لا يرضى به الطبع السليم (قوله ولا اخص مطلقا ولا من وجه) كما هو الظاهر من اطلاق الاخص (قوله لم يكن اعم من وجه) لتلازم العموم من وجه مع الخصوص من وجه (قوله اى مطلقا) بناء على انه المتبادر من الاطلاق (قوله وتجعل اعم الخ) ليطل جميع النسب التى سوى المساواة (قوله والحاصل الى آخره) يعنى احد التعميمات لازم فى اثبات المساواة وليس مقصوده قدس سره انه لا يجوز الجمع بينهما على ما فهم (قال لكان موجودا فى نوع آخر) وما قيل الاعمية لا تقتضى الا ان يكون موجودا فى نوع آخر بالاطلاق العام فيجوز ان لا يكون ذلك النوع موجودا فى وقت وجود بعض تمام المشترك فاذا وجد هذا النوع وجد تمام مشترك يكون ذلك البعض اعم منه ايضا على الوجه المذكور وهكذا فاللازم ان تكون الماهية مركبة من تمام مشتركات لا تنهى عند حد فلا تكون مركبة من الاجزاء الغير المتساهية بالفعل فوهم لانه يستلزم ازدياد ذاتيات الماهية عند وجود الانواع وهذا الفحش من كون الاجزاء غير متساهية بالفعل (قوله فى النوع الذى بازائه) اى يوجد فيه البعض بدون تمام المشترك (قوله موجودا ايضا فى هذا النوع) فلا يتحقق نوع بازاء تمام المشترك اصلا وليس المراد انه يجوز ان يكون تمام المشترك موجودا فى هذا النوع الذى فرض كونه بازاء تمام المشترك فانه محال لكونه فرض المتسايفين . فاندفع ما قيل ان تحقيق

٧ العبارة نسخة

العموم لا يتوقف على اعتبار جواز وجود تمام المشترك في النوع الثاني بل يكفيه وجوده في النوع الذي بازاء الماهية فانه يتحقق للبعض فردان تمام المشترك والنوع الذي بازاء الماهية وتمام المشترك ليس له الافرد واحد وهو النوع (قوله لصدقه على تمام المشترك) لفرض عموميه (قوله وعلى هذا النوع) لصدق تمام المشترك عليه وصدق الخاص على شئ يستلزم صدق العام عليه (قوله فيكون له) اي لبعض تمام المشترك (فردان) لكون صدقه صدق الكلى على جزئياته لصدق احد المتساويين على الاخره وانما احتاج الى اعتبار الفردية لان العموم والخصوص مرجعهما الى الموجبة الكلية والسالبة الجزئية فلا بد من صدق احدهما على كل افراد الآخر وعدم صدق الآخر على بعض افراده . فاندفع ما قيل يكفي في اثبات الاعمية صدقه على تمام المشترك وعدم صدق تمام المشترك على نفسه ولا احتياج الى اثبات الفرد لاحدهما والفردين للآخر (قوله فيكون له فردان) اي للبعض من حيث انه بعض مشترك فلا يرد ان له فردا ثالثا وهو الماهية لان ذلك الفرد من حيث انه ذاتي لها لا من حيث الاشتراك وقس على ذلك قوله فيكون له فرد (قوله فلا يصدق على نفسه) اي صدق الكلى على الجزئي فلا يرد ان عدم الفردية لا يقتضى عدم الصدق لان احد المتساويين ليس بفرد للآخر (قوله اذ لا يكون الشئ) اي الشئ اذا لوحظ ذاته من غير اعتبار خصوصية لا يكون فردا لنفسه لان الفردية تستدعي الخصوصية . فلا يرد مثل قولنا المفهوم مفهوم ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد لا يلزم ان يكون فردا لنفسه ولا ان نفى الفردية ونفى الصدق متساويان في الجلاء والحفاء فلا يناسب الاستدلال باحدهما على الآخره واما ما قيل الشئ لابد ان يكون صادقا على نفسه اذا اعتبر ٨ معياره اعتبارية فتمام المشترك يصدق على نفسه اذا اعتبر بين جعله . موضوعا ومحمولا مغايرة بالاعتبار غاية انه لا فائدة في هذا الحمل ثم انه لو صح ما ذكره يلزم ان يكون كل واحد من المتساويين اعم من الآخر من وجه وكذا الاخص . مطلقا لصدقه على الاعم وهو لا يصدق على نفسه وان لا يصح الانتهاء الى بعض تمام مشترك مساو لان ذلك البعض المنتهى اليه صادق على تمام المشترك وهو ليس صادقا على نفسه . والحل ان قوله ان تمام المشترك لا يصدق على نفسه ان اراد انه لا يصدق بالحمل الطبيعي بدون اعتبار التغير فسلم لان

الحمل يستدعى الاثنية لكنه غير نافع لانه يصدق على نفسه مع اعتبار  
 التغير وان اراد انه لا يصدق على نفسه بالحمل المتعارف فهو غير مسلم فانه  
 اذا اريد بالحيوان الافراد وقيل الحيوان حيوان لاشك في صحة هذا الحمل فاوهام  
 ناشئة من عدم الفرق بين الصدق والفردية وبينهما بون بعيد فان الصدق  
 يقتضى الاتحاد فى الوجود والفردية تقتضى اعتبار خصوصية زائدة بها  
 يصير جزئيا للمحمول ومدر النسب الاربع على الفردية دون مجرد الصدق  
 فان مفهومى المتساويين متصادقان ولا يلزم ان يكون احدهما فردا للآخر  
 ولعمري ان مفاسد قلة التأمل اكثر من ان يحصى (قوله واجيب الخ) خلاصة  
 الجواب حذف النسب وتقييد النوع بالمباينة ومدار الدفع على اعتبار  
 المباينة فيجوز ان يكون جوابا بالتغير وان يكون بالتحريم (قوله اما ان  
 لا يكون مشتركا اصلا) اى ذاتيا مشتركا كما عرفت (قوله عن جميع المباينات)  
 نظرا الى ذاتها كما عرفت (قوله فى الجملة) اى عن بعض المشاركات لان  
 مشاركات الجنس بعض مشاركات الماهية (قوله لان ذلك النوع مبين  
 للماهية ايضا) لان مبين تمام المشترك مبين لها \* فلو كان ذلك البعض تمام  
 المشترك بين تمام المشترك وبين نوع مبين له لصدق عليه انه تمام المشترك  
 بين الماهية وبين نوع مبين لها فيكون جنسا داخلا فى القسم الاول وهو  
 خلاف المفروض (قوله لكن الى آخره) استدراك لدفع توهم تمامية  
 الاستدلال الناشى من قوله فاندفع بذلك الخ (قوله اتجه ان يقال الخ)  
 جواب لقوله اذا قيل (قوله بان يكون الخ) مثلا بازاء الانسان الفرس والشجر  
 ويشارك الفرس الانسان فى تمام مشترك هو الحيوان ويشارك الشجر له  
 فى تمام مشترك هو الجسم النامى المنتصب القائمة ولا يوجد الحيوان فى الشجر ولا  
 الجسم النامى المنتصب القائمة فى الفرس والجزء اعنى النامى اعم من الحيوان  
 لوحوده فى الشجر المبين له (قوله بازاء الماهية) اى اعتبار اشتراكه فى الذاتى  
 بالقياس اليه فلا يلزم استدراك قوله مبينان للماهية (قوله متباينان) ليكون  
 لكل منهما تمام مشترك مبين للآخر كما هو المفروض اذ صدق احدهما على  
 الآخر يستلزم صدق تمام مشترك عليه (قوله مبينا للماهية) ليكون تمام  
 المشترك بين الماهية وبين كل واحد منهما جنسا اذ لابد للجنس ان يكون مقولا  
 على نوعين متحصلين متميزين بفصلين متباينين (قوله فلا يكون فصل جنس)  
 لعدم المساواة (قوله مما لا مدفع له الى آخره) اى عن الدليل المذكور من غير



تغير. وهذا الحصر ادعائي للتنبيه على قوة الاعتراض. فلا يرد من اين علم انحصار الدفع في الثبوت المذكور. قال الفاضل القوشجي يمكن دفع الاعتراض من غير بناء الى تلك القاعدة بان يقال هذا الجزء الذي هو بعض تمام المشترك يكون مشتركا بين الماهية وكلا النوعين المذكورين فاما ان يكون تمام بين المشتركين تلك الانواع الثلاثة وبعضه لاسبيل الى الاول لانه خلاف المقدر ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون هناك تمام مشترك ثالث بين تلك الماهية وذات النوعين المذكورين ويكون ذلك الجزء المذكور بعضا منه وينفل الكلام اليه فيلزم ان يكون هناك تمام مشتركات غير متناهية يكون كل منها اعم مطلقا من الاخرى انتهى. اقول فيه بحث لانه ان اراد من كلا النوعين مجموعهما فلا نسلم انه لو كان ذلك الجزء تمام المشترك بين الانواع الثلاثة يلزم خلاف المقدر لان المقدر عدم كونه تمام المشترك بين الماهية ونوع محصل لانه في مقابلة ان يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع من الانواع المحصلة واحدا كان او كثيرا ليكون جنسا ومجموع النوعين ليس نوعا محصلا وان اراد كل واحد منهما فلا نسلم لزوم تمام مشترك ثالث (قوله الا اذا ثبت الى آخره) في شرح الجديد للتجريد قالوا لو امكن جنسا في مرتبة واحدة لم يتحصل كل منهما بالفصل وحده والالكان النوع متحصلا بدون الجنس الآخر فلا يكون الآخر جنسا له والتقدير بخلافه بل كل منهما يتحصل بالفصل وبالجنس الآخر فعلة تحصل كل منهما هو المجموع الحاصل من الجنس الآخر والفصل فيكون كل منهما علة ناقصة لتحصل الآخر فيكون تحصل كل منهما موقوفا على الآخر فيلزم الدور انتهى. ويرد عليه اعتراضات يحتاج في دفعها الى الطناب لا يتحمل المقام ايرادها (قوله ولم يثبت ههنا) من الاثبات) اي في مقام انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل فالدليل المذكور ههنا ناقص والحوالة الى العلم الالهي وتسليمه ههنا لا يفيد اطمئنان قلب المتعلم فالمستحسن ترك هذا الدليل والتمسك بدليل آخر لا يحتاج الى الحوالة (قوله ماهية بسيطة) اذ المركب لا بد ان ينتهي بالتحليل الى البسيطة لان كل كثرة وان كانت غير متناهية لا بد فيها من الواحد لانه مبدؤها. فلو انتفى الواحد انتفى الكثير لانتفاء مبداء. ولذا قال في التجريد وجود البسيط والمركب معلوم بالضرورة (قوله عن الماهيات التي لا يشاركها الح) لاشك في ثبوت الماهيات المركبة المبينة وكل مركب لا بد من انتهائه الى

البسيط لما عرفت فيلزم ثبوت الماهيات البسيطة (قال وهو غير لازم) قيل يمكن ان يقرر الدليل على وجه يلزم ان يكون تمام المشترك الثاني جزءاً من الاول وهكذا بان يقول بعض تمام المشترك لو كان اعم لابد ان يوجد في نوع بدونه فهو مشترك بين الماهية وبين تمام المشترك وذلك النوع ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بل بعضه فهناك تمام مشترك بين هذه الثلاثة فلا بد ان يكون الثاني جزءاً من الاول والا لم يكن تمام المشترك الاول تمام مشترك وهكذا . وفيه بحث لانه نقول انه بعض تمام المشترك بالقياس الى النوع وتتمام المشترك بالقياس الى تمام المشترك الاول ولا يلزم خلاف المقدّر لان تمام المشترك الاول ليس نوماً محصلاً بل ماهية جنسية فلا يثبت الجزئية (قال وانما يلزم ذلك) اي يلزم الترتب من الدليل المذكور وكلمة انما لجرد التأكيد او للحصر والمراد انه يلزم ذلك على هذا التقدير لاعلى تقدير كون تمام المشترك الاول جزءاً من الثاني فانه باطل فضلاً عن لزوم الترتب لانه لا يكون تمام المشترك الاول تمام مشترك (قال اراد بالثس وجود امور غير متناهية) على القول بوجود الكل الطبيعي يلزم وجود الامور الغير المتناهية بالفعل وعلى القول بعدم وجوده وبان الاجزاء الذهنية امور انتزاعية من الهوية البسيطة يلزم وجود الامور الغير المتناهية بالفرص بمعنى لو قدر وجودها كانت غير متناهية وعلى كلا التقديرين لا يجري برهان التطبيق والتضائف فيه اما على الاول فلعدم تميز الآحاد بحسب الوجود واما على الثاني فلكونها متناهية بالفعل . وبما ذكرنا ظهر فساد ما قاله المحقق التفتازاني من انه يستلزم حضر ما لا يتناهى بين حاصرين واستدل الشارح في شرح المطالع بانه يستلزم امتناع تعقل الماهيات بالكنه والكلام في الماهيات المعقولة او ما يمكن تعقلها . و فيه ان ثبوت تعقل ماهية بالكنه بمعنى الاطلاع على الذاتيات مما لم يقيم عليه دليل انما الثابت التعقل بالكنه بمعنى تعقل الشئ بذاته لا باصر صادق عليه كيلا يلزم تسلسل الوجود (قوله لما ذكرتم) من ثبوت الماهيات البسيطة (قوله مجرد تميزها) اي تميز ذاتيا (قوله في الجملة) اي عن كل المشاركات او بعضها (قوله الطاهر في العبارة الخ) لان التسلسل انما هو من تمام المشاركات فانطهر اعتبار الانتهاء الى واحد منها لا يوجد بعده آخر . واما بعض تمام المشترك فهو امر واحد الا ان

وجود وصف المساواة فيه لما كان موجبا لاقطاع تلك السلسلة نسب  
الانتهاء اليه تسامحا . واما ما قيل ان المراد من بعض تمام المشترك فرده وضميره  
راجع الى البعض الذى هو جزء تمام المشترك فخرج عن سوق الكلام  
مع استدراك لفظ البعض (قال ولا نغنى بالفصل الخ) اى بعد كونه جزء غير  
تمام المشترك ولظهوره لم يتعرض له (قال والى هذا) اى ما ذكرنا من الاستدلال  
(قال اى سواء الخ) تفسير من الشارح للعموم المستفاد من كيف كان تخلل  
بين الشرط والجزاء اعنى يميز الماهية فهو من كلام المصنف داخل  
تحت قوله بقوله . وفى بعض النسخ فهو يميز الماهية فهو فاسد اذ لا يمكن  
جعله من كلام المصنف وجعله من كلام الشارح مع انه لا فائدة فيه واحتياج  
الفاء الى تقدير الشرط يجعل قوله كيف كان نافعا عن بيان المشار اليه . اللهم  
الا ان يراد كيف كان الى آخره (قال من الدليل) اى من الدليل الذى  
مروء هو انه اذا لم يكن تمام المشترك يكون مختصا بها او بعضا منه مساويا له  
وكما كان كذلك يكون مميزا لها فى الجملة فاذا لم يكن تمام المشترك يكون  
مميزا لها فى الجملة وكونه نتيجة لهذا الدليل لا ينافى كونه مقدمة لدليل  
حصر الجزء فى الجنس والفصل (قال كان فصلها) اى الفصل الذى  
انضم الى الجنس كما هو المتبادر من مقابله لجنس الماهية فلا يردان الجوهر  
اذا تركيب من امرين متساويين صدق على كل منهما انه فصل لماهية  
الانسان مع انه ليس مميزا لها عن المشاركات الجنسية واما تقييد الفصل  
بالمقسم او الفريب فتقييد لادليل عليه واحالة للمتعلم الى ما ليس معلوما له  
(قال فيكون فصله) اذ لا نغنى بالفصل الا الذاتى المميز وهو كذلك وتوهم  
كونه اخص او مبينا باطل لان الجزئية تنافى الخصوص والحمل ينافى المباينة  
(قوله فيكون كل منهما فصلا) ولا يلزم توارد العلتين على معلول واحد  
لان التميز الحاصل باحدهما غير التميز الحاصل بالآخر (قوله بعضها  
جنسا وبعضها فصلا) اما مطلقا او من وجه كما اذا كان بينهما عموم  
وخصوص من وجه كالحيوان والناطق عند البعض (قوله فديناقش الخ)  
والجواب بان عدم ذلك من الجنس المتوسط باعتبار التعبير عنه بمفرد  
لا يحسم مادة الشبهة لانه يرد على الحصر حيثئذ الجوهر الناطق باعتبار  
التعبير عنه بمفرد والحق انه لا وجه لجعل الجنسية والفصلية دائرة على الالفاظ  
(قوله او يكون كلها فصولا) ولا يجوز ان يكون كلها اجناسا لانه ان لم يحصل



منهما ماهية فظاهر وان خصلت كان كل واحد منهما مميزا لها عما يشاركها في الآخر فيكون فصلا وجنسا بالقياس الى الآخر (قال ورسموا الفصل بانه كلي الى آخره) اي بهذا الطريق او بهذا الرسم فلا يلزم اخذ المرسوم في الرسم (قال في جوهره) في موضع الحال عن هو اما على التأويل او بدونه ومعناه اي شيء هو كائنا في ذاته اي مع قطع النظر عن عوارضه (قال وذاته) اي نفسه عطف تفسيري لجوهره فانه يطلق على الذات وعلى ما يقابل العرض (قول فانه اذا سئل الى آخره) دليل لصحة التمثيل بالناطق والحساس (قال ٩ انما يتم الى آخره) اي لا بما ليس ذاتيا مميزا له فلا يردانه يتم الجواب بنام وقابل الابعاد ايضا (قوله اذا سئل عن الانسان الى آخره) مقصود السيد السند قدس سره تحقيق المقام وتفصيل جميع ما يقع في جواب اي شيء مع الاشارة الى تفسير بعض الالفاظ الجملة من لفظ في الجملة ولفظ في جواب اي شيء هو بان ليس المراد اختصاصه بكونه جوابا لهذا السؤال حتى لو سئل باي جوهر او جسم او حيوان مثلا لا يكون الواقع في جوابه فصلا بل المراد به اي شيء وامثاله الا انهم اختاروا هذا اللفظ لشمولة جميع الفصول فان كلها تتميز الماهية عن المشاركات في الشيئية (قوله ما يميزه) اي عن المشاركات في الشيئية والضابط ان السؤال باي يكون عما يميز السؤال عنه عما يشاركه فيما اضيف اليه اي (قوله سواء كان الى آخره) وما قيل تفسير في الجملة بما ذكره يجعل التردد في السؤال الآتي في الشرح قبيحا فليقتصر على التعميم الثاني ليس بشيء لان مقصوده قدس سره تحقيق مطلب اي وتفسيره فكيف يصح الاقتصار ولان سلم لزوم قبح التردد اذ يكفيه تحمل العبارة له في نفسها وان تعين المراد منه على ان القصر المستفاد من انما في قوله انما يطلب والتعميم المستفاد من قوله فكل ما يميزه في الجملة ينادى على التعميم الذي ذكره قدس سره (قوله بالخاصة) مطلقة كانت او مضافة (قوله لم يصح الخ) لعدم كونها مميزا ذاتيا اي بالنظر الى ذاته (قوله وصح بالفصول المذكورة لكون كل واحد منها مميزا ذاتيا عن كل المشاركات في الشيئية او بعضها) (قوله الابعاد القابل الخ) لانه ليس مميزا عن المشاركات في الجسمية وقس على ذلك ماسياتي (قال ثم ان طلب المميز الجوهرى الخ) بان ضم اليه في جوهره او في عرضيه (قال وبقولنا يحمل على الشيء الخ) اي مجموع

٩ فالجواب عنه  
انما يتم بانه ناطق او  
حساس نسخة لمحتش

الفعل ومتعلقاته عبارة عن مفهوم فصل واحد ولم يقل محمول في جواب  
 اى شئ او كلى هو جواب اى شئ هو فى ذاته كيلا يتوهم لزوم وقوعه  
 فى الجواب بالفعل فان المعتبر مجرد صلاحيته . وانما لم يقل يقال كفاى سائر  
 الكلّيات لانهم ذكروا ان الفصل علة لخصّة النوع . من الجنس فكان  
 مظنة ان يتوهم ان الفصل لا يحمل عليه لامتناع حمل العلة على المعلول  
 فصرح بلفظ الحمل ازالة لهذا التوهم ( قال يخرج النوع الى آخره ) اى  
 من حيث انها كذلك ( قال فى الجواب اصلا ) اى لافى جواب ماهو  
 ولا فى جواب اى شئ فانه يقال فى جواب كيف هو كما اذا قيل كيف زيد  
 يقال صحيح او مريض ( قال فان قلت الخ ) اما ايراد على التعريف بانه اما غير  
 جامع او غير مانع فيكون نقضا او على قوله يخرج الجنس فيكون منعا  
 وعلى الاول الجواب منع وعلى الثانى اثبات للمقدمة الممنوعة . وما قيل ان ورود  
 السؤال بالنوع اشد لوروده على شق التريده . والجواب عنه بانه اعتبر فى اى  
 شئ ان يكون جزء الماهية فوهم . اما الايراد فلان الطالب باى شئ انما  
 يطلب ما يميز الماهية المسؤل عنه عما يشاركه فى الشيئية والنوع نفس الماهية  
 لا يميزه . واما الجواب فلانه حيث لا يكون النوع خارجا بقوله فى جواب  
 اى شئ هو . وقد يجاب عن السؤال بان الجنس من حيث هو جنس ليس  
 مميزا لان الجنسية من حيث الاشتراك والتميز باعتبار الاختصاص . وفيه  
 بحث لان الحيثية ان كانت تقييدية يلزم ان لا يكون الجنس ذاتيا لعدم دخول  
 الحيثية فى الماهية وان كانت تعليلية فلا يفيد لان كون ذات الجنس مميزا  
 كاف فى النقض وان كانت علة التميز الاختصاص ( قال لا يكتفى الى الخ )  
 ظاهر كلامه يدل على ان عدم كونه تمام المشترك معتبر فى جواب اى شئ  
 لكن المذكور فى كتب العربية ان اى شئ يطلب به المميز مطلقا كما صرح به  
 الشارح سابقا . الا ان يقال هذا معتبر فيه اصطلاحا . وما قيل ان المراد ان قيد  
 عدم كونه تمام المشترك معتبر فى التعريف بقريته . مقابلته بتمام المشترك فمع  
 عدم مساعدة عبارة الشارح وعدم جواز اعتبار مثل هذه القرينة  
 فى التعريفات يرد عليه انه حيث لا يكون الجنس خارجا بهذا الفيد لا بقوله فى  
 جواب اى شئ هو ( قال محصاه ) اى محصل قوله انه كلى يحمل الى آخره لا  
 محصل التعريف لئلا يكون قوله ان الفصل لغوا ( قوله لم يكن الجنس العالى  
 عاليا ) لوجود جنس فوقه ( قوله ولا الفصل الاخير فصلا اخيرا ) لان هذا

الفصل لكونه مركبا من الجنس والفصل يكون نوعا محصلا في نفسه وكان فصله مميزا له عما يشاركه في جنسه ويكون جنسه مشتركا بين الماهية وهذا الفصل لدحوله فيهما \* اما تمام المشترك او بعضه فيكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة اذ لا يجوز كون احدهما جزءا للآخر للزوم تكرار الذاتي والمميز للماهية في هذا الفصل فصل الفصل لانفس هذا الفصل فلا يكون هذا الفصل فصلا اخيرا لانه المميز عن كل المشاركات \* وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص امتناع التركيب منهما بالفصل الاخير اذ تركيب الفصل المتوسط والعالي لا يستلزم عدم كونهما متوسطا او عاليًا اذ لا يكونان مميزين للماهية عن كل المشاركات \* وقيل المراد من الفصل الاخير القريب ووجه اللزوم انه اذا كان للفصل القريب جنس يكون تمام المشترك بين هذا الفصل والنوع المبين له فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع المبين اما تمام المشترك او بعضا منه وعلى التقديرين يكون هذا الجنس جزءا من جنس الماهية لا العكس والالم يكن الجنس القريب للماهية جنسا قريبا فلا يكون له دخل في التحصل والتميز بل هو غير منضم الى الجنس في الحقيقة ويكون المحصل والمميز للنوع في الحقيقة هو الجزء الاخير فلا يكون الفصل الاخير فصلا اخيرا اذ لا بد للفصل الاخير ان يكون محصلا ومميزا له \* وفيه بحث اما اولا فلانه لا يلزم من انتفاء العكس كون جنس الفصل جزءا لجنس الماهية لجواز عدم دخول واحد منهما في الآخر \* واما ثانيا فلجريانه في جميع الفصول ولا اختصاص له بالاخير \* واما ثالثا فلان اللازم على تقدير تمامه ان لا يكون الفصل بتمامها فصلا بل جزؤه والمتبادر من العبارة ان لا يبقى الفصل موصوفا بصفة التأخر \* وقيل ان العقل اذا حلل الماهية الى الاجزاء الى ان يتم تحليلها يعتبر الاعم في جانب الجنس ويعتبر الاخص فصلا لان المحصل للعام المهم هو هذا الخاص ولذا يعتبر الحيوان جنسا ولا يعتبر الجنس مجرد الجوهر وقابل الابعاد والحساس والناطق فصلا بان يكون مجموع هذه الامور فصلا فاذا تركب الفصل الاخير من عام وخاص ينبغي ان يجعل العام داخلا في جنس الماهية ويجعل مجرد الخاص فصلا فلا يكون الفصل الاخير فصلا اخيرا بل يكون الفصل الاخير بعضه \* وفيه بحث اما اولا فلان العقل انما يعتبر الاعم في جانب الجنس اذا كان محصلا ومميزا له في الجملة ويجوز ان يكون جنس الفصل اعم من جنس تلك الماهية او مساويا له او مبائنا له والمجموع



المركب محمولاً عليه. وأما ثانياً فلأن اللارم منه عدم الاتبغاء لا الامتناع . وأما  
 ثالثاً فملى تقدير تمامه يفيد عدم كون المجموع فصلاً لعدم كونه أخيراً  
 (قوله ان تكون الاجزاء متساوية) لامتناع كونها متباينة (قال كل منهما)  
 أى مثلاً فلا حاجة الى تقدير أوكل منها (قال فى الشفاء) وأما فى الاشارات  
 فقال فى جنس او وجود (قال فان كان مميزاً عن المشارك الجنسى الى آخره)  
 لم يقل مميزاً للنوع اشارة الى ان التقيد فى المتن حيث قال والفصل المميز  
 للنوع بطريق التمثيل ادلاً يحتص القريب والبعيد بالنوع الحقيقى .  
 وأما حمله على النوع الاضافى فبعيد اذ لم يعرف فيما سبق معناه (قال  
 وان يميزه عن مشاركاته فى الجنس البعيد) أى فقط بقريته المقابلة  
 لئلا ينتقض التعريف بالفصل القريب فانه يميز عن مشاركاته فى الجنس  
 البعيد ايضا (قال وانما اعتبر الى آخره) أى انما فسروا القريب والبعيد  
 بحيث يختص بالفصل الجنسى ولم يفسروه بما يعنى الفصل الوجودى  
 فلا يرد ان اراد بالقريب والبعيد الاصطلاحين فلا يمكن اعتبارها  
 الا فى الفصل الجنسى وان اراد معنى آخر فليبين اولاً حتى نتكلم فيه  
 (قوله فلا يمكن عد بعضها الى آخره) فيه اشارة الى ان لا يمكن  
 تحقق القرب بدون البعد والعكس لانهما من الاضافات فلا يصح  
 كون الفصول الوجودية كلها قريبة . فاندفع ما قيل ان عدم تفاوت  
 الفصول الوجودية فى التميز انما يفيد عدم صحة تقسيمه الى القريب  
 والبعيد لعدم صحة انقسام مطلق الفصل اليهما بان يكون الفصول  
 الوجودية داخلية فى القريب دون البعيد (قوله فقد وجد الى آخره)  
 كما وجدت احوال الفصول الجنسية مختلفة فى التميز فان فصلاً واحداً  
 يكون قريباً بالنسبة الى ماهية بعيداً بالنسبة الى آخر كالحساس فصل  
 قريب للحيوان بعيد للانسان . فلا يرد ان الكلام فى الفصول المختلفة  
 فى التميز بالقياس الى ماهية واحدة دون الاختلاف فى التميز بفصل  
 واحد بالقياس الى ماهيتين (قوله وأما التعريفات الى آخره) اعتذار  
 عن عدم تخصيص التعريف بالفصل الجنسى ودفع لما يقال ان الشارح  
 اعترض سابقاً على المصنف بتخصيص تعريف النوع بالخارجى  
 وههنا جوز التخصيص . ووجه الاولوية التعريف للماهية من حيث  
 هى دون الافراد فاللائق به الشمول للموجود والمعدوم (قال ليس محقق

الوجود) بخلاف الفصل الجنسى فانه ثبت تركيب الجسم من المادة والصورة وكل منهما اذا اخذ لا بشرط شئ كان جنسا وفصلا على ما حقق في موضعه (قال كالجوهر مثلا) تقرير الدليل في شرح التجريد ان كل ماهية اما جوهر او عرض فان كان جوهرها كان الجوهر جنسا لها وان كان عرضا كان احد التسعة او الثلاثة على اختلاف المذهبين جنسا لها فلا يكون تركيبها من امرين متساويين وان فرضت تلك الماهية جنسا من الاجناس العالية فالجوهر مثلا لو تركيب الى آخره . فعلى هذا قوله مثلا متعلق بقوله كالجوهر مفعول مطلق لنا كيد معنى التمثيل المستفاد من الكاف فانه قد يجيئ التمثيل بما ينحصر فيه المثل ويحتمل كونه متعلقا بالجنس العالى فيكون اشارة الى جريانه في الفصل الاخير والجنس المفرد ايضا (قال ان كان عرضا) الترديد بين مفهوم العرض والجوهر غير حاصر فالمراد الترديد بين ما صدق عليه العرض وبين ما يصدق عليه الجوهر (قال لزم تقوم الجوهر) اى يكون العرض محمولا عليه مواطاة وذلك محال لاستلزامه اتحادها فلا يرد تقوم السرير بالهيئة القائمة بالحشب على ان فى كون السرير بمعنى المركب من الحشب والهيئة جوهرها مناقشة (قال فاما ان يكون الجوهر نفسه) اى يكون الجوهر المطلق نفس ذلك الجزء الذى فرض جوهره نفسه منصوب على الخيرية وداخلا وخارجا . معطوفان عليه (قال وانه محال) لانه لا يبقى الكل كلا ولا الجزء جزء (قال لامتناع تركيب الشئ من نفسه وغيره) لاستلزام كون الكل نفس الجزء واحتياج الشئ فى تقوم نفسه الى خارج عنه وتقدم الشئ على نفسه الى غير ذلك (قال فلا يكون العارض الخ) مثلا لو تركيب الجوهر من (ا) و (ب) و (ا) شئ عرص له الجوهر الذى حقيقته (اب) ويمتنع ان يكون (ا) عارضا لنفسه فتعين ان يكون العارض (ب) (قوله يعنى ان الاستدلال الخ) مبنى التوجيهين ان المطارح جمع مطرح ظرف مكان من المصدر المبني للفاعل على التوجيه الاول نحو المكتب ومن المصدر المبني للمفعول نحو المقتل على التوجيه الثانى (قوله اى هو من المباحث الخ) يعنى انه كناية عن دقته والاعتناء بشانه لانه ملزوم لطرح الافكار (قوله كانه مزلة الخ) فيكون استعارة مبنية على تشبيهه بالمزلة (قوله والمقصود الخ) اى من الامر بالنظر (الاشارة) الى استخراج (ما فى الدليلين من الانظار) (قوله الماهية الحقيقية) اى الموصوفة بالوحدة فى الخارج احتراز عن الماهية العبارية كالعشرة

فانه لا يلزم فيه احتياج بعض اجزائه الى بعض (قوله المتمايزة في الوجود العيني) صفة كاشفة للخارجية قالوا لو لم يحتج بعضها الى بعض لم يحصل منهما ماهية حقيقية ويكون كالحجر الموضوع في جنب الانسان وادعوا بداهة ذلك الحكم (قوله جاز احتياج كل منهما الى الآخر من جهتين) كما قالوا في الهيولى والصورة (قوله فلا يلزم دور) قال بعض الناظرين ان المراد بقوله فان احتاج كل منهما الى الآخر الاحتياج من جهة واحدة فيلزم الدور حيثئذ قطعاً والاحتياج من الطرفين باختلاف الجهة داخل في لزوم الترجيح بلا مرجح ولا يحفى انه خلاف ظاهر العبارة لافائدة فيه الانتقال النظر من موضع الى آخر (قوله متخالفين في الماهية) اكتفى بجواز التخالف بناء على مقتضى منصب المنع والافالتخالف واجب والام يحصل التركيب (قوله واما في الدليل الثاني الى آخره) ونقض هذا الدليل بانه لو تم لدل على امتناع تركيب الماهية من الاجزاء المحمولة متساوية كانت او لا وينتفي التركيب عن الاجزاء الخارجية ايضا كما لا يحفى ولم يذكره قدس سره لان المقصود بيان الانظار الواردة على مقدماته (قال خارجا عن الماهية) اى ماهية الافراد على ماهو الخارج من قسمة الكل بالنسبة الى ماهية ماتحته فالخارج عن الحقيقة الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته تعالى ومطلق الشخص الى افراده خارج عن المقسم وحمل الماهية بمعنى مابه الشئ هو هو الشامل للحقيقة الشخصية على ماوهم خروج عن القسمة السابقة (قال اما ان يتمتع انفكاكه من الماهية) اى لا يجوز ان تفارقه وان وجد في غيرها فلا يرد اللازم الاعم وذلك الامتناع اما لذات الملزوم او لذات اللازم او لامر منفصل كالسواد للجبشى (قوله وقوله كالسواد) هذا على تقدير كونه مثالا للعرض اللازم للوجود واما على تقدير كونه مثالا لللازم الوجود فلا حاجة الى القول بالمساحة لان اللازم اعم من العرض اللازم لجواز ان لا يكون محمولا (قوله اعتمادا الخ) نكتة مصححة المرجحة مجرد التوسعة في التعبير كما يدل عليه لفظ التسامح (قال اما لازم للوجود) اى لازم للماهية باعتبار وجودها الخارجى اما مطلقا كالتحيز للجسم او مأخوذا بعارض كالسواد للجبشى فانه لازم لماهية الانسان باعتبار وجوده وتشخصه الصنفى للماهية من حيث هى ولا من حيث الوجود مطلقا والالكان جميع افراده اسود او باعتبار وجودها الذهنى بان يكون ادراكها مستلزما لادراكه على ماسيجى اما



مطلقا او مأخوذا بعارض . فالحاصل ان اللازم اما لازم للماهية من حيث هي  
مع قطع النظر عن خصوصية احد الوجودين او لافهم باعتبار خصوصية  
احد الوجودين اما مطلقا او مأخوذا مع عرض خارج عن الماهية . وانما  
لم يتعرض لاستيفاء اقسام لازم الوجود بل اكتفى بإيراد مثال لل لازم  
الوجود الخارجى المخصوص الذى هو اخفى لان ذلك وظيفة حكيمه  
لا يتعلق غرض المنطقى اعنى الاكتساب به فان الكاسب لازم الماهية . اذ هو  
المستعمل فى الحدود . وانما ذكر لازم الوجود استطرادا . وبما ذكرنا اندفع ايراد  
المحقق الدوانى من ان السواد كما لا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجودها  
ايضا لان الانسان الابيض كثير بل انما يلزم الماهية الصنفية اعنى الحبشى  
بحسب وجودها فى الخارج فيصير كلامه بحسب الطاهر فى قوة ان السواد  
ليس لازما لماهية الانسان بل هو لازم لوجود الصنف الذى تحتها . ولا يخفى  
عدم انتظامه وقوات المفاصلة المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود .  
واما ما قال فى توجيه عبارة الشارح من انه اراد بلازم الماهية ما يلزم  
النوع وبلازم الوجود ما يلزم الشخص كما يشعر به قوله وتشخصه فهذا  
تقسيم آخر سوى التقسيم المشهور وهما متغيران الا ان القسم الاول منهما  
واحد . فيرد عليه ان المقسم لازم الماهية فكيف يندرج فيه لازم الشخص  
وان التقسيم المشهور غير حاصر لان اللازم باعتبار الوجودين ليس لازما  
للنوع ولا للشخص ( قال واللازم ) ذكر بلفظ المظهر للاسارة الى انه تقسيم  
اللازم . مطلقا لا العرض اللازم فانه مختص بالكلية الخارج عن الماهية  
بخلاف اللازم المطلق فانه ما يمتنع انفكاكه عن الشئ كليا كان اوجزئيا  
وليس للازم معنيان على ما توهم ( قال فانه متى تحققت ) اى فى الخارج  
والذهن . وفيه اسارة الى ان امكن الوجود كاف فى لازم الماهية ولا يجب  
وجوده بالفعل فى الخارج اوفى الذهن ( قال كالسواد للحبشى ) المراد به  
المنزج بالمزاج الصنفى المخصوص سواء كان بالحبسة او غيرها فيخرج  
من ليس له هذا المزاج وان تولد بالحبسة والمراد بالسواد كونه اسود  
بطبيعته والتخاف لمرض لا ينافى ذلك على ان المريض لا يبقى له ذلك المزاج  
كما افاده المحقق الدوانى ( قال فانه ممتنع الانفكاك الخ ) لما كان السائل  
مبطلا لتقسيمه باستلزام المحال كان منع لزوم المحال كافيا لدفع السؤال .  
فلذا قال اولالانتم ان لازم الوجود الخ . لكن ذلك غير كاف فى صحة التقسيم

فلذا تصدى لاثباته بقوله فانه ممتنع الانفكاك الخ وهو استدلال بالشكل الاول ينتج ان لازم الوجود ممتنع انفكاكه عن الماهية ( قال فانما يمتنع انفكاكه الى آخره ) دليل على الكبرى يعنى انه يصح قسمته عليهما واذا صح قسمته اليهما كان صادقا عليهما ( قوله كان المعنى الى آخره ) وكذا اذا كان متعلقا بالانفكاك كما لا يخفى ( قوله ما يمتنع فى الجملة ) اى بوجه من الوجوه ( قوله فاذا اعتبرت الى آخره ) واما اذا لم يعتبر العلة بل نظر الى نفس الماهية لا يمتنع انفكاكه عنها وان كانت العلة متحققة فتدبر فانه زل فيه اقدام بعض الناظرين ( قوله لم يكن له معنى اصلا ) اذ المتبادر منه ما يكون ماهية بوجه من الوجود ولا معنى له ( قوله الا ان يقال الى آخره ) بان يكون فى الجملة عبارة عن الاطلاق . وما قيل ان المراد بالماهية فى الجملة ما يطلق عليه لفظ الماهية سواء كانت مطلقة او مقيدة فوهم لان ما يطلق عليه لفظ الماهية مفهوم الماهية والمراد ما يصدق عليه مفهوم الماهية . وقال المحقق التفاضلى اخذنا الماهية فى تفسير اللازم اعم من المجردة والمخلوطة ليصح جعل لازم الوجود قسما منه وهو عجيب اذ ليس المراد بالماهية من حيث هى الماهية المجردة لامتناع عروض شئ لها فضلا عن الزوم ( قوله فالاولى الى آخره ) انما قال ذلك لانه يمكن ان يراد بالماهية فى الجملة مطلق الماهية الشاملة للمطلقة اى من غير تقييد بشئ وللمأخوذة مع الوجود لكن التقسيم ح لا يكون مفيدا للاقسام المحصلة بل مجرد الاعتبار المتعددة على ما قالوا فى اعتبار الماهية بشرط شئ وبشرط لاشئ ولا بشرط شئ ( قوله الماهية الموجودة ) قال قدس سره المتبادر من الوجود هو الوجود الخارجى وحيث يعلم اللازم بشرط الوجود ذهنى بطريق المقايسة . ولك ان تحمله على ما يتناولهما معا . وقوله فيما سيأتى اى فى الخارج يشير الى الوجه الاول . وما قيل انه يلزم حيثئذ خروج السلوب اللازمة للماهية المعدومة فليس بشئ لان المعدوم المطلق لا عارض له فضلا عن اللازم وكذا المعدوم فى الخارج من حيث انه معدوم ومن حيث انه موجود مقدرا داخل فى الماهية الموجودة ( قوله او مقدرا ) كالغناء فانه يلزم كونه طائرا على تقدير وجوده ( قوله انما لم يقل ذلك الخ ) قال قدس سره فى حواشى المطالع لو قيل ما يمتنع عن الشئ لا ينحصر فى لازم الماهية ولازم

الوجود انتهى . وذلك لجواز كونه لازما للشخص وقد عرفت فيما سبق دخوله في لازم الوجود ( قوله فاما ان يقال الى آخره ) يعنى ان تصور النسبة مراد الا انه ترك ذكره لعدم التفاوت فيه بين البين وغير البين ومدار الاختلاف بينهما هو تصور الطرفين بل تصور النسبة على نهج واحد في جميع التصديقات ( قوله او يقال الخ ) يعنى ان اللازم البين هو الذى يكون تصور الطرفين مقتضيا لتصور النسبة بحيث يتمتع انفكاكه عنه فانه حينئذ يكون تصور الطرفين كافيا في الجزم كقولنا الاثنان ضعف الواحد وما ليس كذلك فهو ليس بين . والمناقشة بان المثال الذى ذكره الشارح ليس من هذا القيل سهل فليكن قرضيا . واما ما قيل ان مراده ان تصور اللازم من حيث انه لازم مع الملزوم من حيث انه ملزوم يستلزم تصور النسبة على وجه الضرورة فليس بشئ لانه يصدق حينئذ على اللازم الغير البين ان تصور اللازم والملزوم من حيث انهما كذلك يستلزم الجزم باللزوم ولان المراد منهما في اللازم البين بالمعنى الاخص ذاتهما اذ لا يمكن تصور الملزوم من حيث انه ملزوم قبل تصور اللازم ( قال في جزم العقل ) فلو كان كافيا في الظن باللزوم لم يمكن بين اللزوم ( قال بان الاربعة منقسمة بمتساويين ) اى بالضرورة ليحصل الجزم باللزوم ( قال فهو الذى يفتقر الخ ) والافتقار الى الوسط لا يقتضى ان يكون ممكن الحصول فاللازم الذى يتمتع حصول الجزم باللزوم اما بامتناع التصديق باللزوم او بامتناع الجزم بل غايته الظن داخل في غير البين لانه يصدق عليه انه لو وجد الوسط حصل اللزوم ( قوله اذا وقع خط مستقيم على مثله ) بخلاف ما اذا وقع خط مستقيم على قوس فانه يحدث حادثان في الداخل و منفرجتان في الخارج ( قال كمتساوى الزوايا الثلث لثلاثين ) متعلق بالتساوى وللمثلث متعلق بالزوايا حال عنها ( قوله واما المثلث ) اى الذى يلزمه التساوى فان مطلق المثلث قد يكون اضلاعه قسما ( قوله ان مقصودهم منع الجمع ) فلاينا في الحلو وتحقق قسم ثالث لا يصدق عليه واحد منهما ( قوله لفوات الانضباط ) اى المقصود انضباط اقسام اللازم وهويقوت حين اذا اريد منع الجمع ( قوله وتوضيحه الخ ) لما كان في جواز احتياج اللزوم الى شئ سوى الوسط خفاء اوضحه بارجاعهما الى القضية الاولى والنظرية ولاشك في ثبوت الواسطة بينهما ( قوله فمن اراد حصر الخ ) واما تفسير



الكفاية في البين بمعنى عدم الاحتياج الى الوسط فيدخل ما يحتاج الى امر  
آخر سوى الوسط فيه كما اختاره المحقق التفتازاني فبعد عن لفظ الكفاية  
ولفظ البين الدال على كمال الطهور وكذا حمل الوسط على المعنى اللغوي  
لان اطلاق الوسط على الحدس وامثاله تكلف لعدم كونها واسطة بين  
الشيئين ولذا لم يتعرض لهما السيد قدس سره ﴿ قال ما يقرن بقولنا لانه ﴾  
اي ما يجعل محمولا للموضوع الذي هو اسم ان الداخلة عليها لام الاستدلال  
على ثبوت شئ لشيء اوفيه عنه كما يقال العالم حادث لانه متغير كذا افاده  
المحقق التفتازاني فيختص بالشكل الاول وان دخل الاشكال الثلاثة باعتبار  
رجوعها اليه لا يدخل القياس الاستثنائي ولو اريد به ما يقع بعد قولنا  
لانه سواء كان حدا او وسط او لا فيكون الوسط اعم من الحد الاوسط يدخل  
الجميع ﴿ قوله هذا هو اللازم الذهني المعتبر الى آخره ﴾ وان كان العرض  
اللازم الذي هو قسم الكلّي الخارج عنه اخص ضرورة وجوب كونه  
كليا محمولا على الماهية وشئ منها لا يعتبر في اللازم فانه يجوز ان يكون  
جزئيا وان لا يكون محمولا بالمواطأة وان يكون لازما للشخص فاللازم  
قيد القسم اعم من القسم ﴿ قوله فان لزوم شئ ﴾ سواء كان وجوديا  
او عدميا محمولا بالمواطأة او بالاشتقاق او لانحو العمى والبصر ﴿ قوله  
بحسب الوجود الخارجي ﴾ اي باعتباره بخصوصه ﴿ قوله على معنى  
انه يتمتع بالح ﴾ اي لاعلى معنى انه يتمتع وجود الشئ الثاني بدون وجود  
الشئ الاول بل على معنى انه يتمتع وجوده في نفسه اوفى شئ في الخارج  
اي بالوجود الاصلى سواء كان في الاعيان اوفى الازهان منفكا عن الشئ  
الاول اي عن نفسه كما في العدميات او عن حصوله اما في نفسه كالعرض  
بالنسبة الى المحل اوفى شئ غير المعلوم كالابوة والبنوة او المعلوم كالصفات  
اللازمة فهذه كلها اقسام اللازم الخارجي والفصل على البعض تقصير  
فلا تكن من العاصرين ﴿ قوله لازما خارجيا ﴾ لكون لزومه اياه في الخارج  
وذلك لا يستدعي وجود اللزوم او اللازم في الخارج بل وجود اللزوم  
فيه على ما بين في محله ﴿ قوله بحسب الوجود الذهني ﴾ اي باعتبار الوجود  
الطلي بخصوصه وهو وجود المعلوم في ضمن صورته الموجودة في الذهن  
اصالة ﴿ قوله على معنى انه يتمتع الى آخره ﴾ اي لاعلى معنى انه يتمتع وجوده  
الطلي بدون حصول الشئ الاول اصالة فانه باطل اذا الوجود الطلي

لا يترتب عليه اثر خارجي بل على معنى انه يتمتع الوجود الظلي للشئاني بدون الوجود الظلي للاول (قوله وحاصله الى آخره) يعني ان المراد بالحصول في الذهن الوجود الظلي الذي هو عبارة على الادراك المطلق لا الحصول الاصل في فاللزوم بين علمي الشئيين اللذين بينهما لزوم ذهني خارجي لكون العلمين من الموجودات الاصلية (قوله على معنى الى آخره) اي لا على معنى ان الماهية من حيث هي مجردة عن الوجود يتمتع ان تتفك عنه فان الماهية من حيث هي ليست الا الماهية منفكة عن كل ما يعرضها بل على معنى انها يتمتع ان توجد باحد الوجودين اي وجود كان منفكة عنه فلا مدخل في الامتناع لخصوصية شئ منهما (قوله منفكة عن ذلك) اي عن الاتصاف به بقريته قوله موصوفة به لاعتن حصوله في الخارج او في الذهن والالكان للزوم خارجيا اودهيئا (قوله بل اينما وجدت) اي في الخارج او في الذهن (كانت معه) فامتناع الانفكاك بالنظر الى الماهية نفسها واحد الوجودين ٢ ايها كان ظرف للاتصاف به بناء على ان ثبوت شئ لشيء فرع لثبوت المثبت له في ظرف الثبوت سواء كان للماهية وجودان كالاربعة حيث يلزمها الزوجية فيهما او وجود في الخارج فقط كذاته تعالى وتقدس فانه لا يوجد في الخارج منفكاعما يلزمه لكنه بحيث لو حصل في الذهن يتمتع انفكاكه عنه ايضا او وجود في الذهن فقط كالطبائع فانها يتمتع ان توجد منفكة عما يلزمها من الكلية والذاتية وسائر المعقولات الثانية لكنها بحيث لو وجدت في الخارج كانت متصفة بها . ولذا من قال بوجود الطبائع في الخارج قال باتصافها بها فيه ايضا على ما في شرح التجريد . قال قدس سره في حواشي التجريد المعقولات الاولى طبائع المفهومات المتصورة من حيث هي وما يعرض للمعقولات الاولى في الذهن ولا يوجد في الخارج امر يطابقه كالكلية والذاتية ونظائرهما يسمى معقولات ثانية . فان قلت قد صرح قدس سره في حواشي المطالع وشرح المواقف ان المعقولات الثانية عوارض ذهنية لا تعرض للمعقولات الا في الذهن . قلت كونها عوارض ذهنية بمعنى ان عروضها لها ليس الا باعتبار الوجود الذهني لا ينافي ان يكون امتناع انفكاكها عنها نظرا الى ذاتها بمعنى انه لو وجدت في الخارج كانت متصفة بها فالكلية عارضة لاهيوان مثلا في الذهن ومن لوازم الماهية بمعنى يتمتع انفكاكه عنها اينما

٢ انما كان ظرفا  
للاتصاف تسخنة

وجدت \* ثم اعلم ان هذه الاقسام للآزم باعتبار انقسام اللزوم فالجواب ان لا يصد اقسام اللزوم بعضها على بعض واما اقسام اللازم فالخارجي ولازم الماهية يكون لازما ذهنيا وللآزم الخارجي لا يكون لازم الماهية فتدبر \* فان هذا المقام من المزالق كم زلت فيه اقدم الناظرين (قوله موصوفة به) اشار بذلك الى ان امتناع انفكاك لوازم الماهية باعتبار الاتصاف بها اتصافا انتزاعيا لا باعتبار حصولها في نفسها أو في غيرها كما في اللوازم الخارجية (قوله فان قلت الخ) موزد هذا السؤال عدم صحة قسمة لازم الماهية الى القسمين على تفسير لازم الماهية بما ذكر ومنشأ عدم الفرق بين حصول الشيء في الذهن بالوجود الظلي الذي هو الادراك وبين الانصاف به فيه وان اشار اليه سابقا بقوله وحاصله انه يتمتع ادراك الشيء الثاني بدون ادراك الاول وحاصل الجواب ابداء الفرق بينهما كما فصله بما لا مزيد عليه (قوله والآن انا الى آخره) اي ان كان حصول صفة موجبا للشعور بها لزم من ادراك امر ادراك امور غير متناهية لان ادراك امر يستلزم حصول صفة في الذهن وهو كونه مدركا فيلزم الشعور به بناء على ذلك فيلزم ادراك كونه مدركا \* وذلك يستلزم حصول صفة للادراك في الذهن وهو كونه مدركا فيلزم ادراك ادراك الادراك وهو يستلزم حصول صفة لادراك الادراك وهو كونه مدركا وهكذا فتدبر \* فانه مما خفي على من يدعى الاطلاع على الدقائق (قوله بل يجوز الى آخره) عطف على قوله يجب واضراب عن نفى الوجوب (قال كالشيب والشباب) اكتفى في شرح المطالع على السباب وهو الطاهر \* واما لشيب فهو بياض الشعر او السن الذي تضعف فيه الحرارة الغريزية ففي كونه بطيء الزوال خفاء الا ان يراد به الشيب الغير الطبيعي فانه يزول بالادوية بمدة مديدة وسمعت انهم يعالجون بالمعاجين مدة مديدة فيصير الشعر الابيض اسود وتعود القوة التي كانت في السباب وكتبوها في كتبهم \* ورأيت شيخا بلغ عمره مائة وستة عشرة سنة قد صار شعر لحية البضاء من اصله اسود وبقى بياض في اعلاه يتبدل يوما فيوما بالسواد (قال وهذا التقسيم ليس بحاصر) ولذا قسم في شرح المطالع الى المفارق بالقوة والى المفارق بالفعل وقسمه الى سريع الزوال وبطيئه \* وما قيل ان التقسيم بعد ذلك غير حاصر لجواز ان يكون العرض المفارق مما يمكن انصافه به ومفارقا عنه ابدا كالابيض للحسى ، ففيه ان المقسم الكلي بالقياس الى ماهية ماتحته من الافراد وهو لا بد ان يكون محمولا



عليها كيف يكون مفارقا ابدا ( قال الكلبي الخارج الى آخره ) جعل المقسم الكلبي الخارج وعممه اشارة الى ان اللائق بالمصنف بعد تقسيمه الى اللازم والمفارق ان يجعل المقسم الخارج ويعممه ليحصل مقصوده من قسمة كل من اللازم والمفارق الى الخاصة والعرض العام ويصح ترتيب انحصار الكليات في الخمس من غير تكلف لا تقسيم كل واحد منهما اليهما وان كان ذلك صحيحا بناء على ان الخاصة قيد القسم لان نفسه فانه يبطل الانحصار ظاهرا ويحتاج الى الاعتذار ( قال ان اختص الى آخره ) على صيغة المجهول يقال خصه بكذا اذا اختص به \* في الصراح خصوص وخصوصية بالضم والفتح خصيصى والفتح افصح خاصة كردن يقال خصه بكذا واختصه به \* وكان المناسب لما سبق ان اختص بماهية واحدة الا انه اختار لفظة الحقيقة اذ لا خاصة وكذا العرض العام للماهية المدومة لان المدوم مسلوب في نفسه فكيف يتصف بشئ وزاد لفظ الافراد لان كلية الكلبي بالنظر الى الافراد \* واختار صيغة الجمع اشارة الى ان المختص بفرد واحد سواء كان له حقيقة كخواص الاشخاص التي لها ماهية كلية اولا كخواصه تعالى \* وخواص الشخصات لا يتعلق غرضنا به اذ لا بحث للمنطقي عن احوال الجزئيات واراد بها ما فوق الواحد فدخل في التعريف الخاصة الشاملة وغير الشاملة وبالحقيقة اعم من النوعية والجنسية ليعم خواص الاجناس ايضا \* ولابد من اعتبار قيد الحيثية لان خواص الاجناس اعراض عامة بالقياس الى انواعها \* والمراد باختصاصها بافراد حقيقة واحدة ان لا توجد في غيرها لانها المقابلة للعرض العام والخاصة الاضافية ليست خاصة مطلقة واطلاق الخاصة عليهما بالاشتراك اللفظي على ما في الشفاء ( قوله وكذا يخرج فصول الاجناس ) اي بالقياس الى انواعها \* واما بالقياس الى الاجناس فهي مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط فيخرج بقوله قولنا عرضيا \* وما قيل ان المقول على افراد حقيقة واحدة فقط يصدق على الجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة واحدة كما يصدق على خاصة الجنس فلا يخرج الجنس بهذا الاعتبار الا بقوله قولنا عرضيا فمدفوع بان المتبادر من التعريف ان يكون المقول غير الحقيقة والجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة واحدة ليس غير الحقيقة الواحدة ( قوله اعني الفصول الى آخره ) يعني ان فصول الاجناس بالقياس الى الانواع خارجة بالفيء الاخير \* واما بالقياس الى الاجناس فخارجة

بقوله وغيرها كما لا يخفى فافهم فانه قد خفي على بعض الناظرين وذكرواها ما  
ظنها نتاج مرانب التعقل ٦ مبنية على ان الجنس ايضا خارج بقوله وغيرها  
بناء على انه يقال على افراد حقيقة واحدة جنسية لانه كفصل الجنس والخاصة  
له . وذلك باطل لانك قد عرفت ان التعريف يقتضى مغايرة المقول للحقيقة  
ولا يتحقق ذلك في الجنس بالقياس الى افراد ٧ الحقيقة الجنسية ويتحقق في الفصل  
والخاصة بالقياس اليه وهو ظاهر ( قوله اي موجودة في الاعيان الى  
آخره ) اي موجودة بوجود اصلي ليشمل الصفات القائمة بالنفس الناطقة  
( قوله واما اعتبارية ) يعتبرها العقل اما بان يتزعمها من امور موجودة  
في الخارج كالوجوب والامكان والامتاع وسائر الامور الاصطلاحية  
فانها مفهومات انتزعها العقل من الموجودات العينية وليس لها وجود  
اصلي ومعنى نبوتها في نفس الامر ومطابقة احكامها اياها ان مبدأ  
انتزاعها امر في الخارج وانه بحيث يمكن ان يتزعم العقل تلك الامور  
منه ويصفه بها او يخترعها من عند نفسه كالانسان ذى رأسين وانياب  
الاغوال . وقد ظهر لك مما ذكرنا فساد ما قيل ان الاعتبارية التي وقعت  
في مقابلة الوجود قسمان احدهما ما لا يكون له تحقق في نفس الامر الا  
باعتبار المتبر كالمفهومات الاصطلاحية والثاني مفهوم له تحقق في نفس  
الامر بدون اعتباره وان لم يكن موجودا كالوجوب والامكان والحدوث  
وغیرها من الامور المستعنة الوجود في الخارج . ولا شك ان التميز بين ذاتياتها  
وعرضياتها في غاية الاشكال فان ماهياتها متحققة في نفس الامر بدون  
اعتبار المتبر ( قوله المسماة بالحدود والرسوم الحقيقية وهي التي تشرح  
ماهياتها الموجودة في الخارج بخلاف التميز بين حدودها ورسومها  
المسماة بالاسمية اعني ما يشرح لمفهوم وضع الاسم بازائه فانه لا يعسر  
( قوله لان كل ماهو داخل الى آخره ) اي لانها مفهومات اعتبرها العقل  
سواء كان مبدأ انتزاعها في الخارج او لا وكل ماهو داخل في مفهوماتها  
من حيث الاعتبار فهو ذاتي لها ان كان محمولا عليها وفي حكم الذاتي ان كان  
غير محمول اما جنس او في حكم الجنس او فصل او في حكم الفصل ( قوله  
فلا استثناء الى آخره ) لان ما اعتبره داخلا فهو داخلا وما اعتبره خارجا فهو  
خارج ( قوله اما جنس او فصل الخ ) اي لا يخلو عنهما فيجوز ان يكون  
كل واحد منهما جنسا وفصلا بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه

٦ فبه على ان الجنس

نسخة

٨ حقيقة نسخة

وان يكون بعضها جنسا وبعضها فصلا وان يكون كل منهما فصلا بان يتركب من امرين متساويين ﴿قال وراء تلك المفهومات﴾ اى قدام تلك المفهومات اى مقدمة عليها بالذات فيكون تلك المفهومات خارجة عنها سواء كانت مشتقة عليها او لا فيكون التعريف بهارسا ﴿قال فحيث لم يتحقق ذلك﴾ على صيغة المجهول اى لم يتيقن ذلك من قولهم تحققه اى تيقنه فلا يرد ان اطلاق الرسم مبنى على تحقق هذا الاحتمال لاعلى عدم تحققه والحمل على ان المراد لم يتحقق انتقاء ذلك بعيد كل البعد ﴿قال حصلت مفهوماتها﴾ اى الكليات فالاضافة من قيل مفهوم الانسان بالفرق بالاجمال والتفصيل وزاد لفظ المفهوم اشارة الى ان هذا التحصيل فى العقل دون الخارج ﴿قوله صرح بذلك﴾ اى المذكور من التحصيل والوضع ولما كان ذلك يحتاج الى النقل صححه قدس سره بتصريح رئيس اهل هذا الفن به \* فاندفع بذلك ما قيل انه يحصل من التقسيم المذكور مفهومات للاقسام الخمسة سوى ما فهم من التعريفات فالظاهر ان تلك المفهومات ماهيات وضع الاسماء بازائها ﴿قوله اى هذه التعريفات﴾ يعنى ان ضمير هو راجع الى التعريفات لا الى المفهومات ولذا ابرزه ﴿قوله ملزومة﴾ اعتبار الازوم بناء على ماهو المشهور من ان الرسم لا يكون الا بالخاصة اللازمة وان جوز الشارح فى شرح المطالع بالخاصة المفارقة واما المساواة فايكون التعريفات بها جامعا ومانعا او لكون هذه المفهومات كذلك ﴿قوله والمصنف ترك المسامحة الى آخره﴾ يعنى فى ترك المسامحة اللازمة من التمثيل المذكور فى مقام تسامح فيه القوم تنبيه على تلك الفائدة فلا تنبيه على ذلك فى منال النوع والجنس لا تفافه مع القوم فيه \* وعندى لعبارة السارح معنى آخر وهو ان فى تمثيل الكليات المثلث بالمشتقات لا بالمبادئ مع ان الاختلاف بين الكليات ليس الا باعتبار المبادئ اذ الذات المهمة مشتركة بين الكل تنبها على تلك الفائدة فحيث لا حاجة الى اعتبار ترك المسامحة فى مقام المسامحة ﴿قال هى مبادئها﴾ اراد به مبدأ انتزاعها على ما بين فى محله من ان الجنس والفصل مبدأها المادة والصورة فكذا لعرضيات المحمولة مبدأها العوارض الغير المحمولة \* وقيل فيه مسامحة اذ لفظ الطق مبدأ للفظ الناطق واما مفهوم الطق فليس مبدأ لمفهوم الناطق ﴿قوله بل النطق الى آخره﴾ دفع لما يترأى من ظاهر العبارة ان هذه المفهومات لعدم كونها محمولة على افراد الانسان لا تكون كليات بان المقصود نفى كونها



كليات بالقياس الى افراد الانسان لا بالقياس الى حصصها (قوله ولما كان يؤدي  
الآخرين) وهو الاتصاف بالاتحاد كما في حمل المواطأة (قوله كان جعلهما  
الى آخره) قليلا للانتشار بقدر الامكان . والحاصل ان البعض نظر الى  
جانب اللفظ والشارح الى جانب المعنى (قوله معتبرا في اقسامه) والا لم يكن  
تقسما بل ترديدا لانه ضم قيود متخالفة او متباينة الى مفهوم كلي ليحصل  
منه امور متخالفة او متباينة (قال فتكون اقسام الكلي الى آخره) اي  
اقسامه المحصلة الاولى المتبادرة من اطلاق الاقسام و اضافتها الى الكلي  
فلا يرد ان الاقسام الاولى ثلاثة والاقسام المطلقة تسعة لانقسام كل من  
الجنس والفصل الى القريب والبعيد . لان الاقسام الثلاثة وان كانت اولية  
ليست محصلة فان الجزء والخارج مبهمان و اقسام الجنس والفصل اقسام  
ثانوية . وفي عطف قوله لخمسة اشارة الى ان كونه سبعة منافي لكونه  
خمسة لما ان اسم العدد نص في مدلوله لايحتمل الزيادة والنقصان الاجازا  
على ما بين في الاصول فلا يتجه في جوابه ان يقال كونها سبعة لا ينافي  
كونها خمسة (قوله وقد يعتذر) في الصراخ عذر بهانه اعتذار  
عذر خواستن . وفيه اشارة الى ضعفه لانه حيثئذ لا يكون لتقسيم الخارج  
الى اللازم والمفارق مدخل في التفريع اصلا مع انه المذكور اولا (قوله  
على تقسيمه) اي المصنف وليس الضمير راجعا الى الخارج لان التفريع  
على تقسيم الكلي الى الاقسام المذكورة (قوله ههنا) اي في العنوان  
والمعنون على ما ينساق اليه الدليل فانه يفيدانه لاشغل للمنطق بذلك اصلا  
لعدم نوط غرضه به . ومن هذا ظهر سهاجة ما قيل ان ذكر الجزئي ههنا  
للتنبية على ان له حظا من بعض هذه المباحث اذ البحث عن امتناع  
الوجود وامكانه يرجع الى البحث عن الجزئيات الحقيقية والبحث عن المعاني  
الثلاثة للكلي لا ينحصر بل الجزئي ايضا فانا اذا قلنا زيد جزئي فهناك امور  
ثلاثة . وانما قال ههنا لان ذكره في قسمة القضية الى الشخصية والمسورة ليس  
باستطراذي لتعلق الغرض به من حيث انه موضوع الشخصية لوقوعها  
كبرى الشكل الاول (قوله لكنه الى آخره) استدراك لدفع التوهم الناشئ  
من نفي البحث عنه على سبيل العموم وقدينه قدس سره فيما سبق بالتفصيل  
فاعادة ههنا تذكير لما سبق (قال فمناط الكلية الخ) اي الملحوظ في الكلية  
والجزئية الوجود العقلي ولا يلاحظ في ذلك الوجود الخارجي فيجوز

ان يكون ما يصدق عليه الكلى ممكن الوجود وممتنع الوجود وكون الامتناع والامكان ايضا مناطه الوجود العقلى لا يضرنا \* فاقيل ان المراد ان الوجود العقلى المفصل سابقا من ان يجرد العقل النظر الى مفهوم الكلى فلا يرد ان امكان الكلى وامتناعه ايضا مناطه الوجود العقلى مما لا حاجة اليه ( قال واما ان يكون الكلى ممتنع الوجود الى آخره ) ما يصدق عليه الكلى لان مفهومه ممتنع الوجود في الخارج لكونه من المعقولات الثانية فلذا زاد لفظ المفهوم في قوله فامر خارج عن مفهومه \* ومن لم يتبه قال الاظهر خارج عنه اذ الكلى هو المفهوم لاماله مفهوم ( قال خارج عن مفهومه ) اى ليس معتبرا معه لا شطراً ولا شرطاً كما يدل عليه قوله لا يقتضيه نفس مفهوم الكلى وخص المصنف البيان بامتناع الوجود لانه اذا لم يكن امتناع الوجود مقتضى نفس مفهومه جاز ان يكون ممكن الوجود فيلزم جواز جميع الاقسام ( قال احتمل عنده ) احتمالا مطابقا لنفس الامر كما يشهده الوجدان \* فلا يرد ان الاحتمال عند العقل لعدم العلم بالزوم لكونه نظريا ويكون في الواقع مقتضيا لاحدهما ( قال كشرىك البارى ) اى ما يشارك ذاته تعالى في صفاته فانه ممتنع الوجود في الخارج لما دل عليه برهان توحيد الواجب وكذلك في الذهن اذا حصل في الذهن لا يكون موصوفا بصفاته ( قوله مقيدا بجانب الوجود ) الامكان العام من جانب الوجود معناه سلب ضرورة العدم فهو يعم الوجوب دون الامتناع كما ان الامكان العام من جانب العدم معناه سلب ضرورة الوجود ويعم الامتناع واما الذى يعم الجميع فهو مطلق الامكان يعنى سلب الضرورة عن احد الطرفين الوجود والعدم كذا افاد المحقق التفتازانى ( قوله فلا يتجه الى آخره ) لان المراد الامكان العام المقيد بجانب الوجود لا مطلقا ( قوله فلا يندرج تحته الواجب ) لانه عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين والواجب ضرورى الوجود ( قوله والحاصل ) اى حاصل هذا البحث وفي جعل الاقسام الاولى المعدوم والموجود تعريضا للمصنف بان اللائق ان يقسمه هكذا لان هذا تقسيم الكلى باعتبار الوجود في الخارج فالنظر اليه في التقسيم اولى من النظر الى احواله ( قوله وهو ايضا قسمان ) اى مع امكان غيره او مع امتناعه ( قوله وهو ايضا قسمان ) متاهى الافراد وغير متاهية ( قوله فانحصر اقسام الكلى ) اى اقسامه المتحققة في نفس الامر ولذا مثل لكل قسم بمثاله فلا يرد

ان الكلى المعدوم الممكن يجوز ان يكون منحصرا في فرد مع امتناع غيره  
اولا وان يكون متعدد الافراد متناهية وغير متناهية فانه مجرد احتمال عقلي  
﴿ قوله وما وقع الى آخره ﴾ وانما غير الاسلوب اعتناء ببيان التناهي وعدم  
التناهي ﴿ قوله من قال بقدم العالم ﴾ وعدم التناسخ ايضا كارسطوفانه  
اذا كان نوع الانسان قديما ويكون لكل بدن نفس يلزم ان يكون النفوس  
الناطققة المفارقة عن الابدان غير متناهية . واما عند افلاطون الفائل بقدم  
العالم مع التناسخ فانه عنده متناهية فيبانه قدس سره قاصر ﴿ قال اذا قلنا  
الحيوان مثلا كلى ﴾ اشار بذلك الى ان في المتن استدراكا حيث قال اذا قلنا  
للحيوان بانه كلى وان صح ذلك باعتبار ان اللام كاللام في قوله تعالى  
« قالت اخريهم لا وليهم ربنا هؤلاء اضلونا » اى عنهم و ليست  
داخلة على المقول له كفاي قلت لزيد كذا وان دخول الباء في مقول القول  
لكونه بمعنى التكلم على ما في الفاموس عن ابن الانباري انه يجيى بمعنى التكلم  
﴿ قال فهناك امور ثلاثة ﴾ اى ما يتعلق به غرضنا فلا يرد ان هناك امورا اخر  
كالحيوان المقيد والعارض المقيد والحكم والنسبة بينهما ﴿ قال ومفهوم  
الكلى ﴾ اى مفهوم الكلى الصادق على الحيوان صدق العارض على  
المعروض على ما ينه عليه قولهم اذا قلنا الحيوان كلى ويرشد اليه ماسيجي  
في كلامه قدس سره بقوله والحاصل الى آخره . وهذا المفهوم من حيث  
هو هو او من حيث انه يعرض له الكلية اى من حيث اشتراكه بين الكلى  
العارض للانسان والكلى العارض بالفرس الى غير ذلك على ما اختاره  
الشارح كلى طبعي والكلى العارض له كلى منطقي ففي قولنا الكلى كلى  
ايضا امور ثلاثة مفهوم الكلى من حيث هو هو والكلى العارض المحمول  
عليه والمجموع المركب منهما وكذا في قولنا الكلى جنس والجنس جنس  
والجنس القريب نوع الى غير ذلك فتدبر . فانه قد اشكل الفرق بين هذه  
المفاهيم الثلاثة على من يدعى التفرد بمحل المشكلات ﴿ قال لو كان المفهوم  
من احدها ﴾ اى احد اللفطين اعنى الحيوان والكلى ولذا تسمى الضمير  
وليس راجعا الى المفهومين حتى يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم على ما وهم .  
والضمير في قوله من تعقل احدها راجع الى المفهومين اى مفهوم احدها  
والمفهوم من الاخر . ويرشد الى جميع ذلك قوله فان مفهوم الكلى  
الى آخره ولا اعتبار التباين بينهما من حيث نسبتها الى اللفطين قال لز



من تعقل احدهما تعقل الآخر . ولم يقل لزم ان يكون تعقل احدهما عين  
تعقل الآخر ( قال فالاول الى آخره ) تفريع على تصوير المفهومات  
الثلاثة في مادة معينة بحكم كلى يعنى المفهوم الذى يصدق عليه مفهوم  
الكلى يسمى كليا طبيعيا ومفهوم الكلى العارض له يسمى كليا منطقيا  
والمجموع المركب من المعروض والعارض يسمى كليا عقليا فحصل لكل  
واحد منها معنى محصلا متمازا عن الآخر . واندفع الوهم العارض لبعض  
الناظرين من ان الفرق بين مفهوم الحيوان ومفهوم الكلى لا يفيد ماهو  
المطلوب اعنى تحصيل مفهوم الكلى الطبيعى الصادق على الحيوان  
وغيره ( قال جواز تعقل احدهما ) اى واحد كان فيؤل الى معنى كل واحد  
( قوله ظهر التغاير بين كل منهما الى آخره ) فلا يردان التقريب غير تام  
لان المدعى التغاير بين المفهومات الثلاثة والدليل يفيد التغاير بين اثنين  
منها ( قوله والحاصل الخ ) تصوير للمعروض والعارض والعروض الذهني  
بالامور الثلاثة الخارجية حتى يتضح تغاير المفهومات حق الاتضاح فان  
الاشتباه بينها لاجل كونها عوارض ذهنية ( قوله حالة اعتبارية ) اى  
حالة ليس لها وجود الا بالاعتبار والانتزاع ( قوله كنسبة الياض الى آخره )  
فى ان كلا منهما قائم بموصوفه مختص به اختصاص الناعت بالمنعوت الا ان  
احدهما من حيث الوجود الذهني والآخر من حيث الوجود الخارجى  
( قوله وعارض هو مفهوم الكلى ) فيه اشارة الى ان الكلى المنطقى هو مفهوم  
الكلى من حيث صدقه على شئ صدق العارض على المعروض ( قوله  
فلا فرق اذن الى آخره ) اى اذا كان الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا  
وجنسا طبيعيا ايضا كان مفهومهما الطبيعة من حيث هى فيلزم عدم  
الفرق بينهما من حيث المفهوم بخلاف ما اذا اعتبر بشرط عروض الكلية  
والجنسية . فما قيل كون الحيوان فردا لهما لا يوجب اتحادهما بل بينهما  
فرق بالعموم والخصوص وهم ( قوله فالصواب ان مفهوم الى آخره ) هذا  
ما ذكره الشارح فى شرح المطالع وقال انه منصوص فى الشفاء وقال المحقق  
التفتازانى وهذا مصرح به فى كلام المتقدمين والمتأخرين الا ان بعضهم  
صرحوا بالقيد وبعضهم تركوه وقال معنى قولهم الحيوان من حيث هو  
كلى طبيعى انه مع قطع النظر عن عوارض سوى الكلية وكذا الحال  
فى الجنس الطبيعى وغيرها ومعنى قولهم الكلى الطبيعى موجود فى الخارج

ان الطبيعة التي يعرض لها الاشتراك في العقل موجودة في الخارج لانها مع اتصافها بالكلية موجودة فيه . لكن كلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات صريح فيما هو المشهور حيث قال المعاني التي لا يمنع مفهوماتها عن وقوع الشركة قد تؤخذ من حيث هي هي لان حيث انها واحدة او كثيرة او كلية او جزئية او موجودة او معدومة الى قوله فانها من حيث هي كذلك تسمى طبائع اعيان الموجودات وحقائقها وهي التي تسمى بالكلية الطبيعي الى آخره ﴿ قوله او صالح الى آخره ﴾ كلمة اول التخيير بمعنى انت مخير في اعتبار احد القيدتين لتحصيل الفرق بين مفهوم الكلية الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي وليست للترديد او التعميم ﴿ قال لانه طبيعة من الطبائع ﴾ اي حقيقة من حقائق اعيان الموجودات في الجملة ووجه التسمية لا يجب اطراده ﴿ قوله يعني انه ياخذ الى آخره ﴾ فليس معنى القصر انه يبحث عن مفهوم الكلية نفسه حتى تكون المسئلة طبيعية بل معناه انه يبحث عنه من غير ان ينسبه الى مادة من المواد ﴿ قوله اراد بالمبدأ المشتق منه ﴾ لالعلة بان يراد ان الاتصاف بالكلية علة للحمل الكلية عليه لان الكلام في مفهوم الكلية لافي الحمل والاتصاف ﴿ قوله فان نسبة الكلية الى آخره ﴾ لما كان في كون الكلية مشتقا منه والكلية مشتقا خفاء ازاله بانهما بمنزلة المشتق منه والمشتق لكونهما بمعنى المصدر واسم الفاعل ﴿ قوله لعدم تحققه ﴾ اي هذا المفهوم ﴿ الا في العقل ﴾ لان التركيب من المعروض والعارض عقلي صرف سواء قلنا بوجود ما يصدق عليه في الخارج لكون المعروض والعارض موجودين في الخارج كالابيض اوقاما بعده لعدم كون العارض موجودا ﴿ قال ولا بمفهوم الكلي ﴾ هذا بيان زائد على ما استفاد من المتن فان لفظ مثلا فيه مطلق بالحيوان فقط لا بمجموع الحيوان كلى لان الفصل منعقد في مباحث الكلية ولذا قدم لفظ مثلا على انه كلى ﴿ قوله اي قد يكون موجودا فيه ﴾ وهو اذا كان ذاتيا لما تحته وما تحته موجودا فيه ﴿ قال والكلية الطبيعي موجود في الخارج ﴾ اي حقيقته لا تجوز بمعنى ان فردة موجود فيه على ما ذهب اليه المتأخرون كالشارح ومن تبعه ﴿ قال لان هذا الحيوان ﴾ اي الحيوان الجزئي المحسوس مع قطع النظر عن كونه عبارة عن الحيوان المعرض للتشخيص او عن مجموعهما ﴿ قال والحيوان جزء منه ﴾ لانا نعلم بالضرورة ان اطلاق الحيوان على اشخاصه ليس كاطلاق لفظ العين

على معانيه ولا كاطلاق الا بيض على الجسم حيث يحتاج الى ملاحظة امر خارج عنه بل نجزم بانه متقوم به ولا نغنى بالجزء إلا ما يتقوم به الشيء ولا يمكن تحصيل ماهيته بدون كالمثلث فانه لا يتقوم ولا يتحصل بدون الخط والسطح مع قطع النظر عن وجوده وعدمه . ولا شك ان ما يتقوم به الموجود يجب ان يكون موجودا . وخلاصته انه لا شك ان بعض الاشخاص يشارك بعضا آخر دون بعض في امر مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من العوارض فذلك الامر المشترك يتقوم به تلك الاشخاص في حد ذاتها ولا بد من وجوده اينما وجدت والا لم تكن متقومة به . فاندفع الاعتراض الذي تلقته الفحول بالقبول وهو انه ان اريد انه جزء له في الخارج فم بل هو اول المسئلة وان اريد انه جزء له في الذهن فلانم ان الجزء الذهني للموجود الخارجي يجب ان يكون موجودا في الخارج وذلك لان الجزء ما يتقوم به الشيء ولا تعلق له بالخارج والذهن بل يتقوم به الماهية مع قطع النظر عن الوجود والعدم . نعم انه ينقسم الى خارجي اى غير محمول عليه وذهني اى محمول عليه بحسب اختلاف اعتباره بشرط لاشئ ولا بشرط شئ على ما حقق في موضعه ولو كان بينهما اختلاف بالذات لزم ان يكون لشيء واحد ماهيتان او يكون اطلاق الجزء على احدهما مجرد اصطلاح كما قال المتأخرون من ان الاشخاص هويات بسيطة في الخارج يتوزع العقل منها بحسب تنبه المشاركات والمباينات امورا كلية الا ان ما ينزع من ذواتها يسمى جزءا وذاتيا وما ينزع منه بملاحظة امر خارج عنه يسمى عرضيا كالوجود فانه ينزع بملاحظة ترتب الاثار المطلوبة عن الشيء ويشهد على وجوده ما اتفقوا عليه من ان الماهيات اذا لم يكن تشخصها نفسها لا بد من علته امانفسها فينحصر نوعها في فرد اولا فيعمل بموادها واعراض تكتشف بها فان الاحتياج في الاتصاف بالتشخص الى العلة يقتضى ان يكون الاتصاف به خارجيا فهو يقتضى وجود الموصوف في الخارج . ولا غبار على هذا المطلب الا ما قالوا من انه لو كان موجودا فاما بوجود الفرد فيلزم قيام وجود واحد بامرين واما بوجود مغاير له فلا يصح الحمل وان كل موجود في الخارج فهو مشخص بالبداهة . وهذا هو الذي قادهم الى الحكم بامتناع وجوده وقد اجيب عن الاول بما لا يحتمل المقام ايراده وتحقيقه والثاني حكم



وهي كيف لا والتفتيش المذكور ساق الى وجود امر مشترك والى ما ذكرنا من التحقيق اشار الشيخ الرئيس في الاشارات بقوله تنبيه قديغلب على او هام اناس ان الوجود هو المحسوس وان ما لا يباله الحس بجوهره فقرض وجوده مح الخ (قال خارج عن الصناعة) لانها باحثة عما له دخل في الايصال (قال من حيث انه موجود) اى مع قطع النظر عن خصوصية زائدة على كونه موجودا (قوله يريد) يعنى ان المشار اليه بقوله هذا مجموع ما فهم من الكلام السابق من خروجه عن الصناعة وكونه وظيفة الحكمة الالهية (قال واما الكليان) لا يخفى ان مفهوم الكلى قدر مشترك بين المفهومات الثلاثة عارض لها كما تدل عليه اسماؤها . فما قيل ان تثنيته من قيل تثنية اللفظ المشترك وهم (قال النسب بين الكليين الخ) هذه النسب من مقولة الاضافة وحقيقتها النسبة المتكررة اى نسبة تعقل بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاولى فاذا اعتبرت من حيث انها رابطة بين الطرفين من غير اعتبار لحوقها باحدهما وتحصلها به يقال النسبة بين الشئين كذا وبهذا الاعتبار واحدة اما بالنوع ويعبر عنها بلفظ واحد كالاخوة والجوار والتساوى والتباين واما بالجنس فيعبر عنها بمجموع اللفظين كالابوة والبنوة والقرب والبعد والعموم والخصوص وعلى كلا التقديرين توجب اتصاف كل من الطرفين بفردتها موافق للآخر او مخالف فالنسب بين الكليين الواحدة بالنوع كالتساوى والتباين او بالجنس كالعموم والخصوص مطلقا او من وجه اربع وباعتبار قيامها بالطرفين ثمان فافهم ولا تصنع الى قول من قال العموم والخصوص المطلق نسبتان عدتا واحدة لعدم انفكاك احدهما عن الاخرى فانه وهم لا طراده في جميع الاضافات فيجوز ان يعد الابوة والبنوة نسبة واحدة . وبما حررنا لك اندفع ما قيل ان العموم والخصوص اما صفة لمجموع الطرفين فينبغي ان يصح اطلاق اسم العام والخاص على المجموع واما صفة لاحد الطرفين فينبغي ان يطلق عليه اسم الخاص والعام (قال اذا نسب) ظرف للحكم باحد الامرين اعنى الصدق وعدم الصدق لانفسهما فلا يردان اتصاف الكليين بالنسب ثابت سواء نسب الكلى الى كلى آخر اولا (قوله بان الاشئ واللا يمكن) واما اذا كان احدهما من الكليات الفرضية نحو الاشئ واللا انسان فهما داخلان في المتباينين وبين تقيضيهما اعنى النى واللا انسان عموم وخصوص من وجه لصدق الشئ بدونه في

الانسان والالانسان بدونه في الاشئ واجتماعهما في الفرس وقس على ذلك الاشئ والبارى فلذا خص مادة القصد بالكليات الفرضية (قوله واجب الى آخره) قال المحقق التفتازاني «لا يقال المعتبر في مفهوم النسب الصدق بحسب امكان الفرض والتقدير والقيضان لكونهما كليين يمكن للعقل ان يفرض كلا منهما صادقا على كل ما يصدق عليه الآخر فيكونان متساويين . لانا نقول لو لم يكن المعتبر في مفهوم النسب الصدق في نفس الامر لم ينضبط لانه يمكن للعقل ان يفرض صدق احدهما المتباينين على عين الآخر وصدق احدهما المتساويين على غير الآخر وصدق الخاص على غير افراد العام وان كان ذلك المفروض محالا بل الجواب ان القيضين لكونهما كليين لا بد لهما من صورة حاصلة في العقل وهي لاشئ بالذات وشئ من حيث انه صورة حاصلة في العقل فيصدق عليه الامر ان المتناقضان حتى ان اللا يمكن التصور صادق على شئ في الذهن ولا تناقض لتغاير جهتي الايجاب والسلب والصدق ههنا لا يكون كما في القضايا حتى لا يعتبر في الموضوع نفس المفهوم . انتهى . وحاصله ادخالهما في المتساويين لكن انما يتم لو فسر التساوى بصدق كل منهما على الآخر . واما على ما فسر من صدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر فلا كمال يحق على ان قوله وهي لاشئ بالذات ممنوع لان مفهوم الاشئ شئ وانما الاشئ ما فرض صدقه عليه قدبر (قوله اوالتي يمكن صدقها الى آخره) كلمة اوللتخير لا للترديد او التعميم (قوله بتخصيص الدعوى) لم يرض بارجاع النفي في قوله لم يصدق على شئ واحد الى قيد الوحدة مع بقاء الصدق واخراجهما عن تعريف المتباينين لانه يخل بانحصار النسب في الرابع (قوله بل في الكليات الى آخره) اى بل غرضهم اصاله في الكليات الموجودة وتبعا في الامور الصادقة على شئ لان المنطق آلة دون للحكمة الباحثة عن احوال الالان الحارجية على وجه كلى فموضوعات مسائلها ومحمولاتها اما ذاتيات الالان فهو كليات موجودة او عوارض صادقة عليها في نفس الامر كالامور العامة وماليس شيئا منهما فلا غرض للمنطقي في البحث عن احواله فقوله اصاله وتبعا متعلق بالغرض . ومن لم يفهم وقع في حيص بيص (قوله ولا يمكن الى آخره) يعنى لو امكن ادراجها لعلم كاعلم تعريف الكلى وادرجت فيه وان لم يتعلق العرض بها (قوله مع رعاية تلك الاحكام) اى الاحكام

الآتية للنقيضين (قوله في زمان واحد) تفسير للمعية لدفع ان يحمل على مجرد الاجتماع في الصدق (قوله فان النائم والمستيقظ متساويان) في الصراخ الاستيقاظ بیدار شدن از خواب . فما قيل يجوز ان يتولد على الاستيقاظ ولا يصير نائما بل يموت مع عدم الاتصاف بالنون فلا يصدق كل مستيقظ نائم وهم منشأ عدم الاطلاع على معنى الاستيقاظ (قوله انما هو بين النائم في الجملة) اي في وقت ما (قوله وقس على ذلك الخ) فلا بد ان يصدق العام على جميع افراد الخاص بالاطلاق العام وحيث لا يكون تحقق العام نفسه لازما للخاص بل صدقه بالاطلاق لازم لتحقيقه ولا يكون نفي العام مستلزما لنفي الخاص بل نفي صدقه بالاطلاق مستلزما لنفي الخاص . واعلم ان المراد بقولهم في تعريف المتساويين ان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر ان لا يخرج ما يصدق عليه احدهما عن الآخر كافي قولهم العلة التامة جميع ما يتوقف عليه الشيء سواء تعدد ما صدق عليه اولا فدخل فيهما الكليان المنحصران في فرد واحد كالواجب بالذات والتقديم بالذات وكذا الحال في العموم فيدخل في العام والخاص الواجب بالذات والقديم بالزمان (قال اعم مطلقا) اي عموما مطلقا غيره قيد بوجه دون وجه (قال فارجع التباين الى آخره) مصدر ميمي وليس بمعنا ما يرجع اليه اي ما يجب ان يتحقق حتى يتحقق التباين على ما وهم لكونه مستعملا بالي ولعدم كونه مما يتوقف عليه التباين . ثم رجوع التباين في الكليين الى سالتين كليتين لا يقتضي ان لا يتحقق التباين بدونهما فلا ينافي ذلك ما سيحجى من تحقق التباين بين الجزئيين وبين الجزئي والكلّي الغير الصادق عليه كما يتركب السالتان من المفهومين الذين لم يصدق شيء منهما او واحد منهما فقط على امر مع عدم التباين بينهما لان الصدق على امر معتبر في النسب كما امر (قال الى سالتين كليتين من الطرفين) دائمتين لا الى ضروريتين ومن الطرفين يتعلق بالسالتين معناه حاصلتين من سلب الطرفين اي كل واحد من الآخر على حذف المضاف وكذا قوله من احد الطرفين اي ايجاب احد الطرفين وقوله من الآخر اي من سلب الآخر . فاما ما قيل من ان قوله من الطرفين بمعنى الاشئيين من الطرفين لان منشأ القضية الموضوع والقضية لبيانها فتكلف كما ان تفسيره بالمركتين من الطرفين غير جار في قوله من احد الطرفين (قال الى موجبتين كليتين) اي . طلقيتين عامتين كما عرفت في النائم والمستيقظ (قوله على معنى الى آخره) لاعلى معنى ان كل كليين



تتحقق النسب الاربع بينهما (قوله فلا يوجد فيهما الاقسامان الى آخره) هذا مبنى على ان الجزئي الحقيقي مقول على واحد كما اختاره المشرح اما على تحقيقه قدس سره فلا متنازع حمله لا يتحقق شيء من النسب الاربع في صورتين (قوله فلو قال المفهومان الى آخره) فريعه قدس سره هذا التوهم على وجود النسب الاربع بين الكلين يدل على ان منشأ التوهم خصوص هذا التقسيم بناء على ان بعض ماتحته كذلك فلا يردان هذا التوهم ضعيف لان تقسيم الشيء لا يكون لجريته في كل ماتحته وليس اكثر من بل لا يكاد يوجد مثله (قوله لكان التخصيص لغوا) وكون البحث عن الكلى مقصودا بالذات لا يقتضى التخصيص لان الاصل في القواعد العموم (قوله بادنى التفات) اى بعد العلم بحقيقة الاقسام الاربعة يعلم النسبة فيهما بادنى التفات (قوله على ان المقصود الى آخره) يعنى لو لم يعلم ماذا فيهما فلا ضرر (قوله قلت الى آخره) خلاصته منع تصادقهما على تقدير تعدد المشار اليه ومنع كونهما جزئيين على تقدير وحدته والظاهر ان ذكر الشق الاول لمجرد الاستطهار اذ لا يذهب الوهم الى تصادقهما على تقدير التعدد (قوله وبذلك لم يتعدد الى آخره) اى بسبب مقارنته باوصاف متعددة لا مدخل لها في تشخيصه لم يتعدد الجزئي تعددا حقيقيا اى كائنا في نفس الامر بل هناك تعدد بمجرد الفرض والاعتبار كما ان مقارنة زيد بازمة متعددة لا يوجب تعدده تعددا حقيقيا بل فرضيا (قوله كما هو المتبادر من العبارة) اى من صيغة التثنية فانه يستفاد منه التعدد في نفس الامر لا بمجرد الفرض (قوله ولو عد جزئي الى آخره) اى لو عد جزئي واحد بمجرد مقارنة الاعتبارات التى لا مدخل لها في تشخيصه جزئيات متعددة بحسب نفس الامر لزم ان يكون الجزئي مقولا على كثيرين لانه مفارن بالاوصاف المتعددة الموجبة لتكثرها في نفس الامر فهو جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عداه . فاندفع ما قاله المحقق الدواني وما ذكره من لزوم كون الجزئيات كلية مملوءة لان الكلية تجوز صدقه على ذوات متكررة لا صدقه مع مفهومات اخرى على ذات واحدة . والمتحقق هناك هو الثانى دون الاول . وكذا ما قيل انهم قالوا ان الحد التام مغاير للمحدود بالاعتبار مع انهم اعتبروا التساوى بينهما فعلم انهم لا يشترطون فى التساوى كون الطرفين متعايرين بالذات لان الكلام فى ان

تعدد الاعتبارات لا يوجب التعدد فيما اعتبرت فيه لان تعدد الاعتبارات لا يعتبر وفي الحد مع المحدود اعتبر التغير بالاجمال والتفصيل حيث جعل احدهما موصلا الى الآخر ولم يعتبر ذلك التغير موجبا لتعدد الماهية كما في ما نحن فيه قدبر (قال بين العينين) اى بين نفس الكليين وذاتيهما اى كونهما صادقين على ما تحته من غير اعتبار عروض وصف كونهما تقيضين لمفهومين آخرين سواء كانا وجوديين كالانسان والفرس او عديمين كاللانسان واللافرس . ولذا اعترض قدس سره فيما سبق على تعريف المتباينين باللاممكن و ٨ اللاموجود (قال في بيان النسب بين التقيضين) اى في بيان النسب بالتصادق والتفارق بين الكليين من حيث عروض هذا الوصف اعنى كونهما تقيضين لمفهومين آخرين باعتبار عروض تلك النسب الاربع لهما لا باعتبار ذاتيهما فالمبحث عنه مثلا النسبة بين اللانسان والناطق من حيث كونهما تقيضين لامرين متساويين لامن حيث كونهما تقيضين لخصوص الانسان والناطق والنسبة بين الكليين هذا الاعتبار قد تختلف فان الامرين اللذين بينهما عموم من وجه او مباينة باعتبارهما في احدهما تكون النسبة بينهما باعتبار كونهما تقيضين التباين الجزئى قدبر . فانه مما خفى على من يدعى فهم الدقائق (قال والالكذب) اى ان لم يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر لانتفى صدق احدهما على بعض ما يصدق عليه الآخر لان رفع الایجاب الكلى يستلزم سلب الجزئى فكلمة على صلة الصدق الذى يتضمنه الكذب فانه عبارة عن عدم الصدق باى تفسير فسر الصدق من الحمل والتحقيق ومطابقة الواقع (قال والالكذب القیضان) اى لم يصدق شئ منهما على ذلك البعض وهو محال لانه ارتقاع التقيضين (قال يجب الى آخره) فقوله كل لانسان لناطق وكل لناطق لانسان مثال لقوله اى يصدق كل واحد من تقيضى المتساويين على كل ما يصدق عليه القیض الآخر . وقوله والالكان بعض اللاسان ليس بلناطق مثال لقوله والالكذب احد التقيضين على بعض ما يصدق عليه الآخر اى وان لم يصدق الكليتان لصدق تقيض احدهما فكان بعض اللاسان ليس بلناطق مثلا فهو مدكور بطريق التمثيل . ولا حاجة الى تقدير او بعض اللناطق ليس بالانسان . وقوله فيكون بعض اللاسان ناطقا مثال لقوله فيصدق عين احد المتساويين

على بعض ما يصدق عليه تقيض الآخر وليس مثالا لقوله لكن ما يكذب عليه احد النقيضين يصدق عليه عينه على ما وهم لانه حكم كل شئ شامل لصورة تقيض المتساويين وغيرها مبرهن بقوله والا لارتفع النقيضان اورد دليلا لقوله فيصدق عين احد المتساويين على بعض ما يصدق عليه تقيض الآخر فهو المحتاج الى المثال . وقوله فبعض الناطق لا انسان عكس لقوله فبعض اللا انسان ناطق ومثال لقوله فيلزم صدق احد المتساويين بدون الاخر . وانما احتيج اليه لان معنى صدق احد المتساويين بدون الاخر ان لا يصدق عليه الاخر بل يخلفه تقيضه وهو غير لازم من قوله فيكون بعض اللا انسان ناطقا . فاندفع ما قيل ان قوله فبعض الناطق لا انسان مستدرك لاحتياج اليه في محاذاة ما ذكره سابقا عن التمثيل ( قوله اورد عليه الى آخره ) لا يخفى ان الايراد على المثال بعد الاستدلال على المدعى لا معنى له الا انه اورد ههنا لوضوح وروده منه فهو في الحقيقة راجع الى قوله فيصدق عين احد المتساويين على بعض ما يصدق عليه تقيض الآخر . ثم ان هذه المقدمة ايضا مدللة بقوله لكن ما يكذب عليه احد النقيضين يصدق عليه عينه فالمنع عليها راجع الى منع قوله والا لكذب النقيضان . فلذا اعترض آخر بان هذا المنع مكابرة لان ارتفاع النقيضين محال بديهية . واجاب بان النقيضين بمعنى العدول يرتفعان وانما لا يرتفعان بمعنى السلب وقد اشتبه على المستدل احدهما بالآخر . هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام لا كما قيل ان كلام المستدل ظاهر في دعوى استلزام السالبة المعدولة المحمول للموجبة المحصلة . فاورد عليه بمع الاستلزام فانه لا اشارة في كلام المستدل الى ذلك ( قوله ان السالبة المعدولة المحمول ) اى القضية السالبة التى يكون السلب جزءا من محمولها اعم من القضية الموجبة التى لا يكون السلب جزءا من محمولها ( قوله ان الايجاب يستلزم ) اى صدق الايجاب يستلزم وجود المحكوم عليه فى طرف الايجاب ان خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا ( قوله ان ثبوت مفهوم وجودى ) اى موجود فى نفسه او معدوم اولا يكون السلب جزءا مفهوم او يكون جزءا منه ( يستلزم وجود ذلك الشئ ) المثبت له فى ظرف ذلك الثبوت لامتناع اتصاف المعدوم بصفة ( قوله اتجه المنع المذكور ) وهو انه يجوز ان يصدق الاولى لعدم موضوعها فلا يصدق الثانية لانها يقتضى وجود الموضوع ( قوله فان قلت ) اثبات للمقدمة الممنوعة



يعنى استلزام قولنا بعض الاشياء ليس بالامكن لقولنا بعض الاشياء ممكن  
وليس ابتداء استدلال على ان نقيضى المتساويين متساويان على ماوهم  
(قوله متناقضان اذا اعتبر في انفسهما) اى اذا اعتبر مفهوم فى نفسه  
وادخل عليه السلب حصل هناك مفهومان متناقضان بمعنى انهما  
متباعدان غاية التباعد ليس بينهما واسطة ويسمى هذا النقيض بمعنى  
العدول (قوله واما اذا اعتبر صدقهما) اى صدق ذينك المفهومين  
المعتبرين فى انفسهما (قوله لان نقيض الخ) بناء على ان نقيض كل شئ  
رفعه (قوله ولا شك الى آخره) يعنى فيما نحن فيه اعتبر صدق المفهومين  
سواء كانا وجوديين او عديمين على شئ بناء على ان رجوع المساواة  
الى الموجبتين الكليتين ، وكذا فيما ذكر فى اثباته لانه قضايا والمعتبر  
فى اطراف القضايا اى فى جانب الموضوع والمحمول صدق مفهوم  
الموضوع ومفهوم المحمول على ذات واحدة فاذا اخذ النقيض لشئ  
منهما كان سلب صدقه على شئ لاما هو نقيضه فى نفسه (قوله فوضعت  
احدهما مقام الآخر) حيث قلت ان اللاممكن نقيض الممكن فاذا لم يصدق  
اللاممكن يصدق الممكن والا ارتفع النقيضان فانهما نقيضان باعتبارهما  
فى انفسهما وقد اعتبرتهما نقيضين باعتبار الصدق (قوله والتخلص  
الى آخره) اى التخلص او ما يوجب التخلص عن الاشكال المذكور (قوله  
باعتبار الصدق) اى صدق المتساويين على شئ بناء على رجوع المساواة  
الى الكليتين الموجبتين (فيكون نقيضاها سلبين) اى سلب صدق المتساويين  
على شئ لاسلبهما فى انفسهما (قوله فيحصل قضيتان موجبتان سالتا  
الطرفين) اى حكم فيهما بايجاب سلب المحمول لما سلب عنه الموضوع  
(قوله فالموجبة السالبة الطرفين الى آخره) ذكر الطرفين بناء على ان ما نحن  
فيه كذلك والمقصود ان الموجبة السالبة المحمول لا تقتضى وجود الموضوع  
لان الايجاب اعتبارى صرف اعتبر العقل ان سلب شئ عن شئ ايجاب  
لذلك السلب له وصوره كذلك ولا ايجاب فى الحقيقة بخلاف المعدولة فان  
الاتصاف به حقيقى وان كان الصفة سلبا ، واذا تمهدا تان المقدمتان فقول  
لو كذبت احدى هاتين القضيتين فكذبها اما لعدم الموضوع وهو باطل  
لعدم استدعائها وجوده واما لصدق نقيض المحمول عليه فيصدق عين  
احد المتساويين مع نقيض الآخر مثلا اذا كذب كل ما ليس بالناسان ليس

بناطق كان كذبه لصدق تقيض ليس بناطق على ما ليس بأنسان وهو صدق  
 الناطق عليه ﴿قوله قم البرهان بلا اشتباه﴾ لاستلزام الموجبة السالبة  
 المحمول حيثئذ للموجبة المحصلة لوجود الموضوع ﴿قوله وهذا الفن  
 الى آخره﴾ يعنى ان المنطق انما دون لاجل ان لا يعرض الغلط فى الحكمة  
 ولا قضية حكيمية لامن المسائل ولا من المبادئ التصديفية اطرافها من  
 نقائص الامور الشاملة فلا حاجة الى معرفتها فلا بأس فى اجراجها عن  
 القواعد المنطقية ﴿قوله كما مر﴾ بقوله واعترض عليه بان الاشياء واللاممكن  
 بالامكان العام الى آخره ﴿قوله الى غير ذلك﴾ من كون الموجبة الكلية  
 منعكسة كنفسها بعكس التقيض ومن كون تقيضى المتباينين متباينين  
 تباينا جزئيا فان بين المعدوم فى الخارج وبين الممكن العام بمعنى سلب  
 الضرووة عن احد الطرفين مطلقا خصوصا وعموما مطلقا لصدق الممكن  
 العام على الواجب فيكون بين المعدوم واللاممكن العام مباينة كلية لما مر  
 من ان بين عين الخاص وتقيض العام تباينا كليا فيكون بين تقيضيهما اعنى  
 اللامعدوم والممكن العام تباين جزئى مع تحقق العموم المطلق بينهما لصدق  
 الممكن العام بدون اللامعدوم فى المتع وشموله جميع افراد اللامعدوم  
 لانه اما واجب او ممكن خاص . وهذا اشكال لا يمكن التفصى عنه الا بالتخصيص  
 ﴿قوله يوجب تكلفات بعيدة﴾ ذكره الشارح فى شرح المطالع وبين وجه  
 عدم تماميتها وان شئت فارجع اليه . وفيه اشارة الى ان ما ذكره اولا ايضا  
 تكلف بعيد . لان القضية السالبة المحمول اخترعه المتأخرون مع ان مباحث  
 هذه النسب مذكورة فى كلام المتقدمين والقول بعدم استدعائه وجود  
 الموضوع مما نوقش فيه بان حكم العقل بان الايجاب يستدعى وجود الموضوع  
 لا يفرق بين ايجاب وايجاب فاخراج الموجبة السالبة المحمول تخصيص فى  
 الاحكام العقلية ﴿قوله كما اشرنا اليه﴾ بقوله وفى كون تقيض الاخص اعم  
 من تقيض الاعم ﴿قوله والمخلص مامر﴾ بان تأخذ تقيض الاعم والاخص  
 باعتبار الصدق لكون مرجعهما الى قضيتين فاذا لم يصدق كل ما ليس  
 بممكن عام ليس بأنسان فكذبه ليس باعتبار عدم الموضوع لعدم استدعائه  
 ذلك بل باعتبار صدق تقيض المحمول فيصدق بعض ما ليس بممكن عام  
 انسان فيلزم صدق الخاص بدون العام او تخص البحث بما اذا لم يكن العام  
 من الامور الشاملة فتقيضا العام والخاص حيثئذ يصدقان على شئ

خارجي اودهنى فيتلازم السالبة المعدولة والمحصلة ( قال و تقيض الاعم مطلقا الخ ) . مطلقا الثاني . متعلق بالاحص الاول ولا حاجة الى تقييد الاحص الثاني لان كونه مطلقا فهم من تقييد الاعم مطلقا ( قال اى يصدق تقيض الاحص الخ ) بيان لمعنى العموم المطلق بينهما فالمعنى كل فرد يصدق عليه كلى هو تقيض الاعم يصدق عليه كلى هو تقيض الاحص . ولا غبار على هذا وان تردد فيه بعض الناظرين ( قال فلانه لو لم يصدق تقيض الاحص الخ ) اى لو لم يصدق تقيض الاحص على كل ما يصدق عليه تقيض الاعم يصدق عين ذلك الاحص عليه لا عين احص ما على ما وهم ( قوله ودفعه مامر ) من اعتبار قضية موجبة سالبة المحمول او التخصيص بما عدا الفضايا التى موضوعها الامور الشاملة ( قوله فكيف يستدل به ) اى الشارح على اثبات ما ادعاه كما يدل عليه الجواب . وفيه اشارة الى ان ما ذكره الشارح ليس تفسيراً لما فى المتن فانه طريقة على حدة تركها الشارح لظهورها وهو انه اذا صدق تقيض العام على كل ما صدق عليه تقيض الخاص لم يبق للعام فرد سوى الخاص . وذلك يستلزم صدق الخاص على كل افراد العام . وبما حررنا اندفع ما قيل ان المقصود انه كيف يمكن تفسير كلام المصنف فى الاستدلال بما لا يرضى به . فالجواب بان الشارح نظر الى الواقع لا يتفحص فى دفعه ( قوله بما لم يبين بعد ) اى بعد هذا البحث حتى يكون حوالة على ذلك بل انما يبين فيما بعد عكس التقيض على طريقة المتأخرين ( قوله نظرا الى الواقع ) وان لم يكن مرضيا للمصنف ( قوله ولم يكتف ) اى لم يكتف فى اثبات الجزء الثانى اعنى ليس كل ما يصدق عليه تقيض الاحص يصدق عليه تقيض الاعم بعكس التقيض حتى يرد عليه ما ذكر بل استدلال بما صح التمسك به عند المصنف ايضا اعنى قوله ونقول الى آخره . وما قيل ان للمصنف مدعين . احدهما قوله ليس كل تقيض الاحص تقيض الاعم . والثانى وهو . مستلزم لصدق الاحص على كل الاعم والذى بينه الشارح بعكس التقيض هو الثانى وما يصح به التمسك عند المصنف فهو استدلال على الاول فيلزم الاكتفاء فليس بشئ . لان معنى قول الشارح بعكس تقيض بسبب كونه عكس التقيض اى مدلوله لانه لازم يتوسط عكس التقيض اذلا . مغايرة بينهما يدل على ذلك قوله فليس كل لانا انسان لحيوانا الخ حيث اكتفى بعكس التقيض ( قوله قريب من الطبع ) لان المحمول



في القضية الموجبة الكلية امامساو للموضوع او اعم منه ولاشك في ان انتفاء كل منهما يستلزم انتفاء الموضوع . واما نزاع المتأخرين فانما هو في عمومته وجريانه في نحو كل ممكن شئ فانه لا يصدق كل لا شئ لا يمكن لعدم وجود الموضوع الذي يستدعيه الموجبة « قوله جزء من الدليل » اي صغرى القياس والكبرى مطوية اي كلاً كانا كذلك كان تقيض الاخص اعم من تقيض الاعم « قوله فهو بالحقيقة » اي اذا كان الصغرى تعريفا للمدعى فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت المحدود فلا مصادرة « قوله وما بعده » اعني قوله اما الاول الخ واما الثاني الخ « قوله ان المقصود » اي ليس المق اثبات الحد للمحدود لانه انما يصح لو كان المحدود معلوما بغير الحد . وفيما نحن فيه قد علم المحدود بهذا الحد بل المقصود تفصيل المدعى على جزئين ليستدل على كل واحد منهما على افراده اذ لا دليل يثبت المدعى بتمامه « قوله ويقال اي يصدق » عطف تفسيري لقوله يجعل اي المراد بجعله تفسيره ان يورد بعده بحرف التفسير ليستفاد منه التفصيل لان يكون الغرض من التعليل التفسير « قوله ففي الكلام تسامح » اي تساهل في اللفظ حيث اورد لام التعليل مقام حرف التفسير « قوله بجعل التفسير » اي ماهو تفسير في الحقيقة بمنزلة جزء الدليل بحسب الصورة بادخال لام التعليل عليه . فمعنى قول الشارح « وهو مصادرة على المطلوب » انه مصادرة صورة . وبما ذكره قدس سره ظهر كونه تسامحا حقيقة ولا حاجة الى ان القول بالتسامح تسامح لانه خطأ ولا الى ما قيل ان التسامح اللفظي ربما يفضي الى الفساد كما يفضي الى فوات الاولى فانه خلاف المتعارف بينهم « قال مصادرة على المطلوب » في الصراخ مصادرة خون كسى را بمال او فروخت . وفي القاموس صادرة على كذا طالبت به والمناسبة ظاهرة « قوله حاصله الى آخره » لما كان في كلام الشارح اطناب بين حاصله ودفع به ما قيل ان التباين الجزئي ايضا يثبت المدعى لانه لا يقال بدون التباين الكلى ولا يستعمل في مجرد العموم من وجه لان ذلك انما هو في لفظ التباين الجزئي ومقصود الشارح انه لو اطلق التباين لاحتمل ان يكون ذلك ثابتا في احد نوعي التباين الجزئي اعني الجامع للعموم من وجه فلا يثبت نفي العموم بينهما « قال اذا لم يتصادقا الى آخره » اي لم يحمل كل واحد منهما على الآخر باعتبار بعض الافراد لكون مرجعه الى سالتين جزئيتين . فما قيل انه

يدخل فيه العموم المطلق فلا يصح قوله فان لم يتصادقا الى آخره وهم . لانه  
انما يلزم ذلك اذا كان معنى لم يتصادقا لم يجتمعا في بعض الصور ﴿ قال فان  
قلت الخ ﴾ معارضة منشأ توهم كون الدعوى سالبة كلية كما هو المتبادر  
من وقوع التكررة في سياق النفي وعدم التفييد بمادة من المواد ﴿ قال المراد  
انه ليس يلزم الى آخره ﴾ بقرينة ان جميع القضايا اثبتت النسبة فيها  
ضرورية مع ان الشيخ قال ان قضايا العلوم كليات اكثرها ضرورية  
ولذا قدم هذا الجواب ﴿ قال لافاد العموم ﴾ بناء على ان مهملات العلوم  
كليات ﴿ قوله فيكون سالبة جبرية ﴾ وليست من السائل اذ المقصود منها  
دفع توهم العلوم بينهما بناء على ان اكثر الصور كذلك على ان ماد كرام  
مخصوص البعض ﴿ قوله كان حاصله الى آخره ﴾ لئلا يكون التعرض للمبهم  
مع تحقق خصوصية احد الفردين ابهاما في بيان النسبة ﴿ قال ولا نغنى  
بالمباينة الجزئية الا هذا القدر ﴾ يحى في كلامه قدس سره ان هذا القدر  
غير كاف لان المراد بها المباينة مجردا عن خصوصية فردية فلا بد من وجود  
فردية ﴿ قال كاللاوجود واللاعدم ﴾ اى اللاموجود واللامدوم فان  
كل واحد منهما يصدق على نقيض الآخر ولا يصدقان على شئ واحد .  
فما قيل انه من الكليات الفرضية فلا يتم بيانه على تقدير تخصيص النسبة  
بالكليات الصادقة في نفس الامر وهم ﴿ قال تبين جزئي ﴾ بمعنى صدق كل  
منها بدون الآخر في بعض الصور فقط بقرينة جعله في مقابلة التباين  
الكلى وهذا كما يطلق السلب الجزئي في مقابلة السلب الكلى ويراد به النفي  
عن البعض مع الاتبات للبعض فكأنه قال وان صدقا كان بينهما عموم من  
وجه الا انه عبر عنه بالتباين الجزئي ليرتب عليه قوله فالتباين الجزئي اى  
بالمعنى الاعم لازم جزما ﴿ قال يصدق كل واحد من المتباينين مع نقيض  
الآخر ﴾ بناء على ان الكلام في الكليات الصادقة في نفس الامر على ما مر  
بيانه في قوقوله ونقيضا المتساويين متساويان ﴿ قال وانت تعلم الى آخره ﴾ يريد  
انه لو لم يعتبر العموم في قوله احد المتباينين لم يتم التقريب وان اعتبر العموم  
اما بتقدير لفظة كل او يجعل الاضافة للعموم يثبت الدعوى بمجرد تلك  
المقدمة فيلزم استدراك باقى المقدمات من قوله لانهما ان لم يصدقا الى  
قوله ضرورة صدق فاستدراك باقى المقدمات غير متعين بخلاف استدراك  
قيد فقط فلذا اقتصر في بيان ذكر ما لا يحتاج اليه على استدراك قيد فقط

وبما حرر نالك اندفع ما قيل ان المصنف لم يذكر قيد لفظ كل فكل  
 ما ذكره المصنف مستدرك (قوله اجيب الى آخره) خلاصته ان قيد فقط  
 متعلق بقوله مع تقيض الآخر لأبقوله احدا المتباينين ومحط الفائدة اضافة  
 احد الى المتباينين اى يصدق احد المتباينين لاحد النقيضين مع تقيض  
 الآخر لامع عينه فيفيد الاول صدق احد النقيضين بدون تقيض الآخر  
 والثاني صدق تقيض ذلك الآخر مع عين الآخر مثلا يصدق الفرس مع  
 اللانسان ويصدق اللافرس مع الانسان فيكون مفاد هذه العبارة مفادا  
 لصدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر (قوله وليس معناه الى آخره)  
 اى ليس قيد فقط متعلقا بقوله احد المتباينين فيكون محط الفائدة لفظ احد  
 فيكون معناه ما ذكره (قوله لاخلالنا عن الفائدة فقط) لا يخفى عليك حسن  
 العبارة (قوله الى هذا القيد) متعلق بترك يتضمن معنى الرجوع (قوله وحمل  
 اللفظ الى آخره) لان المتبادر ان يكون محط الفائدة لفظ احد لا اضافته  
 الى المتباينين (قوله لكن الخلل الى آخره) لا بالمعنى فالحمل عليه اولى (قوله  
 اذ لا يقال الخ) لما مر ان الاكتفاء على المبهم مع تحققه في جميع الصور في  
 ضمن احد الفردين بخصوصه قصور في بيان النسبة (قوله ويعلم من ذلك الخ)  
 عطف على قوله بل يقال ان النسبة الخ اى يعلم من ذلك القول ثبوت التباين  
 الجزئى في الموضعين اى في المثالين المذكورين من غير حاجة الى التصريح  
 بخلاف ما اذا قيل النسبة بينهما التباين الجزئى فانه لا يفهم منه احدهما  
 بعينه فيكون البيان قاصرا (قوله ولا شك الخ) عطف على قوله بان معنى  
 قولهم الخ مقدمة ثانية من الجواب (قوله وهذا الكلام الى آخره) يحتمل  
 ان يكون من تمة كلام المجيب ويحتمل ان يكون من كلامه قدس سره تحسينا  
 للجواب (قوله قيل الى آخره) جواب عن اعتراض ذكره الشارح بقوله  
 نعم لم يتبين مما ذكره المصنف النسبة بين تقيضى امرين بينهما عموم  
 من وجه كما سيصرح به آخرا آخره ههنا لتوقفه على قوله لصدق احد  
 المتباينين مع تقيض الآخر (قوله في بعض الصور) وهو عين الاخص  
 مع تقيض الاعم (قوله فاذا ضم الى آخره) انما احتيج الى الضم لان اللازم  
 مما ذكر ثبوت التباين الكلى في بعض الصور وثبوت العموم من وجه في  
 بعض آخر واما النسبة التى هى شاملة لجميع الصور فلا يعلم ما هى فاذا ضم  
 ذلك الى ما استفاد مما ذكره في تقيضى المتباينين من صدق عين كل واحد مع تقيض



الآخر ظهر ذلك (قوله فانه جارفيهما) اي ما ذكره في تقيضي المتباينين  
 جار في تقيضي الامرين الذين بينهما عموم من وجه (قوله فبالغ) جملة  
 معترضة بين قوله نفي اولا وبين المعطوف عليه اعني قوله ولم يتعرض  
 لدفع توهم انه اذا كان المقصود نفي ما يتبادر اليه الوهم . فلم نفي العموم مطلقا  
 حيث قال ليس بينهما عموم اصلا اي لا مطلقا ولا من وجه بانه لاجل المبالغة  
 في النفي (قوله لم يتعرض للنسبة) اي ثانيا (قوله المتبادر الخ) انما قال ذلك  
 لاحتمال ان يحمل على ان للكلّي مفهوما واحدا يسمى باعتبار مقابله للجزئي  
 احقيقى حقيقيا وباعتبار انه امر نسبي لا يعقل عروضة للشيء الا بالقياس  
 الى كثيرين اضافيا كما يشير اليه كلامه قدس سره (قوله لان التمايز بين  
 الى آخره) فان عدم صلاحية فرض الاشتراك وان كان متعلقا بالقياس  
 الى كثيرين لكن عروضة للشيء بحسب نفس تصور مفهومه ولا يحتاج  
 الى وجود كثيرين . فالجزئية بهذا المعنى ثابتة للشيء بالنظر الى نفس مفهومه  
 وكونه اخص امر عارض له بالقياس الى ماهو اعم منه فهو معنى اضافي  
 لا يمكن عروضة للشيء الا بالقياس الى عروض العموم لشيء آخر (قوله  
 تمايزان كذلك) اي يكون احدهما حقيقيا والآخر اضافيا بل معنى واحد  
 اضافي (قوله ولا شك انه امر نسبي) اي النسبة داخلية في مفهومه اذا النسبة الى  
 كثيرين (لا يعقل) عروضة (لشيء) واتصافه به (الا بالقياس الى ذات كثيرين)  
 ويستلزم نسبة اخرى عارضه لكثيرين وهو كونهم مفروض الاشتراك  
 فيه النسبة (قوله هذا المعنى) ويكون التعبير بقوله وهو الاعم من شيء تعبيرا  
 منه اوضح من كونه اضافيا كما يشير اليه قدس سره في رسالته الفارسية  
 ان كل واحد من الكثيرين يسمى فردا للكلّي وجزئيا اضافيا له (قوله وان اراد  
 معنى آخر) اي مغاير لذلك المعنى المتقدم فلم يبينه ومنشأ السؤال عدم الفرق بين  
 صلاحيته للاشتراك بين كثيرين وبين الاعم من شيء الا من حيث التعبير . واعلم انه  
 لو ترك السؤال والجواب واكتفى بقوله ومعناه انه الذي يندرج الخ لكان  
 احسن واخصر . اذا التزديد في السؤال والقول بانه لم يبينه بعد ان فسر الشارح  
 الكلّي الاضافي بقوله وهو الاعم من شيء . ثم الجواب بانه اراده معنى آخر وقدينه  
 الخ مستبشع جدا الا ان الشارح في شرح المطالع صرح بان هناك مفهومات ثلاثة  
 الجزئيين والكلّي . فلذلك تردد قدس سره وتشكك في كون المفهومات اربعة  
 او ثلاثة عنه الشارح ولذلك قال سابقا المتبادر (قوله حتى يرجع الى المعنى الخ)

فيه اشارة الى ان منشأ السؤال عدم الفرق بين المعنيين ( قوله لاذهنا ولا خارجا ) كالكلييات المعدومة اذا لم يفرض لها فرد في الذهن سواء كان المفروض ممكنا كما في العتقاء او ممتعا كما في شريك الباري ( قوله لان الاضافة فيه اظهر ) لان كون الاندراج والاندراج فيه من الاضافة امر ظاهر في بادي الرأي بخلاف صلاحيته لفرض الاشتراك بين كثيرين ولهذا يناقش فيها ( قوله لكونه مقابلا الخ ) فهو توصيف للشيء بوصف مفاعله باجراء التقابل مجرى التناسب ( قوله في كونها اضافة ) اي منسوبة الى الاضافة نسبة الفرد الى الكلي ( قوله موقوفا على تعقل الغير ) اعني الكثيرين لكونه داخلا في مفهومها ( قوله كما ان تعقل المنع الى آخره ) اي تعقل مفهوم الجزئي الحقيقي موقوف على تعقل الغير اعني كثيرين لدخوله في مفهومه ايضا ( قوله لان تحفقه ) في شيء وعروضه له ( لا يتوقف على تحقق الغير ) وكذلك مفهوم الكلي وعروضه لشيء لا يتوقف على تحقق الكثيرين . فالتوقف في كلامه قدس سره في جميع الموارد على معناه الحقيقي لا بمعنى الاستلزام على ما فهم ( قوله تقابل العدم والملكة ) هكذا صرح في حاشية شرح المطالع واحال بيانه على ما ذكره سابقا في القسمة حيث قال المفهوم اي ما من شأنه ان يحصل في العقل سواء حصل بالفعل اولا ان منع هو من حيث انه متصور من وقوع الشراكة فيه بالحمل على كثيرين ايجابا فهو الجزئي وان لم يمنع فهو الكلي انتهى . ويفهم منه ان الذي ليس من شأنه الحصول في العقل واسطة بينهما ففي مفهوم الكلي ويدعما من شأنه ان يمنع اي من شان نوعه وهو المفهوم . مطلقا معتبرا والظاهر الايجاب والسلب اذ تحقق شيء ليس من شأنه الحصول في العقل اصلا محل تردد . ثم المراد ان التقابل بين الكلية والجزئية اعني المنع وعدمه كذا لا بين الكلي والجزئي لانهما مفهومان من صفتها المنع وعدمه فليس احدهما عدما للآخر حتى يكون بينهما تقابل العدم والملكة او الايجاب والسلب فهما متضادان ( قوله تقابل التضائف ) فالكلية والجزئية من المضاف الحقيقي والجزئي والكلي من المضاف المشهور ( قوله كما مر ) من ان المعتبر في الكلي الاضافي الاندراج بالفعل وفي الحقيقي اما كان فرض الاندراج وهو اخص منه بدرجتين ( قوله وهذا هو معنى الخاص بعينه ) واما ما قيل ان معناه ان يقع موضوعا في القضية الموجبة الكلية حتى

ان احد المتساويين عدد جزئيا اضافيا للآخر فمع كونه خلاف المتبادر يستلزم  
 ان لا يكون تعريف المصنف جامعا ﴿قوله فلا يجوز ان يذكر احدها  
 الى اخره﴾ فيه اشارة الى ان تعرض الشارح لبيان ان الكلى الاضافى معناه  
 العام ليس لاجل ان اتمام النظر فى تعريف المصنف موقوف عليه لانه  
 ما اخذ الكلى الاضافى فى التعريف بل لفظ الاعم فيكفى فى اتمامه ان الجزئى  
 الاضافى معناه الخاص فكما ان الخاص خاص بالنسبة الى بل لتعميم الفائدة  
 وهى انه لا يجوز ان يذكر فى تعريف الكلى الاضافى الجزئى الاضافى  
 والخاص ﴿قوله مقدم على معرفة المعرف﴾ لكون معرفته سببا لمعرفته .  
 فلو اخذ احد المتضائفين فى تعريف الاخر لزم تقدم الشئ على نفسه  
 بمرتبتين ﴿قوله تعقل الاعم الى﴾ يعنى ان الاعم من حيث انه دال على زيادة  
 العموم مأخوذ فى التعريف وهو متوقف على تعقل زيادة العموم على  
 عام آخر فيلزم اخذ المضائف فى التعريف بالواسطة فيلزم تقدم الشئ على نفسه  
 بثلاث مراتب ﴿قوله مع ان المقصود الى﴾ وان كان اللفظ مستعملا فى المعنى  
 التفضيلى كما يقال العسل احلى من الحل اى على تقدير فرض الحلاوة فيه  
 فيرجع الى معنى اصل الفعل . فلا يردانه لا يمكن ارادة هذا المعنى فى عبارة  
 المتن لان صيغة التفضيل اذا استعمل بمن يكون نصا فى الزيادة ﴿قوله لا معنى  
 الزيادة والتفضيل﴾ والالزم ان لا يكون الشخص جزئيا اضافيا بالنسبة  
 الى ما فوقه ولا ما فوقه كليا اضافيا بالنسبة اليه ﴿قوله اقوى من الثانى﴾  
 لان امتناع تعقل الشئ قبل نفسه اظهر من امتناع تعقل احد المتضائفين  
 قبل الآخر ﴿قوله فالاولى ان لا يقتصر الى﴾ المقصود منه ان فى كلام  
 الشارح نقصانا كما فى ابطال السد الاخص . فلا يرد انه ليس من المناصب  
 الثلاثة فلا وجه ليراده انما قال فالاولى لانه غير لازم على المعارض ايراد جميع  
 الاعتراضات ﴿قوله تعريفه﴾ اى الشارح . وما قيل ان التعريف هو الاخص  
 ومن شئ خارج عنه فقيه ان نسبة الخصوص الى شئ آخر معتبرة فى مفهومه  
 ﴿قوله مع زيادة﴾ وهو تعريف الشئ بنفسه او بما يتوقف عليه ﴿قوله  
 وان لم يسلم﴾ بان يقول معنى الاندراج الدخول تحته ومعنى الخصوص  
 عدم الشمول لما يشمله الاخر . وهما معيان متغايران وان استلزم احدهما  
 الاخر ﴿قوله يندفع الاشكالان﴾ اللذان ذكرهما الشارح وهما لزوم تعريف  
 الشئ بما يضائقه وعدم جواز ذكر لفظ كل . واما لزوم تعريف الشئ



بنفسه وبما يتوقف عليه وان اندفع ايضا لکه اشکال اورده قدس سره  
 ﴿ قوله الان المقام ﴾ ای المقام مقام بیان معنی آخری للجزئی ولذا شبهه  
 بالمعنی الاول فهو يقتضى الاعتناء به فيكون القصد الى التعريف ﴿ قال  
 وهذا منقوض ﴾ ای دلیلکم علی ان کل جزئی حقیقی جزئی اضافی لیس  
 بجميع مقدماته صحیحا لاستلزامه المحال وهو ان يكون لذاته تعالى ماهية  
 كلية وقد تقرر فی الحکمة بطلانه . وما قيل انه نقض تفصیلی للمقدمة  
 القائلة بان کل جزئی حقیقی داخل تحت ماهيته المعراة فهو لان المانع  
 سائل لا مبطل . وكذا ما قيل انه نقض اجمالی لتلك المقدمة بناء على كونها  
 مدالة بزعم المستدل وتوجيهه ان ای دلیل اورده علیها لیس بصحيح  
 اذ لو كان صحیحا يلزم منه محال لانه يلزم من صحته صحة تلك المقدمة مع  
 انها باطلة لان المفصود من بیان عدم صحة الدلیل بیان عدم ثبوت تلك  
 المقدمة فلا معنى للاستدلال بعدم صحتها على عدم صحة ای دلیل اورده  
 علیها ﴿ قوله كما صرح به ﴾ ای الشارح حيث قال المفهوم ای ما حصل  
 فی العقل اما جزئی او کلی ﴿ قوله وليس من شان الى آخره ﴾ ان كان  
 المقسم بمعنى الحاصل فی العقل بالفعل فالتعرض لفي الشان للمبالغة  
 كأنه قيل ليس شأنه تعالى الحصول فی العقل فضلا عن حصوله  
 فيه بالفعل وان كان بمعنى ما من شأنه الحصول فيه فالامر ظاهر ﴿ قوله  
 حتى يتصف بالجزئية ﴾ فهو واسطة بين الجزئی والكلی وكذا الحال  
 فی الشخصات الجزئية فاما كداته تعالى فی كونها . تشخصه بنفسها  
 لا بامر زائد علیها والارم التسلسل . من هذا ظهر كون التقابل بينهما  
 تقابل العدم والملکة ﴿ قوله بل لا يعقل الى آخره ﴾ ای فيما اذا ارید تعقله  
 بالوجه المختص به فالمعلوم بها کلی بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات  
 وان العلم بالشیء بالوجه نفس العلم بالوجه على ما هو التحقيق فلا یرد  
 ان كون الوجوه الكلية مرآة لمشاهدته لا يستلزم كون المعلوم کلیا  
 ﴿ قوله ورد بان معنی الجزئی الى آخره ﴾ لتلا یخرج منهما شیء من المفهومات  
 على ما هو اللائق بعموم قواعد الفن فعلى هذا الكلية والجزئية من  
 عوارض الماهية لان هذه الحیثية ثابتة للاشیاء ایما وجدت ويكون التقابل  
 بينهما تقابل السلب والایجاب وما قالوا ان مناط الكلية والجزئية هو  
 الوجود الذهنی وانهما من المعقولات الثانية فبني على ان اتصاف

المفهوم بهذه الحيثية دائر على اتصاف صورته بالمتع عن الشركة فيه  
وعنده الممانعة وعدمها إنما يتصف بهما الشيء بعد حصوله في  
الذهن سواء فسر الشركة بالمطابقة فيكون اتصاف الصورة بها  
بالذات وذى الصورة بالتبع فإن مطابقه صورته لكثيرين صفة له وإن  
كانت المطابقة صفة للصورة أو فسر بالنسبة المصححة للحمل فإن الصورة  
الحاصلة مانعة عن شركة ذى الصورة بين كثيرين أى حملة عليها  
وسواء قلنا أن العلم نفس المعلوم أو شبح ومثال قدبر . فإنه دقيق وبالتأمل  
حقيق ولا تلتفت إلى ما قيل أنه يفهم مما ذكره قدس سره في حواشى  
المطالع أن للكلى والجزئى معانى أربعة . الأول الشركة الحقيقية . وثانيها  
الشركة بمعنى المطابقة . وثالثها النسبة المصححة للحمل . ورابعها كون  
الشيء بحيث إذا حصل الذهن عرض له الشركة والمعنى الأول لا يعرض  
للشيء لا فى الخارج ولا فى الذهن والثانى والثالث يعرض فى الذهن  
والرابع يعرض للشيء فى الخارج ولا إلى ما وقع فى المواقف من أن الكلية  
والجزئية صفة للصورة على رأى من قال باتحاد العلم والمعلوم وصفة  
المعلوم على رأى من ذهب إلى القول بالشبح والمثال ولا إلى ما وقع فى شرح  
التجريد الجديد أنه لا يصح تفسير الشركة بالمطابقة لأن الكلية والجزئية  
صفة للمعلوم على ما نص عليه المتطفيون والمطابقة وعدمها صفة  
الصورة على ما حققه السيد قدس سره (قوله بحيث لو حصل الخ)  
أورد كلمة لو إشارة إلى أن فرض الحصول كاف فى الجزئية والكلية وإن كان  
المفروض محالاً ولا ينافى ذلك استلزامه على تقدير حصوله لمع الشركة  
أو عدمها لعلاقة عقلية بينهما والإيراد عليه بأنه على تقدير فرض الحصول  
يجوز أن لا يكون مستلزماً لشيء منهما أو مستلزماً لكليهما لأن المحال يجوز  
أن يستلزم المحال مدفوع بأنه لا بد للزوم من العلاقة ولا يتصور للشيء علاقة  
بالنفيضين كما يشهد به البديهية وقولهم المحال يجوز أن يستلزم المحال  
مخصوص بما إذا كان بينهما علاقة عقلية على ما هو التحقيق (قوله  
أذ لم يريدوا به كونه مفهوماً بالفعل) ولا كونه من شأنه ذلك والاتخرج  
الأمور الغير الحاصلة بالفعل وماليس من شأنها ذلك عنهما واكتفى بنفى  
الأول لأنه المتبادر إلى الفهم (قوله وذلك) أى المذكور من معنى الجزئى  
الحقيقى (قوله يصدق على الواجب تعالى) أى على ذاته المقدسة لأنه على

تقدير الحصول في العقل مانع عن وقوع الشركة فيه والا لم يكن شخصا  
 (قوله وايضا المستع الى آخره) بناء على انه لا طريق مقدورا لنا للحصول  
 كنه الشيء الا التحديد والبسيط يتمتع تحديده (قوله لا ذاته على وجه  
 يعرض له الجزئية) اذ يجوز ان يحصل من اجتماع الوحوه الكلية وجه  
 جزئي يكون مرآة لمشاهدة ذاته المخصوصة . وما قيل ان يضم الكلي الى الكلي  
 لا يفيد الجزئية فليس بكلي على ما بين في محله كيف لا وقد صرحوا بان لفظة  
 الله علم لذاته تعالى والتعريف بالعلمية لاحضار شيء بعينه في ذهن السامع  
 فلو لم يكن احضاره بوجه جزئي لم يحصل العرض من وضع العلم واجاب  
 العلامة التفتازاني عن النقض بان تشخصه تعالى عين ذاته في الخارج ولا ينافي  
 ذلك تحليله الى ماهية وتشخص في الذهن فيكون داخلا تحت ماهيته  
 المعراة ولعمري ان هذا ٢ . مصداق ما قيل ان لكل عالم هفوة لانه . صرح  
 في كتب الحكمة بان تشخصه عين ذاته بحيث لا يتصور الانفكاك . وهذا  
 غاية مرتبة التوحيد وان ذاته تعالى فرد للوجود والتشخص ولسائر  
 الصفات مع كونه قائما بذاته . وما قيل ان نسبة التشخص الى الماهية كنسبة  
 الفصل الى الجنس في كون كل واحد منهما رافعا للاهام فعلي تقدير  
 صحته انما هي في الماهيات الممكنة (قوله وبما ذكرت) من معنى الكلي  
 الحقيقي والكلي الاضافي (قوله النسبة بين الكليين) وهي ان الكلي  
 الاضافي اخص من الكلي الحقيقي بدرجتين او بدرجة (قوله وصدقهما  
 بدونه الى آخره) قيل فيه بحث ادكل مفهوم شامل يندرج تحت الآخر  
 والا لم يكن شيء منهما شاملا بل يندرج تحت نفسه والحواب انه ان اراد  
 بالاندراج كون كل منهما موضوعا للآخر فلا يتقع في كونه جزئيا اضافيا  
 عند الجمهور وان اراد به كون كل واحد منهما اخص من الآخر فممنوع  
 لان العموم والخصوص باعتبار الصدق ومرجعهما الى موجبة كلية  
 وسالبة جزئية ولا سالبة جزئية فيها (قوله فليس يعتر الح) فليس فيها  
 اضافة زائدة على ما اعتبر في مفهوم الكلي الا انه عرض لها الخصوصية  
 وهو كونهم متفقين فيها بخلاف النوع الاضافي وانما لم يقل ههنا ما قال  
 في الجزئي الحقيقي والكلي الحقيقي من ان تعقله وان كان . وقوفا على تعقل  
 الغير الا ان تحققه لا يتوقف على تحقق الغير لان تحقق النوع الحقيقي واتصاف  
 شيء به يتوقف على تحقق الافراد ان دها فذهها وان حارجا فخارجا



والسر في ذلك ان في مفهوم الكلّي وجزئي اعتبر امكان فرض الاشتراك  
وفي النوع الحقيقي كونه مقولا بالفعل على كثيرين متفقين بالحقيقة (قوله  
فلا بد في نوعيته) اي مع ما اعتبر في النوع الحقيقي (قوله فيكون مضائفا له)  
اي يكون النوع الاضافي مضائفا للجنس . وبهذا ظهر انه لا يجوز اخذ  
احدهما في تعريف الآخر الا انه لم يتعرض له ههنا لطهوره مما تقدم  
(قوله وبيان ذلك) اي التضائف بينهما (قوله ان الجنس الى آخره)  
بيان لسبب التضائيف بينهما كالتولد سبب لتضائف الابن والاب (قوله  
فلا شك الى آخره) بيان لترتب الاضافة الحاصلة بذلك السلب للنوع  
الاضافي اعني مقولية الجنس عليهما في جواب ماهو (قوله كما ان صفة  
الجنسية) وهي كونه مقولا على مختلطين في جواب ماهو (قوله متضائقان)  
مشهوران عرض لهما المضافان الحقيقيان وهو كون الجنس مقولا عليه  
في جواب ماهو وكونه مقولا عليه الجنس في جواب ماهو وانما لم يكتف  
في بيان تضائفيهما بكونهما مندرجا ومرتجا فيه لان ذلك يثبت كونه  
جزئيا اضافيا له لا نوعا اضافيا (قوله اشارة) يعني انه مؤاخذه على  
المصنف ببناء على ماهو الحق لا على ما اختاره من كون تعريفات الكليات  
رسوما حتى يرداه لا يلزم ذكر الجنس في الرسم (قوله كما هو الطاهر) مما قالوا  
انه لا حقيقة لها سوى تلك المفهومات (قوله رعاية بطريق القوم الى آخره)  
تعليل لقوله لا بد الح فلا يرداه على تقدير كون المذكور في التعريفات حدودا  
اسمية تامة يجوز ان يكون ما ذكره المصنف حدا ناقصا (قوله واذا اعتبر  
الح) بيان لوجه تسمية اخرى بالنوع الاضافي وهو اشتماله على اضافة اخرى  
سوى ما اعتبر في الحقيقي على نحو ما قيل في تسمية القصر الحقيقي والاضافي  
(قال هي الصورة المعقولة من الشيء) اي المأخوذة من شيء بحذف الشخصيات  
لأنها عبارة عما يحجبها عن السؤال بما هو وهو لا يكون الاكلية والصورة  
كما عرفت تطلق على العلم والمعلوم ولكل منهما مساع ههنا (قال والصور  
العقلية) اي المأخوذة عن الشيء فلا يرد صور المجردات على تقدير حصولها  
وجزئيات امور العامة فاما عقلية وليست بكليات (قال غاية ما في الباب)  
فيه اشارة الى منع كونه لارما ذها (قال ينتهي بالاشخاص) هذا مثل قولهم  
سلسلة الممكنات تنتهي بالواجب فالطرف خارجا عن السلسلة (قوله النوع  
الحقيقي المقيد الى آخره) والتشخص عارض للنوع نسبتا اليه نسبة الفصل

الى الجنس جزء للشخص كما يدل عليه قوله ففي زيد مثلاً . فمما قيل ان اوبل كلامه يدل على العروض و آخره يدل على الجزئية وهم . هذا تعريف الشخص الذى تنهى اليه سلسلة الكليات فلا يرد انه منقوض بذاته تعالى والمراد بالتنوع ما يصدق عليه النوع كالانسان مثلاً مفهومه . فمما قيل انه لو صدق عليه النوع المقيد لصدق عليه النوع المطلق لكنه ليس كذلك وهم (قال وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية) وهذه الصفات قيود للنوع جزء للصنف فالصنف مركب من الداخلة والخارج داخل في الخاصة كما صرح به بعضهم وفي اختيار لفظ المقيد على المتصنف اشارة الى ان النوع المتصنف بصفات عرضية مساوية له كالانسان الضاحك خارج عن السلسلة وكذا الجنس المتصنف بصفة مساوية له كالحيوان الماشى (قال واذا حمل كليات) اى ذاتيات (مرتبه) فلا يرد ان حمل الانسان على زيد ليس بواسطة حمل التركى عليه (قوله لكن لافى جواب ماهو) اى من حيث انها فصل وخاصة وعرض عام . فلا يرد انه قد يقال عليها الجنس فى جواب ماهو اذا كانت داخلة تحته لانها بهذا الاعتبار انواع اضافية (قال فان الحيوان الى آخره) تصوير للحكم الكلى بصورة جزئية لقياس عليه غيرها وليس اثباتاً له بها حتى يرد انه المثال الجزئى لا يثبت القاعدة اى الحيوان مثلاً انما يتخذ مع زيد فى الوجود بواسطة اتحاد الانسان معه ولذا يستدل بثبوت الاخص على ثبوت الاعم استدلال لم يقال زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان (قوله لان الحيوان الخ) اى الحيوان المطلق اعنى لا بشرط شئ الذى هو الجنس لكونه امراً مبهما محتملاً لانواع كثيرة (مالم يصير انساناً) اى نوعاً محصلاً بضم الفصل فيه (لم يكن محمولا على زيد) اى متحداً مع فرد من افراد انواعه لانه يلزم منه تحققه فى الخارج قبل تحصله فيلزم منه جواز كون زيد حيواناً من غير ان يكون نوعاً من انواعه وذلك باطل (قوله فان الحيوان) اى لو كان الحيوان المطلق محمولا على زيد من غير تحصله انساناً اى نوعاً معيناً لجاز حمله عليه باعتبار تحققه فى نوع آخر اعنى مالم يصير انساناً مثلاً لكن الحيوان الذى ليس بانسان يسلب عنه فدل ذلك على ان حمله عليه بعد تحصله انساناً . وبما ذكرنا اندفع ما توهم من ان عدم صحة حمل الحيوان الذى ليس بانسان لا يثبت عدم صحة حمله عليه مالم يصير انساناً لجواز ان يكون المحمول عليه الحيوان مطلقاً . فان قيل الحيوان

جزء للانسان مقدم عليه فلا يكون معدولاه . قلنا لا نزاع في ذلك لكن لا امتناع في ان يكون المتأخر في الوجود علة لثبوت المتقدم لشيء آخر كذا في حواشي المطالع وهو مأخوذ من كلام الشيخ في الشفاء حيث قال فليكن الجسم المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان وليس ذلك مانعا ان يكون الحيوان علة لوجود الجسم للانسان فربما وصل العلول الى الشيء قبل علته بالذات فكان سببا لعلته عنده اذا لم يكن وجود العلة في نفسها ووجودها لذلك الشيء واحدا مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضعه فان العلة فيهما واحد وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده للانسان انتهى كلامه . لكن لا حاجة اليه لان الجزء هو الجسم بشرط لا شيء اعني المادة والمحمول لا بشرط شيء فالمحمول غير المتقدم (قوله انما يسمى نوع الانواع الى آخره) فيه انه لم لا يجوز ان يكون تسميته بذلك لكونه نوعا تحت جميع الانواع المرتبة (قوله لما كان مضافا للجنس) اي لمطلق الجنس كما عرفت ذلك من قوله قدس سره وبيان ذلك الى آخره . فاندفع ما قيل من انه اذا اعتبر قيدا الاولى في تعريف الجنس كان المضاف للنوع الجنس القريب لا مطلق الجنس فلا يلزم ان لا تكون الاجناس البعيدة اجناسا للماهية التي هي بعيدة بالقياس اليها بل ان لا تكون مضافا بالقياس اليها ولا استحالة فيه (قوله ويقال النوع الاضافي الى آخره) فقوله كلي جنس . وقوله مقول في جواب ماهو يخرج الصنف والخاصة والعرض العام والفصل . وقوله ويقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو يخرج الجنس العالي (قال دون الحقيقي) حال من مراتب النوع لا من فاعل اراد او يشير على ما فهم فاعترض بانه لا حاجة اليه لعدم سبق الفهم الى ذلك اي اراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي حال كونها متجاوزة عن النوع الحقيقي غير موجودة فيه واستفيد ذلك التجاوز من اراد ضمير المفرد الراجع الى النوع الاضافي ولذا قال يشير دون يبين لان ذلك مستفاد بطريق الاشارة حيث لم يتعرض له مع ان المقام مقام البيان . ٣ وانما قال مراتب النوع الاضافي دون اقسامه لحصولها بوقوعه تحت نوع آخر اوفوقه لا بحسب اقسامه اليها في نفسه (قال لان الانواع الى آخره) دليل لقوله دون الحقيقي كما هو الطاهر لا لوجودها في النوع الاضافي وعدمها في الحقيقي بان يجعل قوله واما النوع الاضافي



تمة الدليل لان كلمة اما في قوله واما النوع الاضافي يمنع العطف على اسم  
ان ولان ذلك المدعى ليس مذكورا صريحا (قوله وذلك الى آخره) اثبات  
للملازمة وحاصله ان مقصود الشارح لزوم كونه جنسا على تقدير الترتيب  
حال كونهما نوعين حقيقيين فلا يرد منع الملازمة بان اللازم اما تعدد الماهية  
لشيء واحد او خلاف المفروض بان لا يبقى الفوقاني نوعا حقيقيا لصيرورته  
جنسا او عرضا او فصل جنس او ان لا يبقى التحتاني نوعا حقيقيا لصيرورته  
صنفا (قوله تمام ماهية افراده) لم يقل جميع افراده لان هذا القدر كاف  
في النوعية الا ترى ان الحيوان نوع حقيقي بالنسبة الى حصصه مع عدم  
كونه تمام الماهية بالنسبة الى جميع افراده (قوله بالقياس الى كل فرد من  
افراد) حتى يكون تمام الماهية بالنسبة الى افراد النوع التحتاني ايضا لانها  
ايضا من افراده على تقدير كونه فوقه (قوله والالكان الذي الى آخره)  
اي لكان التحتاني مشتملا على الفوقاني الذي هو تمام ماهية افراده وعلى امر  
خارج عنها كلي فيكون التحتاني صنفا اوفى حكمه فلا يرد ما قيل لا يلزم  
من كون الشيء مشتملا على تمام الماهية وكلي ان يكون صنفا فان المركب  
من الانسان والضاحك كذلك مع انه ليس بصنف (قوله اميرزائد) اي  
خارج لامتناع ان يكون لشيء واحد حقيقتان (قوله وهذا خلف) اي  
خلاف المفروض وهو كونه نوعا حقيقيا (قوله فتعين الى آخره) اي  
اذا لم يمكن ان يكون الفوقاني تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من افراده  
يكون بالنسبة الى التحتاني بعض تمام الماهية حتى لا يثافي نوعية التحتاني  
فيكون تمام المشترك بين افراد التحتاني وبين افراد آخر فرض كونه تمام  
الماهية بالقياس اليها فيكون جنسا بالقياس الى التحتاني وقد فرضناه نوعا حقيقيا  
بالنسبة اليه حيث فرض كونه حقيقيا حال كونه فوق التحتاني فيلزم كون الكل  
الواحد بالقياس الى افراد معينة نوعا حقيقيا وجنسا وانه محال فتدبر فانه من  
المداحض قد تحير فيه الناظرون فبعضهم انكروه رجما بالغيب وبعضهم  
قابلوه بالشبهة والريب (قوله وتوضيحه) زاد في التوضيح لزوم تعدد الماهية  
وبيان فسادها وتركه في المجمال لطهور فسادها (قوله فلو فرضنا ان الحيوان مثلا  
كذلك) اي تمام ماهية كل فرد من افراده اعتبر فيما سبق نوعيه الفوقاني  
في نفسه فاكتفى على كونه تمام الماهية بالنسبة الى افراده مطلقا ثم ابطال  
بانه لا يمكن ان يكون تمام ماهية كل فرد من افراده وهما اعتبر نوعيته

بالتقياس إلى أفراد التحتاني ولذا رتب عليه قوله لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد الانسان (قوله لم يكن شئ منهما تمام ماهية) ضرورة احتياجه في تقويمه الى كل واحد منهما (قوله بل جزء منها) لعدم كونهما خارجين عن الماهية (قوله وحيثئذ) اي حين اذا ثبت ان تعدد الماهية المختصة محال فلا يكون تمام الماهية الا احدها فان كان الفوقاني وحده تمام الماهية يلزم كون التحتاني صنفا وان كان وحده تمام الماهية يكون الفوقاني بالنسبة الى افراد التحتاني تمام الماهية المشتركة فيكون جنسا (قوله لماصر) من استلزامه جنسية النوع الفوقاني او صنفية ماتحته او تعدد الماهية المختصة (قوله الا مفردا) لما صرفت منع امتناع الترتيب بين الانواع الحقيقية (قوله اما مفرد الى آخره) لانه لا يكون تحته نوع بل اشخاص فان لم يكن فوقه نوع يكون مفردا والا فساफلا (قوله اما مفرد الخ) اي لا يجوز ان يكون متوسطا ولا سافلا والالزم النوع الحقيقي تحت حقيقي وقد سبق بطلانه (قوله ايضا) متعلق بقوله تحته اي كما ان ليس فوقه نوع حقيقي بل جنس (قوله نظرا الى ملاحظة الى آخره) فكأنه قيل ومراتبه باعتبار وجود الترتيب وعدمه اربع يدل على ذلك قول الشارح قد يترتب فان لفظ قد يدل على ملاحظة عدم الترتيب وليس هذا من قبيل تسمية الجاهل عالما باعتبار عدم العلم على ما وهم بل من قبيل جعل الانسان قسمين باعتبار وجود العلم وعدمه (قوله هذا المثال الى آخره) تعريض للمصنف بانه ترك احدا الامرين اللذين لا بد منهما في صحة التمثيل للنوع المفرد بالعقل واللام في قوله متفقة الحقيقة للعهد او عوض المضاف اليه اي حقيقة العقل فلا يرد ان مطلق الاتفاق في الحقيقة لا يكفي في التمثيل وكذا ماورد على الشارح من ان كون العقول العشرة متفقة في حقيقة العقل لا يكفي في صحة التمثيل بل لا بد مع ذلك من كونه تمام الحقيقة فان الاتفاق في الحقيقة لا يطلق الا اذا كان تمام الماهية ولذا اكتفوا في تعريف النوع الحقيقي بذلك القدر (قوله هو ان يكون هك نوع) يعني ان الترتيب سواء كان في الانواع او الاجناس بصحة الاضافه بينهما ولما كانت النوعية الاضافية باعتبار الاندراج تحت الجنس كان معنى نوع النوع نوعا تحت نوع آخر فيكون اخص منه وهكذا فيكون الترتيب من عام الى خاص ومن خاص الى اخص وهكذا

فيكون بطريق التنازل . ولما كانت الجنسية بالنسبة الى ما تحتها كذا معنى  
جنس الجنس جنسا فوق جنس آخر فيكون اعم منه فيكون الترتيب  
من خاص الى عام ومن عام الى اعم وهكذا فيكون بطريق التصاعد (قوله  
ان النوع السافل الخ) وكذا النوع المفرد ولظهوره مما سبق لم يتعرض له  
(قوله وعليك باستخراج الامثلة) قال في شرح المطالع اما بين الجنس  
السافل والنوع العالي فلتصادقهما فيما اذا ترتب جنسان فقط كاللون  
نحت الكيف وصدق احدهما بدون الآخر في الجسم والحيوان واما بين  
الجنس السافل والنوع المتوسط فلتحققهما في الحيوان واقتراحهما  
في اللون والجسم النامي واما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فلتصادقهما  
في الجسم واقتراحهما في الجسم النامي واللون واما بين الجنس والنوع  
المتوسطين فلتصادقهما في الجسم النامي واقتراحهما في الجسم والحيوان  
(قوله قد عرفت الخ) تعريض للشارح بان تخصيص فساد احد التمثيلين  
بالترديد بين ان تكون العقول العشرة متفقة الحقيقة او مختلفتها ليس على  
ما ينبغي لان صحة التمثيل الاول يتوقف عن كون الجوهر جنسا لها والتمثيل  
الثاني على عدم كونه جنسا . ولا يخفى ان هذين التقديرين ايضا لا يجتمعان  
لتقدير الاتفاق والاختلاف في الحقيقة واحد التمثيلين فاسد نظر الى هذين  
التقديرين ايضا (قوله اذ يكفي مجرد الفرض الى آخره) لكن بقي وجه  
تخصيص هذا المثال بالفرض بناء على كل واحد من التقديرين المتنافيين مع  
كونه موهما لفساد احد التمثيلين (قال لما نبه الخ) انما قال به لان معنى النوع الحقيقي  
قد علم من تعريف النوع ومعنى النوع الاضافي من تعريف الجنس الا انه لم يعلم  
مما تقدم تسميتهما بدينك الاسمين (قوله حاصله الى آخره) دفع لما يترأى من  
ان الشرطية المذكورة بقوله لما نبه مستدركة اذ يكفي قوله قد ذهب قدماء  
المطفيين الى آخر الكلام في شرح عبارة المتن وحاصل الدفع ان المقصود منها  
النبه على ان المقصود الاصل من قول المصنف والنوع الاضافي الى آخره  
بيان النسبة والتعرض لنفي العموم المطلق استطرادى لتحقيق النسبة بالعموم  
من وجه (قوله لكن لما كان الى آخره) في ايراد كلمة لكن الاستدراكية اشارة  
الى ان قول الشارح وقد ذهب الخ استثنائية جواب سؤال كأنه قيل فلم تعرض لنفي  
العموم المطلق (قوله اولا) تصريح لما علم من كلمة ثم في قوله ثم بين (قوله اعم من  
قولهم) اي من حيث التحقق (قوله وهو) اي ما هو اعم (قوله فقال) تفسير



لقوله رد (قوله فقوله الخ) تفريع على البيان السابق أي ظهر منه أن لفظ ذلك  
 إشارة إلى مذهب القدماء وأن قوله أعم صفة لدعوى وأن قوله وهي راجع  
 إلى الدعوى وأن الأعم هو المنفى دون النفي فإنه ردله (قوله أي تلك الدعوى)  
 فسر التركيب الوصفى بالمعنى الخبرى بناء على أن الأوصاف في الأصل  
 اختيار للتصيص على أن العموم صفة المنفى دون النفي فيتضح أن الحمل في قوله  
 وهي أن ليس بينهما عموم مطلقا باعتبار المنفى دون النفي . وقيل إن الضمير  
 راجع إلى الرد المدلول عليه بقوله رد والتأنيث باعتبار تأويل الخبر  
 بالفضية . وفيه أنه لا شاهد له . وقيل إن الضمير راجع إلى الصورة وإضافتها  
 إلى الدعوى ليست بيانية بل لامية بادنى ملاسة والمراد منها الرد فتصح  
 العبارة من غير تكلف . ولا يخفى أنه على جميع التوجيهات لا يظهر للفظ  
 الصورة فائدة ولا للتعبير عن ذلك الحكم العام بلفظ الدعوى وجه فإنه ليس  
 دعوى القدماء ولا دعوى المصنف والوجه عندي أن المراد من الدعوى  
 هو النفي ومعنى كونه أعم أنه أعم من رد قولهم وزاد لفظ الصورة لأن المصنف  
 أورده في صورة الدعوى حيث جعلها نتيجة للدليل وليست دعواه حقيقة  
 لأن المقصود الأصلي الرد (قوله يعني الحقائق إلى آخره) لتكون أنواعا حقيقية  
 (قوله بكون الجوهر جنسا لما تحته) من العقل والنفس والهيولى والصورة  
 والجسم فتكون أنواعا إضافية (قوله وبكونها مختلفى الأفراد إلى آخره)  
 أما العقل فلأن تحته العقول العشرة التي هي أنواع حقيقية ه كل نوع  
 منحصر في فرد وأما النفس فلأن النفس الفلكي والإنساني نوعان أما حقيقيان  
 أو إضافيان داخلان تحتهما (قوله وقد يناقش الخ) أما في الموضع الأول  
 فلأن النقطة تحته النقطة التي هي طرف الخط والنقطة التي هي طرف  
 سطح المخروط والنقطة التي تفرض في وسط الخط ونقطة المركز فيجوز  
 أن يكون كل منها نوعا مندرجا تحت جنس النقطة وكذا الوحدة فإن تحتهما  
 الوحدة الشخصية والنوعية والجنسية والعرضية والاتصالية والاجتماعية  
 والاعتبارية . وأما في الموضع الثاني فانهما مندرجان تحت جنس الكيف عند  
 البعض فيكونان نوعين إضافيين . وخلاصة المناقشة في الموضعين أن الثابت  
 أنما هو بساطة أفرادها في الخارج وهو لا يستلزم البساطة في الذهن فيجوز  
 أن يكون لها ماهيات كلية مركبة من الجنس والفصل داخلة تحت إحدى  
 المقولات العشرة ولا يتوهم تعدد المناقشات باختلاف العبارات (قال

ه كل واحد نسخة

وليست انواعا حقيقية) اى بالقياس الى افرادها الحقيقية والافهية. انواع حقيقية بالنسبة الى حصصها الا انها افراد اعتبارية اذ ليس الفرق بين الحصة والماهية الا باعتبار ملاحظة التقييد بامر خارج وعدمه (قوله يعنى اذا سئل الخ) يعنى يريد ان تعريف المسند اليه والمسند وان افاد قصر كل منهما على الآخر الا ان المقصود ههنا هو قصر المفعول في جواب ما هو على الدال لا العكس وان محط القصر هو القيد الآخر اعنى بالمطابقة لانفس الدال فيفيد ان الدال بالتضمن والالتزام لا يقالان في جواب ما هو (قوله اذ ربما انتقل الخ) يعنى استعمال اللفظ في جزء ما وضع له اولاه مخرج مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فالهنادى والكاتب اذا استعملوا استعمالا صحيحا فى المعنى التضمنى او الالتزامى لا بد ان يكون معهما قرينة مانعة عن ارادة معناها المطابقى فلا ينتقل اليه اصلا لكن يجوز ان ينتقل الى جزء آخر او لازم آخر اذ القرينة المعينة للمراد لا يجب ان تكون قطعية الدلالة على تعينه اذ يجوز ان يكون للعرف او العادة او لخصوصية المقام او اعتبار خطابى مدخل فيه فلا يرد ما يتوهم ان الطاهر ان يقال اذ ربما انتقل الذهن الى معناها المطابقى ولا يعتمد فى فهم المقصود على القرينة لجواز خفائها ولا حاجة الى ما اعتبر قدس سره من الانتقال الى الجزء الآخر او اللزوم الآخر (قوله فيجوز ان يدل عليه مطابقة) كما يقال فى جواب ما زيد حيوان ناطق وحينئذ لا يكون التفصيل المستفاد منه مقصودا لان المسئول عنه تمام الماهية لا ما يوجب تصورها وهو باعتبار التفصيل حد موجب لتصور المحدود وتفصيله فى حواشى المطالع (قوله وان يدل عليه تضمننا) كان يقال فى جوابه انسان (قوله لان جميع الاجزاء مقصودة) فلا ينتقل الذهن الى غير المقصود (قوله معتبرة كلا وبعضا) اى معتبرة فى كل الجواب وجزئه وقس على ذلك (قوله هذا) اى الحكم المذكور من هجر التضمن كلا لا بعضا وهجر الالتزام مطلقا (قوله فقد قيل الى آخره) لم يتعرض للتضمن لكونه معتبرا فيها جزء وهو ظاهر لكونها مركبة وكلا ايضا لان الرسم الاكمل يدل على ماهية المحدود تضمننا (قوله ان الالتزام مهيجور) يعنى لا يجوز ان يذكر لفطيدل بالانزام على مفهوم معتبر فى التعريف وحاصله عدم جواز ذكر الالفاظ المجازية ولا يتوهم من ذلك هجر الرسوم فانها لمفهوماتها المطابقة موجهة لمعرفة المعرف (قوله والاولى جواره الخ) لما استعرف

من جواز استعمال الالفاظ المجازية في التعريفات مع الفريضة المعينة للمقصود وذلك لكثرة الاحتياج الى التعريفات ولكونها مشروطة باللوازم البينة المساوية للمحدود وفلما توجد لوازم شئ واحد كذلك ولو وجد فكل واحد منها موجب لمعرفة المحدود فلا يضر الانتقال الى غير ما قصده صاحب التعريق (قال اى بافظ) تلبس جزء المفعول باللفظ المذكور من قبيل تلبس الكل بالجزئى لان قبيل تلبس المدلول بالدال فلا يردان المفعول وجزئ من قبيل اللفظ فلا يمكن ان يكون مدلولاً عليه بالمطابقة ولا يحتاج الى ان يقال المراد جزء مفهومه (قوله انسب بالمدلول مطابقة) لظهور الوقوع فيه كما ان الدخول فى الثانى اظهر (قوله وان كان لكل منهما) اى من الواقع والداخل مناسبة مع كل من الجزئين اى المدلول بالمطابقة والمدلول بالتضمن لاستلزام كل من الوقوع والدخول للآخر (قوله نظر الى ان الحيوان الخ) فان قيل فلم جعل قوله توها دون عد المفرد من المراتب قلت لان معنى تحصيل الفصل لقسم من الجنس تحصيل قسم له فى نفس الامر لا فى مجرد اعتبار العقل ولذا لا يكون الفصل امراً عديماً (قوله لانداجه فى الجنس المتوسط) اى فى حكمه لا شترأكهما فى ان فوقهما جنسا وتحتهما نوعا وكذا قوله لاندراجهم فى النوع المتوسط اى فى حكمه . فلا يردان النوع العالى لا يجب ان يكون جنسا متوسطا ولا الجنس السافل نوعا متوسطا كاللون فانه نوع عال لدخوله تحت الكيف وجنس سافل لان تحته الانواع الحقيقية ، وكذا الحال فى النوع المفرد فانه فى حكم النوع السافل فى وجوب المقوم له لدخوله تحت الجنس دون المقسم لعدم نوع تحته وفى الجنس المفرد فانه فى حكم الجنس العالى فى وجوب المقسم له لكونه جنسا دون المقوم لجواز بساطته ولم يتعرض قدس سره لبيانها لان الكلام فى بيان النسبة بين الفصول التى للاجناس والانواع الواقعة فى الترتيب والمفرد ليس منها (قوله اراد بالعالى الخ) ليكون الحكم شاملا للمتوسطات ايضا (قال ان جميع مقومات العالى الخ) اى على تقدير وجودها له فيشمل المتوسطات والعالى بان يتركب من امرين متساويين وانما لم يقل لان العالى مقوم للسافل لان الكلام فى الفصول المقومة والمقسمة (قوله كان جميع مقوماته الخ) لان جزء الجزء جزء (قوله لان الكلام فيها) يعنى ان المذكور وان كان صحيحا فى نفسه لكنه خروج عن المبحث لان المراد بقولنا كل مقوم لالعالى فهو مقوم للسافل الفصل المقوم فى العكس ايضا يجب ارادته (قوله فرضنا)



متعلق بالمشاركة (قوله اتحد العالى والسافل ماهيه) لاشتمال كل منهما على ماهية العالى والفصول المقومة للسافل (قوله فانه اذا ترتب الخ) تعليل لقوله ليس فى السافل امروراء ماهية العالى الا الفصول المقومة الخ وهو مختص بالسافل اذا قيس الى ما يكون عاليا بالواسطة اذ السافل بالقياس الى العالى الذى فوقه بلاواسطة يمتاز بفصل واحد لا بفصول . وهذا بيان بحال السافل بالقياس الى العالى الذى فوقه بلاواسطة فلا يكون قوله فاذا فرض كونه مشتركا لم يبق بينهما اعادة لقوله فاذا فرضت مشاركة اتحد السافل والعالى . وحاصل التعليل ان كل سافل بالقياس الى العالى الذى فوقه بلاواسطة لا يمتاز الا بفصل واحد . قوم له فلو فرض الاشتراك فيه بينهما لم يتمايزا كذلك السافل بالقياس الى العالى الذى فوقه بالواسطة الواحدة لا يمتاز عنه الا بفصلين وهكذا فلو فرض الاشتراك فيهما لم يتميز عنه ايضا (قال ما يستلزم تصوره الخ) اى بالذات كما هو المتبادر . فلا يرد النقص بالجزء الاخير من الحد التام لان استلزامه بواسطة استلزامه لتام الحد (قوله بطريق النظر الخ) هذا التقييد اولى مما قيل ان المراد الاستلزام بطريق السببية او الاستلزام بطريق الاستعقاب فانه لا قرينة على هذا التخصيص مع ان الانتقاض بالملزومات بالنسبة الى اللوازم لا يندفع (قوله مما تقدم الخ) ليس المراد انه مذكور فيما تقدم صريحا بل انه مستفاد منه على ما ذكره قدس سره فى حواشى المطالع . وذلك انهم قسموا العلم الى التصور والتصديق وبينوا ان كل واحد منهما يتقسم الى ضرورى ونظرى وانه يمكن اكتساب النظرى من الضرورى بطريق النظر وان الموصل الى التصور النظرى يسمى قولاً شارحاً . فمن تأمل فى مقالاتهم هذه علم ان مرادهم بما ذكره ههنا هو ان معرف الشئ ما يكون تصوره مستلزما بطريق النظر للتصور الكسبى لذلك الشئ (قوله وكيف الخ) نصب قرينة اخرى على التفسير (قوله بيان طريق الاكتساب الخ) والاكتساب لا يكون الا بالبطر (قوله بان تصور المعرف الخ) وذلك لان معنى الاستلزام امتناع الانفكاك بين التصورين فكما ان تصورا لحد بالكنه مستلزم لتصور المحدود بالكه كذلك العكس ضرورة اتحادها بالذات الا ان الاستلزام من جانب الحد استلزام للسبب للمسبب ومن جانب المحدود استلزام المسبب للسبب . فمافيل ان تصور المحدود مجملا غير مستلزم لتصور حده ومفصلا عين الحد فلا استلزام اصلا وهم منشأ عدم الفرق بين الاستلزام

والسببية (قوله تصور لوازمها الخ) ولكنه اوبوجه يمتاز عما عداها (قوله  
اذ ليس شئ من هذين الى اخره) وكذا اندفع ان تصور الجسم الناطق  
او الجسم الكاتب مثلاً من غير ان ينسب الى ما يطلب تعريفه لا يستلزم حضور  
الانسان في الذهن فكيف يستلزم تصوره في الذهن بكنه الحقيقة او امتيازه  
عما عداه (قوله لا يحصل الا من تصور جميع جزائها الخ) فانه اذا تصور بعض  
الاجزاء بوجه عرضي كان ذلك تصوراً للشيء بالرسم واذا تصور بوجه ذاتي  
كان ذلك تصوره بالحد الناقص بناء على ان تصور الشيء بالوجه تصور  
لذلك الوجه من حيث اتحاده بذلك الشيء فكان الحد مركباً من ذلك العرضي  
او الذاتي مع ذاتي آخر فتدبر (قال لانه قد يستلزم الخ) وذلك اذا كان بينهما علاقة  
موجبة لا امتناع الانفكاك في النصور (قال ولكن قوله او امتيازه الخ) حكم  
باستدراكه بناء على تأخير في الذكر والا فاللازم استدراك احدهما (قوله من غير  
ان يوصل الى آخره) بناء على ان العام اذا قوبل بالخاص كان المراد منه ما عدا  
الخاص فكلمة اول الانفصال الحقيقي فالرسم الاكمل خارج عن الاقسام المتغيرة  
عندهم كالتركيب من العرض العام والفصل او الخاصة او منهما وان كان  
معرفاً لصدق تعريف المعرفة عليه وبعض الناظرين قال اي من غير اشتراط  
ان يوصل الى كنهه فهو داخل في الرسم ويكون كلمة اول منع الخلو وفيه انه  
لا حاجة الى هذا القيد فان الاطلاق اظهر فيما قصد منه (قوله ولذلك حكموا)  
فيه ان الاخص يوجب الامتياز عن كل ما عدا المعرفة ضرورة عدم وجوده  
في اغياره ولذا عللوا عدم صلاحيته للتعريف بكونه اخفى وغاية ما يقال ان  
الاخص انما يكون التوهم آفة لمشاهدة نفسه لكن من حيث اتحاده بالاعم فلا يكون  
ميز الاعم من حيث عمومه واليه يشير قوله قدس سره اشتراط المساواة مما ذهب اليه  
المتأخرون اذ حصل التميز التام بحيث يمتاز جميع افراد المعرفة من جميع  
ما عداها (قوله مع التصور بالوجه) قيد بذلك لان التصور بالكنه لا يكون  
معه الا التميز التام (قوله اذ لا يمكن الخ) لان التميز لازم للتصور وما قيل انه  
يجوز ان يتصور الشيء بامر شامل لجميع المفاهيم فلا يفيد التميز اصلاً فوهم  
لانه يوجب التميز عن نقيضة وان كان ذلك النقيض فرداً باعتبار آخر (قوله  
فهما يصلحان الخ) فلا بد من ادخالهما في المعرفة والامكن المنطق جميع قوانين  
الاكتساب (قال ثم المعرفة الخ) فان قلت بعد ما عرفت المعرفة بما مر يستفاد  
مغايرته للمعرفة والترديد المذكور قبيح قلت اللازم منه ان يكون بينهما مغايرة



بوجه ولا يلزم ان يكون ذلك من حيث انه معرف فالمراد ثم المعرفة اما ان يكون  
 نفس المعرفة من حيث انه معرف او غيره (قال لا جائز ان يكون) اي من حيث  
 انه معرف (نفس المعرفة) بحيث لا يتغير بوجه من الوجوه (قوله هذا موقوف)  
 اي هذا الحكم الكلي كما هو المطموقف على ذينك الامرين فلا ينافي كون  
 وجود الخاص مستلزما لوجود العام في بعض الصور بان يكون العام لازما ينافي  
 للخاص (قوله معقولا بالكنه) اي التفصيلي لا الاجمالي فانه لا يستلزم تصور  
 العام (قوله لم يلزم الخ) والسرفيه ان العموم والخصوص ليس بينهما بحسب  
 العقل بل بحسب الصدق والحمل في نفس الامر (قوله اذ جاز الخ) اذ ليس العموم  
 والخصوص بينهما في العقل ووجود اللزوم البين بينهما ليس بلازم فيجوز  
 حصول الخاص في العقل بدون حصول العام فيه (قال والمعرف لا بد وان يكون  
 اجلي من المعرفة) اي المعرفة من حيث الوجه الذي هو معرف لا بد ان يكون  
 اكثر ظهورا من المعرفة من حيث انه معرف بالنسبة الى السامع لوجوب تقدم  
 معرفته لكونه سببا و٧ السبق في الحصول يستلزم زيادة ظهوره عند  
 العقل . وانما قيد بالنسبة الى السامع لان الشيء قد يكون اجلي بالنسبة  
 الى قوم بحسب علمهم وصنعتهم ولا يكون كذلك بالنسبة الى قوم آخر  
 وهكذا افاده قدس سره في حواشي شرح المطالع وانما قال اجلي لان للمعرف  
 ظهورا في الجملة بالوجه الذي هو آلت الطلب وهذا الشرط شامل للحد والرسم  
 كما لا يخفى فاندفعت الشبهة التي عرضت لبعض الناظرين وطول الكلام فيه  
 (قال فكل ما صدق عليه المعرفة الخ) الاول بكسر الراء والثاني بفتحها (قال ان  
 يكون المعرفة متاولا الخ) الاول بكسر الراء والثاني بفتحها وكذا في تفسير المنع  
 (قال وهو ملازم للكلية الثانية الخ) الصواب انه عينها كما نص عليه السيد  
 في حواشي المطالع اللهم الا ان يعتبر التغير الاعتباري (قال وهو ملازم للكلية  
 الاولى) لكونه عكس نقيض لها اي كل ما لم يصدق عليه المعرفة بفتح الراء لم  
 يصدق عليه المعرفة بكسرها (قال متى وجد المعرفة الى آخره) الاول بكسر  
 الراء والثاني بفتحها وكذا في تفسير الانعكس (قوله ليثبت الملازمة) اي اللزوم  
 من الطرفين (التي ادعاها) وان لم يكن لها مدخل في المقاعني استلزام القضية  
 الثانية للانعكاس (قوله والمق بيان الخ) يعني ان مصحح الاطلاق في المنقول هو  
 النقل لانه وضع ثاب والمنااسبة بين المعنيين مجرد ترجيح اللفظ على غيره من  
 الالفاظ ووجود المرجح لا يكفي في الاطلاق بخلاف المجاز فان المصحح فيه

٧ السبقة نسخة



وجود العلاقة والمناسبة فكما يوجد فيه يصح الاطلاق (قال ما يتركب من الجنس الخ) او ما في حكمهما بان يقام تعريف الجنس والفصل مقامهما والمراد الجنس والفصل الحاصلان بأنفسهما سواء كانا حاصلين بالسكنة التفصيلي اولا « اذ لو كانا حاصلين بالوجه كان المعرف هو ذلك الوجه وهو وجه للمعرف ايضا فيورد ذلك الوجه في التعريف لا الجنس والفصل « واما المركب من الفصول المتساوية وأن كان حدا ايضا الا انه لما لم يثبت وجوده في الحقائق اسقطوه عن درجة الاعتبار واما التحديد بالاجزاء الخارجية فان شرطنا في المعرف كونه محمولا على ما في التهذيب « فلا يمكن التهديد بها الا باخذ لازم بالقياس اليها كما يقال البيت ذو سقف وجدران فيكون رسما لاحدا وان لم يشترط ذلك فالتحديد يحصل بتلك الاجزاء الا انه لندرته اسقطوه عن الاقسام كما اسقطوا البحث عن نفس تلك الاجزاء وكذا المركب من امرين بينهما عموم وخصوص من وجه ساقط عن درجة الاعتبار لامتناعه في الماهيات الحقيقية (قال انما لم يعتبروا الخ) فيه اشارة الى انها داخلة في المعرف الا انهم لم يعتبروها في الاقسام فلا يردان تعريف المعرف منتقض بها بقى الرسم الاكمل من الحد التام كالحيوان الناطق الضاحك فانما لم يعتبروه في الاقسام لانه في الحقيقة اجتماع القسمين (قوله وكثيرا الخ) فيعترض على اطلاقاتهم باننا لانم كونه حدا لعدم اشتماله على الذاتيات (قوله واعلم ان الحقائق الموجودة الخ) ذكر الموجود مع ان الحقيقة تقال للماهية الموجودة تنصيصا للمراد ودفعاً للتحميل على الماهية مطلقا والمراد الموجود في نفس الامر سواء كانت في الاعميان او في الازهان كالإمكان والوجوب (قوله تعسر اناما واصلا الى حد التعذر) لانه لا يقدر على ذلك الا صاحب النفس القدسية الذي ليس علمه كسبيا (قوله رئيس القوم) اي الشيخ ابا علي ابن سينا (قوله فتحديد المفهومات) اي من حيث انها مفهومات وضع اللفظ بازائها في اللغة او الاصطلاح (قوله تسمى حدودا ورسوما بحسب الاسم) لانها شارحة لمفهوم الاسم اما بذاتياتها او بعرضياتها (قوله بحسب الحقيقة) لكونها شارحة للماهية الموجودة في نفس الامر بالذاتيات او العرضيات (قوله واما الاطلاع عليه) فيه اشارة الى ان في عبارة الشارح تسامح اذ ليس المقصود من التحديد الاطلاع على الذاتيات بل الاطلاع على المحدود بالذاتيات او العرضيات (قوله لهذا الغرض الآخر) هكذا في اكثر النسخ ولا فائدة في لفظ الآخر والظاهر لهذا الغرض ايضا (قوله والعرض العام قديفيد التميز الثاني)

وهو ما اذا جعل آلة المعرفة شيء (قوله لان يكون جزء معرف) لجواز ان  
 المركب من العرضين العامين خاصة مساوية كالطائر الولود (قوله فالصواب  
 الخ) وللإشارة الى هذا الرسم المناقص في وجه الحصر لم يقيد بقيد يخصه  
 بما ذكره أولا . لكن على ما ذكره الشارح المركب من العرض العام والفصل  
 مع الخاصة داخل في الرسم الناقص بخلاف ما ذكره قدس سره .